

حسن الفكيهاني

المحامى لدى محكمة النقض

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي صدرتها محكمة النقض المصرية

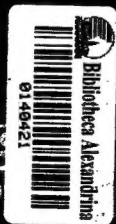
أحكام محكمة النقض المصرية منذ
عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الإصدار الخامس

ملحق رقم ٦

تدارك الباطل المبرور للمعوزات ومشتا المكنان المكنان

لغاهق: ٥ يناير ١٩٩٢: ٥٤٢ في ١٧٩٥٦٦٢٠٠٠٠



12/12

دار الكهنة
الدار العربية للصورة
العربية للصورة

دار الف - الدار العربية للموسوعات -
دار الب - الدار العربية للموسوعات -
دار ا - الدار العربية للموسوعات -
دار ج - الدار العربية للموسوعات -

دار الف
الدار العربية للموسوعات
الدار العربية للموسوعات
الدار العربية للموسوعات
الدار العربية للموسوعات

[illegible][illegible][illegible]

(Faint, illegible handwritten notes)

[illegible][illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

341.62
M249
sup. 6

الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانی - محام

تأسیست عام ۱۹۴۹

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

حسن الفكهاني

الماس لدرجته الثانية

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فرضتها محكمة النقض المصرية

أحكام محكمة النقض المصرية منذ

عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢

الإصدار المجاني

ملحق رقم (٦)

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٣١٣٦٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْنَا يَا مَعْشَرَ

نَبِيِّيْنَ اتَّبِعُوا أَمْرِي وَاتَّقُوا أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ رَبِّكُمْ

مَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

تقديم

ملاحق الموسوعة الذهبية

للاصدار الجنائى

الدفعة الثالثة

منذ أوائل عام ١٩٨٩ حتى منتصف عام ١٩٩٢ (

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة فى اصدار الموسوعات القانونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من أربعين عاما مضت حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى إصدارين (جنائى ومدنى) عشرة أجزاء لكل منها مع فهرس تفصيلى وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض .

(أنظر آخر الجزء - موسوعات تصدرها الدار)

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد خمسة أجزاء منها جزئين للاصدار الجنائى وثلاثة أجزاء للاصدار المدنى وتوقفت حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ وكانت هذه هى الدفعة الاولى من ملاحق تلك الموسوعة .

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد سبعة أجزاء منها ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائى وأربعة أجزاء للاصدار المدنى حتى أوائل عام ١٩٨٩ ، وكانت هذه هى الدفعة الثانية من ملاحق تلك الموسوعة .

ويسعدنا أن نتمتلك هذه الاحكام حتى منتصف عام ١٩٩٢ فنقدمها خلال هذه الملاحق الجديدة للموسوعة الذهبية .. وهذه هى الدفعة الثالثة من ملاحق تلك الموسوعة .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذه الملاحق تحاشي التكرار للمبادئ
بحيث لا يرد المبدأ إلا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر
من موضوع .

هذا ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أقدم الشكر جزيلاً لجميع
السادة رجال القانون سواء على جهودهم فى تصحيح نص العربية أو فى جميع
الدول الشقيقة .

حسن الفكهانى

محام أسلم محكمة النقض

الباب الاول

الاثبات بوجه عام

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول : عبء : لاثبات	٣
الفصل الثاني : اقناعية الدليل	٢٣
الفصل الثالث : تساند الادلة	٥٩
الفصل الرابع : تقدير الدليل	٦٧
الفصل الخامس : مسائل متنوعة	٨٣

الباب الثاني

طرق الاثبات

الفصل الاول : الاعتراف والاقرار	٩٣
الفصل الثاني : الاوراق	١٢٩
الفصل الثالث : الخبرة	١٣٩
الفصل الرابع : الشهادة	١٥٣
الفصل الخامس : القرائن	٢١٩
الفصل السادس : المعاينة	٢٢١
جراءات المحاكمة : اعلان الخصوم	٢٢٥
حضور الخصوم	٢٣١
سؤال المتهم واستجوابه	٢٣٧
شفوية المرافعة	٢٣٩
محضر الجلسة	٢٤٣
مسائل متنوعة	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
أحكام عرقية	٢٥٣
أحوال شخصية	٢٥٧
اختصاص : الاختصاص القضائي	٢٦٣
اختلاس أشياء محجوزة	٢٩٣
إخفاء أشياء مسروقة	٣٢٣
ارتباط	٣٢٩
أسباب الإباحة وموانع العقاب	٣٣٧
استئناف	٣٨٣
استيراد وتصدير	٤٢٧
اشترک	٤٢٩
اشكالات التنفيذ	٤٤١
إعادة النظر	٤٤٣
أمر جنائي	٤٤٧
أمر حفظ والأمر بلا وجه	٤٤٩
انتهاك حرمة ملك الغير	٤٥١
إيجار	٤٧٣
بطولان	٥٢١
بلاغ كاذب	٥٣٣
بناء وهم	٥٥٣
تبيد	٦٧١
ترويج عملة مقلدة	٧١٧
ترصد	٧١٩
تزوير	٧٢٣
تعطيل المواصلات	٧٦٥
تعويض	٧٦٧

اثبات

- الباب الأول : الاثبات بوجه عام
- الفصل الأول : عبء الاثبات
- الفصل الثاني : اقناعية الحليل
- الفصل الثالث : تساند الأدلة
- الفصل الرابع : تقدير الحليل
- الفصل الخامس : مسائل متنوعة

- الباب الثاني : طرق الاثبات
- الفصل الأول : الاعتراف والاقترار
- الفصل الثاني : الأوراق
- الفصل الثالث : الخبرة
- الفصل الرابع : الشهادة
- الفصل الخامس : القرائن
- الفصل السادس : المعاينة

الباب الاول

الاثبات بوجه عام

الفصل الاول

عبء الاثبات

(قاعدة رقم ١)

المبدأ :

لا تلتزم محكمة الموضوع في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة أو الشك في عناصر الاثبات .

المحكمة : من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة أو الشك في عناصر الاثبات لان في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المطعون ضده ومن ثم فان ما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢)

المبدأ :

طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل التاجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها الا أن

ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

المحكمة : طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض نطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث ان صح هذا الدفاع تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمجسه وإن تبين الصلة فى عدم اجابته ان هى رأت اطراحه اما وانها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على تاييد الحكم الاستثنائى لأسبابه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٣)

المبدأ :

١ - الدفع بتفريق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل الرد من أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم .

٢ - الدفع بشيوع التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحها .

(الطعن رقم ١٤٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

(قاعدة رقم ٤)

المبدأ :

من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم ، فوق كفايته ، مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج بغير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، ولحكمه النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن الأساليب التي يوردها الحكم أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٦)

(قاعدة رقم ٥)

المبدأ :

١ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها .

٢ - المقرر أن التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المطروحة على المحكمة شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية .

(الطعن رقم ٢٢٤٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٦)

المبدأ :

العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته .

(الطعن رقم ٢٣٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٧)

المبدأ :

جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف وصف غلاف الحرز عند التحقيق عنه عند اجراء التحليل - هو جدل فى تقدير الدليل الذى هو من اطلاقات محكمة الموضوع .

المحكمة : اذا كان جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف وصف غلاف الحرز عند التحقيق عنه عند اجراء التحليل ان هو الا جدل فى تقدير الدليل المستمد من اقوال شاهدى الواقعة وفى عملية التحليل التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع فلا يجسوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من اطلاقاتها .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٨)

المبدأ :

دفاع الطاعن على أنه حسن السمعة والميرة - فانه بفرض ثبوته لا يغير من المسؤولية الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة .

المحكمة : اذ كان ما يثيره الطاعن فى طعنه من أن دفاعه قام على أنه تاجر حسن السمعة والميرة بدلالة حمله على ترخيص سلاح - فانه بفرض ثبوته لا يعفيه من المسؤولية الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة وبالتالي فانه لا يستوجب رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التى أوردها .

(الطعن رقم ٤٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(القاعدة رقم ٩)

المبدأ :

إذا لم يورد الحكم المطعون فيه الواقعة وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف كان مشوباً بالقصور .

المحكمة : لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ من أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٠٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

(قاعدة رقم ١٠)

المبدأ :

يكون الحكم قاصر البيان اذا لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها .

المحكمة : وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه

استدلالها بها وسلامة مأخذها تمك... لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على قوله « حيث أن التهمة المنسوبة الى المتهم ثابتة قبله ثبوتاً كافياً مما هو ثابت بالأوراق ومن عدم دفع المتهم لها مدافع مقبول يفيها . ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام » فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٥٥٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٣)

(قاعدة رقم ١١)

المبدأ :

سكوت الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى .

(الطعن رقم ٣٧٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ١٢)

المبدأ :

اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن المحكمة قد اتخذت من التحريات دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام ، هون أن تورد من الأدلة والقرائن ما يساندها ، كما أنها لم تشر في حكمها الى مصدر التحريات تلك على نحو تمكنت معه من تحديده والتحقق من ثم من صدق ما نقل عنه ، فان حكمها يكون قد تعيب بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يبطله .

(الطعن رقم ٢٥٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ١٣)

المبدأ :

لا يصح في اصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح
امام المحكمة .

(الطعن رقم ٢٨٩٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣٥)

(قاعدة رقم ١٤)

المبدأ :

من المقرر انه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة او كان
الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع
بيان العلة .

(الطعن رقم ٣٠٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ١٥)

المبدأ :

نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما
كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت .

المحكمة : لما كان النعى بعدم ارتكاب الجريمة وان مرتكبها شخص
آخر مردودا بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل
ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة للثبوت التي أوردتها. الحكم ولا
على الحكم أن يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه. لان مفاد
نتفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم يكون منعى الطاعنين في هذا الشأن
غير سديد .

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(قاعدة رقم ١٦)

المبدأ :

من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقتضى للمتهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد ألم بواقعة الدعوى وأدلتها
وخلأ حكمه من عيوب التسمييب ومن الخطأ في القانون •

(الطعن رقم ٩٠٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ١٧)

المبدأ :

لما كان ما يثيره الطاعن من أوجه دفاع موضوعية مردوداً بأنها
بحسب الأصل لا تستوجب ردّاً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً
ضمناً من القضاء بالادانة استناداً لأدلة الثبوت التي أوردها ، فإن النعى
على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد •

(الطعن رقم ٨٠٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ١٨)

المبدأ :

الدفع باختلاف الدليلين القولي والفنى - لا يجوز اثرته لأول مرة
أمام محكمة النقض •

المحكمة : البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعا
أمام محكمة الموضوع بالخلاف بين الدليلين القولي والفنى ومن ثم لا
تجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لانه دفاع موضوعى ،
وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف ، فان ما يثيره الطاعنان
في هذا الخصوص يكون على غير أساس •

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ١٩)

المبدأ :

عقيدة المحكمة تقوم على المقاصد والمعاني - لا الالفاظ والمباني .

المحكمة : من المقرر أن عقيدة المحكمة انما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الالفاظ والمباني ، وكان المعنى المشترك بين القول بأن الطاعن ضبط بمجرد أن فتح باب سيارته والقول بضبطه عندما هم بذلك هو أنه ضبط عند باب السيارة حال وصوله اليها .

(الطعن رقم ٤٦٤٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(قاعدة رقم ٢٠)

المبدأ :

تأخير التبليغ وتلفيق الاتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .

(الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)

(قاعدة رقم ٢١)

المبدأ :

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام - دفع موضوعي .

المحكمة : لما كان من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى

أدلة الثبوت التي يوردها الحكم . زين ثم فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك
فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٥٧٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٢)

المبدأ :

تعامل فى الاوراق المالية دون الوساطة - عدم ايزاد الحكم للواقعة
وأدلة الثبوت ومؤدى كل منها ليكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى يكون
مشويا بالقصور .

الحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما وردت فى وصف التهمة عرض الى
أدلة الثبوت فى قوله « وحيث أن الواقعة حسبما يبين من سائر أوراقها
ومما جاء بمحضر ضبط المتهم فى أنه تعامل فى الاوراق المالية دون
الوساطة ، وحيث أن ما أسند للمتهم ثابت فى حقه ثبوتاً كافياً لا شك فيه
مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وسائر الاوراق وأقوال الشهود ومن عدم
دفعه له بأية دفع أو دفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته عملاً بمسواد
اللاتهام والمادة ٣٠٤/٢ ج ١ » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب
فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى
الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
الماخذ والا كان تأسراً ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة
الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن
مدى تأييده لواقعة الدعوى فإنه يكون مشويا بالقصور بما يعيبه
ويستوجب نقضه وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن
الآخرى .

(الطعن رقم ١٥٤٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٩٠)

المبدأ :

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها - بل يكفي أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف المحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات - خطأ المحكمة في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أوردته تحريات الشرطة بشأن الواقعة في قوله « وثبت من تحريات الشرطة صحة وقوع الحادث على نحو ما قرر به الشهود وأن المتهم هو مرتكبه وأنه مسبق له ارتكاب عدة حوادث مماثلة كما أنه هارب عن تنفيذ حكم بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات في إحدى تلك القضايا » ولما كان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ما استخلصه الحكم من تحريات الشرطة يفيد صحة وقوع الحادث من الطاعن طبقا لأقوال الشهود ولم ينقل الحكم عن تلك التحريات أنها جاءت بمثل ما قرره الشهود بشأن الواقعة - خلافا لما ذهب إليه الطاعن في أسباب طعنه - ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد هذا فضلا عن أنه بفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا يعيبه لما هو مقرر من أن خطأ المحكمة في الاسناد لا يعيبه ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ولما كان هذا الخطأ - على فرض وجوده لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها إذ هو لم يعول على التحريات إلا في خصوص صحة وقوع الحادث وأن الطاعن هو مرتكبه ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٤٧٦٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٧٤)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على دفاع موضوعي للمتهمه اكتفاء
بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة
في قوله « انه بجلسة المحاكمة اعتصمت المتهمه بالانكار وطلب الدفاع
عنها بتبرئتها مما اسند اليها بمقولة أن الاتهام غير ثابت في حقها
ويحوطه الشك وأنه لا صلة لها بالمخدر المضبوط ولا علم لها به وأنه من
الجائز دس المخدر في مكان ضبطه اذ لم تكن للمتهمه ثمة سيطرة
على المنضدة طوال رحلة الباخرة وقدم مذكرة ردد فيها ذات الدفاع » ،
ثم أطرحه في قوله « وحيث أنه سواء عن انكار المتهمه أو ما قاله الدفاع
عنها فإن المحكمة لا تقول على شيء من ذلك كله اذ لا ترى فيه ما يقدم
في صحة الواقعة كما استخلصتها فيما تقدم وسلامة اسنادها وثبوتها
في حق المتهمه لانه مردود جملة وتفصيلا بما اطمأنت اليه من أدلة
الثبوت سالفة الذكر ، وتستدل على توافر علم المتهمه بحقيقة جوهر
المخدر المضبوط من اخفائه في قائمين من قوائم المنضدة ومن نقلها لتلك
المنضدة من عربة نقل الامتعة الخاصة بها الى عربة نقل الامتعة
الخاصة حسبما قررته هذه الاخيرة في التحقيقات وأيدها
الحمال الشاهد الثالث والتي تطمئن المحكمة الى أقوالهما في محاولة من
المتهمه الافلات من ذلك الاتم » . وهو رد سائغ لاطراح دفاع الطاعنة ،
فضلا عما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع
موضوعي للمتهمه اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها
بالادانة ، وأنه بحسب الحكم ليقم تحليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة
المنجزة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة الى
المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية يثيرها من جزئيات دفاعه لان
مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .

(الطعن رقم ٤٧٧٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

(قاعدة رقم ٢٨)

المبدأ :

١ - انه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة الا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى .

٢ - من حق محكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن الاسباب التي أوردها أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

المحكمة : من المقرر أيضا أنه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة الا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى ومن حق محكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن الاسباب التي أوردها أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل الحديث الذي دار بين الطاعن والمتهم الثالث وشاهد الاثبات والظروف والملابسات التي دارت فيها الواقعة والتي استخلصت منها صلة الطاعن بالمخدر المضبوط مع آخر وأنه يروجه لحسابه ، كما لم يبين من طلب المتهم الثالث التفاهم على السعر المطلوب وهل كان ذلك من الطاعن أم من الشاهد كما لم يبين من الذي سلم الطاعن اللقافة التي تحوى المخدر وما اذا كان ساعتهذا عليما بكنه ما فيها ، كما لا يبين منه على وجه الجزم واليقين ما اذا كان المقصود باللقافة الكيس الذي ضبطت فيه أم أنها قد غلفت بعد ذلك مع ما قد يتركه هذا الامر الاخير من شك في مسبب تغليفها قبل تسليمها للطاعن ومدى علمه بحقيقة محتواها ، فان الحكم لا يكون قد دل على توافر هذا العلم لدى الطاعن رغم كونه محل شك في الواقعة كما اثبتتها المحكمة . هذا الى أن المحكمة استخلصت من مجرد رفض الطاعن التفاهم على سعر المخدر مع الشاهد وانصرافه غاضبا حاملا اللقافة - والتي لم يثبت الحكم بالدليل الجازم علمه بكنه ما فيها - صلته بالمخدر المضبوط رغم أن هذا السلوك من الطاعن فوق أنه يمكن تفسيره

لصالحه فان ما اورده الحكم، في هذا الشأن لا يؤدي بطريق اللزوم العقلى الى ثبوت علم الطاعن بأن ما تسلمه مخدرا أو ثبوت ارتكابه للجريمة ، فان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٤٨٤٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٦)

المبدأ :

سكوت القابض عن الانلاء بأسماء أفراد القوة المضاربة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى .

(الطعن رقم ٦١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٣)

المبدأ :

إذا كان الحكم الابتدائي الملخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا عن بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة وإلى أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبية ولم يورد مضمون أى من تلك الأدلة ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعنيه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٠٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٨)

المبدأ :

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بمفردات الدعوى وألّت بأدلة الثبوت فيهما وأن الاستنباط التي ساقتهما من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما من شك في صحة استناد التهمة إلى المطعون ضدهما ، فإن ما تثيره الطاعة من اغفال الحكم المطعون فيه أدلة للثبوت التي قام عليها الاتهام ، يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦١٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٩)

المبدأ :

لغفلان الحكم المطعون فيه في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

للمحكمة : وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لامسأبه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لمواقعة الدعوى على قوله : « وحيث أن الواقعة تخلص فيما قرره محضر المحضر من أنه أثناء المرور على فندق تورست بلاس وبالتفتيش على الدفاتر لم يجدها فقام باعطائه مهلة وما زالت الدفاتر كما هي » . وخلص الحكم من ذلك مباشرة إلى القول « معقب أن - التهمة ثابتة قبل المخالف وثابتة ثبوتاً كافياً ويتعين عقابه عملاً بعبود الاتهام والمادة ٣٠٤/٢ ج . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان التجريم والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا

كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٠٣٢ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٢/٢٥ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٠)

المبدأ :

خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى والاكتفاء فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة يجعله مشويا بالقصور .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله : « ومن حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة ومن عزم دفع المتهم لها بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه عملا بمواد الاتهام والمادة ١/٣٠٤ ف١ ج ٠ » .

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ووجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار لثباتها فى الحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى

معضّر ضبط الواقعة تحوّث أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بغناصرها القانونية كافة فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصلابة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالقة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بأسباب طعنه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٢٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٣٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٣١)

المبدأ :

١ - يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها: فى الحكم بياناً كافياً - لا يكفى مجرد الإشارة إليها - ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أوردتها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها .

٢ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت على وجه يتضح عن أنها فطنت إليها ووازنّت بينها .

المحكمة : وحيث أنه لما كان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كافياً فلا يكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أوردتها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعنين لمستند فى

اذا انتهما - ضمن ما استند - الى التسجيل الصوتي ، واقتصر في بيان فعوى هذا التسجيل على ما قاله في عبارة مبهمّة « وقد ثبت من الاحاديث المسجلة انها انصبت على واقعة الرشوة ومضمونها يؤيد اقوال الشاهد الاول وانها مسجلة باصوات اصحابها » دون بيان لمضمون تلك الاحاديث المسجلة حتى يتضح ما ذهب اليه الحكم من انها تؤيد اقوال الشاهد الاول ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور - هذا الى انه لئن كان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدهوى والت على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينهما ، أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعنين من انهما لا صلة لهما بما دار بين المحكوم عليه الاول والشاهد الاول المبلغ في شأن عرض مبلغ الفين وخمسمائة جنيه رشوة على الاخير ، وأن ما دفعه الطاعن الثاني للمحكوم عليه الاول هو مبلغ خمسة آلاف جنيه اجر غريلة كمية البن بالشركة التي يعمل بها ولم يتفقا معه على عرض أية مبلغ على انشاهد الاول على سبيل الرشوة ، كما قرروا بتحقيقات النيابة العامة ، واسقطته جملة ولم تورده على نحو يكشف عن انها اطلعت عليه واسقطته حقه ، فان حكمها يكون قاصرا . لما كان ما تقيم - قلناه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعنين وايضا بالنسبة للمحكوم عليه الاخر نظرا لصحة الواقعة وحسن سير العدالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٢٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٣)

(قاعدة رقم ٣٢)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من ادوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٢ - لحكمة الموضوع دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم
من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه .

الحكمة : من المقرر أن لحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ
باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى
اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وان لحكمة الموضوع
دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه
قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما
يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ بلا معقب عليها ، وكان الحكم
المعروض - على ما سلف بيانه - قد أطرحت الدفع بصور الاعتراف تحت
تأثير الاكراه بأسباب سائغة أفصح فيها عن اقتناعه بأن المحكوم عليه
اعترف عن طواعية واختيار ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ فى أخذه بهذا
الاعتراف الذى يتسق مع سائر الأدلة القائمة فى الدعوى والذى اقتنعت
الحكمة بما لها من سلطة تقدير الأدلة بمطابقته للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٣)

المبدأ :

١ - الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة
الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا .

٢ - لا يصح التعميل على الاعتراف ولو كان صادقا متى كان وليد
اكراه أو تهديد كائن ما كان قدره .

٣ - الوعد أو الاغراء يعد قرين الاكراه أو التهديد لان له تأثيره على
حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف .

الحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة
المحاكمة أن الطاعنين دفعا ببطلان الاعتراف المنسوب اليهما لصدوره
تحت تأثير التعذيب والتهديد والوعيد - ويبين من الاطلاع على مدونات

الحكم المطعون فيه انه استند فيما استند اليه "في ادلة الطاعنين الى اعترافهما في التحقيقات وعرض للدفع بالاكراه الأدبي المتمثل في الوعيد والتهديد ولم يعرض البتة للدفع بالاكراه المادي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا مائلا ، وأن الاعتراف الذي يعتد به يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة خرة فلا يصح التعويل على الاعتراف ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قهرا ، وكان الوعد أو الاغراء يغد قرين الاكراه أو التهديد لأن له تأثيره على حرية الملتهم في الاختيار بين الانكار والاعتراف ويؤدي الى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا فإن الحكم يكون معيبا بقصور في التمييز ، ولا يغير من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على الاثر الذي كان لل دليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم لتطعن فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقي ما أثير في الطعن .

(الطعن رقم ٨٢١٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٨)

الفصل الثاني

القناعة الدليس

(قاعدة رقم ٣٤)

المبدأ :

تحديد وقت وقوع الحادث لا أثر له في ثبوت الواقعة وليس ركنا في الجريمة وما دامت المحكمة قد اطمانت بالدلة التي ساقتها الى أن المجنى عليه وشاهدتى الاثبات قد راوا الطاعن وتحققوا منه وهو يطلق الاعيرة النارية على أولهما .

(الطعن رقم ٤٥٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٢)

(قاعدة رقم ٣٥)

المبدأ :

الدفاع - لا يتجه الى نفى القتل المكون للجريمة ولا لاستحالة حصوله - المقصود منه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة - يعتبر دفاع موضوعي - لا تلتزم المحكمة باجابته .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن اجراء معاينة لمكان الحادث - بمعرفة المحكمة - تثبتا من أن الطاعن غير مقيم بالسكن الذي تم تفتيشه لا يتجه الى نفى القتل المكون للجريمة ولا لاستحالة حصوله بل كان المقصود منه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، فضلا عن أن الحكم اقصح عن اطمنانه لاقوال شاهد الضبط اللذين اكدا أن المنزل الذي تم تفتيشه هو للطاعن ، وانه بذاته المقصود بالتحريات واذن التفتيش واشار الحكم الى أنه ليس هناك ما يحول بين اختصاص الطاعن بأكثر من منزل ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون لا سند له .

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٩)

(قاعدة رقم ٣٦)

المبدأ :

لا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة الدليل المستمد من اعترافه على حدة دون باقى الأدلة ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها ومنتجة كوحدة فى اثبات اقتناع القاضى وإطمئنانه الى ما انتهى اليه .

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

(قاعدة رقم ٣٧)

المبدأ :

لا تكفى مجرد الإشارة الى الأدلة - يجب سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت به المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم .

المحكمة : اذ كان من المقرر أنه يجب ايراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداه فى الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الاستسارة اليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلالها بها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مقدرات المبالغ المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس ، وكذلك الفواتير التى جرى فيها التزوير المؤدى للاختلاس وافرادها من غيرها وكان استناد الحكم الى تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير دون ذكر الوقائع التى تضمنها من احتلاس وتزوير وبيانات الفواتير التى نسب للطاعن تزويرها ومفردات المبالغ الخاصة بها لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه

مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه معتقده في الدعوى ويصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ومن ثم يُتَقَبَّلُ قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ٤٣٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١١)

(قاعدة رقم ٣٨)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها .

المحكمة : اذ كان للبين من الحكم المطعون فيه انه لم يعمل على تقرير لجنة الجرد - كما ذهب الى ذلك الطاعنين - بل عمل في قضائه على اقوال اعضاء تلك اللجنة وافصح عن وجه استشهاده بها ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ، فان نعى الطاعنين في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(قاعدة رقم ٣٩)

المبدأ :

١ - أن الاحكام يجب أن تبنى على الادلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواء .

٢ - للمحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها مفرزة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .
الا أنها لا تصح وحدها أن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدهوى بما مؤداه أن الطاعن عاد مساء يوم ١٩٨٧/٦/٣ الى منزله واذا حاولت زوجته المجنى عليها منعه من دخول المسكن احتجاجا على عودته متأخرا فقد أمسك بها من شعرها وطرحها أرضا وأخذ يرفع رأسها ويدق بها الأرض والعائط وقطع الاثاث الى أن غابت عن الوعي - فى الصباح استدعى لها طبيبا نصح بنقلها الى المستشفى فلم يستجب الطاعن وظلت المجنى عليها على حالها فاقدة الوعي حتى يوم ١٩٨٧/٦/١٢ حيث أيقن الطاعن أنه لا أمل فى شفاها فقرر التخلص منها فقام بالأجهاز عليها بالضغط على عنقها وكم فلما الامر الذى أدى الى وفاتها -
بنتيجة الاسفكميا العنقية واستدل الحكم على أن الطاعن أجهز على المجنى عليها بكم نفسها بما جاء بتحريات الملازم أول
ضابط مباحث مركز طنطا . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاحكام يجب أن تبنى على الادلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم

صحتها حكماً لسواء ، وانه وان كان الاصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما انها كانت مطروحة على بساط البحث ، ألا انها لا تصلح وحدها أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن ضابط الشرطة لم يذكر في تقريره المصدر الذي استقى منه تخرياته لمعرفة ما اذا كان من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من أن الطاعن هو مرتكب الحادث بالصورة التي أوردتها ، فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأي لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطالان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق منه القاضي بنفسه حتى يستطيع أن يمسك رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده وانتاجه في الدعوى أو عجزه انتاجه ، واذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأي محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الضابط من تحريه لا على عقيدة المحكمة بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها . ويوجب نقضه . والاحالة بغير حاجة إلى باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/٩/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٠)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التثبيت - شرطه .

المحكمة : انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التثبيت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها مضت للدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة التثبيت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينهما وبين أدلة التثبيت فخرجت بفتح المتهم أو داخلتها الزينة في صحة عناصر الاثبات . ولما كان الحكم للطعن فيه لم يورد مؤدى

أقوال المجنى عليها في كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة بما يبين منه وجه التناقض بين أقوالها في أحد الموضوعين عنهما في الموضوع الآخر ، ومن ثم فإنه يكون قد استند في أطراح أدلة الثبوت الى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها كانت ملمة بهذا الدليل المأما شاملا يهيم لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٤١)

المبدأ :

المحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما سألته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(الطعن رقم ١٥٠٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

(قاعدة رقم ٤٢)

المبدأ :

من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاتبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .

(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٤٣)

المبدأ :

يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا - لا تكفى مجرد الإشارة إليها - ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب حكم أولى درجة ولم ينشئ لنفسه أسبابا وانما عول فى الادانة على أوراق الدعوى ومستنداتها دون أن يعنى ببيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٩٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٩٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢/٦/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٤)

المبدأ :

الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية - للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية .

المحكمة : لما كانت الأدلة فى المواد الجنائية لقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقول أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اعراض الحكم عن الشهادتين

اللتين قدهما تدليلا على عدم اقامته بمكان الضبط لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الادلة وفي استنباط المحكمة لمعتقدها وهو ما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦١٧٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/ ١٩٩٠)
في نفس المعنى :ـ

(الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/ ١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٩/١٠/ ١٩٩٠ :ـ)

(الطعن رقم ٢٣٨٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/٤/ ١٩٩٠)

(الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/١٢/ ١٩٨٩)

(الطعن رقم ٢٨٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢/١١/ ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٥)

المبدأ :

من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج بغير تعبف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

المحكمة : اذ كان من المقرر أنه من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج بغير تصف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكان ما حصله الحكم المطعون فيه من التحريات ومحضر الضبط لا يفيد حيازة الطاعن للمعدات المغشوشة ولا قيامه باعادة تغليفها ولا يغنى في اثبات ذلك ضبطها في غيبته بالعراء ما دامت لم تكن في حيازته بالمخازن التي يراقبها ولا كانت تحت اشرافه في مكان الضبط ، فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى مسؤوليته استنادا الى محضر الضبط الذي أثبت قيام غيره باعادة التغليف والى التحريات التي لم تتناوله بشئ ، والى وجود

المعلبات في العراق ، يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٩٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣٨٩/١٢/٢٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٠١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

(قاعدة رقم ٤٦)

المبدأ :

للمحكمة ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تظمن اليه طالما ان لهذا الدليل معينه الصحيح من الاوراق .

(الطعن رقم ١٥٠٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩)

(قاعدة رقم ٤٧)

المبدأ :

تناقض المجنى عليه في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيبه الحكم ما دام قد استخلص الادانة من اقواله استخلاصا سافقا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل او يستند اليها في تكوين عقيدته .

(الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٥)

(قاعدة رقم ٤٨)

المبدأ :

لحكمه الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصها سافقا مستندا الى ائلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .

(الطعن رقم ١٥٠٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

(قاعدة رقم ٤٩)

المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة بمقابلة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال - عدم ايراد الحكم لهذا الدفاع ما يدل على أنه أطرحه اطمئنانا للدلالة التى عول عليها فى الادانة .

المحكمة : من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بمقابلة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستلزم دلائل من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم ايراده لهذا الدفاع ما يدل على أنه أطرحه اطمئناناً منه للدلالة التى عول عليها فى الادانة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد بين الدلالة التى استخلص منها الصورة التى اعتنقتها المحكمة الواقعة الدعوى ، ومن بينها ما نقله عن التقريرين الطبيين من جواز حدوث اصابة المجنى عليها بالركل بالحذاء ومن استحالة حدوث تلك الاصابة وفق تصوير الطاعن ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينبغي الى جدل موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز افادته امام حكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٠٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(الطعن رقم ٤٤٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٢)

(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)

(الطعن رقم ٢٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(الطعن رقم ٩٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(الطعن رقم ٢٤٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(الطعن رقم ٢٣٨٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

- (الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)
 (الطعن رقم ٣٠١١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٤)
 (الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)
 (الطعن رقم ٢٨٩٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)
 (الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)
 (الطعن رقم ٦٠٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
 (الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

(قاعدة رقم ٥٠)

المبدأ :

الخطأ في الاسناد - لا يعيب الحكم الا اذا تناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة او فيما استخلصته من نتيجة .

المحكمة : وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم الا اذا تناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة او فيما استخلصته من نتيجة ، وكان الحكم قد حصل ان الشاهد شهد بالتحقيقات وبالجلسة ان الطاعن وعد المجنى عليها اثناء لقائه معها يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ بانها تسلمها بالشقة ويحوي عقد الايجار يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٥. في حين انه قرر بمحضر جلسة المحاكمة ان ذلك سيكون في موعد قريب ، فان هذا الخطأ لا يعيب الحكم ما دام انه لا يؤثر على جوهر الواقعة التي اقيمت بها المحكمة ، وهي ان الطاعن تقاضى من المجنى عليها عشرة آلاف جنيه خلو رجل وامتنع عن تحرير عقد ايجار لها في الموعد الذي حددته لذلك ، ويضحى ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

(الطعن رقم ٩٠٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

(قاعدة رقم ٥١)

المبدأ :

اجراءات التحريز المنصوص عليها في المولد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

(الطعن رقم ٣٧٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

(قاعدة رقم ٥٢)

المبدأ :

مفاد تعويل المحكمة على تقرير العمل الكيميائي بشأن تحليل الحبوب المضبوطة هو انها اطمأنت الى سلامة اجراءات تحريزها والدليل المستمد من تحليلها .

(الطعن رقم ٣٧٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

(قاعدة رقم ٥٣)

المبدأ :

استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في الدعوى - يفيد اطراحها التقرير الاستشاري المقدم فيها - ليس بلازم أن ترد على هذا التقرير استقلالا .

المحكمة : اذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه تقرير الصفة التشرحية متفقا مع ما شهد به رئيس الطب الشرعي للوجه القبلى املها واطرحت في حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشاري - وهي غير ملزمة من بعد استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشة ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها - بعد ما أجرته من

تحقيق المسألة الفنية في الدعوى - حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، واذ كان من المقرر أن استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطرافها التقرير الاستشارى المقدم فيها وليس بلززم عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالا فان النemy على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٣٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٤)

المبدأ :

ما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج ممبا تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٥)

المبدأ :

من المقرر أن الاحكام يجب أن تبنى على الامله التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته ، صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من تحقيق ، مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون أن يخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى اقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها ، حكما لسواه .

(الطعن رقم ٢٤٥٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٦)

المبدأ :

المحكمة خير ملزمة بالإشارة الى دليل النفي طالما لم تستند اليه في ضمانها لان قضائها بالادانة لادلة الثبوت التي أوردتها دلالة على انها لم تلمئن اليه فاطرحته .

(الطعن رقم ٧٢٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٧)

المبدأ :

ليس يلزم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني ما دام ما أوردته في مخوناته تضمن الرد على ذلك الدفاع .

(الطعن رقم ٢٣٣٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٦٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

(قاعدة رقم ٥٨)

المبدأ :

استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع - شرطه أن يكون الاستخلاص سابقا وأن يكون دليلها فيمينا انتهت اليه قائما من أوراق الدعوى - حق محكمة النقض في أن تراقبها فيما اذا كان من شأن الاسباب التي أوردتها أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

المحكمة : كان من المقرر انه وأن كان من حق محكمة الموضوع أن

تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائفاً وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى ومن حق محكمة النقض أن ترافق ما أتت به من شأن الأسباب التي أوردتها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى على المياق المتقدم أورد مؤيداً أقوال الشهود التي عول عليها في قضائه بقوله « وشهد كل من - فلاح - و - فلاح - و - فلاح - والمقيمين بجزيرة المعابد ، بأن المتهمة الثانية هي القائمة بزراعة الأرض التي ضببت بها النباتات المخدرة وهي التي تتولى الإشراف عليها ورعيها والتردد على تلك الأرض - ليعدها بالرعاية - وقرر مدير الجمعية التعاونية الزراعية بتاحية جزيرة المعابد ، وبالتحقيقات بأنه ترامي لسمعه بأن زوجة مالك الأرض (المتهمة الثانية) هي التي كانت تقوم بصرف مستلزمات الانتاج ، وكان ما أوردته الحكم نقلاً عن أقوال الشهود على النحو المألف لإيراده ليس من شأنه أن يؤدي عقلاً ومنطقاً إلى ما رتب عليه من ادانة الطاعن بالزراعة ولا يصح القول بأن استدلال الحكم بهذه الأقوال ينصرف إلى المتهمة الثانية إذ أن ذلك لا يستقيم إلا إذا كان الحكم قد دانها عن زراعة النباتات بالاشتراك مع الطاعن كما جاء بتخصيصه لواقعة الدعوى أما وانه دانها عن حياتها وفقاً لما ورد بوصف النسيابة فإنه يكون مشوباً بالتناقض والتهاثر والتخاذل على نحو ينبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثانية ، ولا يرفع عنه هذا العوار ما قام عليه من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية ضامم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٣٤٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٩)

المبدأ :

يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها - لا يكفى الإشارة اليها - ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الادلة .

المحكمة : وحيث أنه من المقرر أنه يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بيانا كافيا فلا يكفى الإشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الادلة واذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن تناول وقائع الدعوى استطراد مباشرة الى القول بأن (الالتهم ثابت قبل المتهم لقيامه بتقسيم قطعة أرض مساحتها ٦ قيراط وبيعها للمواطنين ثابت من محضر الضبط وتايد بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى) فان مجرد استناد محكمة الموضوع فى حكمها على النحو السالف بيانه الى تقرير الخبير المنتدب دون العناية بذكر مؤدى هذا التقرير والاسانيد التى أقيم عليها فان حكمها يكون قاصرا فى بيان أدلة الدعوى بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(قاعدة رقم ٦٠)

المبدأ :

تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع وحدها - وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى الادلة ذاتها فى حق متهم آخر .

المحكمة : من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة وأطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم أطمئنانها بالنسبة إلى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر وإذا كانت المحكمة قد أطمأنت بثبوت الجريمة في حق الطاعنين للأدلة السابقة التي أوردتها والتي لا ينازع الطاعنون في أن لها أصلها الثابت في الأوراق ولم تطعن إلى ثبوتها في حق المتهمين الأول والخامس فقصت ببراعتها ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاللتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣٨٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٤٧٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٦٩)

المبدأ :

الخطأ في الاسناد - لا يعيب الحكم ما دام لا اثر له في منطوقه أو في النتيجة التي انتهى إليها .

المحكمة : إذ كان الحكم قد ثبت أخذاً بأقوال شاهد الاتبات أن الطاعن كان محرراً للمخدر المضبوط داخل ملابسه التي يرتديها قبل إلقاءه على الأرض والتقاط الضابط له ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الاتبات ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بيقين أنه صاحب المخدر فإنه لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده من أن المتهم أخرج المخدر من جيب قميصه في حين أن الشاهد قرر أنه أخرجه من دخل قميصه تحت حزامه متروكاً إذ لا معنى للتصديق بأن المخدر كان أسفل

حزام سروال الطاعن فانه ليس بدى اثر على جوهر للواقعة التى اقتنعت بها المحكمة وهى أن الطاعن كان محرراً للمخدر قبل تخليه عنه والقائه على الارض ذلك أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما دام لا يؤسره فى منطقته او فى النتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٢٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٢)

المبدأ :

الدلة فى المواد الجنائية - اقناعية - للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية .

المحكمة : لا ينال من سلامة الحكم اطرافه الشهادة الرسمية المقدمة من المدافع عن الطاعن والتى تساند اليها للتدليل على أن منزله ملاصق لمنزل ومحل ابنه - ذلك بأن الدلة فى المواد الجنائية اقناعية فلا محكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العتل أن يكون غير ملتئم - مع للحقيقة التى اطمأنت اليها من باقى الدلة القائمة فى الدعوى - ومن ثم فبحسب المحكمة أن أقامت الدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التى دين بها بما يحمل قضاياه وهو ما يفيد ضمناً أنها لم تأخذ بدفاعه - ومن ثم ما ثيره الطاعن فى هذا المسدد فى غير محله

(الطعن رقم ٢٨٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٩٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٢٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٨/٣/١٩٨٩)

(الطعن رقم ٩٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٣)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة - شرط ذلك .

المحكمة : لما كان من المقرر أنه ولئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون الاستخلاص سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الاحوال فيها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ادانة الطاعن استنادا إلى أنه انتفع بالسيارة دون تبصر لحالة الطريق فسقط بالمصرف ، دون التظليل على ذلك أو الإفصاح عن سنده فيما انتهى إليه رغم أن تحصيله لواقعة الدعوى قد خلا مما انتهى إليه ودون أن يبين مؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة هذا الخطأ فإن الحكم يكون غرق قصوره معيبا بالفساد في الاستدلال ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المخالفة الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ٨٢٨٩ لسنة ٥٨ ق. جلسة ١٩٩٠/٥/٣١) .

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٨٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(الطعن رقم ٤٢٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٤)

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(الطعن رقم ٤٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٦٤)

المبدأ :

ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل عن حقيقة يتغير بها اقتناعها .

المحكمة : إذ كان هذا الذي أورده الحكم لا يستقيم به الرد على طلب الطاعنين لما هو مقرر من أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على قواه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الخفير هو أول من أبلغ عن الحادث فقد كان يتعين على المحكمة أن تسمع شهادته أولا ثم تبدى ما تراه في خصوص أقواله .

(الطعن رقم ٢٨٩٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

(قاعدة رقم ٦٥)

المبدأ :

الاهمل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها تسبب إلى المتهم أحداثها وثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس له من حاجة إلى التعرض لغيرها من أصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفلن لها .

(الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(الطعن رقم ٢٩٣٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

المبدأ :

١ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها - شرطه - أن يكون استخلاصها سائفا ، وأن يكون الدليل الذى يعول عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

٢ - الاحكام يجب أن تبنى على الادلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو براءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه غيره .

٣ - للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات الا أنها لا تصلح وحدها لان تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .

المحكمة : وحيث أنه لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها الا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائفا وأن يكون الدليل الذى تعول عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - أنه قد استدل فى ادانة الطاعنين بأقوال شاهدى الرؤية التى حصلها بأن الطاعن الاول احتضن المجنى عليه وأنزله من فوق دابته وطرحه أرضا وأن الطاعنة الثانية حالت بين الشاهدة وبين منع الاعتداء على المجنى عليه أو الاستغاثة وعلى أقوال الشاهدالمقدم.... بخصوص تحرياته من أن الطاعن الاول هو الذى ضرب المجنى عليه بفأس فأحدث أصابته التى أودت بحياته ، وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليه بسبب أصابته بجرح فى رأسه وعنقه وأعلا كتفيه وظهره وما نتج عنها من كسور بعظام الرأس والفقرات العنقية وإنها جائزة الحدوث من الضرب بفأس . ولما كانت أقوال الشاهدين اللذين أثبت الحكم رؤيتهما

الحادث وقت وقوعه كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهما الطاعن الاول يرتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة اليه ، وكان لا يفنى فى ذلك أن الحكم استند أيضا الى شهادة الضابط بخصوص تحرياته التى دلت على أن الطاعن الاول هو الذى ضرب المجنى عليه بفأس على رأسه وأحدث إصاباته الثابتة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، لما هو مقرر من أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها للقاضى بإدانة المتهم أو ببراءته مادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا. فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لمواه ، لانه وإن كان بالأصل أن المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة . واذ كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى مجرى التحريات ، ولم يزود حكمها أية شواهد أو قرائن تؤدى بطريق اللزوم الى ثبوت مقارفة الطاعنين لواقعة قتل المجنى عليه ، فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصرا عن حمل قضائه .

(الطعن رقم ٤٦٤٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٧)

المبدأ :

إدانة الطاعن استنادا الى أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى - دون أن يعرض لوقوع الخلاف بين ما ورد فى ذلك التقرير وبين الصورة التى استخلصها لواقعة الدعوى من أقوال المجنى عليه وبرغم قضاائه ببراءة المتهمين الآخرين لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال المجنى عليه - يشوب الحكم بالفساد فى الاستدلال .

.. المحكمة : ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل أقوال المجنى عليه بما مؤداه أن الطاعن وآخرين ضريوه باليدى وأورد مؤدى التقرير

الطبيب أن إصابة المجنى عليه جرح قطعى بالصدر وخلص الى براءة المتهمين الآخرين من التهمة المسندة لهما لان التقرير الطبي لا يظهر تصوير المجنى عليه للواقعة وانتهى الى ادانة الطاعن استنادا الى اقوال المجنى عليه: والتقرير الطبي: دون أن يعرض لرفع الخلاف بين ما ورد فى ذلك من التقريرين: بالصورة التى استخلصها لواقعة الدعوى من أقوال المجنى عليه من أن الطاعن ضربه بيديه برغم قضاياه ببراءة المتهمين الآخرين: باستنادنا الى عدم اطمئنان المحكمة لاقوال المجنى عليه لان تصويره للواقعة لا يتفق وما وود بالتقرير الطبي ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٢٣٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٥ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٨)

المبدأ :

محكمة الموضوع :- لا تلتزم فى حالة للقضاء بالبراءة - بالرد على كل دليل من أدلة للثبوت ما حكم حكمها قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة قطنت اليه .

المحكمة : لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما حكم حكمها قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة قطنت اليه ، وفى اغفال للرد عليه على حدة ما يفيد ضمنا أنها أطرحته - ولم توفيهما - تظمن معه الى ادانة المطعون ضده ، فان ما تثيره الطاعنة من سكوت الحكم المطعون فيه عن مناقشة الدليل للمستمد من توقيع المطعون ضده الثانى على تصريح دخول الدائرة الجرمية وضبطه وباقى المتهمين داخلها يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦١٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢ / ١٩٩٠)

المبدأ :

من حق المحكمة أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وأنها ليست مطالبة بالأخذ إلا بالدليل المباشر بل لها أن تستخلص الحقيقة من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد واحراز سلاح ناري وخائثر بغير ترخيص التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريعية وما ثبت من معاينة النيابة لمكان الحادث ، ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن تنازل عن سماع الشهود الغائبين مكتفيا بتلاوة أقوالهم في التحقيقات ، ولم يصر في ختام مرافعته أمام الهيئة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه على طلب سماع أقوالهم والذي كان قد أبداه أمام هيئة سابقة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعن في شأن المنازعة في مكان العطور على جثة المجنى عليه في قوله : « أما عن منازعة الدفاع في مكان جثة المجنى عليه فإن المأمور قد وقع في خطأ مادي كان سببه إرشاده خطأ الى أن الزرعة التي كانت بها جثة المجنى عليه تخص المتهم وكان وكيل النيابة المحقق أكثر دقة وتعقبا في تحديد صاحب الزرعة خاصة وأن هذا الخلاف لا يفوق الى القول بأنهما مكانان مختلفان إذ الثابت من معاينة النيابة أن الجثة

كانت فى هذا المكان دون غيره وأنها تقع على بعد حوالى متر من الحد الفاصل بين زراعة وزراعة القمح ملك المتهم وأنه عثر بمكان الحادث على دماء يشتبه أن تكون من دماء المجنى عليه وهو الامر الذى يتعين معه طرح هذا الدفاع وعدم التعويل عليه « وهو رد كاف وسائغ على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، ولا ينال من سلامة استدلال الحكم فى هذا الخصوص ، ما أورده بشأن خطأ نائب مأمور فى تحديد ذلك المكان ، أو ما قرر به فى التحقيقات من وجود جثة المجنى عليه بزراعة الطاعن ، وذلك لما هو مقرر من حق المحكمة أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الادلة المطروحة عليها وانها ليست مطلوبة بالا تأخذ الا بالدليل المباشر بل لها أن تستخلص الحقيقة من كل ما يقدم اليها من ادلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الادلة لا يخرج من الاقتضاء العقلى والمنطوق ، وحسب المحكمة فى هذا الشأن ما أورده من أسباب سائغة رجحت بها ما ورد فى معاناة النيابة وأطرحته ما ورد فى معاناة نائب المأمور . بما يكشف عن أنها لم تكن فى حاجة الى اجراء تحقيق فى هذا الخصوص ، وهو ما لم يطلبه الطاعن منها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يضى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية ، أن اصابة المجنى عليه بيسار العنق والصدر بطلقة نارية حيوية حديثة نشأت من اصابته بعبار نارى خرطوش عيار ١٢ ، وتعزى وفاته الى اصابته سائلة الذكر » ، فان ما أورده الحكم على هذا النحو - المار بيانه - يعد كافيا فى بيان اصابات المجنى عليه وكيفية حدوثها وسبب وفاته ، وفى استظهار رابطة السببية بين الاصابة والوفاة ومن ثم تنحصر عن الحكم قاله القصور فى هذا الصدد ، ولما كان الطاعن لا يدعى بوجود خلاف بين صورة هذه الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه فى محوالاته وبين ما ورد بمذكرة النيابة التى أحال اليها تقرير الصفة التشريحية فى شأن تصوير الحادث .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦)

المبدأ :

انه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائقا وأن تستند فيه الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق .

المحكمة : - وحيث أن الحكم للطعون فيه قد بين الواقعة بما يجمل في أن مشاجرة - تبطل فيها الاعتداء بالمدى والعصى - وقعت بين الطاعن وشقيقه من ناحية ، والمجنى عليه وآخرين من ناحية أخرى بسبب نزاع قام بينهم على حدود الأرض الزراعية وقد أسفرت المشاجرة عن إصابة أفراد من الفريقين منهم المجنى عليه الذي ضربه الطاعن بسكين في وجهه فحدثت به إصابات لودت بحياته - واستدل الحكم على حدوث الواقعة على هذه الصورة بتقرير الصفة التشريعية وبقول شهادتي الاتبات التي حميلتها الحكيم في قوله « فقد شهد بأنه في صباح يوم ١٩٧٦/١٢/٦ طعن المتهم المجنى عليه بسكين طعنة واحدة أسفل عينه اليمنى وأحدث أصابته والتي أودت بحياته وانتزع السكين من صدغ المجنى عليه كما شهد بأن المتهم طعن المجنى عليه بسكين طعنة واحدة في صدغه الايمن ولإذ علي أثرها بالفرار » .

وقد عرض الحكم لما قام عليه دفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وأطرحه في قوله « الثابت من الاوراق أن المشاجرة نشبت بين فريقى المتهم والمجنى عليه وتبادل الفريقان كل منهما على الآخر ، وبالتالي فليس في تشاجر الفريقين على هذا النحو من مدافع ، هذا فضلا عن أنه لم يثبت أن المجنى عليه قد اعتدى على المتهم أو صدر منه أو من غيره فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ومن ثم فلم يكن هناك ثمة خطر اعتداء حتى يحق له دفعه بالاعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه ، وبالتالي فإن هذا الدفاع يكون بغير سند من الاوراق وتلفتت عنه المحكمة » لما كان ذلك

وكان التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع مما تنتفى معه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإما أن يكون مباداة بعدون من فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق في حقه جبلة الدفاع الشرعى ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما يتعلق بموضوع الدعوى الذى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير منقلب حسب الصورة التى استقرت لديها عن واقعة الدعوى ، وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الضخخة لهذه الواقعة حسبما يودى إليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائقا ، وإن تستند فيه إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وأذ كان الحكم المطعون فيه - فى استخلاصه للصورة التى اعتنقها للواقعة والتى جعلها ركيزته فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى - قد استند إلى أقوال شاهدى الإبهات فى حين أن ما حصله من أقوال هذين الشاهدين قد خلا مما يفيد حصول الواقعة على تلك الصورة إذ لم يتقبل عنهما الحكم سوى أن الطاعن ضرب المجنى عليه بسكين فى وجهه دون بيان الظروف والملابسات التى حصل فيها ذلك ، ودون ذكر لاي وقائع يمكن أن تؤدي إلى ما استخلصه الحكم من أن الحادث كان اعتداء متبادلا بين طرفين ليس فيهما من مدافع - وهو ما رتب عليه الحكم قضاءه برفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن من أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٤)

(قاعدة رقم ٧١)

المبدأ :

لا يلتزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركن فى تكوين

عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتعلقة بها الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما ولا يخرج عن الانتماء العقلى والمنطقى -

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية بجريمة الضرب المفضى الى الموت وقسرب العمد التى دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة لها معينها الصحيح من الاوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبى الابتدائى - لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يلتزم لصحة الحكم أن يكون التحليل الذى تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه يل لها أن تركن فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتعلقة بها الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام استخلاصها سليما ولا يخرج عن الانتماء العقلى والمنطقى -

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

(قاعدة رقم ٧٢)

للإسناد :

العبارة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة امامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بتحليل دون الآخر .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية لجريمتى القتل العمد واحراز سلاح ابيض « مطواة قرن غزال » بغير ترخيص اللتين أدین الطاعن بهما وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود واعتراف المتهم وتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها وهى أدلة سائغة من شأنها

أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكانت العبيرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاض من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بتحليل دون الآخر .

(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)

(قاعدة رقم ٧٣)

المبدأ :

حق المحكمة أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها مفرزة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه .

المحكمة : من حق المحكمة أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ، فإن ما يفور الطاعن في شأن ما عول عليه الحكم من أقوال الشاهدة والتحريات لا يخرج عن كونه جزلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي مطقة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٧٤)

المبدأ :

الإدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي ثبت لديها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق

رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي ثبت
لديها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد
أورد الأدلة المنتجة التي صحت لعيه على ما استخلصه من مقارنة الطاعن
للجريمة المسندة إليه مطرحا للأسباب السائفة التي أوردها تلك الورقة
الرسمية التي قدمها الطاعن وأراد بها التشكيك في الأدلة المستمدة من
أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة ، فان ما يثيره في هذا الشأن
لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٧٥)

المبدأ :

١ - لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود
مغايرا لما استند اليه الحكم وإنما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما
استخلصت من التحقيقات لان العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع
قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة لديه بأدانة المتهم أو ببرأته .

٢ - القانون جعل من سلطة قاضى الموضوع وزن قوة الاثبات وأن
ياخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون
بدليل معين ينص عليه .

المحكمة : لما كان ذلك وكان لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة
أو بما قرره الشهود مغايرا لما استند اليه الحكم وإنما العبرة بما اطمأنت
اليه المحكمة مما استخلصت من التحقيقات لان العبرة في المحاكمات
الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة لديه بأدانة
المتهم أو ببرأته فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون
من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن ياخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها
دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ومن ثم فان نعى

الطاعن الاول على الحكم: اغفاله - ما تضمنه بلاغ الواقعة من انه كان يقوم بنقل الكرتاتين من مخزن الى آخر غير سديد .

(الطعن رقم ١١٨٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلمة ١٣/٥/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٦)

المبدأ :

لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

المحكمة : من المقرر انه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص - مما تقدم - أن الطاعن هو الذي سعى الى نظـر تلك القضية باجراءات غير مشروعة ، وفصل فيها - رغم الصلات التي تربطه بالمتهم الاول فيها - وقبل أن تكون صالحة لذلك ، وأن الحكم الذي أصدره كان بناء على توصية من والد المتهم المذكور ، وهو استخلاص سائح تسامده ظروف الحال في تلك القضية ، لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادتين ٢٢٠ ، ١٢١ من قانون العقوبات أنه لا يلزم لاعتبار قضاء القاض بغير حق - اذا ما اعتبر حكمه استجابة لامر أو طلب أو رجاء أو توصية - أن يكون قد خرج فيه عن حدود ما خوله القانون من سلطة تقديرية ، وإنما يكفي لذلك أن يكون في اختياره ما قضى به ولو كان في حدود هذه السلطة - قد افتقر الى التجرد أو الحيـدة الواجبين في الاحكام اذ يكون بذلك قد استعمل سلطته استعمالا غير مشروع فيعتبر منخرجا بها . ويتعين عقابه طالما قام بهذا الاختيار تحت تأثير الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٠ ق - جلمة ٢٠/٥/١٩٩١)

المبحث :

١ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها - وان الادلة في المواد الجنائية اقناعية .

٢ - للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في الفعل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها مع باقى الأدلة في الدعوى .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها وان الادلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في الفعل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها المحكمة من باقى الادلة في الدعوى ومن ثم فحسب المحكمة ان اقامت الادلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا انها لم تأخذ بدفاعه ومن ثم فلا يعيب الحكم الالتفات عن مضمون المحضرين المنوء عنهما بأقوال الطاعن ويكون منعاه غير سديد . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكان الشهود اللذين طلب الطاعن سماع شهادتهم ليسوا من بين شهود الاتبسات ولم تعول المحكمة على أقوالهم في ادانة الطاعن هذا الى ان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الوقائع التي يطلب سماع أقوالهم عنها بل أرسل القول ارسالا مما لا يمكن معه مراقبة سبب طلبه لهم وهل كان سبب طلب سماع أقوالهم جوهريا مما يجب على المحكمة ان تجيبه أو ترد عليه مستفاد من القضاء بالادانة للدلة التي اوردها المحكمة في حكمها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢)

فى نفس المعنى :

- (الطعن رقم ٤٧٧٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)
(الطعن رقم ٢٣٨٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٣)
(الطعن رقم ٦٠٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٧٨)

المبدأ :

للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

المحكمة : هذا فضلا عما هو مقرر أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

فى نفس المعنى :

- (الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)
(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
(الطعن رقم ١٥٠٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

(قاعدة رقم ٧٩)

المبدأ :

١ - استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع بشرط أن يكون استخلاصها سائفا .

٢ - يجب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اورد فى مدوناته « أن وجود التوكيل ضرورى ولازم للمتهم الاول (الطاعن) لاتمام عقد البيع الذى حدده مع آخر لاثبات صفته فى البيع وقبض الثمن مما تستشف منه المحكمة أن المتهم الاول اصطنع ذلك التوكيل الى الاستعانة به فى بيع السيارة الى آخر يؤيد ذلك النظر بان عقد بيع السيارة المحرز من هذا المتهم وآخر الذى تم التصديق عليه فى ذات التاريخ التصديق الوارد بالتوكيل يتضمن أن التصديق رقم ١٥٩٨٧ لسنة ١٩٨٣ أمام مكتب توفيق روض الفرج فى حينئذى الثابت بالتوكيل أن المتهم الاول صدق على هذا التوكيل بتعذر التصديق رقم ١٥٩٧٩ لسنة ١٩٨٣ أمام ذات المكتب وذيل هذا الحضر بامضاء الموثق المختص والذى ورد اسمه مشابها لاسم الموثق الوارد بعقد البيع مما يقتضاه ان يكون مجرد عقد البيع قد استمد بعض البيانات الواردة بعقد البيع لاحفاء الحقيقة على بيانات هذا التوكيل كما أنه يتعرض على المتهم الثانى اضافة البيانات سائلة الذكر الواردة بالتوكيل والمتعلقة برقم التصديق واسم المكتب وامضاء الموثق التى تتطابق فى بعضها مع بيانات عقد البيع قبل أن يحرر ذلك العقد » لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ولئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا كما أنه من المقرر أيضا فى اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وكان ما ساقه الحكم على التفصيل المتقدم لا يقطع بشئ فى خصوص تزوير التوكيل الذى تم التصرف

بموجبه في السيطرة ولا يؤدي بطريق اللزوم العقلي الى أن الطاعن هو الذي زوره. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد دلت على النتيجة التي انتهى اليها تدليلاً سائفاً .

(الطعن رقم ١٠٩٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

(قاعدة رقم ٨٠)

المبدأ :

محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة أسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرئية في صحة عناصر الاثبات .

المحكمة : كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة أسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة ثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرئية في صحة عناصر الاثبات . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده فلم يبينها وتجاهل أدلة الاتهام التي ساقها النيابة على ثبوتها في حقه فلم يورد أي منها ويبين حجته في أطرافها ، واقتصر في تبرير قضاائه بالبراءة على مجرد القول بأن الاتهام محل شك دون أن يفصح عن أوجه الشك التي أحاطت بتلك الأدلة وجعلتها محل شك بالنسبة للمطعون ضده دون بقية المحكوم عليهم حتى يتضح وجه استدلاله بها على البراءة ، فإن

كل ذلك يتنبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة
بظروف الدعوى وتمحيص لادلتها مما يصم الحكم بعيب القصور ويكون
متعيينا نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٦٠٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٨١)

المبدأ :

العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه
بناء على الادلة المطروحة عليه .

المحكمة : العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى
واطمئنانه بناء على الادلة المطروحة عليه ، ولا يصح مطالبته بالاخذ
بحليل بعينه الا فى الاحوال التى قيده القانون فيها ، فقد جعل القانون
من سلطته ان يزيد قوة الاثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح
اليها قليلا لحكمه ، واذ كان الحكم قد افصح ، فى تحليل كاف يستقيم
به ما خلص اليه ، عن اطمئنان المحكمة الى أن الطاعن هو المعنى بالاثبات
فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى يحول
سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما
تستقل به ولا تجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه أو الخوض فيه أمام محكمة
التنقىس - لما كان ما تقيم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رقضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

الفصل الثالث

تساند الأدلة

(قاعدة رقم ٨٢)

المبدأ :

١ - الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة فإذا عول الحكم في ادانة الطاعن على ما أورده على خلاف الثابت في الأوراق يكون معيبا بالخطأ في الاسناد .

٢ - يجب أن تبني الاحكام على أسس صحيحة من أوزان الدعوى وعناصرها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة التي أقام عليها قضاءه بقوله « وحيث أن المحكمة تطمئن إلى ثبوت الاتهام في حق المتهم من واقع اطمئنانها إلى الأدلة المستبينة مما يلي : (١) ، (٢) ، (٣) ما قرر به اللاعبين الذين تم ضبطهم بمحض الضبط بممارستهم للعبة القمار - لعبة الكونكان - مقابل مبالغ مالية على النحو المبين بأقوالهم بممكن. المتهم سالف الذكر حتى فترات ونحو أوقات مختلفة مقابل غائدة مالية يتحصل عليها بخبرة عن فيشة بنفسجية قيمتها ٤٠ جنيه من الفائز ولا يترفعهم ببعض أو بلتهم سوى علاقة لعب القمار » لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم على لسان بمحض ضبط الواقعة لا أصل له في الأوراق ، إذ أثبت ضابط الواقعة بالمحضر أنه شاهد المذكور وآخر معه أثناء حضورهما إلى مسكن الطاعن وفتحهما لباب الشقة مما سهل للقوة الدخول في أثرهما ، وأن المذكور يعمل سابقا لأحد اللاعبين الذين تولجوا بالمسكن ، وإذا سئل بمحض ضبط الواقعة قرر جائته يعمل سابقا لدى أحد اللاعبين وأنه أوصله إلى مسكن الطاعن لطة الضبط ، وإذا عرض على النيابة العسامة

قررت صرفه دون سؤاله بالتحقيقات ، بما يفصح عن أن ما أسنده الحكم اليه قد انطوى على خطأ فى التحصيل أسلم بالتالى الى فساد فى التدليل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، واذا كان لا يعرف مبلغ الاثر الذى كان لهذا الخطأ فى عقيدة المحكمة لو تفتنت اليه ، وكانت الادلة فى المواد الجنائية ضامم متساندة غان الحكم المطعون فيه اذ-عول - فيما عول عليه - فى ادانة الطاعن على ما أورده على خلاف الثابت فى الاوراق يكون معيبا بالخطأ فى الاسناد . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(قاعدة رقم ٨٣)

المبدأ :

الادلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للتدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

المحكمة : اذ كان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت للمحكمة بضمها أن هذا الشاهد قد اقتصر فى شهادته على القول « بأنه صاحب الحملة لقياس أرض الطاعن وشاهد الأرض منزرعة خشخاش ولا يعرف من القائم على زراعة تلك الأرض ، فان الحكم المطعون فيه اذ استخلص مقلرفة الطاعن للجريمة مستدلا على ذلك من بين ما استند اليه على أقوال ذلك الشاهد يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له فى الاوراق ولا يرقع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الاملا فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للتدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض

الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حلبة الى بحث سائر أوجه الطعن .

- (الطعن رقم ٢٧٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
في نفس المعنى :
(الطعن رقم ٨٢٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)
(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)
(الطعن رقم ٦٩٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)
(الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)
(الطعن رقم ٦٠٣٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)
(الطعن رقم ٤٢٤٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)
(الطعن رقم ٢٧٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
(الطعن رقم ٤٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)

(قاعدة رقم ٨٤)

المبدأ :

لا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة الى ما قصده الحكم منها منتجة في اقناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

- (الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)
في نفس المعنى :
(الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٧)
(الطعن رقم ٥-٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)
(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)
(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)
(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

(قاعدة رقم ٨٥)

المبدأ :

تعديل الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد من القبض المدفوع ببطلانه - قصور في الرد على دفاع الطاعن مما يبطله - لا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة .

المحكمة : وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد من القبض المدفوع ببطلانه ، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على جفاح للطاعن بما يبطله ، ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي لذى انتهت إليه المحكمة ، أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٨٢٨٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(قاعدة رقم ٨٦)

المبدأ :

لا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .

المحكمة : يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بصيغة لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة

فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قد ده الحكم منها منتجة فى اقتناع
المحكمة واطمئنانها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

(قاعدة رقم ٨٧)

المبدأ :

الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة
تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى
الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم
عليها .

المحكمة : واذا كانت الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها
بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه
لمناقشته على حدة دون باقى الادلة ، بل يكفى أن تكون الادلة فى
مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها ، فان ما يثيره الطاعن من
قصور الحكم فى بيان الواقعة وفى شأن تعويله على أقوال الشاهدين -
المار ذكرهما - على الرغم من أنها لا تدل بمجردها على مقارفة الطاعن
الخرائب التى دين بارتكابها - لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما
أورده الحكم من مؤدى أقوال ضباط الشرطة وأعضاء النيابة العامة
والمختصين بمعامل التحليل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى والجهات
الحكومية الاخرى ، فى شأن جردهم تحرير طلب المستندات والتوقيعات
المنسوبة زور اليهم وبصمات الاختام الموضوعة على البعض منها ، يعد
كافيا فى بيان ما استخلصه الحكم من مؤدى أقوالهم ، واذا كان الطاعن
لا يجادل فى أن ما حصله الحكم من تلك الاقوال واستند اليه فى قضائه
له معنية الصحيح فى الاوراق كما لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود ،
فان منعه على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ،
وكان خطأ الحكم فى تحصيل أقوال الشاهدة ٠٠٠٠ فى شأن مبلغ النقود
الذى اقتضاه الطاعن من زوج شقيقته كاتعاب - بفرض وجوده - لا تأثير

له على عقيدة المحكمة فيما اطعنت اليه من أقوال تلك الشاهدة. وأخذت به في مقام التدليل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقاءة الخطأ في التحصيل والفساد في التدليل يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن قصور الحكم في استظهار أركان جرائم التزوير والاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، وأغفاله دفاع المتهم الاول بشأن طلب نذب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزيف والتزوير لاعادة اجراء المضاهاة ، والتلقاته عن الميقتديات المقدمة منه ، وأغفل المحكمة الاطلاع على الاوراق المزورة ، قد سبق البرء عليه .إدعى بحيث لوجه الطعنين المتقدمين من الطاعنين الاول والثاني - على النحو المتقدم - فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بالقصور في التسييب والبطلان في الاجراءات والأخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(للطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٨٨)

المبدأ :

الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها فطنت الى ان هذا الدليل غير قائم .

المحكمة : الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة الى الطاعن الثانى بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن والزام المطعون ضده الثانى بالمصاريف

المدنية . لما كان ذلك ، وكان الوجه الذى بنى عليه النقض يقتضئ
بالطاعنين الاول والثالث اللذين لم يقبل طعنهما شكلا فانه يتعين نقض
الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة اليهما ايضا وذلك عملا بحكم المادة
٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٩٧٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣)

(الطعن رقم ٦٠٩٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٥)

الفصل الرابع

تقدير الدليل

(قاعدة رقم ٨٩)

المبدأ :

من حق المحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تعلمن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ومن سلطتها أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الأذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٩٠)

المبدأ :

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بياناً كافياً فلا تكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها لها .

(الطعن رقم ٩٠٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٩)

المبدأ :

الاعتراف لا يعول عليه - ولو كلف صادقاً - متى كان وليد إكراه كائن ما كان - الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقبول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائق .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائن ما كان لذا كان الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقبول بحصوله أن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائق وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطان الاعتراف على السياق المتقدم بقالة أن المتهم - الطاعن - اعترف أمام النيابة العامة دون أن تسير إلى أن ثمة إكراه وقع عليه لم يذكره بجملة تجديده حبسه رغم حضور محامين للدفاع عنه وأنه ليس أمراً معقولاً أن يكون في هذه الجلسة بعيداً عن محاميه وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لاستناده إلى الدليل المستمد من اعتراف الطاعن بتحقيقات ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهداره ما دفع به الطاعن والمتهمة الأولى في الدعوى من بطلان هذا الاعتراف لصدوره وليد إكراه لما يمثله من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينضم أمره لأنه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطان الاعتراف الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه باطمئنانه إلى هذا الاعتراف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الاعتراف أمامها أنه كان مكرهاً عليه أو أنها ناظرته فلم تلاحظ به آثار تفيد التحقيق - ما دام أنه ينازع في صحة ذلك الاعتراف أمام الجهة كما أن سببوت المذكور عن الأعضاء بوقوع الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما ينهض الحكم - ليس من شأنه أنه ينفي حتماً وقوع الإكراه في أية صورة يلدية كانت لم أدبية .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

(قاعدة رقم ٩٢)

المبدأ :

الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخيار الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها الا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها .

(الطعن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٨ ق - جملة ٦٩٨٩/٥/٢١)

(قاعدة رقم ٩٣)

المبدأ :

تقدير الدليل يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مقابرة عقيدتها فى شأنه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر للقانونية لجريمة جلب المخسر التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاكثيات ومناظرة المنضدة المضبوطة ، ومن تقرير معامل التطييل الكيماوية واقرار الطاعن ، وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أن المنضدة المضبوطة والتى عثر بداخلها على الجواهر المخدر خاصة بالطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردتها ، وكلن يبين من الحكم المطعون فيه - والمفردات المضمومة - أن المنضدة المضبوطة قد عرضت على النيابة العامة محرزة ومختوم عليها بخاتم شعار الجمهورية الخاص بجمرك

الركاب ، وكان من المقرر أن « اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا » ، فان ما يثيره الطاعن من جدل وتشكيك فى خصوص نفى صلته بالمنضدة المضبوطة وشيوع التهمة ، يتمحص دفاعا موضوعيا فى تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٦)

(قاعدة رقم ٩٤)

المبدأ :

من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته ، لان الاصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها .

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٩٥)

المبدأ :

من المقرر أن للمحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية كما أنه لا محل للاستناد الى عدم انصاف الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جدية التحريات .

(الطعن رقم ٢٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢)

(قاعدة رقم ٩٦)

المبدأ :

اكفاء الحكم المطعون فيه في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة وعدم ايراد مضمونه وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - قصور .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالخطأ في القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يحجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم .

(الطعن رقم ٤٧٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣)

(قاعدة رقم ٩٧)

المبدأ :

الصلح الذي يتم بين المجنى عليه والمتهم لا يعدو ان يكون قسولا جديدا من المجنى عليه . تضمن عدولا عن اتهامه - يدخل في تفسير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل .

المحكمة : - اذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لمحضر الصلح واطرحه بقوله « وحيث أنه فضلا عن عدم حجية صورة محضر الصلح

المقدمة فهي مجعودة من المجنى عليه ولم يرد اسمه في طلب
المحضر ولا دلالة على مجرد توقيع منسوب إليه عليها لا يغير بذاته اقرارا
أو شهادة ومن ثم فان المحكمة تلتفت عن هذه الورقة وما أثبتت فيها «
وكأن ما أورده الحكم - فيما ملف سلفا وكافيا - لطرح دلالة - صورة
محضر الصلح المقدم لما هو مقرر من أن الصلح الذي يتم بين المجنى عليه
والمتهم لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه ، تضمن عذولا
عن اتهامه ، وهو يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة
ال دليل - فلها أن تأخذ بما ورد فيسه ولها أن تلتفت عنه ، فإن منعى
الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٩٨)

المبدأ :

للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام
يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها
المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٩٩)

المبدأ :

طلب - لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة - فلا على
المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفتت عن لجابته .

المحكمة : طلب ضم دفتر احوال القسم - الذي اشار اليه الطاعن -
ما قصد منه الا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ،
وهو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على

المحكمة أن هي أعرضت عنه والتفتت عن اجابته وما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جمل في تقدير الطيل مما تستقل به محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٥٠١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعة رقم ١٠٠)

المبدأ :

الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه لانه يكفى أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضي بالبراءة .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه لانه يكفى أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضي بالبراءة اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه ، ومن ثم فتعيب الحكم في احدى دعاياته بالخطأ في تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه قضى ببراءة المتهم تاسيسا على عدم اطمئنان المحكمة الى صحة دليل الاتهام القائم على اقوال ضابط الواقعة ، فانه لا يجدى الطاعنة النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيها . اوردته بشأن نفى التلبس بالجريمة في حق المتهم ، لانه استند في قضائه بالبراءة على اسباب اخرى ميناها التشكك في صحة اسناد التهمة اليه للمتهم وعيديم اطمئنان المحكمة الى دليل الثبوت في الدعوى بعد أن الت بها واحاطت بها عن بصر وبصيرة ولم يطمئن وجدانه الى صحتها . ومن ثم يكون منعى الطاعنة في غير محله مما يتعزن معه رفض الطعن موضوعا .

(الطعن رقم ٤٧١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٧٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

(الطعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

- (الطعن رقم ٤٤٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
 (الطعن رقم ٤٥٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)
 (الطعن رقم ١٠٢٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)
 (الطعن رقم ٩٢٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)
 (الطعن رقم ١٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٨)
 (الطعن رقم ٢٣٣٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)
 (الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
 (الطعن رقم ٨٢١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠)
 (الطعن رقم ٨١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)
 (الطعن رقم ١٥٤٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)
 (الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ١٠١)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير
 المقدم اليها والفصل- فيما يوجه اليه من اعتراضات فتمت اطمانت-الى
 ما جاء به فلا يجوز مجادلته فى ذلك .

المحكمة : لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية
 لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ، وما
 دامت قد اطمانت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلته فى ذلك ، وكان
 الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه الى تقرير المعمل الكيماوى
 وما شهدت به المحللة الكيماوية أمام المحكمة من قيامها بفحص وتحليل
 النباتات المضبوطة والتي تبين أنها لنبات الخشخاش المنتج لمخدر الافيون
 فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

المبدأ :

لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها - يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج .

المحكمة : إذ كان من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضامات متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لإنقيته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان الحكم المطعون فيه على ما تفصح عنه مدوناته ، قد اقام قضاءه بثبوت الاتهام قبل الطاعن ، على سبيل من سقوط المخدر عاريا على الارض اثر اخراج الطاعن من جيبه رخصة المركبة قيادته ، والتقاط الضابط له وهو بهذه الحالة التي تكف عند كشفه ، وقرار الطاعن له باحرازه له بعد مواجهته به ، وهى أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا ، ينجل في واقع الامر الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واطمئنانها اليها ، وهو ما لا تقبل اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٣٧٥٩ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ١٠٣)

المبدأ :

من حق المحكمة أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا - والاخذ بما تطمئن اليه وأطراح ما عداه .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن من حق المحكمة أن تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا والاخذ بما تطمئن اليه وأطراح ما عداه . وكان ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أطراحه لما اعترف به من أن المجنى عليه ظل يلاحقه بضرياته - وعلى فرض صحته - لا يقال من سلامة استخلاص المحكمة للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم والاخذ بما تطمئن اليه من أقوال المتهم ذات الاثر فى تكوين عقيدتها ، ولا عليها ان هى التفتت عن باقى أقواله لان عدم ايرادها لها ما يفيد عدم اطمئنانها اليها فان منعى الطاعن يكون غير سديد .
(الطعن رقم ٢٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٠٤)

المبدأ :

تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن تقرير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن - محكمة الموضوع وحدها وأنها حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة - وأطمئنانها اليه بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكل الى اقتناعها وحدها - وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شاهد الاتبات الرائد وتصرياته عن الحادث وأخذت بها بالنسبة للطاعن دون المتهم الآخر الذى قضى ببراعته فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن وفى باقى أوجه الطعن

لا تخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم - فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين القضاء برفضه .

(الطعن رقم ٢٣٧٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

(قاعدة رقم ١٠٥)

المبدأ :

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها ، ولا يصح مطالبتها بالاخذ بدليل معين الا فى الاحوال التى يقررها القانون .

(الطعن رقم ٦٩١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ١٠٦)

المبدأ :

من المقرر انه وان كانت المحكمة لها كامل السلطة التقديرية فى تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث الا ان هذا مشروط بأن تكون المسألة ليست من المسائل الفنية للبحث التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء الرأى فيها .

(الطعن رقم ٦٢٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

(قاعدة رقم ١٠٧)

المبدأ :

انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، الا أنها لا تصلح وحدها لان تكون دليلا بذاته او قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها ، ذلك بأن القاضى فى التوادر الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يصح أن يؤسس حكمه على رأى لسواه .

(الطعن رقم ٢٨٩٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ١٠٨)

المبدأ :

لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق به ولا تطمئن الى صحة روايته لان الامر مرجعه الى اقتناعها وحدها .

الحكمة : لا محل لما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عن أقوال شاهدي النفي ما دامت لا تثق بما شهدا به لتناقضهما على نحو ما استخلصه الحكم استخلاصا سائغا من أقوالهما امام المحكمة ، لما هو مقرر من أن لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق به ولا تطمئن الى صحة روايته لان الامر مرجعه الى اقتناعها وحدها فيكون ما ينعاه الطاعن في هذا البعد غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٠٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ١٠٩)

المبدأ :

يكفى أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصي على الملاعبة والتوفيق .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه أن اصابته في يمين بطنه. حدثت من عيار ناري. وفي الموضع الطبيعى القائم للجسم من الامام واليمين الى الخلف واليسار ومن مسافة جاوزت مدى الاطلاق القريب الذي يقدر عادة من ريع الى نصف متر وقد تزيد عن ذلك قليلا أو كثيرا ، وأنها جائزة الحدوث من مثل الطبنجة المضبوطة ووفقا لما قرره الشهود وأن وفاته نتيجة هذه الاصابة وما أحدثته من تهتك بالاحشاء ونزيف دموي . وأورد الحكم عن أقوال شاهدي الاثبات الاول انه اثر مشادة كلامية بين الطاعن

والمجنى عليه أخرج الطاعن سلاحه الناري وأطلقه على المجنى عليه فأصابه . كما أورد الحكم عن أقوال شاهد الاثبات الثاني انه حضر اثر سماعه العيار وانتزع المسدس المضبوط من يد الطاعن . وعرض الحكم لما اثاره الدفاع من قيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى ورد عليه بقوله . « لا ترى المحكمة أن هناك تعاضدا بين الدليل القولى والدليل الفنى بل يوجد هناك توافق بين الدليلين ، فقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المجنى عليه جائزة الحدوث وفقا لما قرره شهود الواقعة ، كما أن المحكمة تؤكد ثقتها الى ما ثبت من ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه. اصابية وتعزى الى مقذوف العيار الناري الذى لصابه بالبطن وهو العيار الذى أطلقه المتهم على المجنى عليه وقد ارتبطت النتيجة وهى وفاة المجنى عليه بفعل المتهم ارتباطا بالسبب بالمسبب » . ولما كان هذا الذى رد به الحكم ينهض كافيا لدحض قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، لما هو مقرر من أنه يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على اللامعة والتوفيق - كما هو الحال فى الدعوى المماثلة .

(الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(قاعدة رقم ١١٠)

المبدأ :

محكمة الموضوع لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت بشرط أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات .

المحكمة : من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها

الالتزام عن نصر وصعيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم لو دخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده من الجريمة المسندة اليه - على السباق المتقدم - قد وضع في عبارات عامة مجعلة شايها الغموض والإيهام ، لذخلت مدوناته من الإفصاح عن كيفية استدلال الحكم على قيام التناقض بين ما جاء بقرار الاحالة ومحضر الضبط بشأن كمية الاشرطة المضبوطة ، ويبان لوجه ذلك التناقض ، وأرسل القول بأن محضر الضبط جاء مجهلا من بيان نوع تلك الاشرطة والمدة المسجلة عليها ، دون أن يبين أثر ذلك على مدى خضوعها أو عدم خضوعها للضريبة على الاستهلاك طبقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والجدول المرافق والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ ، كما لم يبين ماهية الفواتير التي قدمها المطعون ضده للجهة المختصة ومضمونها وما حوته من بيانات تشير الى تعلقها بالسلع موضوع الاتهام - في الدعوى الواهنة - وقرار الجهة الادارية المختصة لتلك المستندات وصلاحياتها لإثبات مداد الضريبة المستحقة على تلك السلع ، مما لا يتيسر معه الوقوف على مبررات ما قضى به الحكم من براءة المطعون ضده ، ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح والتفسير برأى فيما يثيره الطاعن - بصفته - بأوجهه للطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة ، بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

١- الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ١١١)

المبدأ :

تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة الى متهم آخر .

المحكمة : ان تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة الى متهم آخر . ومن ثم فان دعوى الطاعن بتناقض الحكم في التسبيب تكون في غير محلها .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

(الطعن رقم ٦١٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

(قاعدة رقم ١١٢)

المبدأ :

يجب أن يبين الحكم بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت
ويذكر مؤداه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان قضاء النقض مستقرا على أن الحكم
بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى
يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون
تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم
الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن
استند في أدانته ضمن ما استند اليه إلى أقوال المجنى عليه دون ذكر
لفحوى شهادته فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

(قاعدة رقم ١١٣)

المبدأ :

يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يوضحها
بأن يورد مؤداه في بيان مفصل .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان
أدلة الثبوت في حق الطاعن على قوله : « أن التهمة ثابتة قبل المتهم
ثبوتا كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بأقوال المجنى عليه والتقارير
الطبية » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم
أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداه في

بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من تسبب الاحكام وتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا ، وكان الحكم قد عول فى قضائه على اقوال المجنى عليه والتقارير الطبي دون أن يبين مضمونها ووجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة فى حق الطاعن ، فانه يكون قاصر البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ٣٨٣٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)

(قاعدة رقم ١١٤)

المبدأ :

ادانة الطاعن - تعويل الحكم على تقرير الطبيب الشرعى دون أن يبين مؤدى ووجه اتخاذه دليلا مؤيدا لصحة الواقعة - قصور .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن - ضمن ما عول عليه على ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى دون أن يبين مؤدى ووجه اتخاذه دليلا مؤيدا لصحة الواقعة - فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ١١٥)

المبدأ :

المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها .

المحكمة : اذ كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن

الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من اغفال الحكم وصف مكان الحادث وجنوح الطاعن بميلارته الى الطريق المؤدى اليه وواقعة احتفاظ المجنى عليها بسرورها لحين عرضه على النيابة العامة .

(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣)

(قاعدة رقم ١١٦)

المبدأ :

متى قدم للمحكمة دليل بعينه فيجب عليها تحقيق هذا الدليل
ما دام ذلك ممكنا بغض النظر عن مملك المتهم في شأن هذا الدليل .

المحكمة : وكان من المقرر ان المحكمة متى قدم اليها دليل بعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكنا بغض النظر عن مملك المتهم في شأن هذا الدليل لان تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح ان يكون رهنا بمشقة المتهم في الدعوى ، وكان دفاع المتهم يعد في صورة هذه الدعوى - دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الراى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه - دون تطبيق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من اجراءات تأييدا لدفاعه - أو ترد عليه باسباب سائفة تؤدي الى اطراحه .

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦)

(قاعدة رقم ١١٧)

المبدأ :

من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج يغير تعسف في الاستنتاج ولا تتأخر مع حكم العقل والمنطق ، وللمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان

من شأن الأسباب التي يوردها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها .

(الطعن رقم ٤٣٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ١١٨)

المبدأ :

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، فإن هي التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون فضلاً عن أخلاقه بحق الدفاع مشوباً بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ١١٩)

المبدأ :

مجرد الخطأ في رقم البلوك الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

(الطعن رقم ١٤٤٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ١٢٠)

المبدأ :

يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بياناً كافياً - لا تكفي الإشارة إليها - بل ينبغي مر مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة واقعية يبين منه مدى تأييده للواقعة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة .

المحكمة : وحيث أن تقرير الخبير أورى أن المتهم الاول ليس له صلة بالتجريف وانما القائم بالتجريف هو المتهم الثانى الطاعن - كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لاسبابه ، ولم يصف اليها الا ما يتطابق بما أمر به من ايقاف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ايرداد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها . بياناً كافياً ، فلا تكفى الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة كما اقيمت بها المحكمة و يبلغ اتساقه مع باقى الادلة . واذا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند الى تقرير الخبير دون العناية برد مضمون ذلك التقرير وبذكر مؤداه والاسانيد التى اقيم عليها ، فانه لا يكفى لتحقيق الغاية التى تفيهاها الشارع من تسبب الاحكام ، الامر الذى يصم الحكم بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٢٧ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٢١)

المبدأ :

اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة الى اقوال المجنى عليه وما قيمته من مستندات وما ورد بمحضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمون تلك الادلة ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بغضرها القانونية كافة فانه يكون معيباً بما يبطله .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى الذى أخذ باسبابه الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال المجنى عليه المؤيدة بالمستندات المقيمة بالتحقيقات التى تايدت بما ورد بالمحضر . فمن ثم يتعين عقابه بمؤاد الاتهام عملاً بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل

كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة. بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كمسا صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى اقوال المجنى عليه وما قدمه من مستندات وما ورد بمحضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمون تلك الادلة التي عول عليها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٠٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢)

(قاعدة رقم ١٢٢)

المبدأ :

١ - يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح .

٢ - تمويل الحكم بالادانة على اقوال المجنى عليه بمحضر الشرطة وتحقيقات النيابة دون أن يبين مؤداها وعدم استظهار القصد الجنائي يجعله قاصر للبيان .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبب الاحكام وتتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالادانة على اقوال المجنى عليه الثالثة بمحضر الشرطة وتحقيقات النيابة دون أن يبين مؤداها ، كما أنه لم يظهر توافر القصد الجنائي

لدى الطاعن وهو لا يتحقق إلا بتعمد الجاني ارتكاب الفعل كما حدده القانون واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدث بغير حق ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ١٢٣)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون اذا لم يبين الواقعة واحال فى بيان الدليل الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه أو يبين مؤداه ووجه استدلاله به على وقوع الجريمة بمناصرها القانونية كافة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « وحيث أن المتهم لم يحضر لدفع التهمة المتسوية اليه ومن ثم يجوز الحكم ومعاقبته بمواد الاتهام ونص المادة ١٣٠٤ ج وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا مما أثبتته محرر المحضر فى محضره المؤرخ فى ١٩٨٥/٧/٢٠ » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلت منها للمحكمة لادانته ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة واحال فى بيان الدليل الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه أو يبين مؤداه ووجه استدلاله به على وقوع الجريمة بمناصرها القانونية كافة ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على

الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وأعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة + بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ٢٧٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٦٤ ، ٥٠٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلستي ١٩٩٠/٩/٢٩ و ١٩٨٩/١١/١٦)

(قاعدة رقم ١٢٤)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وعدم ايراد الادلة التي استند اليها في قضائه بالادانة يكون معيبا بالقصور مما يبطله .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى في التدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « وحيث أن المحكمة بعد مطالعتها للاوراق ثبوت التهمة قبل المتهم لما بان من الاوراق من خطأ المتهم أثناء سيره بالجرار الزراعي وخروجه من شارع جانبي دون اتخاذ الحيطة اللازمة له مما تسبب عن وقوع الحادث الامر الذي يجعل في يقين المحكمة أن التهمة ثابتة قبله وتأييد الحكم المستأنف عملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج ومواد الاتهام ١/٣٧٨ ع ١ - ٢ ، ٤٠٣ - ٥ ، ٣/٧٥ - ٤ ، ٧٨/٧٧ - ٧٩ من ق ٦٤ سنة ١٩٨٣ المعدل بق ١٩٨٠/٢١٠ واللائحة » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهه

استدلالها بيانا وسلاحة مأخذها تكينا. المحكمة المنقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاضيا . فان الحكم المطعون فيه اذ خلا من بيان واقعة الدعوى ولم يورد الادلة التي استند اليها في قضائه بالادانة يكون معيبا بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة . دون حاجة الى بحث باقي اوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨ -)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١ -)

(الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠ -)

(قاعدة رقم ١٢٥ -)

المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كي ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، فان في اغفال المحكمة للتقارير الطبية الخاصة بواقعة الضرب بين افراد أسرة الطاعن وافراد أسرة المجنى عليه ، وما ورد بتقرير شرطة النجدة في هذا الخصوص ، ما يفيد ضمنا اطراحها لتلك الوقائع ، واطمئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والادلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ولا عليها ان هي اغفلت دفاع الطاعن في شأن دوام اعتداء

المجنى عليه على ذويه وأرضهم الزراعية ، ما دامت قد أقامت الحليـل
على ثبوت الواقعة في حقه ونسبتها اليه .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)

(قاعدة رقم ١٢٦)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الادلة - شروط ذلك .

المحكمة : من حيث انه من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها
أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم
كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن
المحكمة قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الكيـبوت التي قام
عليها الاتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الاسباب التي تستند اليها في
قضائها من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها دون تناقض أو تنافر مع
حكم الفعل والمنطق وكانت الاسباب التي ساقها الحكم الطعون فيـنه
تبريزا لقضائه ببراءة الطعون ضحها ليس من شأنها أن تؤدي الى ما رتبـه
الحكم عليها من شك في صحة اسناد التهمة اليها وتنبيه عن أن المحكمة
قد أصدرت حكمها دون أن يحفظ بالدعوى عن بصر وبصيرة فإن حكمها
يكون مشويا بالقصور بما تتضمن معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢١١٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩)

الباب الثاني

طرق الاثبات

الفصل الاول

الاعتراف والاقسار

(قاعدة رقم ١٢٧)

المبدأ :

للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمانت الى صدقه ومطابقة للمواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الاخرى دون بيان السبب .

المحكمة : من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للمواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الاخرى دون تبيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بهذه الاقوال التي اطمانت اليها ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بأن الاعتراف المنسوب اليه صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه فلا يقبل منه أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٣٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٠/٢٣ / ١٩٨٦)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٩٢٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢١ / ١٩٩٠)

(الطعن رقم ١٠٦٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٩ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٢٨)

المبدأ :

تقدير قيمة الاعتراف الذي مصدره المتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع .

المحكمة : اذ كان من المقرر ان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسيما يتكشف لهما من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت ان هذه الاقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لهما الاخذ بها . واذا كانت المحكمة قد قعرت في حقوقها التقديرية ان اعتراف المتهمين امام النيابة كان دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها واطمأنت الى صحته وسلامته فانه لا يقبل من الطاعن مجادلته في ذلك ويضحي ما يثيره الطاعن بصد بطلان الاعتراف على غير أساسين ..

(الظعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩)

(قاعدة رقم ١٢٩)

المبدأ :

يتعين ان يكون الاعتراف اختيلريا دون اكراه - يتعين ايضا على المحكمة ان تتولى بنفسها بحث الصلة بين الاعتراف والاكراه قبل ان تقطع في سلامة الاعتراف .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان سرد وقائع الدعوى مضمون الدلة التي استند اليها في قضائه اورد اقوال الطاعن في قوله انه قرر « انه شاهد للمتهمين الاول والثالث يدخلان منزل المتهمه الخامسة فدخل خلفهما بعد فترة وجيزة وجدهما يعتديان على المجنى

عنه بالضرب حتى أجهزا عليه وساعدتهم في قتله المتهمة الخامسة التي أرشدت عن مكان اخفاء الجثة ثم استبدل بجلبابه الذي لوثته الدماء جلباب زوج المتهمة الخامسة » ثم حصل الحكم دفاع الطاعن في شأن المينازعة في صحة الاعتراف المنسوب صدوره منه لانه كان وليد اكراه ، ورد عليه في قوله « وتلفت المحكمة عما لاذ به الدفاع من وقوع تضبيب على المتهم الثاني - الطاعن - اذ قرر بالتحقيقات أن ما به من اصابات لا يظنها المحقق قديمة ومن ثم تطمئن أن أقواله صدرت منه عن اختصار وطواعية . . . » لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت مشاهدته اصابة في أحد اصابع الطاعن وصفها المحقق بأنها قديمة ، واصابتين أخريين برر الطاعن احدهما بأنها مرض جلدى والأخرى نتيجة سكب شاي ساخن على كتفه منذ فترة ، ثم اختتم المحقق محضره بنذب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على الطاعن ، غير أن قراره لم ينفذ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر - عملا بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن الاعتراف الذى يعول عليه يتحتم أن يكون اختياريًا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذ صدر تحت وطأة الاكراه أو التهديد به كائنا ما كان قدره ، وكان الاصل إثناء على المحكمة ، ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الضلة بينه وبين الاكراه المقول بمصوله وأن تنفى هذا الاكراه فى تحليل نتائج ، وكان ما أورده الحكم ، فى السياق المتقدم ، ردا على الدفع ببطلان الاعتراف ليس من شأنه اهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الاعتراف لصدوره وليد اكراه ، وذلك بان وصف وكيل النيابة بعض الاصابات التى شاهدها بالطاعن بأنها قديمة وتبرير البعض الآخر بأنها مرض جلدى أو نتيجة سكب سائل ساخن لا يقطع فى نفى حصول الاكراه خاصة وأن المحقق ذاته قد ندب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على الطاعن لبيان سبب هذه الاصابات وتاريخ حدوثها والآلة المستخدمة فى ذلك ، بيد أن قراره لم ينفذ ، فقد كان لزاما على المحكمة ، قبل أن تقطع برأى فى سلامة الاعتراف ، أن تتولى بنفسها تحقيق ما أثاره للطاعن فى هذا الشأن: يلوحا الى غاية الامر فيه وأن تبحث الصلة بين الاعتراف المعزول اليه وبين هذه الاصابات ، أما وقد نكلت عن ذلك مكتفية

باطراح الدفع بما اورده من رد غير سائق حسبما تقدم ، فان حكمها يكون مجيبا بالاخلاق بحق الدفاع فضلا عن الفساد فى الاستدلال ولا يغنى فى ذلك ما قام عليه الحكم من أدلة أخرى لما هو مقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كلفت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن وذلك دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

(قاعدة رقم ١٣٠)

المبدأ :

من المقرر - عملاً بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الاخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - أن القول الذى يعول عليه يتحتم أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر تحت وطأة الاكراه أو التهديد به ، كائنا ما كان قنره .

(الطعن رقم ٨٢٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)

(قاعدة رقم ١٣١)

المبدأ :

لا يقدر فى سلامة الحكم أن تكون المحكمة قد عولت فى قضائها على تلك الأقوال المقررة لادلة الدعوى الاخرى وما دامت لم ترتب عليها وحدها الاثر القانونى للاعتراف .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي كان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال ٠٠٠ و ٠٠٠٠ . و ٠٠٠٠ . والرائد ٠٠٠ . ومن اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة ومما أورده تقرير الصفة التشريحية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رقبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل اعتراف الطاعن بالتحقيقات يقوله : «وحيث أن المتهم اعترف في التحقيقات تفصيلا بأن الجاني عليه حبه ليُفَسِّحَ طريق دخولها إلى دورة المياه وأن ابنها قذف ابنه بحجر يخط قريبا من ذلك الابن فهددها بقطع يد ابنها فصفعته فاخرج المطواة من جيبه وإنهال عليها بها طعنا في وجهها وصدرها ومواضع أخرى لا يذكرها لشدة غضبه وأن أحدا لم يمنعه من الاسترسال في ضربها بالمطواة ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم عن اعترافه له معينه الثابت بالأوراق ، وأن الحكم عول على هذا الاعتراف مع غيره من الأدلة الأخرى في قضائه بالادانة ومن ثم فلا يقدح فيه بلامة الحكم أن تكون المحكمة قد عولت في قضائها على تلك الأقوال المقررة لأدلة الدعوى الأخرى وما دامت لم ترتب عليها وحسدها الإثر القانوني للاعتراف بجملة المحكمة وهو الاكتفاء بها والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود ، ومن ثم يضحى منعاها في هذا الشأن غير قويم ، لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فإنه لا على الحكم أن هو أخذ باعتراف الطاعن في التحقيقات أطمئنانا من المحكمة لصحته ولو عدل عنه بعد ذلك ، وتتمفرض مناعى الطاعن على هذا الاعتراف جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى مما لا يقبل أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة جلسات المحاكمة أن الدفاع لم يثر أن أقوال الطاعن بالتحقيقات صدرت نتيجة إكراه مادي أو معنوي ، أن لا يكون له من بعد النعنى على المحكمة تعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل

منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويضحي
منعى الطاعن فى هذا الصدد ولا محل له .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٤/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٣٢)

المبدأ :

لا يلزم أن يزد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي أن
يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة
الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٣/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٣٣)

المبدأ :

تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر عن المتهم اثر تفتيش باطل
وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من
شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٣/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٣٤)

المبدأ :

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة فى اخذها باعتراف المتهم أن
تلتزم نصح بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الاخرى التى
اوردها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات
الفعلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٣/١٩٨٩)

المبدأ :

١ - الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التحليلية .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن الى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون الزام ببيان علة ذلك .

٣ - لا يلزم فى الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها .

المحكمة : البين من مدونات الحكم أنه لم يستند فى اثبات توافر نية القتل فى حق الطاعن الى اعترافه بالقتل ، فانه ما يعيبه على الحكم من تعويله على الاعتراف فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان للاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التحليلية . على المعترف قلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن الى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، كما لا يلزم فى الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى أن يرد على وقائع تمتنع للجحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية . اعتراف الجانى للجريمة - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم فلا يجدى الطاعن نعيه على الحكم بأنه أغفل ما استطرد اليه فى أقواله من أنه لم يكن من فعل اطلاق النار قتل المجنى عليهم مما يكون معه منعاه فى هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٣٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٤)

(قاعدة رقم ١٣٦)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع - لها أن تجزئ اعترافه وإن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .

المحكمة : إذ كان ما ينهه الطاعن من فساد استدلال الحكم باعترافه الذى لم يصدر فى مجلس القضاء وأبتنى به درء الاتهام عنه بإيراد صورة للواقعة توفر حالة الدفاع الشرعى ، مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وهى ليست ملزمة فى اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه ومظهره بل لها أن تجزئه وإن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، إذ الاعتراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حقيقتها وقيمتها فى القضايا .

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٣٧)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع الاخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها ما دامت قد اطمأنت الى صحته ومطابقتها للحقيقة والواقع ، وهى متى أخذت بأقوال متهم فإن ذلك يفيد اطلاقها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

(الطعن رقم ٥٣٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٧/٩/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٣٨)

المبدأ :

لذا كانت المحكمة لم تعتمد في تكوين عقيدتها في ادلة الطاعن على اعترافه بمحضر الضبط - لا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع الطاعن بأن الاعتراف مزور عليه .

المحكمة : اذ كان البين من تحصيل الحكم المطعون فيه لواقعة الدعوى ومن بيانه للدلة أن المحكمة لم تعتمد في تكوين عقيدتها بادانة الطاعن على الاعتراف المنسوب اليه بمحضر الضبط . ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع الطاعن بأن ذلك الاعتراف مزور عليه ، ولا يقال من ذلك اشارة الحكم في معرض بيانه لاقوال أحد للشهود الى أن الطاعن اعترف له باحراز المخدر ذلك بأن للبيان المعول عليه في الحكم انما هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع .

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٣٩)

المبدأ :

لا يقبل النعى على المحكمة اسقاطها بعض اقوال الشاهد او اعتراف المتهم لان فيما اورده منها وعولت عليه ما يعنى انها اطرحته ما لم تشر اليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدليل والاخذ منه بما تراتح اليه والاتفات عما لا ترى الاخذ به ما دام انها قد احاطت باقوال الشاهد واعتراف المتهم ، ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها او مسخ لها بما يحيلها عن معناها او يحرفها عن مواضعها .

(الطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٤٠)

المبدأ :

من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد أو
اعتراف المتهم التي اعتمد عليها الحكم • بل يكفي أن يورد مضمونها •
(الطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

(قاعدة رقم ١٤١)

المبدأ :

أذ كان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لعدم رده على دفعه
ببطلان الدليل المستمد من اعتراف المتهم الآخر في حقه مردوداً بأن الحكم
قد بنى قضاؤه على ما اطمأن اليه من أدلة التثبيت التي قام عليها ولم
يعول على اعتراف الآخر الذي لم يشر اليه في مدوناته ومن ثم فقد انحصر
عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع • لا جدوى •
(الطعن رقم ٣٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

(قاعدة رقم ١٤٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن
الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من
الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب
عليها •

(الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

(قاعدة رقم ١٤٣)

المبدأ :

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

(الطعن رقم ٣٦٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٤٤)

المبدأ :

الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا إذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره .

(الطعن رقم ٥٥٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٥٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٤٥)

المبدأ :

تعميل الحكم في ادانة الطاعن على اعترافه دون أن يعرض لدفاعه من أن الاعتراف وليد اكراه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب .

المحكمة : إذ كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اعترافه دون أن يعرض لدفاعه من أن الاعتراف وليد اكراه ويقول كنتم فيه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب ، ولا يغنى في ذلك ما أوردته المحكمة من احلة أخرى ، ذلك بأن الاحلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها

أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ 'الثر الذي كان للدليل البساطل في
الرائ الذي انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٥٥٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٩)

وفي نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٥٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٤٦)

المبدأ :

الاعتراف المعول عليه - ماهيته .

الحكمة : اذ كان ما أورده الحكم على لسان الطاعن من التحقيقات
- على النحو المتقدم - لا يعدو أن يكون مجرد اقرار منه بحيازة الاجرة
الثلاث المضبوطة دون علم بما تحتويه ولا يعد اعترافا اذ الاعتراف هو
ما يكون مضافا لاعتراف الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد ا طرح
دفع الطاعن بطلان القبض عليه وتفتيشه استنادا الى انه اعترف في
التحقيقات بحيازة المواد المخدرة المضبوطة وان هذا الاعتراف يسمح
هذه الاجراءات فانه يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله
لاقتناؤه على أساس فاسد حجية بالتالي عن التصدي للدفع بطلان القبض
والفتيش والرد عليه على الرغم من انه لعمد فيما اعتمد عليه في الادانة
على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط المواد المخدرة .

(الطعن رقم ٤٦٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٢١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ١٤٧)

المبدأ :

**الحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا - والاخذ منه بما
تطمئن اليه واطراح ما عداه .**

الحكمة : اذ كان لحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا
والاخذ منه بما تطمئن اليه واطراح ما عداه . ولما كان الثابت من الحكم

المطعون فيه أنه أخذ بما لطمان اليه من لقوال الطاعن في شأن وجسود المخدر بمكان ضبطه بالسيارة وأطرح ما عدها في شأن سبب وجود ذلك المخدر فإن ما ينعاه على الحكم من دعوى التناقض في التسبب في هذا الشأن لا يكون لها محل .

(الطعن رقم ٢٣١٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ١٤٨)

المبدأ :

الاقرار في المسائل الجنائية بنوعيه - هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات - لها دون غيرها - البحث في صحة ما يدعيه المتهم من الاقرار المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه .

المحكمة : اذ كان الحكم قد أثبت بمدوناته أن تفتيش حجرة الطاعن لم يتم الا بعد أن وافق عن ارادة حرة واختيار كامل بالتفتيش كما تشهد على ذلك الورقة المحررة الموقع عليها منه ، فإن ما أسفر عنه التفتيش من العثور على المواد المخدرة يكون وليد اجراء صحيح ومن ثم يعمل عليه كدليل كامل في الدعوى ، ولما هو مقرر من أن الاقرار في المسائل الجنائية بنوعيه - الفضائي وغير الفضائي - ويوصفه طرق من طرق الاثبات انما هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها - دون غيرها - البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاقرار المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - وفقا لما جاء بمدونات حكمها - قد تحققت من أن اقرار الطاعن للضابط بتفتيش حجرته سليم مما يشوبه واطمأنت الى مطابقتها للحقيقة والواقع فلا تتربص عليها لذ هي عولت عليه بالاضافة الى سائر الأدلة الاخرى التي ساقتها في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير الحليل مما لا تجوز لثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

(قاعدة رقم ١٤٩)

المبدأ :

الاعتراف الذي يعتد به - يجب أن يكون اختياريًا - لا يعتبر كذلك ولو كان صادقًا - إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنًا ما كان هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

المحكمة : ان الاعتراف الذي يعتد به يجب أن يكون اختياريًا ، ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقًا - اذ حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنًا ما كان هذا التهديد أو ذلك الاكراه . وكان الحكم قد اقتصر في اطراحه الدفع ببطلان اعتراف الطاعنين لانه نتيجة اكراه على ما قلناه من انهما لم يقدمتا للمحكمة شاهدة أو قرينة على حدوث الاكراه وان المحكمة تطمئن الى اعترافهما لصدوره عن ارادة حرة ولاتفاقه مع ظروف الدعوى وتختريات المباحث ، دون أن يتطعن الحكم الى ما قررته الطاعنة الثانية بنهاية تحقيقات النيابة العامة من وجود اصابات بظهرها نتيجة اعتداء ضابط المباحث عليها بالضرب لحملها على الاعتراف ، وعدم عرضها على طبيب لاثبات اصاباتها دون أن تحقق المحكمة دفاع الطاعنين ويحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته باعترافهما ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٤٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

في نفس المعنى :

- (الطعن رقم ٨٣٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)
- (الطعن رقم ٢٣٧٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١)
- (الطعن رقم ٢٦٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)
- (الطعن رقم ٤٧٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٥)
- (الطعن رقم ٣٥٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢)
- (الطعن رقم ٣٠٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٧)
- (الطعن رقم ١٠٥٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)
- (الطعن رقم ٢٨٤٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
- (الطعن رقم ٤٣٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١)

(قاعدة رقم ١٥٠)

المبدأ :

- ١ - إذا عول الحكم في ادانة الطاعن على اعترافه دون أن يبين مؤداه ووجه استناده اليه فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبطله .
- ٢ - يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداه في الحكم بياناً كافياً .
- ٣ - لا تكفى الإشارة الى الأدلة بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان من المقرر يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداه في الحكم بياناً كافياً فلا تكفى مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اعترافه دون أن يبين مؤداه ووجه استناده اليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه - الذي لم يقرر بالطعن - ، وذلك لوعده الواقعة وحسن سير العدالة دون الحاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٣٨٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ١٥١)

المبدأ :

- الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال - تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
- المحكمة : من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر

الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كلفل الحرية فى تقدير صحتها
وقيمتها فى الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه
نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائقة ، وكانت
المحكمة قد خلصت فى استدلال سلخ الى سلامة الحليل المستمد من اعتراف
الطاعن والى صدور ه منه اختيار غانه لا يجوز مجادلتها فى ذلك .

(الطعن رقم ١٥٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٢٤٥٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٣)

(قاعدة رقم ١٥٢)

المبدأ :

للدفع ببطلان لقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير اكراه - دفع
جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .

المحكمة : من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت
تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد
عليه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ عول فى ادانة الطاعنين
على أقوال الشاهدة المذكورة بغير أن يرد على دفاع الطاعنين الجوهري
بان تلك الاقوال صدرت من الشاهدة نتيجة اكراه وقع عليها ويقول كلمته
فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده
المحكمة من أدلة أخرى - ذلك بأن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها

أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للتلليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٤٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(. قاعدة رقم ١٥٣ .)

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية - من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات - لها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع - لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على اسباب سائفة .

المحكمة : وحيث أن ما ذهب اليه الدفاع عن المتهمين الاول والثالث الحاضرين لا سند له اذ لم يثبت أن اكسراء ما قد حاق بالمتهمين وأن اعترافهما سواء بمحضر الضبط . أو تحقيقات النيابة كان صحيحا بما أدى الى الارشاد عن مسكن المجنى عليه الذي بلغ السلطات عن الحادث بل أدى هذا الاعتراف أيضا الى ضبط بعض المبروقلات التي تعرف عليها مالکها واستلمها بمعرفة النيابة العامة كما أدى ذلك للاعتراف أيضا الى ضبط مسدس صوت وهو الذي كان يستعمله المتهم الاول في الحادث وقد تعرف عليه أيضا المجنى عليه الامر الذي يحل على صحة هذا الاعتراف وحقيقته وأنه صدر عن ارادة حرة واعية ودون تدخل أو تأثير أو اكراه . ومن ثم يكون الحكم قد اخذ الطاعن بالاعتراف المسند اليه وباقي المحكوم عليهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة اطمئنانا الى صحتها من جهة الاجراء ، وصدقه من حيث المضمون - وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن

تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها - كالشان في الدعوى المطروحة - على أسباب مائفة. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مجددا .

(الطعن رقم ٢٨٤٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

(قاعدة رقم ١٥٤)

المبدأ :-

من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٢٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)

(قاعدة رقم ١٥٥)

للبدء :

بطلان الأجراء الذي قام به مأمور الضبط القضائي - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بتحقيقات النيابة .

(الطعن رقم ٢٨٩٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٩)

(قاعدة رقم ١٥٦)

المبدأ :

القول ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير ضغط أو اكراه كأننا ما كان قدره دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه

يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى اثار البطلان أو أن يكون متهما آخر فى الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاقرار . فان الحكم يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : وحيث أنه يبين من مطالعة مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد أثبت أن المدافعين عن المتهمين قد « دفعوا ببطلان إجراءات الضبط والاعتراف المنسوب الى المتهمين لكونه كان وليد اكراه » كما أثبت فى موضع آخر عنه أن « دفاع المتهمين الثالث والخامسة (الطاعنة) قد قدم مذكرتين بدفاعهما عرضا فيها الى بطلان الاعتراف المنسوب للمتهمين بمحضر الشرطة ، كما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة اول درجة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣ أن الحاضر مع المتهم الاول دفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه - وكان الحكم قد استند - ضمن ما استند اليه - فى ادانة الطاعنة الى اقرار المتهمين بمحضر الشرطة بارتكاب الجريمة ولم يعرض الحكم الابتدائى-أو الحكم المطعون فيه الى ما اثير فى صدد هذا الاعتراف - على النحو الوارد بمدونات الحكم الابتدائى - ويقول كلمته فيه . لما كان ذلك - وكان الاصل فى الاعتراف الذى يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره . وكان من المقرر أن القول ببطلان الاعتراف لصوره تحت تأثير شيء مما ذكر هو دفاع جوهري-يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى اثار البطلان. أو أن يكون متهما آخر فى الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاقرار ، فان الحكم يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور فى التسبيب ، ولا يغير من ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على الآخر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة الى الطاعنة . ولا

يمنع من ذلك أن يكون المحكوم عليهم قد وقفوا في إبداء دفاعهم ذاك عند محكمة الدرجة الأولى ، لانهم وقد أوردوا في دفاعهم وأثبتوه بمحض الجلسة أملمها كما لورده حكمها في مدوناته ، فقد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى ومطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظرها للاستئناف وهو ما يوجب عليها إبداء الرأي بشأنه ، وإن لم يعاود المستأنف إثارته . لما كان ذلك ، وكان الوجه الذي بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعنة يتصل بالمحكوم عليه فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا وإن كان لم يقرر بالطعن بالنقض لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة دون باقي المحكوم عليهم لان الحكم بالنسبة للاول والثاني قد صدر غيابيا لان الثالث لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٥٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٣)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٤٠٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

(قاعدة رقم ١٥٧)

المبدأ :

يتعين على المحكمة ان تبحث الصلة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لأكراههم عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه .

المحكمة : لما كان الاصل انه يتعين على المحكمة ان تبحث الصلة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لأكراههم عليه ، ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطررح الدفع ببطلان الاعتراف على النحو السالف . فقد كان يتعين على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف الطاعنين الرابع والخامسة كان نتيجة اكراه ملدى تمثل في الاصابات

التي أثبتتها التقرير الطبي المرفعى أن تتولى هى تحقيق دفاعهما وتبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما واعترافتهما فإن شككت. عن ذلك واكتفت بقولها ان الدفع بوجود اكراه قول مجرد لا دليل عليه ودون أن تعرض للصلة بين الأصابات وبين الاعترافات التى عولت عليها - فإن حكمها يكون قاصرا . ولا يغنى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التصرف على مبلغ الأثر الذى لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ٨٨-٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٩)

(قاعدة رقم ١٥٨)

المبدأ :

قول المدافع عن الطاعن - أن الاعتراف لم يصدر منه - لا يقبل منتهى إثارة الدفع ببطالان الاعتراف المنسوب اليه بمقتضى جميع الاستدلالات لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع - عن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطالان اعترافه المنسوب اليه. بمقتضى جميع الاستدلالات لصدره تحت تأثير اكراه وقع عليه. بل يقتضى ما قاله إن الاعتراف لم يصدر منه فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٠-٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ١٥٩)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة - دفع موضوعي - لا تستلزم المحكمة ردا
خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها مما يفيد
اطراحها .

المحكمة : لما كان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع
الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من
أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها ، وكان الحكم المطعون
فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط
سلطان الطاعنين على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائفة تتفق
والاقتضاء العقلي بما في ذلك اقرارهما وقت الضبط بحيازتهما لذلك
المخدر ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن بدوره يكون غير
مفيد .

(الطعن رقم ٤٨٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ١٦٠)

المبدأ :

عدم منازعة الطاعن في صحة اعترافه ومناقضة هذا الاعتراف وبين
الدليل الفنى - لا يسوغ له أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام محكمة
النقض .

المحكمة : لما كان الواضح من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن
الطاعن لم ينازع في صحة اعترافه ولم يشر شيئا عما أورده-بوجه الطعن
بشأن التناقض بين هذا الاعتراف وبين الدليل الفنى ومن ثم لا يسوغ له
أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك بأنه دفاع موضوعي
ولا يقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام لم يتمكن به
لماها .

(الطعن رقم ١٢١١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣)

(قاعدة رقم ١٦١)

المبدأ :

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الدفع ببطلان اعتراف المتهم الثالث انصرف الى اعترافه امام النيابة العامة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعنين على شيء مما ورد بهذا الاعتراف فانه لا جدوى لهما من التمس على الحكم في حدود الرد على ذلك الدفع .

(الطعن رقم ٤٨٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ١٦٢)

المبدأ :

١ - الدفع ببطلان الاعتراف يدفع جوهرى على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . ردا سائفا - الاعتراف المعول عليه يجب ان يكون اختياري - لا يصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد اكراه او تهديد .
لنا ما كان قدره .

٢ - الاكراه المعنوى المتمثل في حبس بعض افراد أسرة المتهم له اثره على حرية المتهم في الاختيار - يجب على المحكمة تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين حبس بعض افراد أسرته وسببه وعلاقته بأقواله والا كان حكمها معيبا بغياب التدليل فضلا عن القصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الى المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المنسوب اليه لصدوره تحت تأثير الاكراه الادبى الذى تعرض له والذى تمثل في حبس افراد أسرته للضغط عليه ، واصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك مستندة فيما استندت اليه في ادانة الطاعن الى اعترافه بتحقيقات النيابة ، وردت على هذا الدفاع بانه لم يقد دليل على أن ثمة اكراه مادي أو معنوي وقع على المتهم لادلاء بما قرر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف

هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا
 سائغا ، وأن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا
 عن ارادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا حتى كان
 وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره ، وكان الاكراه المعنوي المتمثل
 فى حبس أفراد من أسرة المتهم للضغط عليه ، له أثره على حرية
 المتهم فى الاختيار بين الانتكار والاعتراف ويؤدى الى حمله على الاعتقاد
 بأنه قد يتجنب ضررا ، مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها
 بأن اعتراف الطاعن كان نتيجة اكراه معنوى تمثل فى الضغط عليه
 بحبس بعض أفراد أسرته أن تتولى هى تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة
 بين حبس أفراد أسرة الطاعن - على فرض حدوثه - وسببه وعلاقته
 بأقواله ، فإن هى نكلت عن ذلك واكتفت بقولها أنه لم يقم دليل
 على أن ثمة اكراه مادي أو معنوى وقع على المتهم مع أنها لم تقم بتحقيق
 واقعة حبس أفراد أسرة الطاعن وبيان سبب ذلك وعلاقته بإعترافه الذى
 عولت عليه وتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيبا بفساد التدليل
 فضلا عن القصور ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من نقطة أخرى
 إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة
 تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على
 مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه
 المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
 بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٣٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧) -

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٣)

(قاعدة رقم ١٦٣)

المبدأ :

إذا فأت الحكم المطعون فيه بيان مؤدى اعتراف الطاعن فإنه يصيبه
 بالقصور .

للمحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون

فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى - عرض لاعتراف الطاعن - وآخرين - بقوله : (وبسؤال المتهمين بمحضر الضبط اعترفوا بقيامهم لعدة سرقات لخطارلت للسيارات من دائرة القدم ويتوزع الادوار بينهم في تلك الوقائع ، والأمثل المتهمون بتحقيقات النيابة العامة اعترفوا بما نسب اليهم من تفصيلات من وقائع) - واذا كان الحكم لم يبين مدى الاعتراف في بيان كاف يكشف عما انتهى اليه في تصوير الواقعة ، وكان من المقرر وفق المادة ٣٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل حكم بلائفة يجب أن يشتمل - فيما يشتمل عليه - على بيان كاف لمؤدى الادلة التى إستخلصت منها المحكمة للائفة ، فلا تكفى مجرد الاشارة اليها ، بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ انقائه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . واذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى اعتراف الطاعن ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضواالحالة .
بغير حاجة الى بحث باقى لوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان وجه النعى وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين اللذين كانا طرفا في الخصومة الاستئنافية ، الا انهما لا يفيضان من نقض للحكم المطعون فيه لانهما لم يحضرا بالجملة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . وحضر عنهما محام لم يقدم سند وكالته عنهما ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الامر بالنسبة اليهما غيابيا قابلا للمعارضة وان وجهته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع .

(الطعن رقم ٢٣٦٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩١) .

(قاعدة رقم ١٦٤)

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية .

فى تقدير صحتها. وقيمتها فى الالبات ولها أن تأخذ به متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما لها أن تقدر صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المقرون اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على اسباب سائفة وكانت المحكمة قد خلصت الى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن لما ارتبته من مطابقته للحقيقة والواقع الذى استظهرته من باقى عناصر الدعوى وادلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره منه طواعية واختيارا فان منعاه يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢/٣/ ١٩٩١)

(قاعدة رقم ١٦٥)

المبدأ :

ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع .

المحكمة : لما كان الحكم - على خلاف ما يدعى الطاعن - لم يعول فى الادانة على شهادة منقولة .. ومع ذلك فليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر ، متى رأت أن تلك الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، فان منعى الطاعن فى هذا المنحى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٣٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٧/ ١٩٩١)

(قاعدة رقم ١٦٦)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع أن تأخذ باقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى

بما تتوفر به كافة العناصر القانونية لجريمتى القتل العمد مع سبق
الاصرار وأحراز سلاح أبيض بغير ترخيص التى دان الطاعن بهما وأورد
على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ
بإقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين .
(إيطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ١٦٧)

المبدأ :

١ - الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد
أكراه كائنا ما كان قدره .

٢ - الأمل أنه يتعين على المحكمة أن هى رأت التعويل على الدليل
المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله
وأن تنفى قيامه فى استدلال سائغ .

٣ - اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة ليس من شأنه أن يؤدى الى
إهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الاعتراف لصدوره وليد اكراه لما
يمثله من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره لأنه لا يصح فى
منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الاعتراف أمام
جهة التحقيق لأنه كان وليد اكراه باطمئنانها الى هذا الاعتراف لأن
الحق لم يثبت وجود أية اصابات بالطاعن وأنه أدلى به طواعية فى
حضور محاميه ما دام أنه ينازع فى صحة ذلك الاعتراف أمام تلك
الجهة .

٤ - أن ما أورده الحكم تبريرا لاطمئنانه اليه من صحة الاعتراف
ليس من شأنه أن ينفى حتما وقوع الاكراه فى أية صورة مادية كانت أم
أدبية .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالإدانة - ضمن

ما استند اليه من أدلة - الى اعتراف الطاعن فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطان ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضامم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو امتنع تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة أو للوقوف على ما كانت تنتهي اليه من نتيجة لو أنها لم تكن الى أن هذا الجليل غير قائم .

المحكمة : وحدث أن الحكم المطعون فيه بعد أن سرتد عقلي الدعوى وأورد مؤدى أقوال شاهدي الاتبات ومضمون تحريات الشرطة وتقرير الصفة التشرحية - رد على دفاع الطاعن في شأن المنازعة في صحة اعترافه لصدوره وليد إكراه وقع عليه بقوله : (وتطرح المحكمة الدفع المبدى من محاميه ببطلان الاعتراف الصادر منه بتحقيقات النيابة العامة بادعاء وقوع إكراه ماذى عليه لم تسفر عنه الأوراق والتحقيقات اذ لم يثبت السيد المحقق وجود أية إصابات به فضلا عن ادلائه باعترافه ضواعية بحضور محاميه بجملة لتحقيق معه منذ بدايتها ...) لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائن ما كان قدره ، واذ كان الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت التعويل على الدليل المستند من الاعتراف أن تبث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائق وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان الاعتراف على السياق المتقدم بقالة : منهم عترف امام النيابة العامة وأن المحقق لم يثبت وجود أية إصابات به وأنه أدلى باعترافه طواعية في حضور محاميه ، وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاستناده الى الدليل المستند من اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة ليس من شأنه أن يؤدي الى اصدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الاعتراف لصدوره

وليد اكراه لما يمثله من مضادة لدفع الطاعن قبل أن ينحسم أمره ،
لانه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان
الاعتراف أمام أية جهة من جهات التحقيق لانه كان وليد اكراه باطمئنانها
الى هذا الاعتراف - لان المتحقق لم يثبت وجود أية اصابات بالطاعن وانه
اجلئ به طوعية في حضور محاميه ، ما دام انه ينازع في صحة ذلك
بالاعتراف امام تلك الجهة ، كما ان ما أورده للحكم تبريرا لا طمئنانه اليه
ليس من شأنه أن ينفي حتما وقوع الاكراه في أية صورة مادية كانت أم
أدبية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه
بالإدانة - ضمن ما استند اليه من أدلة - الى اعتراف الطاعن فإنه يكون
معيبا بالقصور في التبرير والفساد في الاستدلال بما يبطله ، ولا يعصمه
من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة
في المواد الجنائية ضمايم متباعدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة
تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على
مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي أنتهت إليه المحكمة
أو الوقوف على كل ما كانت تنتهي اليه من نتيجة لو انها فطنت الى أن
هذا الدليل غير قائم .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٩)

(قاعدة رقم ١٦٨)

المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه
وظاهره بل لها أن تستبطن منه وعن غيره من العناصر الأخرى التي
أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المكينات الفعلية
ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

(قاعدة رقم ١٦٩)

المبدأ :

لا يقدح في سلامة الحكم الدفع بخطئه في تسمية اقرار الطاعن بالتحقيقات اعترافا طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يقرر أدلة الدعوى الاخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في تسمية اقرار الطاعن بالتحقيقات اعترافا - بفرض صحته - لا يقدح في سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الاخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف ، فإن ما يكتسره الطاعن الثاني في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ١٧٠)

المبدأ :

ليس بلام أن يتطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل للفنى على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل انه يكتفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملازمة والتوفيق .

المحكمة : لما كان ذلك وكان الحكم قد تناول دفاع الطاعن بشأن الادعاء بوجود تعارض بين الدليلىن القولى والفنى ورد عليه فى قوله : « وأما بالنسبة لعدم تطابق اعترافات المتهم بشأن كيفية قتل المجنى عليهما من أنه ضربهما فقط ولم يخنقهما وما ورد بالتقرير الفنى من أن الوفاة حدثت نتيجة اسفكيميا الخنق فإن هذا القول مردود ، ذلك أن المتهم اعترف بمحضر جمع الاستدلالات والذى تطمئن اليه المحكمة وتاخذ به وتقيم حكمها على ما ثبت لديها منه - من أنه بعد أن ضرب المجنى عليها

الثانية بالعصا التي كان قد أعدها لذلك عدة ضربات متتالية - أطبق على عنقها ببديهي حتى أجهز عليها - هذا فضلا عن أن المتهم اعترف تفصيلا بارتكاب الجريمة بمفرده وأنه لم يشاركه أحد في ارتكابها ولأنه لم يتواجد شخص آخر بمسرح الجريمة سوى للأطفال الضغار - ولا حول ولا قوة لهم لصغر سنهم ونومهم أثناء ارتكاب الجريمة - كما أن المتهم قرر بأنه تأكد من وفاة المجنى عليها قبل دفن جثتيهما بالفرن ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم أن يتطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل أنه يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملامسة والتوفيق ، وإذا كانت المحكمة مما أوردته فيما سلف - قد أفصحت عن اطمئنانها الى اعتراف المتهم واقتنعت بصحته ، كما أنها قد أوضحت انتفاء الخلاف المدعى به بين الدليلىن القولى والفنى فإن رد المحكمة على ما دفع به المدافع عن المتهم فى هذا الشأن يكون كافيا وسائغ بما لا شائبة معه تشوب الحكم .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ١٧١)

المبدأ :

أن لمحكمة الموضوع مطلق السلطة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وإن الأقوال التى يدلى بها متهم فى حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد اثبات ضدهم .

المحكمة : من المقرر كذلك أن لمحكمة الموضوع مطلق السلطة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وإن الأقوال التى يدلى بها متهم فى حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد اثبات ضدهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سائغ وتدليل مقبول - أخذا بما استخلصه من أقوال شاعدى الاتبسات والمتهمين الآخرين - مقارفة الطاعن لجريمة المارقة التى دانه بها ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان البين مما حصله

الحكم من أقوال المتهمين الثالث والرابع فى الدعوى كان صدر بين المتهمين الذين توجهوا الى مكان السرقة وأنه قام مع الباقيين بنقل السرقات وتحميلها فوق السيارة النصف نقل التي فروا بها بعد ذلك ، فإنه يكون قد اثبت فى حق الطاعن مساهمته بنصيب فى الانفعال المادية المكونة لجريمة السرقة التى دانه بما يضحى معه منعاه فى هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من أنه ليس المعنى بالاثهام وأطرحه اطمئنانا-منه لما استغفرت عنه التحريات وما قرره بمحضر جمع الاستدلالات من أنه المعنى باسم الشهرة الواردة بالاوراق وأنه هو الذى سبق الحكم عليه غيابيا فى هذه الدعوى ذاتها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

(قاعدة رقم ١٧٢)

المبدأ :

من حق المحكمة أن تأخذ بالأقرار الصادر من المحكوم عليه الآخر للضابطين رغم عدوله عنه أمام النيابة وبالجلسة متى إطمأنت إليه ووثقت به .

(الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ١٧٣)

المبدأ :

إذا لم يأخذ الحكم من اعتراف الطاعن دليلا على ثبوت التهمة فإنه لا يعيبه عدم الرد على الدفع ببطلان هذا الاعتراف .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتخذ من اعتراف الطاعن دليلا على ثبوت التهمة ضده فإنه لا يعيبه التفاته عن

الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلاق هذا الاعتراف ، ولما كان ما تقدم - فأن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٤٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/١٦)

(قاعدة رقم ١٧٤)

المبدأ :

١ - اعتراف - الدفع ببطلاق الاعتراف لصدوره نتيجة تهديد واكراه مادی - دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .

٢ - الاعتراف الذى يعول عليه كدليل اثبات يجب ان يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة - لا يصح التعميل على الاعتراف ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلاق الاعتراف المنسوب اليه بمحضر الشرطة وتحقيقات النيابة العامة لصدوره تحت تأثير اكراه مادی وقع عليه من رجل شرطة سماه واستدل على ذلك بما تخلف لديه من جرائه من اصابات ، واذا ناظرت المحكمة الطاعن اثبتت اصابته بكميات خفيفة وظاهرة وندبت مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى عليه وعلى المحكوم عليها الاخرى ثم اصدرت حكمها فى اليوم التالى ، دون ان يكون قرارها قد نفذ محتندة فيما استندت اليه فى ادانة الطاعن الى اعترافه فى محضر الشرطة وتحقيقات النيابة العامة وردت على دفعه ببطلاق هذا الاعتراف بقولها « وحيث أنه عن الدفع المبدى من المتهمين ببطلاق الاعتراف المنسوب اليهما بمحضر الشرطة لصدوره نتيجة تهديد

واكراه مادی وقع عليهما فمردود عليه بأنه غير شديد إذ أنه من المقرر في قضاء النفي أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير اكراه من النوع الجزهري التي يتعين على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ولما كان ذلك ، وكان المتهمان قد اقرا بتحقيقات النيابة العامة بارتكابهما التهمة المنسوبة لكل منهما ولم يدفعا ذلك بحصوله عن اكراه وتهديد من النيابة العنة ومن ثم فانه يستقر في وجدان المحكمة أن ما جاء بأقوالهما بمحض الضغط لم يكن وليد اكراه مادی حتى ولو سلمت المحكمة جدلا بحوثه ، ولما كان ما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه دون النص على ذلك في المنطوق » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل اثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، ولما كان الاصل أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول بحصولها لاكراه الطاعن عليه ، ونفى قيامها في استدلال سائق ، وإذا كانت المحكمة تحقيقا لدفع الطاعن وما لاحظته به من اصابات قد نذبت مفتش الصحة لتوقيع الكيف الطبي عليه فقد كان لزاما عليها - قبل أن تقطع برأي في سلامة الاعتراف - أن تعني باستكمال تحقيق الدفع ببطلانه وأن تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات . أما وقد نكلت عن ذلك ، وعولت في ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف مطرحة دفعه ببطلانه استنادا الى مجرد القول بأن الطاعن أقر في تحقيق النيابة العامة بارتكاب الجريمة المندبة اليه دون أن يدفع ذلك بحصوله نتيجة اكراه أو تهديد وقعا عليه من النيابة العامة ورتبت على ذلك أيضا اطمئناتها الى صحة اعتراف الطاعن في محضر الضغط مع أن عدم اثاره الدفع بالاكراه في تحقيق النيابة العامة لا ينفي حصوله ، فإن الحكم يكون فوق اخلاله بحق الدفاع مشوبا بالفساد في الاستدلال ولا يعصمه من البطلان ما قام

عليه من أدلة أخرى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليها الاخرى - التى لم تطعن على الحكم - وذلك نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٢١٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٤٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/١٦)

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

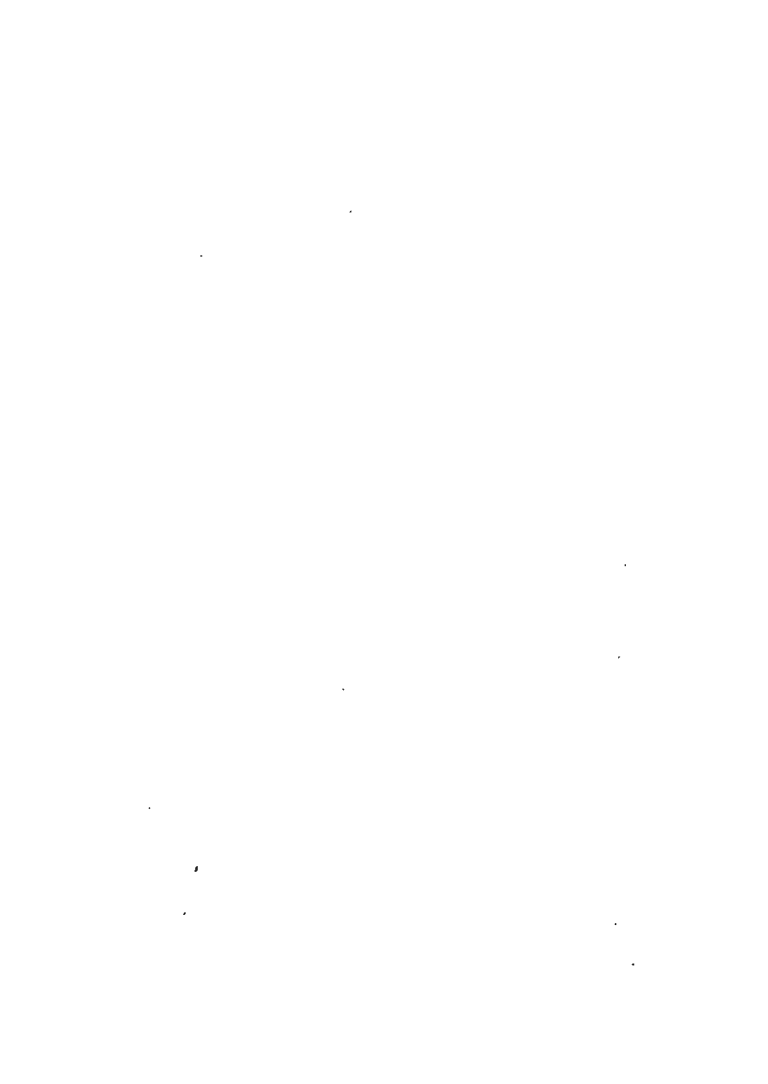
(قاعدة رقم ١٧٥)

المبدأ :

اعتراف تحت تهديد أو اكراه - لا يقبل اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وشريكه - لم يدفع أيا منهما أمام محكمة الموضوع ببطلان اعترافه ولا اعتراف الآخر عليه لانه جاء وليد تهديد أو اكراه . فإنه لا يقبل اثارة هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٨٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٨)



الفصل الثانی

الاوراق

(قاعدة رقم ١٧٦)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما
أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الاوراق .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ١٧٧)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل
تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الاوراق .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ١٧٨)

المبدأ :

متى كان ما قام عليه الحكم المطعون فيه قضاء له سند من الاوراق
فإن ذلك ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت بالاوراق .

المحكمة : اذ كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت
المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الحكم حصل رواية الشاهدة بما
يتفق وما شهدت به بمحضر الضبط وهو ما سلم به الطاعن في أسباب
طعنه . ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد في هذا الصدد لا تكون
مقبولة . لما هو مقرر من أنه متى كان ما اقام عليه الحكم المطعون

فيه قضاءه له سند من الاوراق ، فان ذلك ينفي عنه دعوى مخالفـة
للتأبث بالاوراق .

(الطعن رقم ٤٠٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٩/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٧٩)

المبدأ :

من المقرر انه وان كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة
من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها
سابقا وان يكون تحليلها فيما انتهت اليه قائما في اوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٨٠)

المبدأ :

الاصل انه يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع
الثابتة في اوراق الدعوى وليس لها ان تقيم قضاها على أمور لا سند لها
من التحقيقات .

(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٨١)

المبدأ :

استبعاد التقرير الطبي الشرعي اطلاق الرصاصة المستخرجة من
جثة المجنى عليه من السلاح المضبوط - ايراد الحكم على خلاف الثابت
في الاوراق انه تم ضبط السلاح المستخدم على ذلك في ادانة الطاعن -
فساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الاوراق .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اورد في بيانه لواقعة
الدعوى وتحريات الشرطة التي عول عليها - من بين ما عول - في

إدانة الطاعن أنه تم ضبط السلاح المستخدم في ارتكاب الحادث . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن التقرير الطبي الشرعى قد استبعد إطلاق الرصاصة المستخرجة من جثة المجنى عليه من السلاح المضبوط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت في الاوراق أنه تم ضبط السلاح المستخدم في ارتكاب الحادث وعول على ذلك في إدانة الطاعن ، يكون معيبا بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الاوراق . بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المطعون ضدهم المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٠)

(قاعدة رقم ١٨٢)

المبدأ :

تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة ، وهل تعد عنصرا لخطا أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، الا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الاوراق .

(الطعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ١٨٣)

المبدأ :

التقارير الطبية في ذاتها - لا تنهض دليلا على نسبة الاتهام الى المتهم .

المحكمة : لا يعصم الحكم من هذا البطلان ، أن يكون قد عول في الادانة على ما ورد بتقرير الصفة التشرحية ، لما هو مقرر من أن التقارير الطبية في ذاتها لا تنهض دليلا على نسبة الاتهام الى المتهم . وان كانت تصح كدليل يؤيد أقوال الشهود ، ومن ثم فإن استناد الحكم الى التقرير

ذلك ، لا يغير من حقيقة كونه اعتمد بصفة أساسية على التصرّيات
وحدها ، وهى لا تصلح دليلا منفردا فى هذا المجال .

(الطعن رقم ٢٤٥٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ١٨٤)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها
المختلفة - شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا ودليلا فيما انتهت اليه
قائما فى أوراق الدعوى .

٢ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة - اذا سقط منها دليل
أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى
الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

المحكمة : من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن
تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون
استخلاصها سائغا وأن يكون دليلا فيما انتهت اليه قائما فى أوراق
الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بإدانة الطاعن -
ضمن ما عول عليه - على الاقرار المنسوب الى الطاعن - رغم سابقة
ليبراده أن الطاعن قد أنكر التهمة المسندة اليه ومن ثم فإن الحكم يكون
قد شابه التهاثر والتخاذل مما يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة ولا يؤثر
فى ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية
متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط منها
دليل أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل
الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ٥٥٤١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣٣٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

المبدأ :

يجب أن تبنى الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - استناد الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات - يجعل الحكم معيباً لا يثبت له على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

المحكمة : إذ كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أساس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات ، فإنه يكون معيباً لا يثبت له على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن ما تضمنته تعسريات الشرطة عن الواقعة لا تساند الحكم فيما نقله عنها من أن الطاعن هو مرتكب الحادث ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في الاسناد بما يعيبه ، ولا يفنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو انتجعت تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٣٧٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٨)

(قاعدة رقم ١٨٦)

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه قد استند الى ما لا اصل له في الاوراق واستغل على براعة المطعون ضده بخليل لا يظهر هذا الاستدلال ويجاوز للاقتضاء العقلي والمنطقي فانه يكون معيبا مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٨)

(قاعدة رقم ١٨٧)

المبدأ :

يجب على المحكمة الا تبني حكمها الا على اسس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها وان يكون دليلا فيما انتهت اليه قائما في الاوراق .
مثال .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قضى بإلغاء الحكم المستأنف والذي قضى في موضوع الدعوى - وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظرها من جديد تأسيسا على بطلان الحكم لصدوره بجلسة ١٩٨٧/١٠/٣ في حين ان الدعوى مؤجلة لجلسة ١٩٨٧/١٠/١٠ .
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في الفقرة الاولى على انه (اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورفضت المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلانا في الاجراءات او في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى) وتنص في فقرتها الاخيرة على انه (اما اذا حكمت بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة او برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى ، يجب عليها ان تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها) .
لما كان ذلك ، وكانت الحال في الدعوى الماثلة ان محكمة أول درجة اذ قضت في الدعوى في الموضوع واستنفذت ولايتها فكان لزاما على المحكمة

الاستثنائية اعمالا لصريح حكم النقرة الاولى من المادة ٤١٩ مالفسة الذكر وقد استبانان وفقا لما أوردته فى حكمها المطعون فيه - من بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة أن تصحح هى البطلان وتحكم فى الدعوى ، إما. وأنها عملت حكم الفقرة الاخيرة - فى غير حالاتها - وقضت باعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظرها من جديد فان حكمها يكون قد انبنى على خطأ فى تطبيق القانون يتعين لذلك تصحيحه واعادة الدعوى الى المحكمة الاستثنائية للحكم فى موضوعها . لما كان ذلك ، وكان الاصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على مجهر جلسة ١٩٨٧/٥/٩ أمام محكمة أول درجة أن الدعوى تأجلت لجلسة ١٩٨٧/١٠/٣ وهى التى اختتمت بصور الحكم المستأنف . وذلك خلافا لما جاء بالحكم المطعون فيه من أنها تأجلت لجلسة ١٩٨٧/١٠/١٠ ، فان الحكم المطعون فيه يكون وقد لاقى قضاؤه على ما لا أصل له فى الأوراق باطلا لايتناؤه على أساس فاسد لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .والاعادة .

(الطعن رقم ١٥١٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٤) .

(قاعدة رقم ١٨٨)

المبدأ :

للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى التحقيق الابتدائى وان خالف قولاً آخر له بالجلسة ، ولها أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

(الطعن رقم ٦٠٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(قاعدة رقم ١٨٩)

المبدأ :

١ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة يتعين على المحكمة أن تبدي رأيا فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني على ما تنتهي إليه من رأى على أسباب سائفة تؤدي الى ما رتبته عليها .

٢ - إذا لم تعرض المحكمة في حكمها للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعلل به كعذر منعه من حضور الجلسة فإن اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الدفاع .

المحكمة : ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، فإنه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت لها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيا فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني ما تنتهي إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائفة تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر منعه من حضور الجلسة ، وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الطعن مقدما لثاني مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٧٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

(قاعدة رقم ١٩٠)

المبدأ :

ينبغي لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا - الطاعن لم يفصح عن ماهية المستندات التي لم يعرض لها الحكم حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى - عدم القبول .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان ينبغي لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية المستندات التي لم يعرض لها الحكم ، حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى ، فإن منعاها في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما عول عليه - على اقرار الطاعن بالتحقيقات بالهروب الى خارج البلاد اثر علمه بلاثهام المسند اليه ، وكان الطاعن لا يجادل في اسباب طعنه لهذا الاقرار معينه للصحيح من الاوراق ، وقد خلت محاضر جلسات المحاكمة مما يدل على أن المحكمة قد ندمت النياية العامة لاجراء تحقيق في شأن القبض على الطاعن بمعرفة الشرطة الجنائية الدولية بأبى ظبى وترحيله الى القاهرة ، ولأن ما اتخذته المحكمة من اجراء في هذا الخصوص ، هو مجرد الاستعلام عن ذلك من الجهة المختصة ، وبناء على طلب المدافع عن الطاعن ، وقد نفذته النياية العامة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا قصد به التشكيك في ادلة الدعوى ، وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ١٩١)

المبدأ :

من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات .

التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الاصل بالاستجابة اليها .
الا ان ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

المحكمة : وحيث أن البين من الاوراق أن المدافع عن الطاعن -
بجلسة المعارضة الاستئنافية - طلب أجلاً لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير
عنى الشيك مثار الاتهام بيد أن المحكمة لم تجبه لطلبه وقضت بتأييد
الحكم الابتدائى الصادر بادانة الطاعن. وردت على طلبه بقبولهـ « وحيث
أن الثابت من الاوراق عدم جدية الطعن بالتزوير اذ أن المتهم لم يطعن
بالتزوير الا فى المعارضة الاستئنافية ولو كان جادا فى طعنه لبادر بالطعن
منذ بدأ النزاع ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف والزامه المصاريف » .

وحيث انه وان كان من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من
أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع
التي لا تلتزم بإجابته ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما
هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء صا لا تلتزم المحكمة فى
الاصل بالاستجابة اليها الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من
وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩١)

الفصل الثالث

الخبرة

(قاعدة رقم ١٩٢)

المبدأ :

لا يعتبر الحكم مشويا بالتصور في البيان عدم إيراد نص تقرير
الخبير بكل قهواه وأجزائه .

المحكمة : لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد
مضمون التقرير الطبى الشرعى الذى عول عليه فى قضائه ، فإن هذا
حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة
الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل قهواه وأجزائه . ومن ثم فإن
النتجى على الحكم فى هذا الخصوص بدعوى القصور فى البيان
يكون غير مفيد .

(الطعن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ١٩٣)

المبدأ :

إذا لم يطلب الطاعن نديب خير - فليس له أن ينعى على المحكمة
قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها حاجة
لاجرائه .

المحكمة : اذ كان البين من مراجعة مخاضر جلسات المحاكمة أمام
محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يطلب - نديب خير - فليس له أن ينعى
على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من
جانبها حاجة لاتخاذها وكانت محكمة ثانى درجة انما تجزم فى الاصل

على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

(الطعن رقم ٥٨٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)

(قاعدة رقم ١٩٤)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشف عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدت لها .

المحكمة : اذ كان ما يثيره الطاعن بقالة أن تقرير فحص السلاح المضبوط لم يجزم باطلاقه فى تاريخ الحادث ، مردودا بأن من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشفت عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدت لها .

(الطعن رقم ٤٧٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٥٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ١٩٥)

المبدأ :

لا ينال من صحة الحكم اعراضه عن قالة شهود النفى بعد أن أوردها دون أن يلتزم ببيان السبب .

المحكمة : اذ كان من المقرر أنه لا ينال من صحة الحكم اعراضه عن قالة شهود النفى بعد أن أوردها دون أن يلتزم ببيان السبب ، لان مفاد

ذلك أن المحكمة لم تطمئن الى صحتها فاطرحتها عندما أخذت بدليل
الاثبات ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه
قد أعرض عليه قالة شهود النفي بعد أن أوردها وعول في ادانته للطاعن
على أقوال المجنى عليها وشاهدى الاثبات ، فان منعى الطاعن في هذا
الشان يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

(قاعدة رقم ١٩٦)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تلتزم باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته
ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر حاجة اليه او الامر المطلوب
تحقيقه غير منتج في الدعوى .

المحكمة : وكان الحكم قد عرض لطلب الدفـاع عن الطاعنين
استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته وأطرحه استنادا الى عدم
الحاجة اليه لوضوح الواقعة وكفاية التقارير الطبية وهو رد سائغ مجزىء
في الرد على طلب الدفـاع لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم
باستدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت
لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر
المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وما دام استنادها الى الرأى الذى
انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

(الطعن رقم ٢٣٣٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٧٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ١٩٧)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير .

المحكمة : من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرتها في هذا التقرير ، واذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطّمنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير العمل الجنائي من أن الطاعن هو الموقع على محضر اعلانه بـضخيفة الاستئناف محل البلاغ المقدم منه فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع الى ندب خبراء آخرين لاعادة المضاهاة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم يتعين الالتفات عما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٥)

(الطعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١١)

(الطعن رقم ١٢٣٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٥)

(الطعن رقم ٤٧٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣)

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع وللمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها .

المحكمة : وحيث أن هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه لثانى مرة فى فى خصوص ما قضى به فى الدعوى المدنية وحددت جلسة لنظر الموضوع .

وحيث أن الواقعة على ما بين من الاطلاع على أوراقها وما تم فيها من تحقيقات تخلص فيما أثبتته رئيس مأمورية انتاج الزقازيق فى محضره المؤرخ ١٩٧٤/٩/٤ - من أنه بناء على تحريات سابقة انتقل ومعه قوة من رجال الانتاج الى مصنع الطاعن وبأمر تفتيش المصنع فى حضور أحد موظفيه وأخذ عينات من الادخنة الجافة والادخنة المعسلة تحت التغطية والادخنة المعبأة بتكوات وثبت من تحليل هذه العينات أن بعضها تحتوى على دخان أخضر من زراعة محلية وأن عينة أخرى تحتوى بالاضافة الى ذلك على دخان طرابلس ولم يتم ضبط التبغ موضوع الجريمة وقد طلب مراقب مأمورية ضرائب انتاج الزقازيق بكتابه المؤرخ ١٩٧٥/٨/٢١ بناء على التفويض الصادر له إقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ مع مطالبته بتعويض ملزم جنيه

قدره ٧١٩٥ر٢٨٠ وادعى وزير المالية بصفته مدنيا بالبلغ المذكور كتعويض وبدل ومصادرة وضريبة جهاد وأفادت هذه الجهة بأن قيمة ملزم جنيه التبغ موضوع الجريمة والنذى لم يتم ضبطه ٢٠٤٩ر٢٨٠ وحيث أنه بسؤال المتهم انكر ما أسند اليه مقررا أن جميع الادخنة التى يستخدمها فى مصنعه مستوردة بطريقة مشروعة وأدبت عنها الرسوم الجمركية المقررة ووجد ما جاء بتقرير التحليل من وجود دخان أخضر من زراعة محلية ودخان طرابلس بالعينات .

وحيث أنه يبين من تقرير معمل الدخان التابع لمصلحة الكيمياء أن العينتين المأخوذتين من مصنع المتهم تحتويان على دخان أخضر من زراعة محلية وأن إحدى العينتين تحتوى فضلا عن ذلك على دخان طرابلسى وكان الامر فى تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع وللمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها وكانت المحكمة تطمئن الى النتيجة التى انتهى اليها تقرير التحليل فان منازعة المتهم فى شأن نوع التبغ المضبوط لا يكون لها محل وحيث انه ترتبنا على ما تقدم يكون قد ثبتت لهذه المحكمة أن المتهم قد أنتج دخانا مغلوطا بدخان أخضر من زراعة محلية وبدخان طرابلسى وهو ما يعد تهريبا فى حكم المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فان الدعوى المحنية القائمة من مصلحة الجمارك قبله تكون على أساس سليم من الواقع والقانون ولما كان التبغ موضوع الجريمة لم يتم ضبطه فيكون التعويض المستحق عليه مئبلى قيمته كبجل مصادرة طبقا لنص المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ مالف الذكر ومن ثم يتعين الزامه بان يؤدي

مليم جنيه

لمصلحة الجمارك مبلغ ٤٠٩٨٥٦٠ بلا مصروفات .

(الطعن رقم ٤٩٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٥٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(الطعن رقم ٦٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

(الطعن رقم ٦٩١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(الطعن رقم ٣٨٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٥)

(الطعن رقم ٤٠٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١١)

(قاعدة رقم ١٩٩) -

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى: أنه لا يحتاج إلى خبرة فنية ، ولها في حدود سلطتها التقديرية أن تعول على تقرير طبي يقتضي مع شهادة شهود الاثبات في تقرير شهادتهم .
(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٩)

(قاعدة رقم ٢٠٠)

المبدأ :

١ - يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا يكفي مجرد الإشارة إليها .

٢ - استناد الحكم إلى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها أو النتيجة التي خلص إليها ودون أن يعرض للاسناد التقريري عليها لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه مما يصح الحكم بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي بعد أن أورد وصف النيابة العامة للتهمة قال : « وحيث أن الواقعة تخلص فيما جاء به محضر مجلس معينة أبو تيج بالاوراق ، وسيثبت أن التهمة المستندة إلى المتهم ثابتة قبله من محضر ضبط الواقعة وتقرير الخبير . وحيث أن المتهم لم ينفخ الاتهام المسند إليه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لنص مواد الاتهام وأضاف الحكم المطعون فيه ما تضمنه محضر ضبط الواقعة وما قرره الطاعن بمحضر الشرطة ثم استطرد قائلا « وكان الثابت من مطالعة الاوراق أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا وذلك من محضر المخالفة المحرر بعرفة مهندس التنظيم بمجلس مدينة أبو تيج وكذلك من تقرير الخبير المودع ملف الدعوى ولا يقدر في ذلك الترخيص المقدم من المتهم »

فى تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وهو لا ينبغي او يؤثر فى كون الاتهام قائم قبل المتهم الامر الذى ترى معه المحكمة رفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف لاسبابه » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ايراد الاشارة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا. فلا يكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون التحليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى اقراها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . وكان استناد الحكم الى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التى تضمنها او النتيجة التى خلص اليها فى خصوص التهمتين المسندتين الى اللطاعن ودون أن يعرض للاستدلال الذى اقيم عليها ، لا يكفى فى بيان اسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا التحليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى مما يصح الحكم بالقصور ، ومن ثم يتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث اوجهه الطعن الاخرى -

(الطعن رقم ٩١٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٦ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٠١)

المبدأ :

لا يلزم لسلامة الحكم أن يورد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه ولا أن ينقل تصوير المجنى عليه للحادث الذى أشار اليه التقرير .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى القتل التى دانهم بها واورد على ثبوتها فى حقهم ادلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل فى حق اللطاعنين بقوله : « وحيث أنه عن نية القتل وهو أمر خفى يبطنه

الجاني وتتم عنه أمارات خارجية فهو ثابت في حق المتهمين مما هو ثابت من تحريات الشرطة من سبق الضغينة بينهم والمجنى عليه وعائلته وتكرار حوادث الاصابات المتبادلة بين عائلتيهم وتبادل الاتهامات بينهم ومن اعداد سلاح نارى قاتل بطبيعته « ميسا » وسلاحين قاتلين في جالة استعمالهما في هذا الغرض « عساوين » ومن حشو السلاح النارى بالذخيرة واطلاقه في مقتل من المجنى عليه ومن موالاة - الاعتداء على المجنى عليه في مواضع احداها قاتلة « الجبهة » حتى غلب على ظنهم مفارقة المجنى عليه لحياته « ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى ياتيها التجانى وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل الى قابض الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم - على السياق المتقدم - قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في اثبات توافرها لدى الطاعنين ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من التقرير الطبي الشرعى « وثبت من تقريرى الطبي الشرعى ان اصابات باليد والساعد الايسر وأعلى الحاجب الايمن رضية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض مثل المعصية . أما اصابته بالفخذ الايمن فهي نارية حيوية حديثة حدثت من عيار نارى معمر بمقدوف مفرد ويجوز حدوث اصابة المجنى عليه النارية من مسدس ووفق التصوير الذى قال به بتحقيقات النيابة وكان لا يلزم لسلامة الحكم أن يورد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه ولا أن ينقل تصوير المجنى عليه للحادث الذى أشار اليه التقرير وما دام أن الطاعنين لا يدعون أن هذا التصوير يخالف ما ساقه الحكم في مقام بيان مؤدى أقوال المجنى عليه والتي تساند اليها في الادانة ، فإن معنى الطاعنين في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في تحصيل شهادة المجنى عليه أن الطاعنين ترصدوا له في المكان الذى علموا مسبقاً بمروره منه وأن أحدهم أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس كان يحمله

لهذا الغرض قاصدا قتله فأصاب فخذه الايمن وإن كلا من الاخــيــريــن
ضربه بعضا غليظة قاصدا قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير
الطبي الشرعى ، وهو ما يتحقق به - على خلاف ما يدعى الطاعنون -
بيان كيفية وقوع الحادث كما انه يتفق فى مضمونه مع ما نقله الحكم عن
التقرير الطبي الشرعى على النحو سالف البيان .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦)

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٢٠٢)

المبدأ :

طلب المدافع عن الطاعن دعوة الطبيب الشرعى لمناقشته - وعدم
التزام المحكمة -باجابة هذا الطلب- ما دامت الواقعة قد وضحت لديها
ولم يتبرهن من جانبها اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه
غير منتج فى الدعوى .

المتحكمة : لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم عرض لطلب المدافع
عن الطاعن دعوة الطبيب الشرعى لمناقشته ورد عليه فى قوله : « ان
المتحكمة تظمن الى ما انتهى اليه تقرير الصفة التشريعية فى شأن
النتيجة التى تحدثها اى من الاصابات ولذا فلا ترى مبرورا لاستدعائه وقد
عزى حدوث اصابة الجدارية اليسرى الى الكسر المبرح من السقف فوق
على الارض الصلبة » - واذا كان هذا الذى رد به الحكم كافيا ويضوح -
رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى لما هو مقرر ان المحكمة لا تلزم بإجابة
طلب استدعاء الخبير لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم
ترهن من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، او كان الامر المطلوب تحقيقه غير
منتج فى الدعوى فضلا عن ان مفاد ما أورده الحكم ان الطاعن هو الذى

أحدث إصابة الجدارية اليمنى للرأس دون أن يشترك أحد غيره في أحداثها وأن تلك الإصابة بمفردها تحدث الوفاة فإن ما أتيت به الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى إليه من مساءلة الطاعن عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت وإطراح دفاعه - على السياق المتقدم - ونحن ثم فإن يتعين الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير قسوسيم - لا كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مقبولة ونقضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٤٠٣ -)

المبدأ :

حرية محكمة الموضوع في تقدير القوة التبدلية لتقرير الخبير -
عدم التزامها باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في حالة وضوح الواقعة
أو إذا كان المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .

المحكمة : لما كان ذلك يوكان من المقرر أن المحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التبدلية لتقرير الخبير المقدم إليها بالفعل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وكان أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقبول ومن ثم فلا يترتب على المحكمة أن هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة ومن ثم فإن التمسك بالحكم ببقاء الإخلال بحق الدفاع لم يستند إلى السبب يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٢٠٤)

المبدأ :

خبرة - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبير المقدم اليها .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد استندت الى تقدير دار الاستشفاء للصحة النفسية وأطرحته في حدود سلطتها التقديرية التقارير الاستشارية المقدمة في هذا الشأن فانه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بان ترد استقلالاً على هذه التقارير التي لم تأخذ بها . ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

الطعن رقم ٧٨٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٣)

(الطعن رقم ١٢٧٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤)

(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)

(قاعدة رقم ٢٠٥)

المبدأ :

١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبير بشأنه في هذا شأن سائر الاملة .

٢ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في الاخذ بما تطمئن اليه من

تقرير الخبير والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقرير .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وما ثبت من التقرير الطبي الشرعى ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول ، استهل مرافقته بطلب ضم أوراق علاجه من المستشفى التي كان يعالج بها من مرض في القلب في الفترة من ١٨/٦/١٩٨٩ حتى ١١/٧/١٩٨٩ ، ثم عاد وتنازل على ذلك للطلب ، كما أنه ولئن أثار في مرافقته أى الطاعن الأول كان مريضاً وادخل المستشفى العام للعلاج ، إلا أنه اقتصر في هذا الدفاع على تعييب تحقيق النيابة لعدم انتقالها إلى تلك المستشفى لسؤاله ، واختتم مرافقته بطلب البراءة ، دون أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين تحقيقاً لدفاعه ، فإن ما ينعاه على النيابة العامة في هذا الشأن ، لا يعدو أن يكون تعييباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، وليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجراءه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير بشأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بالتقرير الطبي الشرعى من أن إصابة المجنى عليه بالظهر ذات طبيعة نارية تحدثت من الإصابة بمقتوفين ناربيين أصابا الظهر ، ولم تحصل فيما نقلته عن هذا الدليل الفنى شيئاً عن آثار لعدوف نارى بالكثف الأيسر للمجنى عليه أو بملامحه في هذا الموضوع من جسمه فإن ما يشره الطاعن في شأن ما ورد في التقرير الطبي الشرعى - وبفرض صحته - يكن غير محدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٤٠٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٨)

الفصل الرابع

الشهادة

(قاعدة رقم ٢٠٦)

المبدأ :

لا بأس على الحكم أن هو أحوال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر طالما كانت الشهادة تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف - إذا وجد خلاف أو يكن كل منهم قد شهد على واقعة غير تلك التي شهد عليها غيره - يجب إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

المحكمة : إذا كان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم أن هو أحوال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، إما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالائتلاف إيراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المنضمة أن الشاهد الأول قرر بمحاضر جميع الاستدلالات يلتزم الطاعنين وآخرين بإحداث إصابات المجنى عليه التي أدت بحياته ثم عاد بتحقيقات النيابة وحصر اتهامه في الطاعنين فقط ، في حين أن الشاهد الثاني اقتصر اتهامه على الطاعنين الأول والثاني كما جاءت أقوال الشاهد المقدم مستندة إلى التحريات التي أجراها ولم تتضمن تلك الأقوال رؤيته للواقعة كما شهد بها الشاهدان الأول والثاني ، ومن ثم فإن الحكم للطعون فيه إذ أحوال في بيان ما شهد به الشاهد الثاني إلى مضمون ما شهد به الأول ، وأحوال في بيان ما شهد به الشاهد الثالث إلى ما شهد به الشاهدان الأول والثاني مع اختلاف شعبة كل منهما ، يكون .

فوق قصوره منظوبا على الخطأ فى الاستناد مما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٠٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(الطعن رقم ٤٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٢)

(الطعن رقم ١٤٤٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٥)

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٢٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٥)

(الطعن رقم ٢٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)

(الطعن رقم ٤٨٤٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(الطعن رقم ٢٨٩٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(الطعن رقم ٢٨٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

(قاعدة رقم ٢٠٧)

المبدأ :

من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورث من أقوال
الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

(قاعدة رقم ٢٠٨)

المبدأ :

استناد الحكم فى ادانته للطاعن فمن ما استند اليه الى أقوال
شهود الواقعة دون ذكر لحدوى شهادتهم - يجعل الحكم مشهوراً
بالقصور فى التسبيب .

الحكمة : وحيث انه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند اليه الى أقوال شهود الواقعة دون ذكر لفحوى شهادتهم فانه يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٨٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

(قاعدة رقم ٢٠٩)

المبدأ :

لحكمة الموضوع - الحق في الأخذ بأقوال شاهد في مرحلة من مراحل التحقيق أو من غيرها .

الحكمة : اذ كان من المقرر أن لحكمة الموضوع الحق في أن تأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق أو من غيرها ، وهي لا تسأل في ذلك عن سبب أخذها بأي من رواياته ان تعددت ، لان الامر مرجعه الى سلطتها في تقدير الجليل ، غما تطمئن للبعد تأخذ به وما لا تطمئن اليه تطرحه ، فان النسخ عليها أخذها برواية الشاهد المعنى في مرحلة سابقة ، دون تلك التي أدلى بها في الجلسة دون بيان سبب ذلك ، يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)

(قاعدة رقم ٢١٠)

المبدأ :

حكم - لا يعيبه أن يحيل في بيان أقوال الشاهد الى ما ورد من أقوال شاهد آخر - ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه للحكم منها .

المحكمة : حين المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يجعل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال رقيب الشرطة في التحقيقات متفقة مع أقوال رقيب الشرطة التي أحال عليها الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم -

- (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
 في نفس المعنى :
 (الطعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٣٠)
 (الطعن رقم ٥٨١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)
 (الطعن رقم ٥١٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٥)
 (الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
 (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)
 (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

(قاعدة رقم ٢١١)

المبدأ :

عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقبولة في القانون تجب مراعاتها ولا كان العمل باطلا بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق كمن متروك التقدير فيها للمحكمة .

- (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٢١٢)

المبدأ :

اذ كانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال شاهد الاثبات - الضابط سالف الفكر - فلن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد يحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به المحكمة

الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٢١٣)

المبدأ :

تناقض الشهود في اقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

المحكمة : تناقض الشهود في اقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - وهو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن اختلاف اقوال الشهود في بعض تفاصيل واقعة الضبط والتفتيش ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مضادرتها في شأنه امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣٨٩/٧/٢٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣٨٩/١٠/٥) -

(الطعن رقم ٤٧٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣٨٩/١١/١٣)

(الطعن رقم ٢٣١٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(الطعن رقم ٢٢٤٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١٢)

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ٢١٤)

المبدأ :

تخلف الشاهد من الحضور رغم تأجيل نظر الدعوى لاعتذاره - وحتى بعد تكليفه بالحضور امام المحكمة - لا يفيد بطلته ان سماع اقواله اصبح

متعذرا طالما أن قانون الإجراءات الجنائية قد بين في المادة ٢٧٩ الإجراءات التي تتبعها المحكمة في حالة تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه وإجاز لها تقريره والامر بحضله واحضاره .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

(قاعدة رقم ٢١٥)

المبدأ :

متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود - فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

المحكمة : إذ ما كان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد أطمأت إلى أقوال الشهود ووضحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جمل موضوع في تقدير الخليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٢١٦)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع دون رقابة عليها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة أو قرابة .

المحكمة : أما عن ما ينعى الطاعنون على الحكم من التفاته عن إلحاق بعدم حيطة للشاهدين فمردود بما هو مقرر من أن وزن أقوال

الشهود وتقرير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة أو قرابة دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنون في هذا الصدد لا يبعد أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٧)

(قاعدة رقم ٢١٧)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الاقوال .

المحكمة : إذ من المقرر أن لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الاقوال ، إذ مرجع الامر في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المتعولون فيه ان كان قد عول على شق من اقوال شاهدين الاثبات المشار اليهما وهو ما يتعلق بمقارنة الطاعن ضرب المجنى عليه ، ولم يعين بقايتهما في الشق الآخر الخاض بتحديد أداة الاعتداء لتعارضه وما قرره الطاعن نفسه وما كشف عنه الدليل الفنى من وصف لتلك الاداة على نحو ما سلف ، ولا يعتبر هذا الذي تناهى اليه الحكم اقتناعاته منه على الشهادة ببترها أو مما يقوم به التعارض بين الدليلين .

(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٥٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٣)

(الطعن رقم ٤٧٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٢١٨)

المبدأ :

الحكمة الموضوع أن تعرض عن: قالة شهود النفي ما دلت لا تثق بما
شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم ما دامت لم تستند اليها
وفي قضائها بالادانة لاختلاف الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لا تضمن
الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها •

(الطعن رقم ١٤٤٨٨ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٦٨٩ لسنة ٥٣ قـ - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠)

(الطعن رقم ٣٠١٣٠ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٩٠/٦/٧)

(الطعن رقم ١٠٦٣٤ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٩٠/٢٢/٢٣)

(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٨٩/٤/٢)

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(الطعن رقم ٢٤٨٨١ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(الطعن رقم ٢٣٣٨١ لسنة ٥٩ قـ - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

(الطعن رقم ١٣٢٧٢ لسنة ٦٠ قـ - جلسة ١٩٩٢/١/١)

(قاعدة رقم ٢١٩)

المبدأ :

ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب
لم ييده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد •

الحكمة :! اذ كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سمعاع الطبيب
الشرعى لتحقيق ما يدعيه من وجود تناقض بين أقوال شاهدي الاتبات

والتقرير الطبى الشرعى فليس له ان يعيب على المحكمة مكوتها عن اجابته الى طلب لم ييده او الرد على دفاع ظاهر الفساد ، وكان ما حصله الحكم من اقوال شاهدى الاتيات والتقرير الطبى مما يتلام مع فسوى الدليلين بغير تناقض ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٥٠١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٢٢٠)

المبدأ :

الشهادة - فى الاصل تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه - مناط التكليف بأدائها - القدرة على تحملها - إذا كان الشخص غير مميز لا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال - يتعين على المحكمة أن هي رأت الاخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة أو أن ترد على هذه المنازعة بما يقننها .

المحكمة : إذ كانت الشهادة - فى الاصل - هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، وهي تقتضى بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز إذ أن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ومن ثم فإن كان الشخص غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، إذ لا ينفى عن الاقوال التي يدلى بها الشخص بغير خلف يمين أنها شهادة ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الاجراءات المدنية والتجارية التي أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الأدلة أو مرضى أو لاي سبب آخر مما لازم مقتضاه أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت الاخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا الى غاية الامر فيها للاستيفاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة ، أو أن ترد على المنازعة تلك بما يقننها . وإذا ما كان الطاعن قد نازع فى قبضة المجنى عليه على التمييز لحدائته سنه وعدم ادراكه لما يقول ، وأورد الحكم

في مدوناته ما يظهر هذا الدفاع ، - فقد كان لزاما على المحكمة ان هي عولت في ادانة الطاعن على تلك الاقوال - ان تجري ما اتراه من تحقيق لمتعلقا من قدرة المجنى عليه على التمييز وبحث خصائص ايرلده ولعراكه العالم استجلاء لقدرته على الشهادة ، اما وقد قعبت عن ذلك ولستتحدث في قضائها الى الدليل المستمد من اقواله دون ان تعرض للدفاع الطاعن او ترد عليه بما يفنده فان حكمها يكون مشوبا فوق القصور في التسييب بالفساد في الاستدلال ، ولا يعصم الحكم من هذا العوار ما اورده من اطمئنانه الى ادلة الثبوت في الدعوى ومنها اقوال المجنى عليه ، لما يتطوى عليه ذلك من مصادرة على المطلوب ، ذلك بان قدرة الشخص على تحمل الشهادة وبالتالي جواز الاستناد الى اقواله ، سابق في الترتيب يحكم الارزوم للعقل والمنطقى - على حق المحكمة في تقدير تلك الاقوال ، ونحو امر لا يتأتى عند المنازعة الا عن طريق التحقيق حسبما تقدم ، كما لا يشع للحكم ما اورده من ادلة اخرى اذ الادلة في المواد الجنائية ضئيلة متساقطة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط أحدها او استبعد تعذر الوقوف على ميلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الترائ الذي تخطت اليه لو ما كانت تنتهى اليه لو انها تفلطت الى ان هذا التحليل غير قائم - كما كان ذلك ، فان الحكم المطمعون فيه يكون مجيبا بما يبطله ويجيب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

(قاعدة رقم ٢٢١)

البيان :

القرار ان تراخى المجنى عليها في الابلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الاخذ باقوالها ولو كانت بينها وبين الطاعن خصومة قائمة ما دامت قد اقصت عن اطمئنانها الى اقوالها المؤيدة باقوال الشاهدين وبما اقصت من مستندات وانها كانت على بينة بالظروف التي كانت بها .

(الطعن رقم ٤٤٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

المبدأ :

من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاتهام إذا قبل
المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم
أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في
التحقيقات .

(الطعن رقم ١٥٠٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣٩٠/١/٩)

(قاعدة رقم ٢٢٣)

المبدأ :

تاخر الشاهد في أداء شهادته - لا يمنع المحكمة من الإخذ بأقواله
ما دامت قد اطمأنت إليها .

المحكمة : إذا كان تاخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة
من الأخذ بأقواله ما دامت قد اطمأنت إليها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن
حول أقوال المجنى عليه والشاهد لا يكون مقبولا لا لتعلقه
بالموضوع ولا بالقانون ولا على الحكم إذ التفتت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

(قاعدة رقم ٢٢٤)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من
مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك .

المحكمة : إذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال
الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فإن

النعى على الحكم استناده الى اقوال الشاهدة بالتحقيقات على الرغم من عدولها عنها امام المحكمة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٢٤٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

فى نفس المعنى :

(للطعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٢٢٥)

المبدأ :

اكفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة الى اقوال شاهدى الاثبات دون أن يورد مضمون شهادتيهما - يعيبه بالقصور .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه لم يحل الى اسباب الحكم للاعتدائى المستأنف ، وخلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التى وقعت فيها ، واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى اقوال شاهدى الاثبات دون أن يورد مضمون شهادتيهما حتى يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٠)

(قاعدة رقم ٢٢٦)

المبدأ :

متى قصصت محكمة الموضوع عن الاسباب التى من اجلها لم تعول على اقوال الشاهد - فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كانت من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها .

المحكمة : اذ كانت محكمة الموضوع وان كان لها أن تزن اقوالا

الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطعنن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطرحها لها ، إلا أنه متى أقصحت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

وإذا كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لأطرحه أقوال شاعدي الاتبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، ذلك بأن اشتهار المطعون ضده بارتكاب جرائم السرقات وتسجيله ضمن تلك الفئة من الجناة فضلاً عن ممارسته لمهنة نقاش معماري ليس من شأنه أن يدعو لذلك في أقوال الضابطين شاعدي الاتبات لو إن ينال من مسؤولية المطعون ضده عن واقعة انحراف المخبر . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يبيحه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٥)

(قاعدة رقم ٢٢٧)

المبدأ :

محكمة الموضوع لها تقدير الاثالة ولها أن تأخذ بما ترتاح منها وفي اطمئنانها لأقوال المجنى عليه ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

المحكمة : لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الاثالة أن تأخذ بما ترتاح اليه منها ، وفي اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٢٢٨)

المبدأ :

يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها - أن تكون صادرة عنه
اختياراً .

الحكمة : لما كان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي
فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع
تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه . إلا أنه يشترط
في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهي
لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر اكراه أو تهديد كالنكاح ما كان قدر هذا
التهديد أو ذلك الاكراه .

(الطعن رقم ٢٤٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(قاعدة رقم ٢٢٩)

المبدأ :

القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها وكان
من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ما دامت قد
اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه فلا
على المحكمة أن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها
على الطاعنين ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع
وحدماً .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة
خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ
بتعرف للشاهد على المتهم ما دامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان
المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة أن هي اعتمدت على

الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها على الطاعنين ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .

(الطعن رقم ٢٤٨٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)

(قاعدة رقم ٢٣٠)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الاثمة - لها في سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الاثبات وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه .

المحكمة : لما كان من المقرر انه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الاثمة - ولها في سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الاثبات وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه ، الا أن ذلك كله مشروط بأن تكون الاسباب - التي أفصحت المحكمة عنها - ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة - من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ما أوردته الحكم المطعون فيه من احتفاظ المطعون ضده بجزء من الحذر بملابسه وقيامه بوضع الباقي أسفل الاركة التي كان يجلس عليها وتركه باب مسكته مفتوحا لا يمنع عقلا ومنطقا من ضبطه على هذا الحال ولا يؤدي بذاته في الاستدلال السليم والمنطق السائغ إلى ما خلص إليه الحكم من اطرأحه لاقوال شاهدهي الضبط ، ومن ثم فإنه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويمتوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٣)

(قاعدة رقم ٢٣١)

المبدأ :

حكم بالادانة - يجب لصحته أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى قضاؤه عليها - اعتماد الحكم على شهادة دون أن يذكر شيئاً عما جاء فيها - قصور .

المحكمة : إذ كان من المقرر أن الحكم بالادانة يجب لصحته أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى قضاؤه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم حين أورد الأدلة على الطاعة والمحكوم عليهما الآخرتين قد اعتمد فيما اعتمد عليه إلى شهادة أمين الشرطة آنف الذكر دون أن يذكر شيئاً مما جاء فيها حتى يتضح وجه استدلاله بها ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٣١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

(قاعدة رقم ٢٣٢)

المبدأ :

يوجب القانون سؤال الشاهد أولاً وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها المحكمة وبتأنيق للدفاع مناقشتها بما يقتنع بحقيقة تغاير تلك التي ثبت في عقيدتها قبل سماعه .

(الطعن رقم ٣٠١٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٧)

(قاعدة رقم ٢٣٣)

المبدأ :

حق الدفاع في سماع الشهود الذي حددهم يتعلق بما قد يدونه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته - لا يصح مصادرته في ذلك بدعوى

أن الشاهد المذكور قد أبلغ عن الحادث دون ذكر لاسماء متهمين وأن المحكمة قد أقامت اقتناعها من أدلة الاثبات التي أوردتها .

المحكمة : اذ كان حق الدفاع في سماع الشهود الذي حددهم يتعلق بما قد يبدونه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة فلا يصح مصادرتة في ذلك بدعوى أن الشاهد المذكور قد أبلغ عن الحادث دون ذكر لاسماء متهمين وأن المحكمة قد أقلمت اقتناعها من أدلة الاثبات التي أوردتها ذلك أن من الاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية قيامها على التحقيق للشفوى الذي تجر به المحكمة بجلسته المحاكمة في مواجهة المتهم على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٨٩٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥)

(لقاعدة رقم ٢٣٤)

المبدأ :

تقدير الشهادة هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها مطلق الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح اليه من أقوال الشهود .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنة ببطلان إجراءات التفتيش لوقوعها بمسكنها الكائن بدائرة محافظة الجيزة خارج نطاق الاختصاص المكاني لضابط الواقعة - بما هو كاف لاطراحه وذلك بقوله « وكذا القول بأن التفتيش تم بمسكن للمتهمة الاولى كائن بدائرة محافظة الجيزة » ، أما ما شهد به شاهدي النفي عن تفتيش مسكن المتهمة المشار اليها الكائن بدائرة قسم السيدة زينب بعد أن تركت الاقامة به فإن المحكمة لا تطمئن اليه وتسقط من حسابها اطمئنانها معها الى أن الضبط تم طبقا لما أثبت ضابط مكتب مكافحة المخدرات بمحضه وبشهادته بالتحقيقات وإمام المحكمة أما عن القول بأن الضبط تم بمسكن خلاف المسكن المأذون بتفتيشه فإنه قول لم

يقم عليه الدليل المقنع كما سلف البيان ومهما يكن من أمر وجود مسكن آخر للمتهم الأولى فإن ذلك لا يتعارض مع اثباتها من مسكنها الذي أذن بتفتيشه مكانا لمزاولة نشاطها المحرم مع غيرها من المتهمات وللاحتفاظ ببضاعتهم المحرمة « . وكان الاستفادة مما أورده التحكم فيما سلف أن المحكمة لم تجد في أقوال شاهدتي النفي ما تطمئن إلى صحته فاطرحتها. وأقامت قضاها على ما اقتنعت به من أقوال شاهد الاتبات واستخلصت للأسباب السالفة التي أوردها أن الشقة - التي ضبطت بها المخدر - هي المأذون بتفتيشها وأنها بطائرة قسم السيدة زينب وفي حوزة الطاعنة وكان من المقرر أن تقدير الشهادة هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها مطلق الحرية في تكوين عقيدتها. مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن ينحل إلى جدل في مسائل واقعية وفي تقدير الدليل مما لا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها بشأنه أو الخوض فيه أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٠٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٢٣٥)

المبدأ :

لا يلزم قانونا إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذي اعتمد عليه الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النعي على المحكمة استقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أورده منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية تجزئة الدليل والاخذ منه بما ترتاح إليه والاتفات عما لا ترى الاخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها من مواضعها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أنه أثناء تواجد أستاذة اللغويات السابقة التي حضرت إلى وطنها بعد عملها ببريطانيا لمدة خمسة عشر عاما مع زوجها

المهندس الذى كان قد اشترى فيلا بمدينة المهندسين بالكيلو ٢٦ طريق اسكندرية مطروح وأنه أثناء سيرها بمفردها بنحوار الفيلا فوجئت بخروج المتهم الذى يعمل بمقتنيا بالقرية السياحية ويمسك بيدها ويجذبها الى حيث ادخلها الى « جراج » بالفيلا المجاورة وقام بتقبيلها عنوة ثم طرحها ارضا ومزق ملابسها ووضع يدها حول أعضائه التناسلية تمهيدا لمواقعها الا أنها اخذت تراوغه وتزحف على الارض حتى وصلت الى باب « الجراج » وعندئذ استغاثت فحضر اليها زوجها وبعض أهالى المنطقة فاسرعت بالابلاغ ، وقد تبين من التقرير الطبى الشرعى وجود اصابات وتمزقات بملابسها « وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وزوجها ... و ... و ... والمقدم ... وإلى ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى وما ثبت بمعاينة النيابة العامة وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٨٩ أن المجنى عليها سئلت أمام المحكمة وأدلت بشهادتها التى جاءت بمقتضى رجع ما استخلصه الحكم منها وكانت هذه الأقوال قد تضمنت ما يوفر ركن الاكراه فى الجريمة التى فإن الطاعن جارتكبتها خلافا لما يدعيه الطاعن فى طعنه ومن ثم فإن للنقض على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان لا يلزم قائلونا ايراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذى اعتمد عليه الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقتصر النعى على المحكمة استقالتها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر اليه منها لما للمحكمة من حرية تجزئة الدليل والاخذ منه بما ترتاح اليه والاتفات عما لا ترى الاخذ به - ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر لقحواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يعرفها عن مواضعها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ذلك أن البين مما أوردته الطاعن أسباب طعنه نقلا عن شهادة الشاهدين ... زوج المجنى عليها والشاهد لا يخرج عن كونه تجزئة من المحكمة لأقوالهما

والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه وهو ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ولا يعتبر افتئاتا منها على الشهادة ببتها أو مسخها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكلنت المحكمة قد عولت فى الادانة على اقوال المقدم فيما تضمنه تحرياته له التى خلص فيها الى صحة ما ابلغت به المجنى عليها وعولت عليها المحكمة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أخرى، وكان ما أورده الحكم بشأنها كافيا لتفهم عناصر تلك التحريات ومن ثم فان منعى الطاعن على الحكم بالقصور فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٠٠٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٢٣٦)

المبدأ :

حكم - استلذه فى ادانة الطاعن ضمن ما استند اليه الى اقوال للشهود دون بيان لأولئك الشهود أو ذكر فحوى شهادتهم - قصور .

المحكمة : ومن حيث ان قضاء النقض قد جرى على ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويفكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه . حين أورد الادلة على الطاعن استند فى ادانته ضمن ما استند اليه الى اقوال الشهود دون بيان لأولئك الشهود أو ذكر فحوى شهاداتهم فانه يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور فى البيان بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦١٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٨)

(قاعدة رقم ٢٣٧)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بمرء روايات الشاهد اذا تغيرت وتعددت وبيان وجه اخذها بما اخذت به منها بل حسبها فقط أن تورد فيها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها .

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

في تفسير المعنى :

(الدلعن رقم ٤٣٧٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

(قاعدة رقم ٢٣٨)

المبدأ :

ما اثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا هريحا من المحكمة بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(قاعدة رقم ٢٣٩)

المبدأ :

يجب لقبول وجه الطعن - أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمه .

المحكمة : إذ كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته .
في الدعوى المطروحة وكونه مفتجا فيها مما تلتزم محكمة الموضوع

يالتصدي له ايراد له وردا عليه . وكان الطاعن لم يفصح فى طعنه عن
أوجه التناقض فى أقوال الشاهدين التى لم يعن الحكم برفعها فان ما
يثيره فى هذا الصدد يكون مرسلًا مجهلاً حريًا بالرفض .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(قاعدة رقم ٢٤٠)

المبدأ :

مجرد تأخر الضابط فى ابلاغ النيابة العامة عن ضبط الواقعة
وعرض المتهم والمضبوطات عليها لا يمنع المحكمة من الاخذ بأقواله ما
صلحت قد اقتضت عن اطمئنانها الى شهادته .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١١)

(قاعدة رقم ٢٤١)

المبدأ :

قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه او صلت به لا تمنع من الاخذ
بشهادته متى اقتضت المحكمة بمصدقها .

(الطعن رقم ٤٦٨٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ٢٤٢)

المبدأ :

من المقرر انه لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على
الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى
أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج مائع
تجريبه محبكة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع
عنصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها .

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ٢٤٣)

المبدأ :

خصومة الجنى عليه للمتهم لا تمنع من الاخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

(الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ٢٤٤)

المبدأ :

المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان اخذها بما اقتنعت به بل حسيما ان تورد منها ما يطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها في ذلك ان تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك .

(الطعن رقم ٤٥٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ٢٤٥)

المبدأ :

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

المحكمة : وكان البين من محضر جلسة ٣٦ من ابريل سنة ١٩٨٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - ان المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شاهد الواقعة الرائد واكتفى بتلاوة أقواله بالجلسة وتليت ، وكانت للمحكمة قد جرى في ظل التعديل المحفل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . فان الإنس على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٢٩٠٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقبتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى - وزن أقوال الشهود وتقديرها - موضوعي - متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها للدفاع لحصلها على عدم الأخذ بها .

٢ - القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها - موضوعي .

الحكمة : لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقبتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحصلها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أيضا أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سليمة . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بياناً لواقعة الدعوى ونيرها المؤدى ما شهد به الضابط الذي بأمر اجراءاتها انه وهو ضابط مباحث قسم يولاى قد نعى الى علمه حال مروره لتفقد حالة الامن العام ، أن الطاعن يقف بإحد شوارع القسم محرزا لكمية من المواد المخدرة فتوجه الى مكان وجوده ، وما إن شاهده الطاعن حتى بدت عليه علامات الارتباك الشجيرة والى من يده شيء على الارض قام الضابط بالتقاطه حيث تبين أنه عبارة عن لفافة سلوفانية يربط بداخلها قطعة من مخدر الحشيش قلم يضبطه وتفقيشه فعثر بجيب جاكته الايسر الجانبى على إحدى عشر لفافة سلوفانية بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش ، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمنت المحكمة الى حصوله . واذا كان الحكم قد استدل على قيام حالة التلبس بالجريمة

التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة ، فإن ما أورده الحكم تحليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على ما صرح به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش يكون كافياً وسائغاً في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يكون النemy عليه في هذا الخصوص غير صحيح .

(الطعن رقم ٤٥٧٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٤٧)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعريف الشاهد على المتهم ما دامت قد اطعنته اليه اذ العبارة هي باطعننان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه .

(الطعن رقم ٤٥٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٤٨)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تحصل اقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالا تأخذ الا بالاقوال الصريحة او مدلولها الظاهر .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة حصل اقوال الشاهد التي عول عليها في ادانة الطاعن بقوله : « وقرن بجل المتهم بالتحقيقات ان مخدر الحشيش عثر عليه تحت الطواله وان الاسطبل خاص وملوك لوالده وأن مفتاح الاسطبل عندهم وأن أعمدا عيرهم لا يستطيع دخول الاسطبل ، فانه لا يعرف عن المخدر شيئاً لكنه كان داخل الاسطبل المملوك لوالده » ، كما أورد الحكم في مقام رده على ما دفع به الطاعن من شيوع الاتهام لعدم سيطرته على مكان الضبط قوله

ان نجله قرر أن الاسطبل مملوك لوالده وأنه هو المسيطر عليه المحتفظ بمقتلحه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتكشف غراميتها ما دامت فيما تحضبله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهى فى ذلك غير مقيدة بل لا تلأخذ الا بالاقوال الصريحة أو مطولها الظاهر ، وكان الطاعن يعلم فى مذكرة أسباب طعنه ببلمة ما حصله الحكم عند إيراد له شاهد به الشاهد على السياق المتقدم ، وكان ما أورده الحكم فيما بعد - فى مقام رده على دفاع الطاعن - من استشهاده بما قرره الشاهد سالف الذكر من أن الاسطبل مملوك لوالده وأنه المسيطر عليه ويحتفظ بمقتلحه لا يخالف ما حصله من شهادته ولا يقوم به التناقض فى الأسباب الذى يعيب الحكم ويبطله ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

(قاعدة رقم ٢٤٩)

المبدأ :

يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة فإنه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون أقوال الشهود من الثانى الى السادسة التى استند اليها ، وكان إبراز له هذه الأقوال على تلك الصورة بأنها لا تخرج عم شاهد به الضابط الشاهد الاول يكتنفه الغموض والابهام، فلا يعرف منهما اذا

كان كل من هؤلاء الشهود يشهد على واقعة رأيها بنفسه أم أنه يروى رواية ابُلغت اليه من آخر ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالغموض والابهام ، مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٨٩٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١١ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٥٠)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ما دام استخلاصها مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها من الأوراق .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ما دام استخلاصها مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها من الأوراق . وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها والتي جاصلها إنه أموال وإملاك المتهم هي جميع ما ضبط لديه وما كشفت عنه المستندات المضبوطة والتي تميل زيادة طارفة في ثروته عجز عن اثبات مصدر مشروع لها . وإن قيمة الكسب غير المشروع هي مجموع المبالغ النقدية المصرية والاجنبية والأموال العقارية والمفقولة التي أثبتتها الحكم ، ومن ثم فلا محل لتعيين الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها بدعوى أن من بين تلك الأموال ما هو لابناء الطاعن وزوجته ولن تدعى بما كان يتعين معه على الحكم اخالاهم عملا بالمادة ٣/١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٢ ، وينحل ما يثيره انطاعن في هذا الصدد الى جدل موضوعي

فى تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه
ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٣٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٧)

(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨)

(الطعن رقم ١٤٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)

(الطعن رقم ٢٤٥٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(الطعن رقم ٤٦٨٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)

(الطعن رقم ٢٤٨٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)

(الطعن رقم ٢٩-٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

(قاعدة رقم ٢٥١)

التمسك :

تقدير التحليل - موكل الى محكمة الموضوع - من حقها أن تأخذ
بتعريف الشاهد على المتهم متى اطمأنت اليه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الحموى
بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان للطاعن بها ،
وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليه ،
مستعدة من أقوال المجنى عليه ، ومن التقرير الطبى المثبت لاصابته ،
ومن تعرفه على الطاعن ، ومن أقوال الشاهد الثانى ... ، قد نقل
الحكم عن المجنى عليه أن الطاعن هدده بسكين وأحدث به بعض

الاصابات ، وتمكن بذلك من الاستيلاء على حافظة نقوده ، وأنه انشاء وجوده بعد ذلك في المستشفى لعلاج اصابته فوجيء بقدوم الطاعن اليها لزيارة أحد اقاربه فسأل عنه الشاهد الثاني الذي عرفه باسمه ومحل عمله وعنوان سكنه . كما نقل الحكم عن الشاهد الثاني أن الطاعن حضر بالفعل إلى المستشفى لزيارة ولده لثناء وجوده هو بها . لما كان ذلك ، وكان تقصير الحليل هو كولا الى محكمة الموضوع التي من حقها أن تتأخذ بتعرف الشاهد على المتهم متى اطمانت اليه اذ العبرة هي باطمئنانها الى صدق الشاهد نفسه ، وكانت المحكمة قد وثقت في أقوال المجنى عليه ، ولطمانت الى صحة تعريفه على الطاعن ، فان ما يقيره للطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في وزن أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠٦٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٥٢)

المبدأ :

لا يشترط على شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق - تكفي أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع .

المحكمة : من المقرر أنه لا يشترط شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتكلم به ما قاله الشاهد مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها .

(الطعن رقم ٦٠٦٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٦/٢/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٣١٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١/٣/١٩٩٠)

المبدأ :

١ - لا تلتزم محكمة الموضوع - في حالة القضاء بالبراءة - بالرد على أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه .

٣ - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضى بالبراءة .

المحكمة : لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل ذلك من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ، فلم تر فيها ما تطمئن معه الى الادانة ، ولها أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه ، دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إبطالها ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه ببراءة المطعون ضده على قوله : « وكانت المحكمة لا تطمئن وجدانها الى ما قرئته محرر المحضر من ارتكاب ما نسب اليه ولا يرتاح ضميرها اليه ، وتطرح المحكمة هذه الأقوال وتطمئن الى أقوال المتهم وخاصة انه ليس بالأوراق دليل فني على أن الإثربة ناتجة عن تجريف لأرض زراعية ومن ثم فإن الاتهام المسند الى المتهم يضحى محوطا بالشك ولا تطمئن اليه المحكمة مما يتعين معه القضاء بالبراءة » ، وكان ما أقصحه عنه الحكم - على السياق المتقدم - من الشك في أقوال محرر المحضر وعدم الاطمئنان اليها ، وهي دليل الثبوت الذي من المفردات المضمومة عدم اشتغال الأوراق على دليل سواه ، إنما يكفي لحمل قضاء البراءة ، لما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضى بالبراءة إذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه وما تطمئن اليه ، فان النعي على الحكم أنه أغفل

شهادة محرر المحضر أنه ومرافقيه أصبحوا أنطاعن ينقل الاتربة الناتجة من تجريف أرض زراعية يكون غير صحيح ، كما أن تعييبه بالفساد في الاستغلال فيما استوصل اليه بعد أن استوفى دعامة قضائه من أن للأوراق خلقت من دليل فني عن أن الاتربة ناتجة عن التجريف ، على فرض صحته يكون غير منتج -

(الطعن رقم ٧٩٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)

(قاعدة رقم ٢٥٤)

المبدأ :

١ - يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وإنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة الشاهد .

٢ - وضع الحكم بصفة غامضة ومبهمة لا يحقق الفرض الذي قمده الشارع من إيجاب تسبب الاحكام .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أورد شهادة شاهد الاتبات بما يفيد أن الطاعن أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وتوجيها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ برواية مقبولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه ، إلا أنه لما كان من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وإنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه

شهادة الشاهد . أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة فإنه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبیب الأحكام . لما كان ذلك . وإذا كان إيراد الحكم روائية شاهد الالتيات على هذه الصورة الغامضة قد يوحى بأنه يروى ولقعة شاهديها بنفسه كما أنه قد يحمل على الظن بأنه يروى روائية أبلفت اليه من آخر فإن الحكم المطعون فيه يكون معيىنا بالغموض والابهام متعينا نقضه والاعادة ونلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥١٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٢٥٥)

المبدأ :

١ - من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها وأطمأنت اليها فلا تثريب عليها أن هى أخذت بأقوال المجنى عليه بعد اصابته بالاصابات التى أفضت الى موته ما دامت قد أطمأنت اليها وقدرت الظروف التى صدرت فيها .

٢ - لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود بجلسة المحاكمة - الى ما أورده من أقوالهم بالتحقيقات ما دامت أقوالهم متفقة فى كل من جلسة المحاكمة والتحقيقات .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه يبين واقعة المدعى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى الضرب المفضى الى الموت اللتين دان الطاعنة بهما وأقام عليهما فى حقها أدلة سائفة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، مستمدة مما أدلى به شهود الالتيات ... و و ... ما أورده التقريران الطبيان الشرعيان لتحريات الشرطة - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها وأطمأنت اليها فلا تثريب عليها أن هى أخذت بأقوال المجنى عليه بعد اصابته بالاصابات التى أفضت الى موته ما دامت قد

اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها - لما كان ذلك ، وكان
البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعة
لم يطلب الى المحكمة لجزله تحقيق معين في حدود ما تليزه بامتناب طعنها
عن قدرة المجنى عليه على التكلم عقب لصابته وحتى وفاته غلب لها من
بعد أن تنعى عليها فعودها عن اجراء مبيوق لم يطلب منها - لما كان ذلك ،
وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن لورد مؤدى شهادة
كل من ٥٥٥٠ و ٥٥٥٥ بالتحقيقات قال انهما مثلا بجملة المحاكمة
وربدا مضمون اقوالهما السابقة بالتحقيق الابتدائي وكان من المقرر أنه
لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود بجملة المحاكمة الى ما
أورده من اقوالهم بالتحقيقات ما دامت اقوالهم متفقة في كل من جلسة
المحاكمة والتحقيقات . واذ كانت الطاعة لا تدعى خلاف ذلك ، فان
ما تنعاه على الحكم المطعون فيه من قصور في بيان الشهود الذين
سمعتهم بالجلسة وبيان مؤدى اقوالهم يكون في غير محله . لما كان ما
تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٠)

(قاعدة رقم ٢٥٦)

المبدأ :

ليس بلام أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل
جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل
الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

المحكمة : ومن المقرر كذلك أنه ليس بلام أن تطابق اقوال الشهود
مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون جماع
الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة
والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من اقوال شاهدي الاثبات
- ٥٥٥٠ و ٥٥٥٥ - في شأن تحديد مسافة اطلاق العيار للنسارى على
المجنى عليه ، أن المسافة بين الطاعن والمجنى عليه كانت حوالى متر

وربع ، ونقل عن تقرير الصفة التشريحية - فى هذا الخصوص - أن إصابة المجنى عليه باتجاه أساس من الامام الى الخلف فى الوضع الطبيعى المعتدل القائم للجسم ، ونظرا لوجود فتحة الدخول وما حولها وقميص الرش من الحشائر المستخرجة من جثة المجنى عليه ، فإن مسافة الاطلاق فى حدود أزيد من المتر وأقل من المترين إذا كان السلاح الناري المستعمل طويل المسورة كالبنادق الخرطوش ، وتقل المسافة الى النصف فى حالة ما إذا كان السلاح المستعمل قصير المسورة كالفرطوش ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بوجود التناقض بين الدليلين القسولى والفنى فى خصوص مسافة الاطلاق وأطرحة فى قوله « أن العلم المتوافر للكافة ومما استقرت عليه بطون مؤلفات الطب الشرعى أن وجود الجشائر بجسم المجنى عليه دال على قرب الاطلاق مما يتواءم ذلك مع أقوال شهود الاثبات ، وخطأ الشهود فى تقدير مسافة الاطلاق فى حدود سنتيمترات أكثر أو أقل لا يؤثر فيما انتهى اليه تقرير الطب الشرعى ، طالما أن هذا الخلاف لا يخرج واقعة الاطلاق عن وصفها بأنها كانت عن قرب ، ومن ثم فإن المحكمة لا ترى أن هناك تناقضا بين الدليلين القسولى والفنى ، وإذا كان الثابت من إقوال شهود الاثبات أن - مسافة الاطلاق حوالى متر ورابع ، وانتهى التقرير الطبى الى أن هذه المسافة بالنسبة للبنادق الخرطوش هى أزيد من المتر وأقل من المترين ، - ومن ثم فلا تناقض بين الدليلين وتطرح المحكمة هذا الدفاع » ، كما أورد الحكم أيضا قوله « أن خطأ الشهود فى تقدير مسافة الاطلاق فى حدود سنتيمترات أكثر وأقل لا يؤثر فيما انتهى اليه تقرير الطب الشرعى طالما أن هذا الخلاف لا يخرج واقعة الاطلاق عن وصفها بأنها كانت عن قرب » . وإذا كان ما حصله الحكم من أقوال شهود الاثبات ، وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية فى شأن تحديد مسافة الاطلاق - على النحو المار ببيانه - لا يقيم التعارض بين الدليلين القسولى والفنى ، كما أن ما حصله الحكم من أقوال شاهد الاثبات - - فى شأن المسافة بين الطاعن والمجنى عليه ، وما نقله من تقرير الطب الشرعى فى خصوص تحديد مسافة الاطلاق ، وما أورده فى مقام التدليل على نية القتل لدى الطاعن ، من أنه

أطلق النار على المجنى عليه عن قرب يصل إلى حد الملاصقة ، انما يكشف عن اقتناع المحكمة بقرب مسافة الاطلاق بين الطاعن والمجنى عليه وقت اطلاق العيار الناري ، اخذا بالدليل الفني كما حصله في مدوناته على النحو المار بيانه - بما لا يعد تناقضا في اسباب الحكم ، ولا يقال من سلامته ، كما استهل به قوله في معرض الرد على دفع الطاعن من قيسام التناقض بين الدليلين القولي والفني ، من « العلل المتوافرة للكافة ومما استقرت عليه بطون مؤلفات الطب الشرعي ، ان وجود الجشار بجسم المجنى عليه دال على قرب الاطلاق » ، اذ ان ذلك لا يعدو ان يكون تزييدا لا أثر له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهت اليها للأسباب السائفة التبرير اوردها تدليلا على قرب مسافة اطلاق العيار الناري ، واذ كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في شأن تجديد مسافة الاطلاق ، وكان ما اثبتته في مراقبته - في هذا الخصوص - في قوله « وان كان غير كاف للمحكمة ان تستجوب الطبيب الشرعي ومناقشته في هذه الدعوى » ، لا يعد من قبيل الطلب الجازم ولذا يعتبر تفويضا منه للمحكمة ان شاعت اجابته هذا الطلب ، وان لم تجد له ضرورة غضت الطرف عنه ، واذ كانت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هكذا الاجراء بعد ان وضحت لديها الواقعة ، فان كل ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير محيد .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٢٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٥)

(الطعن رقم ٢٣٨٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)

المبدأ :

لا يقبل النعى على المحكمة اسقاطها بعض أقوال الشاهد فيما أورده منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه لما لها من حرية فى تجزئة الدليل -

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان لا يقبل النعى على المحكمة اسقاطها بعض أقوال الشاهد فيما أورده منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه لما لها من حرية فى تجزئة الدليل ، فإن ما ينعاه الطاعنون فى شأن اغفال بعض أقوال المجنى عليه ومدى موافقتها للتقرير الطبى الشرعى يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع أن الحادث لم يقع بالمكان الذى قال به الشاهد لخلوه آثار حماء أو آثار مخدوفات وأطرحة بما مفاده أن وقوع الحادث نهارا وفى طريق عام وأصابته المجنى عليه فى فخذه وعليه ملابسه وتحركه وفعله من مكان للحادث يتسع جميعه لعدم وجود آثار دماء أو بقاها . ولعدم العثور على آثار مخدوفات بالإضافة لى احتمال ألا يكون وكيل النيابة المحقق قد لاحظ وجود هذه الآثار فى مكان الحادث ، وكان ما تساند إليه الحكم فى الرد على الدفاع ذاك لا يفرج عن للاقتضاء العقلى والمنطقى ولا يعتبر من قبيل الفروض والاحتمالات غير الثابتة ، فإن ما يفهمه الطاعنون من منازعة فى سلامة ما استخلصه الحكم بدعوى الفساد فى الاستدلال لا يعدو أن يكون محض جدل موضوعى لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من سياق ما أورده الحكم فى مقام التدليل على براءة المتهمين الاول والثلى « غير الطاعنين » قولا أن الاوراق قد خلت من دليل على مقارفة باقى المتهمين لواقعة الشروع فى قتل المجنى عليه التى دين بها الطاعنون أن عبارة « باقى المتهمين » إنما تنصرف الى المتهمين المقضى ببراعتها باعتبار أن الاتهام فى شأن هذه الجريمة قد شملها الى جانب الجرائم الاخرى التى نسبت اليهما ، فإن ما يدعيه الطاعنون من تناقض الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير

محلّه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن ما أورده في شأن تنقض أقوال الشاهد وشهرته ... مع أقوال المجنى عليه إنما ينصب على واقعة إصابة الشاهد المذكور دون المجنى عليه ، ولم يورد في أى موضع من مدوناته حصول هذا التناقض في شأن إصابة المجنى عليه ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع الزام الطاعنين المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٦)

(قاعدة رقم ٢٥٨)

البدء :

١ - لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شاهدي الاثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهما بما لا تناقض فيه . ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

٢ - لا يعيب الحكم أو النعى عليه ما يثيره الطاعن من عدم قيام النيابة بأجراء معانة المكان الضبط لأنه تعييناً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات ومن تقرير التحليل ، وهي أدلة سائقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن عدم اتفاق أقوال الشهود مع الوقائع موضوع الشهادة وجاءت عبارته في هذا الشأن مرسلة مبهمه ، هذا فضلاً عن أنه لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شاهدي الاثبات في بعض تفاصيلها ، ما دام

الثابت أنه حصل أقوالهما بما لا تتناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم-فى هذا المقام فضلا عن عدم قبـوله يكون غير سديد .

لما كان-ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى خصوص عدم قيام النيابة باجراء معاينة لمكان الضبط لا يعدو أن يكون تعيبا لتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة - على سبيل الجزم - اجراء معاينة لمكان الضبط ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة الى اجزأله بعد أن اظمانت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

(قاعدة رقم ٢٥٩)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور الذى يبطله اذا عول فى الادانة على أقوال الشهود دون بيان أسمائهم ومضمون شهادتهم ووجه استناده اليها .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه أنه استند فى ادانة الطاعنة الى أقوال الشهود الثابتة بمحضر الشرطة رقم ٧٣ أحوال ملحق المحضر المؤرخ ١٩٨٥/٤/٤

دون أن يورد مضمون شهادتهم أو مؤداها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد الدليل الذى استند اليه ويبين مضمونه ومؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة حتى يتضح وجه استدلالاته به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار الثابتها فى الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد عول فى الإدانة على أقوال الشهود دون بيان أسمائهم ومضمون شهادتهم ووجه استناده إليها ، فانه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطئه ويوجب نقضه والاتحاد بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١١٣٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦)

(قاعدة رقم ٢٦٠)

المبدأ :

١ - الاصل فى شهادة كل شاهد أن تكون دليلا مستقلا من أدلة الدعوى يتعين ايراده دون احالة ولا اجتراء ولا مسخ فيما هو من جوهرها .

٢ - الاحالة فى بيان مؤدى الشهادة من شاهد لا تصح فى اصول الاستدلال الا اذا كانت اقوالهما متفقة فى الوقائع المشهود عليها بلا خلاف بينهما سواء فى الوقائع أم فى جوهر الشهادة .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من المفردات أن الرائد شهد فى تحقیقات النيابة العامة أنه لم يبصر واقعة التعدى على المجنى عليه المساعد ، كما خلت الاوراق من قول له بمشاهدة هذه الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول - ضمن ما استند اليه فى الادانة - على شهادة الضابط المذكور - دون ان يورد مؤداها واحال فى بيانها الى

أقوال المجنى عليه المذكور التي أورد في تحصيلها تفصيلات واقعة اعتداء الطاعنين عليه بما يقيم الاختلاف بين الشهادتين في نطاق ما استند اليه الحكم منها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في شهادة كل شاهد أن تكون دليلاً مستقلاً من أدلة الدعوى ، يتعين إيرادها دون إحالة ولا اجتراء ولا مسخ فيما هو من جوهرها ، ومن ثم فإن الحالة في بيان مؤدى الشهادة من شاهد لا تصح في أصول الاستدلال إلا إذا كانت أقوالهما متفقة في الوقائع المشهود عليها ، بلا خلاف بينهما سواء في الوقائع أم في جوهر الشهادة ، وكانت شهادة الشاهدين سائلة البيان لا تتفق في موضوعها ، فإن القول بشهادة أحدهما بمضمون ما شهد به الآخر يكون فوق قصوره منطوياً على الخطأ في الاستناد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٠٦٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦)

(قاعدة رقم ٢٦١)

المبدأ :

١ - مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود أنها اطمانت إلى صحته وأطرحت ما ساقه المدعى لحملها على عدم الأخذ بهما إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من إطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمانت إليه مما يدخل في سلطتها التقديرية .

٢ - المحكمة غير ملزمة بمرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل لها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداها .

٣ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل

التحقيق والمحكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصله فيها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القلونية لجريمة العادة المستديمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائقة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بعدم صحة الواقعة المسندة اليه وما ساقه دليلا على ذلك وأطرحه اطمئنانا الى أقوال المجنى عليه والتي لا يجادل الطاعن فى أن لها ماخذها من الاوراق . وكان من المقرر أن مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود أنها اطمأنت الى صحته وأطرحته ما ساقه الدفاع لصلها على عدم الأخذ بها ، إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت اليه مما يدخل فى سلطتها التقديرية ، وكانت المحكمة غير ملزمة برد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصله فيها ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اختلاف أقوال المجنى عليه فى مراحل التحقيق والمحكمة أو دلالة عجزه عن الارشاد عن شهود للاثبات - بفرض صحته - على صدق روايته التى عولت عليها المحكمة إنما هو فى حقيقته جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارتة أمام محكمة النقض .

- (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٤/٢/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٢٦٢)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إليها تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب .

٢ - متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عزمهم الأخذ بها .

المحكمة : ان وزن أقوال الشاهد وتقديرها مرجعه إليها تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وانها متى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عزم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شاهد الاتبات وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تمتثل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة للنقض .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٣١)

(قاعدة رقم ٢٦٣)

المبدأ :

١ - المحكمة لا تلتزم بحسب الاصل بأن ترد من أقوال الشهود الا ما يقيم عليه قضاؤها .

٢ - عدم التزام المحكمة بمرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل توردها منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٣ - للمحكمة أن تعمل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .

المحكمة : وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الهيئة التي سمعت المرافعة بجلسة ١٩٨٩/١٢/٢١ قد أصدرت الحكم في الدعوى في ختام الجلسة ذاتها ، مما يقطع بأن تلك الهيئة التي سمعت المرافعة هي بذات تشكيلها التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن المغايرة بين ما ورد في ديباجة الحكم المطعون فيه بشأن الهيئة التي أصدرته وبين الثابت بمحضر الجلسة بشأن الهيئة التي سمعت المرافعة لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في صحة الحكم ، ويكون نعي الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها وأن المحكمة غير ملزمة بمزرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عدها ، وأن لها أن تعمل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان الطاعن لا يماري في أن ما استند إليه الحكم من أقوال الشاهدة له أصله الثابت في الأوراق فإن منعي الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

(قاعدة رقم ٢٦٤)

المبدأ :

اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة والاوراق وأقوال الشهود ذون ذكر لأولئك الشهود أو ذكر لفصوى شهادتهم يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اعترف في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « ان الواقعة تتحصل حسبما يبين من سائر أوراقها وما جاء بمحضر ضبط المتهم من أنه أحدث عمدا بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما ، وحيث أن ما أسند الى المتهم ثابت في حقه ثبوتا كافيا لا شك فيه مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وسائر الاوراق وأقوال الشهود وعدم دفعه بأى دفع أو تفادى مقبول ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد الاتهام والمادة ٢٠٤/٢ ج . » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان للجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة وثلاوث ورق وأقوال الشهود دون لاولئك الشهود أو ذكر لافوى شهادتهم فإنه يكون قد جاء مشوبا يعيب القصور فى البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٤٧٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٣/١٩)

(قاعدة رقم ٢٦٥)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى أدلة حصوله فى الفعل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض .

٣ - متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

٤ - ان تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها - بفرض حدوثه - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا يتناقض فيه .

٥ - للمحكمة ألا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه قضائها وان تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن طرح ما يخالفها من صور أخرى ما دلم استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في الفعل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وان تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها - بفرض حدوثه - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه كما أن للمحكمة ألا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه

قضائها وأن تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)
فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)
(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣٠)

(قاعدة رقم ٢٦٦)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لأقوال
الشهود .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى
تقدير القوة التدليلية لأقوال الشهود ، وكان الحكم المطعون فيه قد
حصل تعرف أصل المجنى عليه على جثته ونقل عن كبير الأطباء الشرعيين
بالوجه القبلى قوله « انه من المعروف علميا أن الجثة اذا كانت مغمورة
بالمياه منعزلة عن الهواء يحدث لها حالة تصبن والتصبين يحفظ شكل
الجثة الامر الذى يسهل معه التعرف على صاحبها ، وكان الثابت من
مدونات الحكم المطعون فيه أن جثة المجنى عليه قد انتشلت من الماء ولم
يدع الطاعن بأنها لم تكن فى حالة (التصبين) التى يسهل مع وجوده
التعرف عليها ، فان ما خلص اليه الحكم عن اطمئنانه للتعرف على جثة
المجنى عليه يكون سديدا ، هذا فضلا عن أن الحكم قد كشف عن اقتناعه
بارتكاب الطاعن لجريمة القتل كاملة الاركان ، واستطرد بقوله « انه نيس
بلازم وجود جثة القتيل » .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الإيظ بها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الإخذ بها ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن عن واقعة الضبط ينحل الى جدل موضوعي في أدلة الثبوت التي عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا يسوغ إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٠٨٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢)

المبدأ :

ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال شهود الاتبات أن الطاعنين الثلاثة انهالوا بالضرب على المجنى عليه بعض شوم فسقط على الأرض مصابا ، ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه به اصابت رضية حيوية حديثة بالرأس حدثت من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض أيا كان نوعه ، وجائزة الحدوث من عصا شوم فى تاريخ يتفق وتاريخ الواقعة وعلى نحو ما جاء بالتحقيقات ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية وفى معرض رده على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص ، من شأنه نفي قيام التناقض بينهما ، فانه يكون قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين هذين الدليلين ، هذا الى أن البين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه أسند الى الطاعنين وحدهم وبالاتفاق فيما بينهم ضرب المجنى عليه بعض شوم ، واحداث اصابة رأسه التى اقضت الى موته ، دون أن يسند اليهم احداث أية اصابات أخرى لم يكن لها دخل فى احداث الوفاة ، وحصل أقوال شهود الاتبات بما يتفق وصحة هذا الاسناد ، ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة حدثت نتيجة تلك الاصابة وحدها .

(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

المبدأ :

١ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعميل القضاء على قوله مرجعه الى محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

٢ - تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال امتصاصا سائغا بما لا تناقض فيه ، كما أن أطراح المحكمة أقوال للشاهد في محضر الضبط هو من إطلاقاتها ، وحسبها في ذلك أنها لم تعول على تلك الأقوال في حكمها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي الى الموت التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الالتمات وتحريات الشرطة وما ثبت من تقرير الصفة التشرحية ، والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم في معرض بيانه لواقعة الدعوى من أن الطاعنين الثلاثة انهالوا ضربا بالعصى على المجنى عليه الذي سقط أرضا بعد أن أصيب برأسه ، وما حصله من أقوال الشهود من اعتداء الطاعنين بالضرب على المجنى عليه بعصى شوم ومقطوعة على الأرض مصابا ، وما أورده من تحريات الشرطة من ارتكابهم للحادث على النحو الوارد بأقوال الشهود وما حصله من تقرير الصفة التشرحية من أن إصابة رضية حيوية برأس المجنى عليه حدثت من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض ، من شأن ذلك كله أن يؤدي الى ما انتهى اليه الحكم من أن الطاعنين قد ضربوا المجنى عليه بعصا على رأسه فأحدثوا به الإصابة

التي أودت بحياته ، فإن منعاهم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من محضر تحريات الشرطة يعد كافيًا في بيان ما استدل به الحكم من تلك القرينة على حصول الاعتداء بالضرب على المجنى عليه من جانب الطاعنين ، فإن منعاهم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء على قوله ، مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، كما أن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود لا يعيب الحكم ، ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصًا سليمًا بما لا تناقض فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر أن أقوال الشاهد الأول - - وأخذ بها وأوردها بما لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعنون في شأن تعويل الحكم على أقوال هذا الشاهد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعيًا في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ، وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض ، ولا ينال من سلامة الحكم في هذا الخصوص ، ما ينهش الطاعنون عليه من مخالفته الثابت بالأوراق في معرض رده على دفاعهم على النحو الوارد بأبواب الطعن . لذا أن ذلك - بقرض صحتة - لا تأثير له على عقيدة المحكمة فيما اطمأنت إليه ولخفت به من أقوال الشاهد ، كما أن أطراح المحكمة أقوال الشاهد في محضر الضبط هو من إطلاقاتها ، وحسبها في ذلك أنها لم تعول على تلك الأقوال في حكمها .

(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣)

فن نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٦)

- (الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)
 (الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٤)
 (الطعن رقم ١٤٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٣)
 (الطعن رقم ٢٢٤٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)
 (الطعن رقم ٤٥١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)
 (الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)
 (الطعن رقم ١٣٧٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)
 (الطعن رقم ٢٣٨٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)
 (الطعن رقم ٢٣٣٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)
 (الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)
 (الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)
 (الطعن رقم ٤٥٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٦)
 (الطعن رقم ٤٥٠٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)
 (الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
 (الطعن رقم ٦١٧٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)
 (الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)
 (الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)
 (الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)
 (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢)
 (الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٢٧٠)

المبدأ :

لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الأنبيات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت منه أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

(الطعن رقم ١٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٢٧١)

المبدأ :

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الدفاع عن تناقض الشاهد في تحديد مسار المجنى عليهما واتجاههما قبل الحادث واطراحه بقوله « أما عن قول الدفاع بتناقض الشاهد في بيان وجهة قدوم المجنى عليهما واتجاه سيرهما قبيل الاعتداء بين ما قرره بالتحقيقات عما ذكره بالمعينة طالما كان الثابت بالتحقيقات (ص ١٦) قول الشاهد لمقدم المجنى عليهما وسيرهما بالشارع موقع الحادث مرورا بمنزل واتجاها الى منزل وكان قد بان من الرسم الكروكي لمكان الحادث أن ذلك الاتجاه من الشمال الى الجنوب وهو ذات القول الذي أصر عليه لدى تقريره للحادث اثناء المعينة ومن ثم فإن المحكمة تعتقد بعدم التناقض في هذا الصدد بين روايتيه بالتحقيقات وما قرره بالمعينة » . وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها سلامة ما خلص اليه الحكم في هذا الخصوص فإن النعى عليه بدعوى مخالفة الثابت بالأوراق لا يكون له محل ولا يعيبه أن يكون الشاهد قد تناقض في تسمية الاتجاه الذي قدم منه المجنى عليهما - لما هو مقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢) .

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

(الطعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٣)

(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

- (الطعن رقم ٢٢٤٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)
 (الطعن رقم ٢٣٨٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)
 (الطعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)
 (الطعن رقم ٨٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)
 (الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)
 (الطعن رقم ٤٨٤٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)
 (الطعن رقم ٤٦٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ٢٧٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

المحكمة : وإذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكانت الأدلة التي ساقها الحكم واستدل بها على حصول الواقعة على الصورة التي أوردتها سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما استخلصه منها من ثبوت حصول الواقعة على تلك الصورة بغير مفاجأة للعقل والمنطق ، وكان الحكم فضلا عن ذلك قد عرض لما أثاره المحكوم عليه من منازعة في هذا الشأن ورد عليه بما يفنده ، فانه لا يكون ثمة ما يعاب عليه في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من أن اعترافات المحكوم

عليه كانت وليدة اكراه قام خلاله من الإصابة التي ثبت وجودها برأسه ، ورد عليه بما حصله أنه لا دليل على صحة هذا الدفاع الذي ينبغي أن المحكوم عليه ردد اعترافه أمام القاضي عند مد حبسه بجلسته ١٩٨٦/٥/٨ ، أما إصابة رأسه فقد عزاها هو الى سقوطه فوق أحد الاحجار أثناء سحبه للجوال الذي كانت فيه الجثة ، وهو ما تأيد بما ثبت من المعينة من وجود أحجار في ذلك المكان ، كما تؤكد بما أثبتته التقرير الطبي من أن الإصابة ترجع الى وقت سابق على الضبط ، وبما شهدت به زوجة المحكوم عليه وإلشاهد ٠٠٠٠٠ من أنهما لاحظا وجود تلك الإصابة برأس المحكوم عليه قبل أن يتم ضبطه .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(الطعن رقم ٣٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٣)

(الطعن رقم ٤٤٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

(قاعدة رقم ٢٧٣)

المبدأ :

إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف فلا بأس على الحكم ان هو أحال في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر تناديا من التكرار . أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه لسلامة الحكم يجب إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

المحكمة : وحيث أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن كل حكم

بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي اقيم عليها ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وان كان باطلا ، وانه وان كان الايجاز ضريا من حسن التعبير ، الا أنه لا يجوز أن يكون الى حد القصور ، فان كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم ان هو احوال في بيان شهادة شاهد الى ما اورد من اقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف في اقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فانه يحسب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الشاهد ذكر في تحقيقات النيابة أنه شاهد أربعة أشخاص يعتقدون على المجنى عليه بعض ولا يعترف منهم سوى للطاعن الاول ، كما أن قرر أنه شاهد الطاعنين وآخرين يعتقدون على المجنى عليه بالعص ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من اقوال كل من الشاهدين و دليلا على مقارفة الطاعن الثاني لجناية الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار المسندة اليه دون أن تورد مؤدى شهادتهما . واحالت في بيانها الى مضمون ما شهد به من رويته الطاعنين وآخرين أثناء اعتدائهم على المجنى عليه مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره منظويا على الخطأ في الاسناد مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة ليبحث باقي اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٦٠ قـ - جلسة ١٤/٥/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٧٤)

المبدأ :

وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته والتعويل على قوله مهما وجه اليه من الطاعن أو حام حوله من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير

الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك • وهى متى
أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التى
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما حصله
الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود له مورده الصحيح وأصله الثابت
فيما ورد على لسانهم بالتحقيقات ، وكان المقرر أن وزن أقوال الشاهد
وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته والتعويل على قوله مهما وجه اليه
من الطاعن أو حام حوله من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع
تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة
النقض عليها فى ذلك ، وهى متى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد
أطرافها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،
ولما كانت المحكمة قد لفصحت عن اطمئنانها لأقوال الشهود الذين عولت على
شهادتهم فى قضائها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن
يكون جدلا موضوعيا فى حق المحكمة فى تقدير الحليل مما لا تجوز اثارته
أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم واضحة
الادلة على أن ما حصله من أن الطاعن قد سعى لأجراء صلح
بين المتهمين فى تلك القضية وبين المجنى عليها فيها وأنه قد هدد
الاحيرة لدفعها الى العدول عن أقوالها له أصوله الثابتة بأقوال المجنى
عليها ووالدها وبأقوال العميد وما ورد بتقرير ادارة المباحث
الجنائية بمصلحة الامن للعام ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا
الخصوص على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات
الحكم المطعون فيه - بالنسبة للتهمة الثانية الخاصة بالحكم فى القضيتين
رقمى ٦٨٧ لسنة ١٩٨٢ ، ٦٨٨ لسنة ١٩٨٢ جنح اطسا - أن الطاعن كان
على معرفة سابقة بكل من و - المحكوم عليهما فى
القضيتين المذكورتين - وأنه تدخل لاطمأن صلح بينهما وبين ابن عمهما
..... الذى تربطه بالطاعن صلة النسب والصدقة الوثيقة ، وأنه بعد

أن توعدهما الطاعن بالانتقام منهما مناصرة لنفسيه المذكور فى نزاعه
معهما فوجئا بأقامة القضيتين ضدّهما بموجب توكيل ثبت من إفادة الشهر
العقارى أنه مصطنع وبمستندات ثبت أنها مزورة وبأسماء أشخاص
وهميين - ومضى الطاعن فى نظر القضيتين - بعد أن قدم باسميهما
طلب مزور يتنازلهما عن الطعن بالتزوير فى السنتين موضوع الاتهام -
ولسدر فيهما حكمه بأدانتهم ومعلقتهما بالحبس ، وحضر الطاعن بعد
ذلك مجلسا للمصلح تعهد فيه باحضار تنازل عن السنتين المحررين بأسماء
وهمية ، وكان استخلاص الحكم أن اقدام الطاعن على نظر القضيتين
المذكورتين رغم صلته السابقة بالمتهمين فيها وقضائه بالاتانة فيهما رغم
تمسكهما بالطعن بالتزوير على السنتين وتعذر اعلان المحيين لعدم
الاستدلال عليهما انما كان نتيجة لرجاء وتوصية مما يجعل حكمه بغير
حق - بغض النظر عن ظاهر الاجراءات التى اتفّحها - هو استخلاص
سائق له اساسه الثابت بالاوراق ، ومن ثم تنحصر عن الحكم قاله الفساد
فى الاستتال فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم للمطعون
فيه - بالنسبة للتهمة الثالثة الخاصة بالحكم فى القضية رقم ٤١٩٥ لسنة
١٩٨٢ جنح ابشواى - قد استخلص من اقوال الشهود ومن الاطلاع على
ملف تلك القضية انها كانت مؤجلة لجلسة ١٥/١/١٩٨٣ لاعلان المتهم
الثانى فيها ، الا ان الطاعن انتهر فرصة ندبه لنظر جلسة ٨/١/١٩٨٣
بمحكمة ابشواى وقام - بناء على توصية من ٠٠٠٠ الذى تربطه به صداقة
وثيقة - بتكليف امين السر باحضار تلك القضية ثم امره بتحرير رول
ومحضر جلسة جديدين فيها وأن يثبت فيهما - على خلاف الحقيقة ان
القضية كانت مؤجلة لجلسة ٨/١/١٩٨٣ ليتمكن بذلك من نظرها ، ثم
قام بنفسه بتعديل تاريخ الجلسة الثابت على غلاف القضية الخارجى ،
وينزع الورقة الاخيرة من دفتر يومية الجلسات واعاد كتابتها بعد ادراك
تلك القضية ضمن القضايا المنظورة بالجلسة ، كما استدعى المحامى للموكل
عن المتهمة الاولى فى القضية - وهى زوجة والد صديقه المذكور - والذى

فوجيء بحضور موكلته فى غير التاريخ المحدد لنظر قضيتها ومعها
شاهدى نفى لا يعرف عنهما شيئا ولم يطب هو سماعهما ، وأثبت الطاعن
حضوره . ثم استمع الى شاهدى النفى وأصدر حكمه فى ذات الجلسة
ببراءة المتهم الاولى وإدانة خصمها المتهم الثانى ومعاقبته بالحبس
شهرًا مع الشغل واعتبر الحكم الصادر ضده حضوريا رغم عدم اعلانه .
لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه - على نحو
ما سلف بيانه - كاف لتسوية ما . انتهى اليه من أن للحكم الذى أصدره
الطاعن فى تلك القضية قد صدر بغير حق وبناء على توصية . وهو
ما تتوافر به أركان الجريمة التى دانه بها .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٣)

(الطعن رقم ٦٠٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(الطعن رقم ٣٠٢٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(الطعن رقم ١٣٨٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٠)

(الطعن رقم ٩٦١٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٤)

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠) .

(قاعدة رقم ٢٧٥)

المبدأ :

الأصل فى شهادة كل شاهد أن تكون حليلا مستقلا من أدلة الدعوى
فيتعين إيرادها دون إحالة ولا اجتراء ولا مسخ فيما هو من جوهر
للشهادة ، ومن ثم فإن الإحالة فى بيان مؤدى الشهادة من شاهد الى
شاهد لا تصح فى أصول الاستدلال الا اذا كانت أقوالهما متفقة فى الوقائع
المشهود عليها ، بلا خلاف بينهما سواء فى الوقائع أو فى جوهر
للشهادة .

(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٧٦)

المبدأ :

تعويل الحكم فى الادانة على اقوال الشهود دون أن يورد مضمونها
ويبين مؤداها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة فى حق الطاعن
يعتبره .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى قد استند فى ادانة الطاعنين
الى اقوال المجنى عليه وأورد مضمونها ، وقد أخذ الحكم المطعون فيه
بتلك الاسباب وأضاف اليها وفى نطاق التحليل على ثبوت الواقعة - أن
التهمة ثابتة من اقوال المجنى عليه وشهوده . لما كان ذلك ، وكان من
المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن حكم الادانة
يجب أن يورد أدلة القبول ويبين مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها
وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - من
بين ما عول - فى الادانة على اقوال الشهود دون أن يورد مضمونها
ويبين مؤداها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة فى حق الطاعنين
بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه
والاعادة .

(. الطعن رقم ١٢٧٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٧٧)

المبدأ :

لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد
اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من
شأنها أن تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريبه محكمة الموضوع
يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الاخرى
المطروحة امامها .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن وآخرين سبق الحكم عليهم توجهاوا ليلا الى موقع انشاء حظائر وادى الملاك بينما كان اثنان منهم يحملان سلاحا ناريا ظاهرا وتمكنوا من سرقة كمية من الحديد وادوات السباكة وضعوها في سيارة نصف نقل أحضروها لهذا الغرض وفروا هاربين بالمسروقات وساق الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة استمدها من أقوال شهادي الاكليات وما تضمنه تقرير فحص السلاح ومما قرره اثنان من المتهمين الآخرين في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع يتلأم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواء مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

(قاعدة رقم ٢٧٨)

المبدأ :

١ - لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع وهي متى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدافع لحملها على عدم الاخذ بها .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن

تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها عن صور أخرى ما دام استخلاصها مائفاً معتقداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٣٠٦٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥)

(قاعدة رقم ٢٧٩)

المبدأ :

التشكيك في أقوال الشاهد أو الدفع بتفليق التهمة لا يعوّل أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من المحكمة ، بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

المحكمة : لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال الشاهدين وما ساقه من قرائن تشير إلى تفليق التهمة لا يعوّل أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من المحكمة ، بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٢٨٠)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الاثبات ويعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة ببيان العلة - لهذا إن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية .

- **المحكمة :** لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإحداث وتعرض عن قلة شهود النفي دون أن تكون ملزمة ببيان العلة ، وإن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته ورقة رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، فإن النفي على الحكم اطراحه أقوال شهود النفي المؤيدة بدفتر الاحوال بشأن وجود الطاعن في غير مكان الحادث وقت وقوعه ، ونقل اثنين منهما عن المجنى عليها صورة أخرى للواقعة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/١٠)

(قاعدة رقم ٢٨١)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع استخلاص للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث .

المحكمة : من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا معتندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يخلص - في صورة الدعوى كما استقرت في عقيدته - إلى وقوع الحادث بنوع معين من مواعد الكيروسين ، بل انتهى إلى حدوثه بقذف الطاعن المجنى عليها بموقد كيروسين مشتعل ، دون بيان نوعه أو أنه المحرز في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن الخلاف حول نوع موقد الكيروسين المستعمل وأقوال الطبيب الشرعي في هذا الصدد لا يكون له محل .

(للطعن رقم ٨٣٥٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/١٠)

(قاعدة رقم ٢٨٢)

المبدأ :

اغفال الحكم ايراد مؤدى أقوال الشهود التى استند اليها يجعله مشوبا بعيب القصور لانه خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة الشهود .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة ادعوى أورد أدلة الثبوت التى استند اليها وبين مؤدى شهادة جميع الشهود عدا الشاهد وشهرته ... - وإذا كان من المقرر أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم - فإن الحكم المطعون فيه وقد اغفل ايراد مؤدى أقوال الشاهد التى استند اليها يكون مشوبا بعيب القصور لانه خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة هذا الشاهد ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٦١٢ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٩/١١)

(قاعدة رقم ٢٨٣)

المبدأ :

١ - لمحكمة الموضوع أن تمتثل من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٢ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع .

٣ - متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تمتلخص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث للصورة الصحيحة لولقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه لفتناتها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في تلك الصورة ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استخلاص صورة الواقعة مما لا تجوزثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٢٧٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥١٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١٠/١)

(الطعن رقم ١٣٢٦٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١)

(الطعن رقم ١٤١٦٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٨)

(قاعدة رقم ٢٨٤)

المبدأ :

ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخفت به المحكمة غير مقتلنفس مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل

القولى كما اخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان لا تعارض بين ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من أن الطاعن تعدى عليه بالضرب بعضا غليظة على ساعده الايسر وبين ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من أن اصابة المجنى عليه « رضية حدثت من المصادمة بجسم صلب راض وشفى منها مع تخلف عاهة مستديمة لديه من جرائها هى الاعاقة المشاهدة فى حركة ثنى ويسط الساعد الايسر وتقدر بنسبة ١٠٪ عشرة فى المائة » . فانه لا يكون هناك تناقض بين الدليلين القولى والفنى بل هناك تطابق بينهما . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيبا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٧٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٥)

الفصل الخامس

القـرآن

(قاعدة رقم ٢٨٥)

المبدأ :

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة ومن الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ٢٨٦)

المبدأ :

من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٨٧)

المبدأ :

من المقرر أنه وإن كان يجوز للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات بحسبانها قرينة تعزز ما ساقته من أدلة ، إلا أنها لا تصلح بمجرد أن تكون دليلا كافيا بذاته أو قرينة مستقلة على ثبوت الاتهام ، وهي من بعد لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب ، إلى أن يعرف مصدرها ويتحدد ، حتى يتحقق القاضي بنفسه من هذا المصدر ويستطيع أن ييسر رقابته على الدليل ويقدر قيمته القانونية في الاثبات .

(الطعن رقم ٢٤٥٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

الفصل السادس

المعاينة

(قاعدة رقم ٢٨٨)

المبدأ :

التعيب للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم - إذ لم يطلبه الطاعن من الممكن تداركه هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى هى حاجة لاجرائه .

المحكمة : إذ كان ما يثيره الطاعن فى خصوص قعود النيابة عن اجراء معاينة لمكان الحادث وإرسال العصا المضبوطة للطب الشرعى للتحقق من انها استخدمت فى الحادث لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محضرى جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة تداركه هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترى هى حاجة لاجرائه بعد أن اطمانت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٨٩)

المبدأ :

ان المحكمة هى الملاذ الاخير الذى يتعين أن ينفذ لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما ثبته فى قائمة شهود الاتبات او تسقطه من اسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا انتفت الجemie فى المحاكمة

وانتقل باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق وهو ما تأباه العدالة
تشد الإباء .

(الطعن رقم ٢٢٤٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٤)

(قاعدة رقم ٢٩٠)

المبدأ :

طلب المعاينة اذا كان لا يتوجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا
الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - دفاع موضوعي
لا تلتزم المحكمة بلجأته .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الاول
لجراء معاينة للمكان الذي قيل بتأقيمه به ورد عليه بقوله « فمردود بأن
المعاينة التي تلتزم بها المحكمة انما هي تلك التي تنصب على نفي الفعل
المكون للجريمة واستحالة وقوع الجريمة بالصورة التي رواها شهود
الاثبات اما ان كانت تقوم في واقع الامر على النيل من دليل الاثبات
في الدعوى ، كما هو الحال في الدعوى الراهنة ، فان الامر مرده
اطمئنان المحكمة واقتناعها للدليل المقرر في الدعوى واذا اطمأنت المحكمة
لاقوال شهود الاثبات وعولت عليها لادانتها عنها ، لما كان ذلك فان هذا
الطلب في غير محله وتقضي المحكمة برفضه » فان هذا حسبه ليستقيم
قضائه ، ذلك بان من المقرر ان طلب المعاينة اذ كان لا يتجه الى نفي
الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصوله الواقعة كما رواها
الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه
المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة
بلجأته ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)

(قاعدة رقم ٢٩١)

المبدأ :

إذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعايينة ووجه استناده اليها يكون مشويا بالقصور الذى يبطله .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد - من بين الادلة التى عول عليها فى ادانة الطاعنين - على المعايينة بيد أنه اكتفى بالاشارة اليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه استدلاله بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، واذا فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعايينة ووجه استناده اليها ، فانه يكون مشويا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

اجراءات المحاكمة

اعلان الخصوم

(قاعدة رقم ٢٩٢)

المبدأ :

متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد - فان اى طريقة أخرى لا تقوم مقامه -

المحكمة : ومن حيث ان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالحكم الاستثنائى الغيابى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « تقبل المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى المسالفات والجنح وذلك من المتهم او المسقول عن الحقوق المدنية فى ظرفه العشرة الايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد المسافة القانونية » وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه متى اوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد ، فان اى طريقة لخرى لا تقوم مقامه ، وكانت الاوراق قد خلت مما يدل على ان الطاعن قد أعلن بالحكم الاستثنائى الغيابى الى ان قرر بالمعارضة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قصور بعدم قبول معارضة للتقرير بها بعدم الميعاد يكون قد أخطأ صمبح القانون خطأ حجب عن نظر معارضة الطاعن ومن ثم يتعين نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤١٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١)

(قاعدة رقم ٢٩٣)

المبدأ :

تسليم الطاعن بعدم اتباعه الطريق الذى رسمه القانون لاعلان الشهود
- لا تبرئ من المحكمة ان هى اعرضت عن طلب سماع شهادى
فيه .

المحكمة : ان الطاعن يعلم في طعنه بانه لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا (١) المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي اعرضت عن طلب سماع شاعدى نفيه ولم تستجب اليه - على فرض ابدائه هذا الطلب .

(الطعن رقم ١٥٠١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٢٩٤)

المبدأ :

لئن كان الاصل ان يتتبع اطراف الدعوى سيرها من جلسة الى اخرى طالما كانت متلاقة حتى يصدر الحكم فيها الا انه اذا انقطعت صلة الاتصال بين الجلسات بسقوط احداها او اعييت الدعوى للمحكمة بعد وقفها للفصل في الطعن بالتزوير استثنافا للسير فيها ، فانه يكون لزما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى

(الطعن رقم ٧٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٢٩٥)

المبدأ :

لا يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم في غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدت لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة .

المحكمة : من المقرر انه لا يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم في غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، واذا كان الثابت على ما سلف انه قد مضى في صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكاب الجريمة

واعلان الطاعن اعلانا صحيحا فى ١٩٧٨/١١/٢٨ للحضور بجلسة المحاكمة دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة ، اذ لا يعتد فى هذا الخصوص بما تم اتخاذه من اجراءات الاستدلال - التى تضمنها محضر جمع الاستدلالات - ما دامت هذه الاجراءات لم تتخذ فى مواجهة المتهم أو يخطر بها بوجه رسمى كما أنه لا يعتد أيضا بتأثيره النيابية العامة بتقديم الدعوى للمحكمة أو بقرارات تأجيل جلسات المحاكمة السابقة على اعلان المتهم طالما أن المحكمة لم تكن قد اتصلت بالدعوى اتصالا صحيحا الا بالاعلان الحاصل فى ١٩٧٨/١١/٢٨ سالف الذكر ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة بما يتعين معه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة وبراءة الطاعن .

(الطعن رقم ١٠٥٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٥)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

(الطعن رقم ٧١٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

(قاعدة رقم ٢٩٦)

المبدأ :

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام فإذا حضر المتهم فى الجلسة أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان وإنما له - طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٤ اجراءات - أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى .

(الطعن رقم ٤٦٤٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

الكبا :

لجراعت الاعلان طبقا لنص المادة ٢٢٤/اجرامات جنائية - تنم
ولطرق المقررة فى قانون المرافعات - عدم اثبات المحضر بورقة الاعلان
ان صهر للطاعن الذى خاطبه مقيما معه - اغفال ذلك البيان - اثره -
بطلان ورقة التكليف بالحضور -

الحكمة : ومن حيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكم
الاستئنافية ، ان الطاعن حضر بالجلسة الاولى التى حددت لنظر معارضته
فى الحكم القياىى الاستئنافية ، وبها قررت المحكمة التأجيل للنظر
المعارضة بجلسة ٢٠/٤/١٩٨٧ : - وبهذه الجلسة تأجل نظر المعارضة
لادريا لجلسة ٢٦/١٠/١٩٨٧ ، وبها تخلف للطاعن عن الحضور ، فقضت
المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان تأجيل نظر المعارضة
لادريا يوجب اعلان المعارض اعلانا صحيحا بالجلسة التى أجل اليها نظر
المعارضة ، وكان يبين من المقررات المضمومة ، ان ورقة اعلان الطاعن
بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه سلمت. صهره لغيره دون ان
يفيت ان صهره المذكور من الساكنين معه . لما كان ذلك ، وكانت اجرامات
الاعلان طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون الاجرامات الجنائية تتم بالطرق
المقررة فى قانون المرافعات ، وكانت المادة العاشرة من قانون المرافعات
المدنية والتجارية توجب ان يتم تسليم الاوراق المطلوب اعلانها الى
الشخص نفسه او فى موطنه ، واذا لم يجد المحضر الشببى للمطلوب
اعلانه فى موطنه ، كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله او
تفصيل فى خدمته او انتم السالكين معصم الزواج والمقارب الا صهار ،
وكان المحضر لم يثبت بورقة الاعلان انه صهر الطاعن الذى خاطبه مقيما
معه ، فان اغفال ذلك البيان يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور
طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويكون
للحكم المطعون فيه اذ قضى فى معارضة الطاعن برفضها ، استنادا الى
هذا لاعلان الباطل ، قد اخل بحقه فى الدفاع .

(الطعن رقم ٦٧٣٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

المبدأ :

وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة على يد محضر دون تصريح بذلك من المحكمة للحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى - عدم حصول هذا الاعلان من المتهم وطلبه التاجيل لاعلان الشهود بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وعدم استجابة المحكمة لطلب التاجيل فانها لا تكون قد اخلت بحق الدفاع .

المحكمة : لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرر (٢) من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اذ جرى قولها بالآتى : وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسماؤهم فى القائمة سلفة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك على تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود « فان هذا النعى صريح فى وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا فى القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعطلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ٨١ الصالف الاشارة اليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة واذا كان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكرر (١) من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشاهد الذى طلب الى محكمة الجنائيات سماعه ولم يدرج اسمه فى قائمة الشهود فلا تدريب على المحكمة ان هى لم تستجب الى طلب التاجيل لسماعه ويضفى نعى الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع غير صحيح . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩١)

حضور الخصوم

(قاعدة رقم ٢٩٩)

المبدأ :

متى كان حضور المتهم بنفسه أمرا واجبا طبقا للقانون فإن حضور وكيله عنه خلافا لذلك لا يجعل الحكم حضوريا لان مهمة الوكيل في هذه الحالة ليست هي المرافعة وانما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهم وحتى اذا ترفع الوكيل خطأ فان هذه المرافعة تقع باطلة ولا تغير من اعتبار الحكم غيابيا .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

(قاعدة رقم ٣٠٠)

المبدأ :

مثول المتهم أو تخلفه عن الحضور أمام محكمة الموضوع لابداء دفاعه. الامر فيه يرجع اليه ، الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي امامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة الموضوع .

المحكمة : من المقرر أنه وإن كان من المسلمات في القانون أن مثول المتهم أو تخلفه عن الحضور أمام محكمة الموضوع لابداء دفاعه الامر فيه يرجع اليه ، الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي امامها ، يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض ، اعتبارا بأنه يتطلب تحقيقا تنحصر عنه وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق على وقوع جريمة اختلاس أشياء محجوز عليها وكبر من الطاعن - بغرض ثبوتها - لا اثر لايهما في المسؤولية الجنائية عنها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٤٦١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٣٠١)

المبدأ :

يجب حضور المتهم بنفسه امام محكمة ثانى درجة :فى كل جنحة معاقب عليها بالحبس الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها
للمها .

المحكمة : اذ كانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « يجب على المتهم فى حنطة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب للقانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه . . لما فى اللجنج الاخرى والمخالفات فيجوز أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وبهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق فى أن تأمره بحضوره شخصيا » .
فقد دلت على انه يجب حضور المتهم بنفسه امام محكمة ثانى درجة فى كل جنحة معاقب عليها بالحبس باعتبار أن جميع الاحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها الا اذا نص للقانون على جواز التوكيل فيها امامها كما هو الحال فى الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع ايقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف ويصده .

(الطعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٠٢)

المبدأ :

الحكم الصادر من محكمة الجنائيات فى جنحة تقضى بنظرها ، قرر المشرع لها عقوبة الحبس - يكون واجب التفاض بقوة القانون لتتأثته - حضور المتهم بنفسه امام محكمة الجنائيات يكون واجب قانونا - لا يفتى حضور محام بمثابة وكيل عنه - لا يفتح فى ذلك أن تكون عقوبة الحبس

**تخيرية للمحكمة - حضور المحام لا يجعل الحكم حضوريا - ترفضه
نظرا بعد ثبو ولا قيمة له ولا يغير من كون الحكم غيابيا أو حضوريا
اعتباريا .**

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات
الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه
« يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون
تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه ، أما في الجرح الأخرى
وفي المخالفات فيجوز أن ينيب عنه وكيل لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم
الاخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأخر بمضورة شخصيا » . وكان
الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في جنحة تختص بنظرها ، قرر
الشارع لها عقوبة الحبس يكون واجب النفاذ بقوة القانون لنهائيته - على
المبدأ المتقدم - ولو كان قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة ، وكانت
الجرمة المسندة الى الطاعنين من الجنح المعاقب عليها بالحبس والغرامة
أو بأحدى هاتين العقوبتين عملا بنص المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات ،
فإن حضور المتهم بنفسه امام محكمة الجنائيات في هذه الحالة يكون
واجبا ، قلوفا ، ولا يغني عن ذلك حضور محام جمائبه وكيل عنه ، ولا
يقدر في ذلك أن تكون عقوبة الحبس تخيرية للمحكمة كما ظم أن لها -
كما هو الحال في الدعوى المطروحة - أن تقضى بعقوبة الحبس ويكون
حكمها واجب التنفيذ فور صدوره . لما كان ذلك ، فإن حضور محام
كوكيل عن المتهم ، لا يحفل به القانون ، ولا يكون من شأنه أن يجعل
الحكم حضوريا ، لان قصارى ما يملكه المحامي في هذه الحالة هو مجرد
تقديم عذر لتبرير غياب المتهم ، فإن - تراقع خطأ - فإن هذه المرافعة
تعد لغوا ولا قيمة لها ولا تغير من كون الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا .
لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحكمة - على ما سيلف
بيئنه - أن للطاعن الاول لم يمثل الا بالطبعة الاولى وتختلف من بعد عن
المقول لهام المحكمة عند نظرها . ادعوى فإن الحكم قبله يكون حضوريا
اعتباريا عملا بنص المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أنه

وقد تبين من المحاضر تلك عدم حضور الطاعن الثانى أية جلسة من جلسات نظر الدعوى ، فإن الحكم قبله يكون غيابيا عملا بالمادة ٢٣٨ من القانون ذاته ، ولا يغير من ذلك خطأ المحكمة فى وصف الحكم المطعون فيه بأنه حضورى على الرغم من أنه حضورى اعتبارى - على السياق المتقدم - بالنسبة للطاعن الاول قابلا للمعارضة فيه اذا ما اثبت قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة عملا بنص المادة ٢٤١ من القانون بادى الذكر . وعلى الرغم من أنه غيابى بالنسبة للطاعن الثانى قابلا للمعارضة فيه منه ، عملا بنص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان خطأ الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم ليس من شأنه أن يسلب الطاعنين الحق فى المعارضة .

(الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)

(قاعدة رقم ٣٠٣)

المبدأ :

١ - ضرورة حضور المتهم بنفسه امام محكمة اول درجة فى الجرح التى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره أى لا يقبل فيها الكفالة - مثال .

٢ - ضرورة حضور المتهم بنفسه امام محكمة ثان درجة فى كل جنحة معاقب عليها بالحبس لانها واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها امامها كما لو كانت عقوبة الحبس الملقى بها مع ايقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .

المحكمة : وحيث أنه لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - التى نظر الاستئناف فى ظلها تنص على أنه « يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه . أما فى الجرح الاخرى وفى المخالفات فيجوز أن ينيب عنه

وكيلا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق فى أن تأمر بحضوره شخصا . فقد خنت ذلك صراحة وعلى ما اكدته المذكرة الايضاحية لهذه المادة على ضرورة حضور المتهم بنفسه امام محكمة أول درجة فى الجنب التى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره أى لا يقبل فيها الكفالة كحالة النفاذ الوجوبى المنصوص عليها فى المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية وما عسى أن ينص عليه فى القوانين المكملة لقانون العقوبات ، أما امام محكمة ثانى درجة فانه يجب حضور المتهم بنفسه فى كل جنحة معاقب عليها بالحبس باعتبار أن جميع الاحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها الا اذا نص انقانون على جواز التوكيل فيها امامها كما هو الحال فى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية وكما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع ايقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد قدموا للمحاكمة بوصف أنهم فى يوم ١٩٨٥/٢/١٩ أحصلوا عمدا بالمجنى عليه « » الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما بأداة « عصا » وكانت هذه الجريمة من الجنب المعاقب عليها بالحبس طبقا لنص المادة ١/٢٤٢ ، ٣ من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه كان يتعين حضور المتهمين بأنفسهم امام المحكمة الاستئنافية فمتى صدر الحكم بالحبس فان القانون يوجب تنفيذه فور صدور الحكم به .

(الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٥٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٠)

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

سؤال المتهم واستجوابه

(قاعدة رقم ٣٠٤)

المبدأ :

الاستجواب الذي حظره القانون على سلطة التحقيق .

المحكمة : من المقرر أن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفند هذا أن كان منكراً أو يعترف بها أن شام للاعتراف ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الضابط بعد أن أجرى التحريات مال المتهم عن المتهمة دون أن يناقشه تفصيلاً في الأخطاء القائمة فعلاً وإحالاته بعد ذلك للنيابة العامة التي تتولى استجوابه . ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن من أن مأمور الضبط القضائي قد استجوبه يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩)

(قاعدة رقم ٣٠٥)

المبدأ :

عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان للإجراءات ، إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى المصومية بدون استجواب المتهم أو سؤاله .

(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٣٧)

(قاعدة رقم ٣٠٦)

المبدأ :

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على المرافعة التي تحصل أمام نفس القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي أجراه بنفسه .

المحكمة : وكان الجاهل في الاحكام الجنائية ان تبني على المرافعة التي تحصل امامه نفس القاضي الذي اصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي تجره بنفسه ، اذ أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، محصلا هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها اقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذي تحدثه هذه الاقوال في نفسه وهو ينجت اليه ضمما يبنى عليه ان على المحكمة التي فصلت في الدعوى ان تسمع للشهادة من الشاهد نفسه ما دام سماعه ممكنا ولم يتكزل الاتهام والمدافع عنه عن ذلك هراجة أو ضمنا لان التفرس في حجة الشاهد الشخصية وقت اداء الشهادة ومرافعاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين لقاضي على تقدير اقواله حق قدرها لا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الامر المقرر بقانون الاجرامات الجنائية والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الابطال أو قبل الاتهام أو المدافع عنه ذلك هراجة أو ضمنا .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

شفوية المرافعة

(قاعدة رقم ٣٠٧)

المبدأ :

من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - أنه
الاصل في المحاكمات أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة
- في مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود الاثبات التهمة أو
نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب
من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عن ذلك قبولا صريحا أو ضمنيا .

(الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٧)

(قاعدة رقم ٣٠٨)

المبدأ :

المقرر أن الاصل في الاحكام الجنائية أن تبني على المرافعة الشفوية
التي تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم .

(الطعن رقم ٤١٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

(قاعدة رقم ٣٠٩)

المبدأ :

الاصل المقرر بالمادة ٣٨١ اجراءات - أن المحاكمة الجنائية يجب
أن تبني على التحقيق الشفوي الذى يجريه القاضى بالجلسة وتسمع فيه
الشهود ما دام ذلك ممكنا .

المحكمة : الاصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجسراءات

الجنائية - الواجبة الاعمال أُلِمَّ محلُكم الجنايات عملاً بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته - أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي يجريه القاضي بالجلسة. وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً ، محصلاً عقيدته من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذي تحدثه هذه الأقوال بنفسه وهو ينصت لها ، لأن التفسير في حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة واستقامته ومصلحته ، أو مراوغته واضطرابه ، هي من الأمور التي تعين القاضي في تفسير أقواله حق قدرها ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع لاية علة. مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو غيب ، ذلك لأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن يفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح والا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في وجه طارقة بغير حق ، وهو ما تاباه العدالة أشد الالباء ، وقد قلم على هجر هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة بـ حـ اذانة يرى .

(الطعن رقم ٢٩٢٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٩٢٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٣٧٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٢٤٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٥٧٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٩٠)

(الطعن رقم ١٤٣٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١٥/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٤٧٧٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٩٠)

(الطعن رقم ٨٧٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٩٠)

المبدأ :

الاصل فى المحاكمة الجنائية انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها وأنه لا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم او قيل المقتهم او المدافع عنه ذلك قبولاً صريحاً او ضمنياً .

المحكمة : لما كان ذلك ولئن كان من المقرر أن الاصل فى المحاكمة الجنائية انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها وأنه لا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك قبولاً صريحاً او ضمنياً الا أنه متى كان المتهم قد حدد فى مرافعته ما يرمى اليه من طلبه مناقشة الشهود وبيان للمحكمة أنه لا يقصد تحقيق شفوية المرافعة وانما يريد استظهار واقعة ترى المحكمة انها واضحة وضوحاً كافياً فلها أن تمتنع عن سماعهم بما لها من حق تخوله لها الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧٣ من قانون الاجرامات الجنائية . وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن بعد أن تنازل عن سماع شهود الاثبات اكتفاء بتلاوة اقوالهم عاد وطلب فى مرافعته سماع كل من رئيس مجلس ادارة شركة مضارب الاسكندرية و ... رئيس لجنة المتابعة والاشراف وطلب ضم دفتر احوال وحضور وانصراف وحدتى كرموز وسموحة وطلب فى ختام مرافعته اصليا البراءة واحتياطيا سماع رئيس مجلس ادارة الشركة ومدير الامن بها و وضم الدفاتر المشار اليها . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة وما سلم به الطاعن بأسباب طعنه أن طلب المدافع عنه سماع هؤلاء الشهود وضم الدفاتر المشار اليها انما كان بقصد تحديد الاختصاص الوظيفى له

وكان هذا الذى طلب الدفاع مناقشة الشهود فيه قد بدأ واضحا جليا لدى المحكمة مما جعلته من وقائع الدعوى - على ما سلف - من أن الطاعن لم يعد عضوا بلجنة المتابعة والاشراف والتوجيه منذ ١٩٨٥/٤/٩ - على نحو ما يسلّم به الطاعن بأسباب طعنه - وكانت المحكمة لم تستند فى قضائها الى أن الطاعن مختص بأعمال المتابعة والاشراف على أعمال المبلغ بل أقامت قضاها على أساس أن الطاعن قد زعم لنفسه الاختصاص بهذا العمل باستمرار تردده على مواقع العمل بعد صدور قرار باستبعاده من لجنة المتابعة والاشراف ومباشرة العمل .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

محضر الجلسة

(قاعدة رقم ٣١١)

المبدأ :

• اغفال اسم ممثل النيابة بمحضر الجلسة والحكم - اثره •

المحكمة : اذ كان البين من محضر جلسة المحكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وترافعت فيها وكانت الطاعنة لا تدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما تثيره في شأن اغفال اثبات اسم ممثل النيابة العامة محضر الجلسة والحكم •

(الطعن رقم ٦١٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

مسائل متنوعة

(قاعدة رقم ٣١٢)

المبدأ :

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه ما دام لم يبد
بجسمة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى .

المحكمة : وحيث أنه لما كان من المقرر أن المحكمة قد أمرت باقفال
باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة
الطلب الذي يبدىه المتهم أو الرد عليه ، ما دام لم يبد بجسمة المحاكمة
وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . لما كان ذلك فإن ما تنعاه الطاعنة
من اخلال بحقها في الدفاع لا يكون له سند مما يتعين معه رفض طعنها
موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٣١١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٣١٣)

المبدأ :

ولئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبدىه المتهم من أوجه الدفاع
وتحقيقه ، إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر
المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب
عليها أن هي أغفلت الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

(قاعدة رقم ٣١٤)

المبدأ :

حلف الخبراء اليمين أمام قاضي التحقيق - لا يستلزم أن يكون بصيغة معينة .

المحكمة : نص المادة ٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضي التحقيق يمينا على أن يبدوا رأيهم بالذمة ، لم يستلزم أن يتم ذلك بصيغة معينة ، فإن ما أورده الحكم المطعون فيه - نقلا عن التحقيقات - من أداء أعضاء لجنة الجرد هذا اليمين يكون محققا للغاية من ذلك الاجراء ، ويضحي نفي الطعن الثاني في هذه الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ٣١٥)

المبدأ :

ولئن كان من المقرر أنه يجب على المحكمة تحقيق ما يبيده المتهم من أوجه دفاع ، الا أنه اذا كانت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها أن اغفلت الرد عليه .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(قاعدة رقم ٣١٦)

المبدأ :

الاصل أن الاحكام في المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات التي تجربها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا وانما يصح للمحكمة أن تفرز تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

(لطنع رقم ٢٧٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٣١٧)

المبدأ :

من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

(الطعن رقم ١٥٠٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٣١٨)

المبدأ :

من المقرر أن قرار المحكمة التي تصدره في صدر تجهيز الدعوى وجميع الاملة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق لخصوم توجب العمل على تنفيذه منسوبا لهذه الحقوق فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدول المحكمة عن قرارها التحضيري باستدعاء الشاهدين يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ١٥٠٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩)

(قاعدة رقم ٣١٩)

المبدأ :

الامل أن الاحكام في المواد الجنائية. انما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا وانما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماعه او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٢٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

(قاعدة رقم ٢٢٠)

المبدأ :

من المقرر أنه لا وجه لمتهم في أن يتمسك ببطان الاجراءات التي تمت في حق غيره من المتهمين .

(الطعن رقم ١٥٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٢٤)

المبدأ :

قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعمد أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم تتوجب حتما العمل على تنفيذه .

المحكمة : اذا كان من المقرر أن قرار المحكمة التخي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا يعمد أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم تتوجب حتما العمل على تنفيذه. صوئا لهذه الحقوق ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى أن علة المرى موضوع الحرز قد انتهت مدة صلاحية محتواها امتنادا الى محضر الفجطة ، فإنه لا تأثير على المحكمة أن هي عدلت عن قرارها بضم الحرز ، ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٨٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)

(قاعدة رقم ٢٢٢)

المبدأ :

١ - الاصل أن الاحكام في المواد الجنائية تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود لاثبات التهمة او نفيها .

٢ - يصح للمحكمة ان تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك .

٣ - حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا .

٤ - حكم - تعويل الحكم فى الادانة على اقوال شهود دون الاستجابة الى طلب سماعهم أو الرد عليه بما يبرر رفضه يعيبه بالاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات - المضمومة تحقيقا لوجه الطعن - أن المدافع عن الطاعن قدم - بجلسة المحاكمة - مذكرة تعتبر متممة لدفاعه المثلوثى ، تمسك فى محتلتها - بحق طلب البراءة - بسماع اقوال شهود الاثبات و و لما كان ذلك ، وكان الاصل أن الاحكام فى المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات التى تجربها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، وانما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، كما أنه من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا ، ونزول المدافع عنه فى بادئ الامر عن سماع شهود الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك والعودة الى التمسك بسماعهم ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، سواء تم هذا التمسك فى دفاعه الشفوى أو المكتوب . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك فى المذكرة المشار اليها آنفا بطلبه سماع باقى شهود الاثبات - اللذين لم تسمع المحكمة اقوالهم - وهم و و ، مما يعد عدولا منه عن النزول عن سماعهم الذى تضمنه محضر الجلسة بعد سماع اقوال شهود الاثبات و وقبل البدء فى المرافعة ، ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تجيبه لى هذا الطلب الذى يعتبر بصورته الواردة فى مذكرة الدفاع واسباب الطعن بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في الإدانة - ضمن ما عول عليه - على أقوال الشهود سالفى الذكر دون الاستجابة الى طلب سماعهم أو الرد عليه بما يبرر رفضه ، فإنه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٧٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٢)

(قاعدة رقم ٣٢٣)

المبدأ :

إذا علق الحكم المطعون فيه قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل في الاعتراض المقدم من المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أن الأصل أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرقوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ علق قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل في الاعتراض المقدم من المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون يتعين النقض مع الاعادة .

(الطعن رقم ١٣٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٧)

(قاعدة رقم ٣٢٤)

المبدأ :

١ - معارضة - اعلان المتهم بجهة الادارة او فى مواجهة النيابة العامة - يكون الحكم الصادر فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الاعلان باطلا .

٢ - ميعاد الطعن على الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به أو علمه رسميا .

المحكمة : وحيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اعلان المتهم بجهة الادارة أو فى مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الا الحكم الذى يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة فيه وأن الحكم الذى يصدر فى المعارضة باعتبار ما كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها - تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - أن الطاعن أعلن بجهة الادارة بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه الذى قضى باعتبار معارضته كان لم تكن فإن هذا الحكم بناء على هذا الاعلان - يكون باطلا . لما كان ذلك ، وكان ميعاد الطعن على مثل هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به أو علمه رسميا ، وكان لا يوجد بالاوراق ما يدل على اعلانه بالحكم أو علمه به رسميا الا فى يوم القبض عليه فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨٨ وقام بالطعن عليه فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٨ قطعنه يكون مقبولا شكلا ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة الى بحث وجه الطعن الاخر مع الزام المطعون ضده الثانى - المدعى بالحقوق المدنية - بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٧٨٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩١)

أحكام عرفية

(قاعدة رقم ٣٢٥)

المبدأ :

عدم جواز الطعن بالنقض بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة
من محاكم أمن الدولة .

المحكمة : لما كان يبين من أمر رئيس مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعيينات أعضاء محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » أن الهيئة التى فصلت فى الدعوى هى إحدى هيئات هذه المحاكم ، فإن ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة وبديباجة الحكم من أنهما صادران من محكمة أمن الدولة العليا فحسب لا يغير من حقيقة الواقع باعتبار أن الحكم المتطعون فيه صدر من محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » واذ كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه .

(الطعن رقم ٥٨١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٦)

(قاعدة رقم ٣٢٦)

المبدأ :

القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - عدم قبول الادعاء المبنى أمام تلك المحاكم - هذا المنع ينبغى أن ينصرف الى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية فى الجرائم التى تختص بنظرها محاكم أمن الدولة - الاثر الفورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الادعاء المبنى -

المحكمة : لما كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والمعمول به من أول يونيو سنة ١٩٨٠ ، وأضفى عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون اختصاصا نوعيا بجرائم معينة ، ونص فى الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الادعاء المدنى أمام تلك المحاكم فإن هذا المنع ينبغى أن ينصرف بمقتضى منطق اللزوم العقلى الى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية فى الجرائم التى تختص بنظرها محاكم أمن الدولة والتى ناط بها القانون - دون غيرها - الفصل فيها وبالتالى فإنه يمتنع استمرار السير فى الدعوى المدنية فى صورتها التبعية فى تلك الجرائم التى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم أو أمام المحاكم العادية وذلك لما بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعوى معينة من تالزم حتمى . لما كان ذلك فإن التزام قاعدة الاثر الفورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الادعاء المدنى فى الدعوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية ومنها جرائم القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة للدعوى الراهنة ، التى لم يكن قد فصل فيها بحكم بات عند نفاذ القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يقتضى من محكمة أول درجة - التى نظرت معارضة الطابع فى ظل سريان أحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة ، واذ هى لم تفعل وتصدت لنظر الدعوى المدنية بتأييد الحكم المعارض فيه - فى خصوصها - وسأيرتها فى ذلك محكمة ثانى درجة وأيدت قضاء الحكم المستأنف فى الشق المدنى بما ينطوى ضمنا على اختصاصها بالفصل فيها ، فإن حكمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وذلك بالقضاء بعدم قبولها مع الزام رافعهما مصروفاتها .

(الطعن رقم ١٠٥٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٥)

(قاعدة رقم ٣٢٧)

المبدأ :

نص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة انما ينصرف الى الاحكام التى تصدر من المحاكم المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون وحده ولا ينصرف الى الاحكام التى تصدر من المحاكم الاخرى ولو كانت بصدد جريمة من الجرائم التى تدخل فى اختصاص المحاكم المنشأة وفقا لقانون الطوارئ .

(الطعن رقم ٦٥٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

أحوال شخصية

(قاعدة رقم ٣٢٨)

المبدأ :

١ - قانون العقوبات لم يضع تعريفا محصدا للورقة الرسمية وجرى قضاء النقص على أن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموما مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته - وقام بتقنينها قانون الاثبات .

٢ - التزوير فى المحررات لا تكتمل أركانه الا اذا كان تغيير الحقيقة قد وقع فى بيان مما أعد المحرر لاثباته .

٣ - عقد الزواج وثيقة رسمية أصبح عليها القانون الصفة الرسمية - مناط التزوير فى وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة فى اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك .

٤ - وثيقة الزواج أعدت فقط لاثبات الزواج ولم تعد لاثبات وجود زوجة أخرى فى عصمته وما دام أنه لم يجمع فى عصمته أكثر من أربع زوجات مما يجعله مطابقا للواقع فى نتيجته ويجعل بالتالى انعقاد العقد صحيحا وبالتالى لا تتحقق جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى اذا قرر أنه ليس فى عصمته زوجة أخرى وذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

٥ - اعتبارا من ١٩٨٥/٧/٥ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ يكون ادلاء الزوج للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته يعتبر تزوير فى محرر رسمى .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته - بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه عقد قران الطاعن والمدعية

بالحقوق المدنية بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ ، وأقر الطاعن أمام المأذون بأنه لا يجمع في عصمته زوجة أخرى وذلك على خلاف الحقيقة ، ثم خلص الحكم إلى القول بأن التزوير الواقع في بيانات وثيقة الزواج الجوهريّة والتي تتعلق بخلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية يعد من قبيل التزوير في المحررات الرسمية ، أما ما دون ذلك من بيانات - كما هو الأمر في الدعوى المطروحة - فإنه يعد من قبيل التزوير في المحررات العرفية ، ثم انتهى - بعد هذه التفرقة - إلى إدانة الطاعن بجريمة الاحترار في تزوير محرر عرفي وعاقبه طبقاً لنص المادة ٢١٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، ولأن كان قانون العقوبات لم يضع تعريفاً محدداً للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة العاشرة من قانون اللابيات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ، ومفاد ذلك أن المحرر الرسمي بالنسبة لجريمة التزوير يعتبر رسمياً في جميع أجزائه ، وتكتسب بياناته جميعاً الصفة الرسمية سواء ما أثبتتها الموظف في المحرر ونسبها إلى نفسه باعتبار أنها حصلت منه أو وقعت بين يديه ، أو سواء ما تلقاه الموظف من ذوى الشأن من أقوال وبيانات وتقريرات في شأن التصرف القانوني الذي تشهد به الورقة والتي لا يحتاج في اثبات عكسها إلى الطعن بالتزوير ، ذلك أن صفة المحرر تختلف عن حجيته في الالبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لالباته ، وكان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي ، وهذه الورقة أسبق عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً

بين المتعاقدين وتكون الآثار المترتبة عليها متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد الزوج بشأنها ، ومن ثم فإن مناهة التزوير فى وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة فى أثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، باعتبار أن ذلك هو من قبيل البيانات الجوهرية التى أحد هذه الزواج لأثباتها وأن كل تغيير للحقيقة فى ذلك يعتبر من قبيل التزوير - لعاقب عليه . يمكن البيانات التى ليست من هذا القبيل أى البيانات غير الجوهرية - فلا يعد تغيير الحقيقة فيها من قبيل التزوير وأن خضعت للتأميم طبقا لنصوص أخرى غير للنصوص التى تعاقب على جريمة التزوير وذلك لحكمة خاصة - أرتكها المشرع . لما كان ذلك ، وكانت وثيقة الزواج أعدت فقط لأثبات الزواج ولم تعد لأثبات وجود زوجة أخرى فى عصمة الزوج - ذلك لأن القول بأن الطاعن ليس فى عصمته زوجة أخرى كما جاء فى وثيقة زواجه يستوى فى النتيجة مع القول بأنه متزوج من أخرى وهو ما يحل به للعقد الجديد ما دلم الأمران يلتقيان مع الواقع فى الحلافة على خلو الزوج من الموانع الشرعية عند العقد ، وما يلم أنه لم يجمع فى عصمته أكثر من أربع زوجات ، مما يجعله مطابقا للواقع فى نتيجه ويجعل يلتالى انعقاد العقد صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخلق بين جهة المحرر وبين مناهة العقاب على التزوير فى المحرر الرسمى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله . ومن ثم يكون ما ارتكبه الطاعن من تغيير للحقيقة فى وثيقة الزواج بشأن حالته الاجتماعية لا تتحقق به جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى المؤتمه بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة السامية مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه « على الزوج أن يقدم للموثق اقرارا كتابيا يتضمن حالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين فى الاقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته وقت العقد الجديد ومحل اقامتهن ، وعلى الموثق اخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه » . وأورد نص المادة ٢٣ مكررا من ذات القانون والمضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

عقوبة مخالفة نص المادة السادسة مكرراً مخالفة الأشهاد بالحبس مدة لا تجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، واذ كانت وثيقة زواج الطاعن بالمجعية بالحقوق المدنية قد حررت بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ - أى فى ظل مريان أحكام المادتين ٦ مكرراً ، ٢٣ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافتين بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٥ حكماً فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية - دستورية - القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وجرى نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥ - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » وتنتشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فلذا كان الحكم بعدم الدستورية قطعاً بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالأمانة استناداً الى ذلك النص كان لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتطبيق النائب العلم بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه * ، واذ كان نص من المادتين ٦ مكرراً ، ٢٣ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافتين بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ والذى قضى بتعديله - من التصوص الجنائية ، فان الفعل الذى قاربه الطاعن بعدم اقراره لصاؤن فى عقد زواجه باسم زوجته السابقة التى فى عصمته ومثل اقامتها ، يعتبر وكأنه لم يؤثم . لما كان ذلك ، وكان قد صدر بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٨٥ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية وإضافة الى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ نصاً يجرم أدلاء الزوج للموقوف ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو بحال اقامة زوجته

أو زواجه ، وعمل بهذا النص في ٥ من يولية سنة ١٩٨٥ - في اليوم التالي لنشره - وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٦٦ من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات ، أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها وذلك طبقا للقواعد الاساسية لمشروعية العقاب من أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق ، إذ أن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج قد حرر في ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ - أي في تاريخ سابق لنفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - فإنه لا يمكن مماثلة الطاعن عن الفعل المسند اليه طبقا لاحكام هذا القانون ، ذلك أن واقعة ادلاء الزوج ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية للمأذون هي بطبيعتها من الجرائم الوقتية التي يتم وجودها قانونا في تاريخ تحرير المأذون لوثيقة الزواج وليست من الجرائم المستمرة حتى يقال بمرىان القانون الجديد عليها . لما كان ما تقدم ، واذ كان الفعل المسند الى الطاعن ارتكابه غير معاقب عليه قانونا في تاريخ حدوثه مما كان يتعين معه القضاء ببراءة الطاعن عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . واذ كان الفعل مصل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه فإنه كان يتعين على المحكمة أيضا أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فإنه يتعين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - القضاء بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند اليه وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدها - المدعية بالحقوق المدنية - مع إلزامها بمصاريفها .

(الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٣/٢٨)

اختصاص

الاختصاص القضائي

(قاعدة رقم ٣٢٩)

المبدأ :

عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من
محاكم أمن الدولة •

المحكمة : اذ كانت حالة الطوارئ قد اعلنت فى جميع أنحاء
الجمهورية اعتباريا من ١٩٨١/١٠/٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية
المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وكان الطاعنون قد حوكموا وحكم عليهم
طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ ، وكانت
المادة ٤٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه
فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لاحكامه ، فان
الطعن المقدم من المحكوم عليهم وأيا ما كان للراى فى شأن اختصاص
المحكمة التى أصدرته - يكون غير جائز قانونا • ويتعين الحكم بعدم
جوازه •

(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٦)

(قاعدة رقم ٣٣٠)

المبدأ :

اذا حُلقت محكمة الجنايات جريمة احرار مخدر وهى جناية وكان
المتهم منسوباً اليه جريمة احرار سلاح وهى جنحة • فكان يتعين عليها
الفصل فيها للارتباط والاختصاص • اما احوالها الى محكمة الجنح فيعتبر
خطأ فى القانون •

المحكمة : لما كان ذلك وكانت جريمة احرار المطواة قرن الغزال
بدون ترخيص المسندة الى المطعون ضده المنصوص عليها فى القانون

رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٤
فى شأن الاسلحة والذخائر معاقب عليها بعقوبة الجناة وتشترك فى
الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة الاصلية -
محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ وذلك
عملا بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١
لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن
حالة الطوارئ المعدل ، فى حين أن جريمة احراز الجواهر المخدر فى
غير الاحوال المصرح بها قانونا والمسندة كذلك الى المطعون ضده معاقب
عليها بعقوبة الجنائية ، وهى ليست من انجرائم التى تختص محاكم أمن
الدولة العليا طوارئ بنظرها ، وبالتالي فإن الجريمة الاولى وهى ذات
العقوبة الاخف تتبع الجريمة الثانية ذات العقوبة الاشد - المرتبطة بها -
فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى ملكها بموجب الاثر القانونى
للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على
الجريمتين ، ووفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وهو ما يوجب نص
المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة
١٩٨١ من احالة الجرائم التى تختص بها محاكم من درجات مختلفة الى
المحكمة الاعلى درجة وهى قاعدة واجبة الاتباع فى المواد الجنائية .
وحيث أن محكمة الجنائيات - وقد حققت الدعوى كان يتعين عليها عملا
بالمادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن تفصل فى جريمة احراز
السلح الابيض وما كان لها أن تحيلها الى محكمة أمن الدولة الجزئية
التي سوف تقضى حكما بعدم اختصاصها بنظرها بما يكون معه الحكم
المطعون فيه فى خصوص هذه الجريمة منهيلا للخصومة على خلاف ظاهره
جائزا للطعن فيه بطريق النقض ، ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه فى
هذا الخصوص جاء مخالفا للقانون فإنه يتعين القاؤه ، وحيث أن صورة
الواقعة كما أوردها الحكم تنبئ عن قيام الارتباط بين جريمتى احراز
المخدر والسلح المستددين الى المطعون ضده باعتبارهما وليدتين لنشاط
اجرائى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة مما يوجب الحكم

على المطعون ضده بعقوبة الجريمة الاشد ونجدها وهي عقوبة الجريمة الاولى فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء ما قضى به من حالة جريمة احراز السلاح الى محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ ، وجعل العقوبة المنعى بها عن التهمتين مع مصادرة المطواة المضبوطة عمثلا بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، رفض ما عدا ذلك .

(الطعن رقم ٤٢٤٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٧)

(قاعدة رقم ٣٣١)

المبدأ :

محاكم أمن الدولة العليا طوارئ - اختصاصها - - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل - الاختصاص فيها مشترك بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية - لا يمنع نظر ايهما فيها من نظر الاخرى ، الا ان تحول ذلك دون قوة الامر المقضى - الحكم الصادر من المحكمة العادية بعدم اختصاصها استنادا الى ما اوردته باسباب حكمها من ان الاختصاص الفعلي هو لمحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » - حكم خاطيء يكون قابلا للطعن فيه بالنقض .

المحكمة : اذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وامر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ بـإزالة بعض الجرائم الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شان الاسلحة والمخاطر والقوانين المعدلة له ، قد خلا كلاهما كما خلا أي تشريع آخر من النص على افراد محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل في الدعاوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان . وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع

بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتممة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون للعلم وتحال اليها عن رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلط المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذى اطلقتته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص وبالتالى يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم فانه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر مانع من القانون ويكون الاختصاص فى شأنها مشتركاً بين المحاكم العادية والمحاكم الاستئنافية لا يمنع نظر ايها قضاة من نظر الاخرى ، الا ان تحول دون ذلك قوة الامر المقضى ، ولا يغير من هذا الاصل العام عما نصت عليه المادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٣ من أنه ... « اذا كَوْن الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لفرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلية فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برستها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٤ من قانون العقوبات ، ، ذلك انه لو كان الشارع قد اراد اقرار محاكم أمن الدولة « طوارئ » - بالفصل وحدها دون سواها فى أى نوع من الجرائم لعد الى الافصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الاحوال المماثلة ، هذا فضلا عن أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتنبور فى فلكها ، بموجب الاثر القانونى للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ ان جريمة

الشروع في السرقة مع حمل السلاح معاقب عليها بالاشغال المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا وفقا لاحكام المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات - في حين ان جريمة احراز سلاح نارى غير متشخن وذخائر بدون ترخيص معاقب عليها بالمجن وفقا لحكم المادة ٢٦/٢ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل لما كان ذلك ، وكانت التياغة العامة قد رفعت الدعوى على المتهمين أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ، فانه ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الاصلية تلك ، وأن تقضى بعدم اختصاصها استنادا الى ما اورثته بأسباب حكمها من أن الاختصاص الفعلى انما هو لمحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئا - بعدم الاختصاص ولم يفصل فى موضوع الدعوى ، الا أنه يعد فى الواقع - وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها ، ما دام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثول أمام قاضيه الطبيعى الذى كفله له الدستور بنصه فى الفقرة الاولى من مادته الثامنة والمتمين على أن « لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى » وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائى وما دامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها ، وأنهت بذلك الخصومة أمامها ، ومن ثم فإن حكمها يكون قابلا للطعن فيه بالنقض .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٣٣٢)

المبدأ :

التنازع السلبى فى الاختصاص - أن تتخلى كل من الجهتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع - شرط قيامه .

المحكمة : وكان المقصود بالتنازع السلبى فى الاختصاص أن تتخلى كل من الجهتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع وانه يشترط

لقيامه أن يكون التنازع منصيا على أحكامه أو أوامر متعارضة ولا سبيل إلى التخلل منها بغير طريق تعيين المحكمة أو الجهة المختصة . لما كان ذلك وكان السبيل في الدعوى الماثلة لم ينفلق أمام النيابة العامة لإعادة طرح الدعوى على محكمة جنح السيدة زينب صاحبة الولاية العامة وهي المختصة قانونا بمحاكمة المتهم - باعتباره غير حدث وإن جريمة إصدار شيك بدون رصيد المسندة إليه ليست من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث - ولا تعارض في ذلك مع ما سبق أن قرره تلك المحكمة من إحالة الدعوى إلى محكمة أحداث القاهرة للفصل فيها ، فإنه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون ما طلبته النيابة العامة عن تعيين الجهة المختصة بمحاكمة المتهم غير سديد ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٩٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٨)

(قاعدة رقم ٣٣٣)

المبدأ :

الاختصاص النوعي - هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى وليس نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى .

المحكمة : لما كان ذلك وكان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاتمة ومياسة التشريع الاجرائي بعامه أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنائيات والمحاكم الجزئية يجري على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء من التهمة المنسوبة اليه بحسب ما اذا كانت جنابة أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التي توقع عليه بالفعل بالنسبة الى الجريمة التي تثبت في حقه ، ولذلك فإن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى اذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع

الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لاختفاء اثر مملوك للدولة المبعدة الى الطاعن والمنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حيائية الاثار هى السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه فضلا عن مصادرة المضبوطات لصالح هيئة الاثار ، فان ذلك يقتضى حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم هى محكمة الجنايات واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٣٤)

المبدأ :

قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام .

المحكمة : ومن حيث أن القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن القنطرة والمعمول به اعتبرت من أول يونيو سنة ١٩٨٠ . يتضمن فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة النص على أن «تختص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها فى الابواب الاولى والثانى مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها » . وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام بالنظر الى أن الشارع فى تقديره لها قد اقام ذلك على اعتبارات علمية تتعلق بجس من العدالة . لما كان ذلك وكان يتبين من أعماله للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ لكنها لم تفعل وقضت فيها بالعدم المطعون فيه . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أن المحكمة التى أصدرته لا ولاية لها بالفصل

فى الدعوى . وكان الثالث من ديباجة الحكم ومن المفردات المضمومة أن محكمة جنويات أسوان غير مختصة بنظر الدعوى . الامر الذى يعيب الحكم ويوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص محكمة جنابات أسوان بنظرها واحتلتها للنيلابة العامة لا تجاوز شئونها فيها . وذلك دون ما حجة ليبحث أوجه للطعن .

(الطعن رقم ٦٩٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١١)

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٦)

(قاعدة رقم ٣٣٥)

المبدأ :

قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية - من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام - يجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة للنقض طالما أن ذلك لا يحتاج لتحقيق موضوعى .

الحكمة : اذ كان من المقرر أن قواعد الاختصاص فى المسواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ويجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض طالما أن ذلك لا يحتاج الى تحقيق موضوعى - كما هو الحال فى الدعوى للطروحة - اذ البين من ملاحظة سطور قيد ميلاد الطلعن التى أرفقتها بأسباب الطعن أنه ولد فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ فإن سنه وقت ارتكاب الجريمة فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ لم تكن قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة كاملة ، مما تكون معه محكمة الأحداث هى المختصة وحدها دون غيرها بمحاكمته طبقا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، فإن المحكمة المطعون فى حكمها اذ اختصت بنظر الدعوى والفصل فيها دون أن تكون

مبجته بذلك تضمن قد خالفت القانون ، ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

(الطعن رقم ٩٨٩٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٣٣٦)

المبدأ :

تطبيق التشريع الجنائي المصري دون غيره على من يرتكب في اقليم الدولة فعلاً يعد جريمة حسب نصوص هذا التشريع اياً كانت جنسية مرتكب هذا الفعل - لا يستثنى من ذلك الا ما تقتضيه قواعد القانون الدولي من اعفاء رؤساء الدول الاجنبية وممثلاتها الدبلوماسيين والافراد العسكريين من الاجانب - يستتبع اختصاص القضاء الاقليمي الجنائي على السفن التجارية الاجنبية في الميناء في حدود ما قرره اتفاقية جنيف للمقنونة سنة ١٩٥٨ .

المحكمة : اذ كانت المادة الاولى من قانون العقوبات قد نصت على ان « تسرى احكام هذا القانون على كل حكم من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » وهو ما يقتضيه بذاته ان التشريع الجنائي المصري هو الذي يطبق دون غيره على من يرتكب في اقليم الدولة فعلاً يعد جريمة حسب نصوص هذا التشريع اياً كانت جنسية مرتكب الفعل وهو امر تقتضيه سيادة الدولة على اقليمها وهو الوسيلة لضمان الحقوق الجديرة بالحماية الجنائية ويعتبر من اقليم الدولة الارض التي تحدها حدودها السياسية بما فيها من انهار وبحيرات وقنوات وموانئ فضلاً عن المياه الاقليمية ولا يستثنى من هذا الاصل الا ما تقتضيه قواعد القانون الدولي من اعفاء

رؤساء الدول الأجنبية. وممثلها الدبلوماسيين والافراد العسكريين الاجانب من الخضوع للقضاء الاقليمى . ويمتد اختصاص القضاء الاقليمى الجنائى الى السفن التجارية الأجنبية الراسية فى الميناء ، فى حدود ما قررته اتفاقية جنيف المعقودة سنة ١٩٥٨ التى نصت على حق الدولة فى التعرض للسفن التجارية الاجنبية اثناء مرورها بالموانى أو المياه الإقليمية فى حالات من بينها أن يكون هذا التدخل ضروريا للقضاء على اتجار غير مشروع فى المواد المخدرة ، ثم أكدته - من بعد - اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار - التى وقعت عليها مصر بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ وصدقت عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٣ ووافق مجلس الشعب عليها فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٣ وأودعت وثيقة التصديق عليها لدى الامين العام للامم المتحدة - بالنص فى المادة ٣٧ منها على أن « ١ - لا ينبغى للدولة الساحلية أن تمارس الولاية الجنائية على ظهر سفينة أجنبية مارة خلال البحر الاقليمى من أجل توقيف أى شخص أو اجراء أى تحقيق بصدد اية جريمة ارتكبت على ظهر السفينة اثناء مرورها الا فى الحالات التالية فقط : « (١) ... (ب) (ج) ... (د) أو اذا كانت هذه التدابير لازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المواد التى تؤثر على العقل » . لما كان ذلك وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن أن الاذن بتفتيش الطاعن الاول وتفتيش حجرته على السفينة صدر من النيابة المختصة وتم تنفيذه اثناء رسوها بغاطس ميناء السويس وأن المخدر تم جلبه من الباكستان وادخاله الى مصر دون استيفاء الشروط التى تطلبها القانون فى هذا الصدد فان سائر ما اثاره الطاعنون فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قلعة رقم ٣٣٧)

المبدأ :

لا اختصاص ولاهى لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) .

المحكمة : اذ كان الحكم المستحل فى تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة الجزئية (طوارئ) وهى جهة قضاء استثنائى ، وكانت المادة (١٢) من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، كما نصت على أن تلك الاحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فإنه يغدو جليا أنه لا اختصاص ولاهى لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الاستدعية الابتدائية ولائها بنظر الاشكال .

(الطعن رقم ٦٨١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٩)

(قلعة رقم ٣٣٨)

المبدأ :

عدم اختصاص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة الجزئية .

المحكمة : اذ كان الحكم المستحل فى تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة الجزئية ، وهى جهة قضاء استثنائى ، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كسما

نصت على أن تلك الاحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فانه يقدم جلها انه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجنج المستلقة المنعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا للنظر فانه يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية للابتدائية ولائيا بنظر الاشكال .

(الطعن رقم ٨٦٠٠ لسنة ٥٨ ق - جملة ١١/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٣٩)

المبدأ :

١ - الشارع لم يطلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها للاسبل الذى لطلقته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالى يشمل هذا الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٢ - ان قضاء محكمة النقض مستقر على أن محاكم أمن الدولة انما هى محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ولو كانت فى الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية او ممن يقوم مقامه .

٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وامر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة العليا ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له

قد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم
أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها دون سواها بالفصل
فى جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

(الطعن رقم ٤٦٨١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١/ ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٤٠)

المبدأ :

جريمة احرار الاسلحة والخناثر المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ يشترك بالاختصاص فى نظرها مع للقضاء العادى محاكم
أمن الدولة العليا - لا تختص بنظر جريمة القتل العمد المنصوص عليها
فى المادة ١/٢٣٤ عقوبات - قالة اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها
بجريمة احرار الاسلحة والخناثر بدون ترخيص لا يتفق والتفسير
الصحيح للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن
حالة الطوارئ .

المحكمة : لما كانت جريمة احرار الاسلحة والخناثر بدون ترخيص
موضوع التهمتين الثانية والثالثة المسندتين الى المطعون ضده والمنصوص
عليهما فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شان الاسلحة والخناثر
معاقب عليهما بالاشغال الشاقة المؤقتة بالنسبة للإولى منهما وبالسجن
والغرامة التى لا تجاوز خمسين جنيها بالنسبة للثانية وتشترك فى
الاختصاص بنظرهما مع القضاء العادى صاحب الولاية العامة الاصليّة
محاكم أمن الدولة العليا المنصوص عليها فى قانون الطوارئ وذلك عملا
بالبقرة الثانية من المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة
١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة
الطوارئ فى حين أن جريمة القتل العمد موضوع التهمة الاولى المسندة
للطاعن والمنصوص عليها فى المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات معاقب
عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة وهى ليست من الجرائم التى
تختص محاكم أمن الدولة العليا بطوارئ بنظرها وبالتالي فان قالة

اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمة احرار الاسلحة والخالفون
بحون ترخيص. لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس
الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجرى نصلها على أنه « اذا كون
القتل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض
لفرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخله في اختصاص محاكم أمن
الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة
طوارئ وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ذلك أن قواعد
التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلي أن تتبع
الجريمة ذات العقوبة الخفيفة الجريمة ذات العقوبة الشديدة المرتبطة بها في
التحقيق والاحكام والمحاكمة وتدير في فلكها بموجب اللزوم القانوني
للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الشديدة هي الواجبة التطبيق على
الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واذ كانت جريمة
القتل العمد تختص بنظرها محكمة الجنائيات وكانت عقوبتها أشد من
عقوبة كل من جريمتي احرار الاسلحة والخالفون تشترك محكمة
لأمن الدولة العليا مع القضاء العادي في الاختصاص بنظرهما فإنه يتعين
أن تتبع الجريمتان الاخيرتان الجريمة الاولى في التحقيق والاحكام
والاختصاص بالمحاكمة وهو ما توجيه المادة ٣١٤ من قانون الاجراءات
الجنائية بما نصت عليه من أنه اذا كانت بعض الجرائم من اختصاص
المحكمة العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة يكون رفع الدعوى
بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك ،
وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية . ومن ثم فإن
محكمة الجنائيات اذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تكون قد تجاوزت
في تطبيق القانون ، واذ كان حكمها منه للخصومة على خلاف ظاهره
ذلك أن محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ستلغى حتما بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من النيابة العامة ، وكان الخطأ المشار
اليه قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٦٨١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١)

المبدأ :

لا يشترط لاعتبار النزاع قائما أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين من جهات الحكم والآخرى من جهات التحقيق .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق أن النيابة العامة قدمت الدعوى الى محكمة جنح مركز طنطا وحال التداعى امامها دفع المتهم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى لانه من أفراد القوات المسلحة الذى يخضع لاختصاص القضاء العسكرى . وأصدرت المحكمة حكمها بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى . وبالحالته للنسبة العامة لاتخاذ ثبوتها فيها . ثم أرسلت النيابة الدعوى الى النيابة العسكرية فردتها جاهدة اختصاص القضاء العسكرى بها . فاعادت النيابة تقديم الدعوى الى محكمة جنح مركز طنطا من جديد وأصدرت فيها حكما بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٢ تأيد من محكمة ثان درجة بتاريخ ١٩٨٦/١/٦ . بوجوب دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . الا أن الحكمين ردا الدفع وقضيا بالحكم المطعون فيه تأسيسا على أن الحكم بعدم الاختصاص لا يمنع المحكمة من نظر الدعوى لأنه ليس فاصلا فى موضوعها وقد جعد القضاء العسكرى . اختصاصه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الاوراق أن محكمة جنح مركز طنطا قد أصدرت حكمها بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى . وأصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه . فلذا تكون قد استنفذت ولايتها فى النظر فيها - ولا يجوز لها من بعد التصدى لتوضوعها من جديد - طالما أن الحكم بعدم الاختصاص لا يزال قائما ولم يلغ ببطريق المقررة فى القانون . نأ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد الدفع بما لا يحمله قانونا . ومن ثم فإنه يتعين إلغاؤه وانقضاء

بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ومن ثم يصبح الامر من يعد مطلقا على طلب النيابة العامة عرض الامر على المحكمة الدستورية العليا اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون هذه المحكمة بوصف أن صدر بشأن هذه الدعوى حكمين سلبيين بعدم الاختصاص . أحدهما من جهة القضاء العادى والاخر من جهة القضاء العسكرى باعتبار أن جعد النيابة العسكرية لاختصاصها يعد من قبيل الحكم بعدم الاختصاص . ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين من جهات الحكم والاخرى من جهات التحقيق .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٤٢)

المبدأ :

اختصاص - محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية لاختصاصها مقصور على جرائم معينة ومع ذلك فإنه لا يحول المحاكم العادية من نظرها إذ يكون الاختصاص فى شأنها مشتركا بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية .

المحكمة : ومن حيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المتهم لمحاكمته عن جريمة الشروع فى القتل واحراز سلاح نارى وفخائر بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٢/٤٦ - ٣ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١١ ، ١/٢٦ - ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٥٤/٣٩٤ المعدل ومحكمة الجنايات قضت بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى النيابة العامة لاحتياز شئونها فيها . لما كان ذلك وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن

الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . قد خلا كلاهما كما خلا أى تشريع آخر من النص على أفراد محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون سواها - بالفصل فى الدعاوى المرفوعة عن الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان - وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة العليا طوارئ محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية ومن يقوم مقامه ولو كانت فى الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك القوانين المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وان الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا من البتة من اختصاصها الاصلى الذى اطلقتة الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ومن ثم فانه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر مانع من القانون يكون الاختصاص فى شأنها مشتركا بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية ولا يمنع لايهما فيها من نظر الاخرى ، الا أن تحول دون ذلك قوة الامر المقضى ولا يغير من هذا الاصل العام ما نصت عليه المادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ من أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لفرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات « ذلك أنه لو كان الشارع اراد افراد محاكم أمن الدولة بالفصل وحدها دون -واها فى أى نوع من الجرائم لعمد الى الانصاح عنه صراحة على غرار نهجه فى الاحوال المماثلة ، هذا فضلا عن أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها ، بموجب الاثر القانونى للارتباط

يصبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة للتطبيق على الجريمتين وفقاً للمادة ٢٢ من قانون العقوبات إذ أن جريمة الشروع في القتل معاقب عليها بالاختلال الشاقة الملوقة وفقاً لأحكام المادتين ٤٦ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات في حين أن جريمة احرار سلاح ناري. وذخائر بدون ترخيص معاقب عليها بالسجن وفقاً لحكم المادة ١/٣٦ - ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك وكانت التوبة العامة قد رقت الدعوى على المتهم أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة فإن ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الأصلية تلك ، وأن تقضى بعدم اختصاصها استناداً إلى ما أوردهت بأسباب حكمها من الاختصاص الفعلي إنما هو لمحكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر - مخطئاً بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه لم يعد في الواقع وفقاً لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعاً من السير فيها - ما دام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور بنصه في المقرة الأولى من مادته الثانية والستين على أن « لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي » وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائي ، وما دامت المحكمة - محكمة الجنايات - قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها ، وانتهت بذلك الخصومة أمامها دون أن ينحسر سلطانه عنها ومن ثم فإن حكمها يكون قابلاً للطعن فيه بالنقض . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة - في مجال المصلحة والصفة في الطعن - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه الميزة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمتهم ، وتمثل - في صورة الدعوى - في الضمانات التي توفرها له محاكمته أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة العليا طوارئ - وأخصها حقه في الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - في الحكم الذي قد يصدر ضده ، فإن صفة النيابة

العلامة في الانتصاب عنه في طعنها . تكون قائمة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون ، ولما تقدم يكون للحكم المطعون فيه واجب النقض ، واذ كان قد قصر بحثه على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة الى محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩١) -

(قاعدة رقم ٣٤٣)

المبدأ :

احراز سلاح نارى بغير ترخيص - قضت محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لاختصاص محاكم امن الدولة طوارئ - خلو أى تشريع من النص على أفراد محاكم امن الدولة وحدها دون سواها بالفصل فى جرائم القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وان الشارع لم يسلب المحاكم سلطة الولاية العامة شيئا من اختصاصها الاصيل وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل فى جرائم القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، فإن الحكم بعدم الاختصاص يكون مشوبا بمخالفة التاويل الصحيح للقانون .

المحكمة : وحيث ان التنبية العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهم امام محكمة جنائيات للزقازيق بوصفهم فى ١٥/١١/١٩٨٨ - اولا : المتهمون من الاول الى الرابع مرقوا الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة للمجنى عليه بطريق الاكراه الواقع عليه بان هدده الاول والثانى وشلا مقاومته وتمكنوا جميعا من الاستيلاء على المروقات وقد ترك الاكراه اثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبى الشرعى .

ثانيا : المتهم الاول حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا « فرد » غير مشخن فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

حاز ذخائر « طلقة واحدة » مما تستخدم فى السلاح النارى سالف الذكر دون ان يكون مرخصا له فى حيازته او احرازه ..

ثالثا : المتهم الخامس . أحرز بغير ترخيص مسلحا ناريا غير مشخن « فرد صناعة محلية » فى غير الاحوال المصرح بها قانونا .

وطبقت النيابة عقابهم بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة الجنايات قضت بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨١ بعدم اختصاصها بعناصر الدعوى وباحتالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها على سند من أن محاكم أمن الدولة طوارئ هى المختصة وفقا للمادة الاولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بنظر الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاسلحة والخائثر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل وما يرتبط بها . لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٦٠) لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والخائثر والقوانين المعدلة له ، وقد خلا كلاهما ، كما خلا أى تشريع آخر من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ وحدها - دون ما سواها - بالفصل فى جرائم القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وأن الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الاصيل الذى اطلقتها الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص المحاكم

العادية بنظر الدعوى يكون مشوبا بمخالفة التاويل الصحيح للقانون .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان صدر - مخطئا - بعدم
الاختصاص لم يفصل فى موضوع الدعوى الا انه يعد فى الواقع - وفقا
لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها ما دام يترتب
عليه حرمان المتهمين من حق المثل أمام قاضيه الطبيعي الذى كفله
الدستور بنصه فى الفقرة الاولى من مادته الثامنة والسنتين على أن « لكل
مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي » وما يوفيه ذلك الحق من
ضمانات لا يوفرها قضاء خاص أو استثنائي وما دامت محاكم أمن الدولة
طوارئ ليست من القضاء العادى صاحب الولاية العامة الذى يتعين
تغليب اختصاصه على غيره من جهات القضاء ، وقد تخلى على غير
سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديه ، وأنهى
بذلك الخصومة أمامه دون أن ينحسر سلطانه عنها ، ومن ثم فإن حكمه
يكون قابلا للطعن فيه بالنقض . ولما كانت النيابة العامة - فى مجال
المصلحة والصفة فى الطعن - هى خصم عادل تختص بمركز خاص ،
اعتبارا بأنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من
جهة الدعوى الجنائية ، قلها بهذه المثابة أن تطعن فى الأحكام وإن لم
يكن لها - كسلطة اتهام - مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة
هى للمتهم ، وتتمثل - فى صورة الدعوى - فى الضمانات التى توفرها
للمطعون ضدهم محاكمتهم أمام المحاكم العادية - دون محاكم أمن الدولة
طوارئ - وإخصها حقهم فى الطعن بطريق النقض - متى توافرت
شروطه - فى الحكم الذى قد يصدر ضدهم ، فإن صفة النيابة العامة فى
الانتصاب عنهم فى طعناتها تكون قائمة ، وقد استوفى الطعن الشكل
المقرر فى القانون ، ولما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه واجب النقض ،
واذ كان قد قصر بحثه على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة
الجنائية ذاتها ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢١)

المبدأ :

١ - اختصاص - محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في جرائم معينة ، ولم يسلب الشارع المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا من اختصاصها الاصيل وهي الفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنفس خالص .

٢ - صدور حكم من المحكمة صاحبة الولاية العامة بعدم الاختصاص وتحالتها الى محكمة أمن الدولة « طوارئ » خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٣/٣/١٩٨٩ أولا : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا حشيشا وفي غير الاحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشخن (فرد) . ثالثا : حاز ذخائر (٩ طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازتها أو احرارها . رابعا : حاز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) وطلبت عقابه بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٤٧ من القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢ لسنة ١٩٧٧ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ٢ الملحق المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمولد ١ ، ٢ ، ٢٦ ، ١/٢٤ ، ١/٢٦ ، ٥ ، ٥ ، ١/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ٢ للملحق بالقانون الاول والبند ١٠ من الجدول رقم ١ الملحق . ومحكمة جنيلت تبين الكوم قضت بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٩ أولا : بمعاقبة المطعون ضده بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيهه عن التهمتين الاولى والرابعة ومصادرة المخدر والمخدية المضبوطين . ثانيا : بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة واحالة الاوراق بصددهما الى النيابة العامة لاتخاذ שתونها فيها .. لما كان ذلك ،

وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة طوارئ. . . ومنه الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المتعلقة له . . . قد خلا كلاهما ، كما خلا أي تشريع آخر ، من النص على افراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولو كانت في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتيجال اليها من رئيس الجمهورية أو ممن يقوم مقامه . . . وأن الشارع لم يطلب المحاكم صلاحية الولاية العامة . شيئا اليت من اختصاصها الاصيل الذي أطلقته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، ليشمل الفصل في الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاصه بنظر الدعوى عن التهمتين الثانية والثالثة المعاقب عليهما بإلحاق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر بدعوى انعقاد الاختصاص لمحكمة أمن الدولة طوارئ هو منه خطأ في تطبيق القانون ، بيد أنه لما كانت محكمة أمن الدولة طوارئ فيما لو رفعت اليها الدعوى من النيابة العامة عن هاتين التهمتين لن تجد هذا الاختصاص اذ جعل لها القانون ولاية الفصل في الدعوى على نحو ما سلف ذكره ومن ثم فإن هذا القضاء في خصوص التهمتين الثانية والثالثة - وحيث لا ارتباط بينهما وبين باقي التهم المسندة الى المطعون ضد - هو في حقيقته قضاء غير منه للخصومة ولا يعد مانعا من السير

فيها - وهو بهذه المثابة غير جائز الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ما تقدم فان طعن النيابة العامة يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٤٥)

المبدأ :

١ - جريمة احراز سلاح ابيض بغير ترخيص معاقب عليها بعقوبة الجنحة . تختص بنظرها محاكم امن الدولة الجزئية .

٢ - جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار معاقب عليها بعقوبة الجنائية . لا تختص بنظرها محاكم امن الدولة العليا « طوارئ » .

٣ - اذا وجد ارتباط بين الجريمتين فيكون المختص المحكمة الاولى درجة .

الحكمة : ان جريمة احراز سلاح ابيض بغير ترخيص « بلطة » المسندة الى الطاعن والمنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر ، يعاقب عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك فى الاختصاص بنظرها - مع القضاء العام ، صاحب الولاية العامة الاصلية محاكم امن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ وذلك عملا بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل فى حين ان جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المسندة كذلك الى الطاعن معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهى ليست من الجرائم التى تختص محاكم امن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها ، وبالتالي فان قلّة اختصاص هذه المحاكم بها ، لارتباطها بجريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة

الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجرى نصها على أنه «... إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد ، وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات » ، ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والأحوال والمحاكمة وتطور في فلكها بموجب الأثر القانوني للارتباط بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمة وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . وإذا كانت جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار سالفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهي المحكمة الأعلى درجة من محاكم أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التي تشترك مع القضاء العام في الاختصاص بنظر جريمة إحرار السلاح الأبيض بدون ترخيص الممندة أيضاً إلى الطاعن ، فإنه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والأحوال والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من أحوال الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة إلى المحكمة الأعلى درجة ، وهي قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٩٩١/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٤٦)

المبدأ :

إذا كانت محكمة أمن الدولة هي التي أصدرت الحكم فإن حكمها القاضي بالتعويض المدني المؤقت يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يقبل الادعاء المدني أمام هذه المحاكم طبقاً لقانونها .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الطاعن ينعى على الحكم المطعون

فيه أنه اذ قضى للجمعية المدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة التي أصدرت الحكم من محاكم أمن الدولة التي لا يقبل الادعاء المدني أمامها ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن « لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة » فإن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - وهي من محاكم أمن الدولة المشكلة وفق أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٠ انف الذكر - اذ قضت بالزام الطاعن بالتعويض المدني المؤقت ، فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم - في هذا الشق - مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية ويعتم قبول الادعاء المدني مع الزام المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٦٧)

المبدأ :

القضاء العادي هو الاصل - للمحاكم العادية ولاية الفصل في كافة الجرائم ايا كان شخص مرتكبها الا ما استثنى بنص خاص في حين أن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناهة لما خصوصية الجرائم التي تنظرها واما شخص مرتكبها على اساس صفة معينة توافرت فيه .

الحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي ادان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان

ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى - طبقا لنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - على أن للقضاء العادي هو الاصل ، وأن للمحاكم العادية ولاية الفصل في كافة الجرائم ايا كان شخص مرتكبها الا ما استثنى بنص خاص ، هي حين أن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه اما خصوصية الجرائم التي تنظرها ، واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه ، وأنه وإن أجاز قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا أنه ليس في هذا القانون ولا في أي تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، مما مفاده أن القضاء العسكري يشارك المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في ذلك الاختصاص دون أن يسلبها اياه . ولا ينال من هذا النظر النص في المادة الثامنة والاربعين من قانون الاحكام العسكرية -تف الذكر على أن « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا » - ذلك أن هذا النص - وأيا كان وجه الرأي فيه - لا يفيد صراحة ولا ضمنا لانفراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحدده القانون ، ومن ثم يكون قساري ما يقيد نص المادة ٤٨ مالملة الذكر ، أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها صاحبة للقول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد ، أن لفظة «وحدها» وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة اختصاصها في نهاية النص . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، وكانت الاوراق قد خلت من قرار من السلطات القضائية العسكرية بأن الجريمة موضوع الدعوى المائلة تخضع لاختصاصها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة

المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير مند من القانون ، ويتمخض دعما قانونيا ظاهر البطلان لا على المحكة ان هي لم ترد عليه ، ومع هذا فقد عرض الحكم لهذا الدفع وأطرحة في قوله : « انه ليس في القانون ٢٥ لسنة ٦٦ ولا في أى تشريع آخر نص على انفراد القضاء العسكري بنظر نوع معين من الجرائم أو محاكمة فئة خاصة من المتهمين مما مفاده ان القضاء المذكور يشارك القضاء العادى صاحب الولاية العامة في ذلك الاختصاص دون أن يسلبه اياه » . وهو يرد كاف وسائله ويتفق وصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفيلتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل للامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفيلتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقترت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ابرته لتطوع بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش ورمت على شواهد الدفع ببطلان عدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينزع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق ، وكان مجرد الخطأ في ذكر مهنة الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بخلته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر . فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سعييا . هذا فضلا عن أن ايجاب اذن النيابة في تفتيش الامكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون انما أراد حماية السكن ، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الدفع بدس المخدر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى لو ردها الحكم ، وكان الحكم مع هذا قد عرض لهذا للدفاع وأطرحة في قوله : « ان معاينة النيابة قد اثبتت زراعة هذه

الشجيرات بأرض المتهم فى خطوط منتظمة وسط زراعات الخضروات المنزوعة ومن ثم تلقت المحكمة عن الدفع والدفاع السالف وترفضه بعد أن اطمأنت الى شهادة الشهود سالفى الذكر التى تأيدت بتقرير المعمل الكيماوى ومعاينة النيابة « . وهو رد كاف وسائغ لاطراح دفاع الطاعن ، ولا يعيب الحكم قوله ان الشجيرات المضبوطة كانت مزروعة فى خطوط منتظمة فى حين أن الثابت من المعاينة أنها كانت مبعثرة فى زراعة الخضروات ، ما دلم أن هذا الخطأ - بفرض صحته لم يكن له اثر فى منطق الحكم أو النتيجة التى انتهى اليها والاصل أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن زراعة نبات الحشيش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكانت ضالة عدد شجيرات النبات المخدر أو كثرتها هى من الامور النسبية التى تخضع لتقدير المحكمة . واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار فى قوله : « وتستخلص المحكمة قصد الاتجار مما أفادت به التحريات على نحو ما سلف وهو ما أيدته الضبط وكذا من كثرة عدد الشجيرات المضبوطة وزراعتها بعناية داخل زراعة الخضروات المنزوعة بمعرفة المتهم » . وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن زراعة الطاعن لنبات الحشيش كانت بقصد الاتجار . فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سحيذا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٩٦٥٠ لسنة ٦٠ ق - جملة ١٤/١١/١٩٩١)

اختلاس أشياء محجوزة

(قاضية رقم ٣٤٨)

المبدأ :

تتحقق جنائية الاستيلاء بغير حق على مال عام بمجرد حصول
الاستيلاء على المال خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة
المطعون ضدهم من جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء بدون حق على
مال عام والشروع في ذلك إلى القول « من حيث المتفق عليه فقها وقضاء
أن جريمة الاستيلاء ومن ثم التسهيل لها في مفهومها الأصلي في اضاءة
المال على ربه بالاستيلاء عليه فهي الوجه المقابل لجريمة السرقة وركنها
الاساسي . الاختلاس في مفهومه الاولي بمعنى انها تشترط أن يضيع
المال على صاحبه وهي هنا شركة الورق بدون مقابل أما اذا كان الامر
منطويا على بيع الشيء لشخص معين حتى ولو لم يكن صاحب حق فيه
بالثمن الذي حدده صاحبه (الشركة) دون اقل منه فلا تتوافر في ذلك
أركان جريمة الاستيلاء وانما قد تنطوي على جريمة أخرى قد تشكل
سوء توزيع السلع المجهود بتوزيعها على المستحقين المستحقة في المادة
١١٦ عقوبات بموجب القانون ٦٣ لسنة ٧٥ المنشور بالجريدة الرسمية في
٢٩٧٥/٧/٣١ والتي يجري نصها كل موظف عام كان مسئولا عن توزيع
سلعة أو عهد اليه توزيعها وفقا لنظام معين فاخل عمدا بنظم توزيعها
يعاقب بالعس وتكون العقوبة السجن اذا كانت السلعة متعلقة بقوت
الشعب أو احتياجاته أو اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، ومن ثم فإن
هذه الجريمة لم تكن قائمة وقت أحداث التحقيق والتي انصبت على
التاريخ منذ يوليو سنة ١٩٧٣ وما بعدها حتى ١٩٧٤/٤/١٩ أي قبل
أن يستحدث النص المذكور وبناء على ما تقدم وعلى أن اضاءة المال تعني
تخليه للغير بدون مقابل أو ثمن أو بثمن يقل عن المقرر للشيء وكان
الثابت أن كل صفقات الشركة كانت بالثمن الذي حددته للسلعة ومن ثم
فلا يكون ثمة جريمة تسهيل للاستيلاء ولا شروع فيه ويتعين بالتسالي

القضاء ببرامة جميع المتهمين مما أمدد اليهم فى تهمة التسهيل أو الشروع فيه ، لما كان ذلك ، وكلنت جنائية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد حصول الاستيلاء عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، ولا مرأه فان ما آتاه المطعون ضدهم للحصول على الورق من اصطناع محررات مزورة بلساء وهمية لعملاء يطلبون الورق وتوزيعه على غير مستحقه قد انطوى على حيلة توصلوا الى الاستيلاء على الورق بغير حق ولم يكن أداء الثمن - فى خصوص هذه الدعوى الا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على صور بغير حق مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء بدون حق على مال عام ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، دون حاجة الى بحث الطعن المقدم من المحكوم عليهما .

(الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٤٩)

المبدأ :

تصرف الطاعنين فى كميات الدقيق التى أؤتمنا عليهما تصرف الملك لها وكذا اختلاسهما المبالغ الأخرى وقيمة التمتع التى عددها الحكم - يعتبر بياناً لجناية الاختلاس المعرفة به قانوناً .

الحكمة :- اذ كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعنين بناءً على ما أورده من أدلة وشواهد وأثبت فى حقهما تصرفهما فى كميات الدقيق التى أؤتمنا عليهما تصرف الملك لها وكذا اختلاسهما المبالغ الأخرى وقيمة التمتع التى عددها الحكم ، فان هذا حسيه بياناً لجناية الاختلاس كما هى معرفة فى القانون بركنيها المادى والمعتوى وإثباتاً لوقوعها من الطاعنين ، ويكون منعاهما عدم توافر أركان جريمة الاختلاس فى حقهما وان الواقعة لا تعدو أن تكون الجنحة للعقاب عليها بالفقرة الخاصة من المادة ٣ مكرر ب من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٥ دقلاً قانونياً ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٣٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٩/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٥٠)

المبدأ :

يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذا أوقع عقوبة الحبس عن جريمة الاختلاس دون أن يؤقت عقوبة العزل .

المحكمة : - وحيث أن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليهما بجريمة الاختلاس وعاملهما بالرفافة فأوقع عليهما عقوبة الحبس مما كان مقتضاه أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها وفقا لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات وإذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه وتصحيحه على مقتضى القانون .

ومن حيث أنه لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتبارا بأنها تمثل المصالح العام وتسعى الى تحقيقه موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الاحكام وان لم تكن لها سلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي المحكوم عليه ، فان مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بادانة المطعون ضدهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عامل المحكوم عليهما بالرفافة وعاقب كل منهما بالحبس لمدة سنة واحدة عن جريمة الاختلاس المنسوبة اليه دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليهما اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه طبقا للقانون بتوقيت عقوبة العزل .

(الطعن رقم ٤٣٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٥)

(قاعدة رقم ٣٥١)

المبدأ :

شرعية العقاب تقضى بأنه لا عقوبة بغير نص .

المحكمة : اذا كانت شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التى طبقها الحكم المطعون فيه على عقوبة الغرامة النسبية التى يحكم بها فى حالة الجريمة التامة فى جرائم الاختلاس والمحكمة من ذلك ظاهرة وهى أن تلك الغرامة يمكن تحديدها فى الجريمة التامة على أساس ما اختلصه الجانى أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، أما فى حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالفه هذا النظر وأوقع على الطاعنين عقوبة الغرامة النسبية برغم أعماله لنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات فى حقهما ، كما عامل الطاعنين بالرفقة وعاقبهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بهما عليهما طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى من غرامة وبجعل عقوبة العزل لمدة سنتين .

(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٥٢)

المبدأ :

مناط العقاب المنصوص عليه بالمادة ٢٧٢ مكررا عقوبات أن تكون للأرض المعتدى عليها مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لأحدى شركات القطاع العام أو لاية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الاموال العامة .

(الطعن رقم ٥٤١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٢٥٣)

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التعدي على ارض مملوكة للدولة قد عول في ذلك على مضمون محضر الضبط واقوال الشهود دون ان يورد مضمون ذلك المحضر واقوال الشهود ووجه استدلاله بهما على الجريمة التي دان الطاعن بها بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢١)

(قاعدة رقم ٣٥٤)

المبدأ :

اختلاس - لا يكفي مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي ان يكون مختلسا بل يجب أن تنصرف نيته الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له .

الحكمة : ومن حيث انه لما كان القانون قد فرض العقاب على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته - باعتباره حائزا له - الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوي يقتدر به هو نية اضعاف المال على ربه ، وكان من المقرر ان مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس بما يتضمنه من اصابة المال الى ذمة المختلس بنية اضعافه على ربه لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية او لسبب آخر ، وكان من المقرر كذلك في اصول الاستدلال ، ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم ، مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج ، من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، وكانت الاحكام في المواد الجنائية يجب ان تبني

على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالادانة على الاسباب التي بنى عليها ، والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر ، تحديد الاسباب والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له ، سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان مفصل جلي ، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم في عبارات عامة مغفلة أو وضعه في صورة مجعلة ، فلا يتحقق به مراد الشارع من استنباط تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما تفصح عنه مدوناته - قد دان الطاعن بجرمة الاختلاس لجرد وجود عجز في حسابه ، دون أن يورد من الأدلة والقرائن ما يظهر الادعاء بأن الطاعن تصرف في المال المدعى اختلاسا . تصرف المالك في ملكه بقصد اضاعته على ربه ، ودون أن يعرض البيت لدفاعه بأن العجز في الدقيق محل الاتهام - ان وجد - انما يرجع الى فساد عبوات الدقيق وتلفها أثناء التحميل ، وهو دفاع ، يعد في ضئولة الدعوى المطروحة ، دفاعا جوهريا لتعلقه بالركن المادي للجريمة التي دين الطاعن بها ، ومن شأنه ، لو صح ، أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسّمه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه وما تقدم ، يكون مشويا بالقصور في التسبب فوق اخلاله بحق الدفاع ، بما يبطله ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بغير حجة ليبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٧٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٨)

(الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

(الطعن رقم ٤١٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)

(الطعن رقم ٣٦٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٧)

(قاعدة رقم ٣٥٥)

المبدأ :

اختلاس - تعويل الحكم على أقوال الشهود المختلفة في النتيجة واختلافه في الحكم عما ثبت اختلاسه يدل على اضطراب الواقعة في ذهن المحكمة وعدم استقرارها يعيب الحكم بالتناقض في التسبب .

المحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن اختلس مبلغا وقدره ٣٥٩٥ جنيها و ٩٠٤ مليما - على النحو سالف البيان - ثم حصل أقوال الشهود في مدوناته بما مؤداه أن جملة المبالغ المختلسة هي ٣٧٤٢ جنيها و ٦١٩ مليما ثم خلص إلى ادانة الطاعن لاختلاسه مبلغا وقدره ٣٧١٥ جنيها و ٩١٦ مليما ، فإن تعويل الحكم على أقوال الشهود في ادانة الطاعن على الرغم مما بينها من اختلاف في النتيجة ، فضلا عن اختلاف ذلك عن المبلغ الذي خلص الحكم إلى ثبوت اختلاسه يدل على اضطراب الواقعة في ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها في عقيدتها بالاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يعيب حكمها بالتناقض في التسبب ويوجب نقضه مع الإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١١)

(قاعدة رقم ٣٥٦)

المبدأ :

الحكم بالادانة بجرائم اختلاس المال العام والاستيلاء عليه بغير حق المرتبط به بتزوير في محررات رسمية ولتعمالها - المادة ٢٧ عقوبات - تأييت عقوبة العزل .

المحكمة : حيث أن هذا النعى صحيح ، فذلك بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه دان المظنون ضده بجرائم اختلاس المال العام والاستيلاء

عليه بغير حق المرتبط به بتزوير في محركات رسمية واستعمالها
ثم عامله بالرقابة وقضى - فضلا عن الغرامة - بحبس سنة واحدة وبغزله
من وظيفته - لما كان ذلك وكان من المتعين على الحكم المطعون فيه عملا
بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت عقوبة العزل ، أما وهو لم
يقطع ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يستوجب نقضه
نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيف عقوبة العزل وجعله لذة سنتين .

(الطعن رقم ٢٤٥١٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٢٥٧)

المبدأ :

لا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يكن قد نص عليها القانون - على
القاضي التزام حد النص المقرر للعقاب وعدم تجاوزه - الغرامة النسبية
وما يحكم به من رد يكون على أساس قيمة ما اختلسه أو استولى عليه
المتهم من مال أو منفعة طبقا لنص المادة ١١٨ عقوبات .

المحكمة : - وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان
النتيجة العامة قد استندت للطاعن اخلاسه كمية من الفلفل الاسود بلغت
قيمتها ٢٠٢٥٤ جنيها و ٣٦٩ مليما وكان الثابت من المرفعات التي أقرت
المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان المسؤولين بالشركة التي يعمل
بها الطاعن قد ردا قيمة ما اختلسه الطاعن من الفلفل الاسود مضافا اليه
١٠٪ مصاريف ادارية بمبلغ ٢٥٤٠ جنيها و ٣٦٩ مليما ، ولم يحدد
لحد قيمة ما اختلسه الطاعن على وجه التحديد ، لما كان ذلك ، وكان
لا يجوز توقيع أية عقوبة ما لم يكن قد نص عليها القانون كجزاء لذات
الفعل المنسوب الى المتهم عملا بقاعدة - الا عقوبة بغير نص - ومن ثم
قطي القاضي التزام حد النص المقرر للعقاب وعدم تجاوزه ، وكان المبرر
قد أعلن صراحة أن الغرامة النسبية وما يحكم به من رد يكون على أساس
قيمة ما اختلسه أو استولى عليه المتهم من مال أو منفعة طبقا لنص
المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، فان الحكم المطعون فيه اذ جاز الطاعن
بتعريضه بمبلغ ٢٠٢٥٤ جنيها و ٣٦٠ مليما والزامه برد ماله يعد أن

خلف الطاعن قيمة المضاريف الادارية وقدرها ١٠٪ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون يؤدي بتقصه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ولما كان الحكم قد خلا من استظهار قيمة ما اختلته الطاعن على وجه التحديد حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون وبالتالي قيمة ما يلزم الطاعن برده فانه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن توضيح ما تردى فيه من الخطأ في القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٢٤٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(قاعدة رقم ٣٥٨)

المبدأ :

ادانة الطاعن على سند من القول باحتفاظه باللوحات المعدنية حتى تسليمها لوحدة ترخيص المرور دون أن يثبت للقصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه - قصور في الحكم ، للتفاته عن دلالة ما قدمه من مستندات - قصور واخلال بحق الدفاع .

المحكمة : من حيث إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بإلادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذاً تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم والا كان قاصرا واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل الطاعن على سند من القول باحتفاظه باللوحات المعدنية حتى تسليمها لوحدة ترخيص مرور القوات المسلحة دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه

فانه يكون قاصرا هذا فضلا عن أن الحكم قد التفت عن دلالة ما قدمه الطاعن من مستندات تمثلت فى شهادة تفيد قيامه بتمسليم اللوحات المعدنية واستبدالها بأخرى ولم يقل كلمته فيها ولم يعن بتمحيصها فانه يكون مشوباً فوق قصوره بالاخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٠٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٥٩)

المبدأ :

جريمة الاستيلاء بغير حق على مال خاص تحت يد أحد بنسوك القطاع العام والشروع فيها - توقيت مدة العزل بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها والا كان الحكم باطلا .

الحكمة : وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة المطعون ضده عن جريمة الاستيلاء بغير حق على مال خاص تحت يد أحد بنوك القطاع العام - بنك مصر - والشروع فيها المعاقب عليها بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ب ، ١١٩ مكررا هـ من قانون العقوبات ، وعامله بالرافقة وقضى عليه بالحبس لمدة سنة وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه وعزله من وظيفته وإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس ، فقد كان من المتعين على محكمة الموضوع - عملا بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات - أن توقت مدة العزل المقضى بها عليه بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها ، أما وهي لم تفعل ، فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون خطأ يستوجب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيت عقوبة العزل وجعله لمدة سنتين .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢/١٤/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣١٠)

المبدأ :

الحكم بالادانة بجرائم الاستيلاء بغير حق على مال للدولة وارتكاب تزوير فى محررات رسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها وعامله بالرافقة وعاقبه بالحبس سنة دون أن يؤقت عقوبة العزل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المحكوم عليه بجرائم الاستيلاء بغير حق على مال للدولة وارتكاب تزوير فى محررات رسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها قد أخطأ فى القانون ، ذلك بأنه وقد عامل المحكوم عليه بالرافقة وعاقبه بالحبس لم يؤقت عقوبة العزل .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد دان المحكوم عليه بجرائم الاستيلاء بغير حق على مال للدولة وارتكاب تزوير فى محررات رسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها وعامله بالرافقة وعاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه طبقا للقانون بتوقيت عقوبة العزل

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٧)

(قاعدة رقم ٣٦١)

المبدأ :

١ - اذا ثبت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الاشياء المستولى عليها قد ضبطت فإن الحكم اذ قضى بالرد يكون معيبا .

٢ - اذا عاقب الحكم المطعون فيه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة رغم أنه عامله بالرافقة دون أن يؤقت عقوبة العزل وجعلها لمدة سنتين يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الحكمة : ومن حيث أن المادة ١١٨ من قانون العقوبات نصت على أنه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ و ١١٦ مكررا ، ١١٢ فقرة أولى ، بعزل الجاني من وظيفته أو تزول صفته ، كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٥ ، بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه » . لما كان ذلك « وكان جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال المختلس في حمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نفسه أن الأشياء المستولى عليها قد ضبطت ، فإن الحكم اذ قضى بالرد يكون سعييا بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحة بالقضاء ما قضى به من رد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عامل المحكوم عليه بالرافسة اعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، حوّن أن يؤقت عقوبة للعزل للمقضى بها عليه لتباعا لحكم المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون أيضا قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه في هذا الخصوص أيضا ، وذلك بتوقيف عقوبة العزل وجعله لمدة سنتين . أما بالنسبة لما تثيره الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه أخطأ اذ قضى بتفريم المطعون ضده مبلغ مساو لقيمة الأشياء المستولى عليها رغم أنها من القرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وسبق القضاء بها على متهم آخر في ذات الدعوى . مما كان يتعين معه جعلها مبلغا واحدا يلزم به المتهمان بالتضامن - فهو مردود بأن الثابت من الاطلاع على المفردات أن الدعوى للجناثية رفعت على المطعون ضده وآخر بتهمة الاستيلاء بغير حق على مال لاصدى شركات القطاع العام وصدر الحكم غيابيا بادانتها ، واذا ضبط المتهم الآخر في الدعوى فقد أعيدت الاجرامات بالنسبة له وصدر حكم محكمة أمن الدولة العليا بينها بتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ حضوريا بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ويعزله من وظيفته والزامه برد مبلغ

٢١٤٣ جنبها و ١٧٥ مليما وتغريمه بمثل هذا المبلغ وقد أصبح هذا الحكم باتا . ثم ضبط المطعون ضده واعيدت الاجراءات بالنسبة له واصدرت ذات المحكمة حكما المطعون فيه بتاريخ ١٠١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من قانون العقوبات تنص على انه « اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا او شركاء فالقرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد ، خلافا للقرامات للنسبية قانهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك » .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١)

(قاعدة رقم ٣٦٢)

المبدأ :

جريمة تسهيل لسيلاء الغير بغير حق على أموال مرهونة رهنا جيلزيا للبنك الاهلى المصرى - للدفع بـ لنتقاء صفة الموظف العام عن المتهم الاول حتى تفقد جنائية التسهيل ركنها الجوهرى الذى لا يستقيم الا بوجوده - لم يستظهر الحكم فى بدوئته ما اذا كان تكليف المتهم الاول باداء خدمة عامة لصالح البنك صادر اليه بمقتضى القوانين وللولاى او من موظف عام او من فى حكمه فانه يكون مشوبا بالقصور فى البيان الذى يطله .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى ، وورد الادلة التى صحت لديه على آداة الطاعنين الثانى والثالث - ٥٥٥٠ و ٥٥٥٠ - بجريمة الاشتراك مع المتهم الاول فى ارتكاب جريمة تسهيل لسيلاء الغير بغير حق على أموال مرهونة رهنا جيلزيا للبنك الاهلى المصرى - فرع طوسون - عرض للدفع المبدى من هذين الطاعنين فى شأن لنتقاء صفة الموظف العام عن المتهم الاول ورد عليه فى قوله « وكان للدفاع عن المتهمين الثلاثة تمسك باحتمال وانحسار صفة الموظف او المكلف بالضمة العامة عن المتهم الاول حتى تفقد جنائية التسهيل ركنها الجوهرى الذى لا يستقيم الا بوجوده ، بمقولة انه مجرد

موظف لدى المتهمين الثانى والثالث المسؤولين عن شركات أوتمان ،
وانهما هما اللذان يدفعان له أجره ، ويوقع بسجلتهما عند حضوره
وانصرافه وانه يمكنهما توقيع الجزاءات عليه ، عكس البنك الذى لا يملك
عليه أية سلطة اشرافية ، فان ذلك القول مردود عليه بصراحة نص الفقرة
(و) من المادة ١١٩ مكرر عقوبات ، التى اعتبرت كل من يقوم بأداء
عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى النظم
المقررة فى عداد الموظف العام ، فالمرشح دل فى هذه المادة على اتجاهه
الى التوسع فى تحديد محلول الموظف العام وإراد معاينة جميع فئات
العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والمحق بها حكما مهما
تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من فى حكمه ، وأيا كان
نوع العمل المكلف به ، والثابت من عقد الاعارة بين الشركة التى يمتلكها
المتهمان الثانى والثالث وبين المتهم الاول ، أن الشركة قد إعارته للبنك
ليعمل أميناً للمخزن الموضوع به البضائع والآلات المرهونة رهنا حيازيا
لهذا الأخير ، إذ أن لوائح البنك تسمح بأن يستعير من عميله أميناً
للمخزن التى تودع فيه البضائع المرهونة ، هذا فضلا عن أن هذا المتهم
لم يكن هو أول من تحصل أمانة هذا المخزن ، بل سبقه آخر من ذات
الشركة فى هذا المضمار ، ولا يفتى فى عضد هذا القول كون هذا الأمين
يتقاضى أجره من الشركة التى إعارته ، ولا يحصل على أية مميزات مادية
من البنك ، ذلك أن هذه الفقرة من المادة تؤكد أنه يستوى أن تكون
الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا
سيما وقد وقع هذا المتهم على بيان البضائع المسلمة اليه بحكم وظيفته
إمام البنك الذى التمتنه عليها ، وقد سهل هذا المتهم بمناسبة هذا
الاختصاص وما يخوله من سلطات وبيته من امكانيات للمتهمين الثانى
والثالث الاستيلاء على الآلات المرهونة رهنا حيازيا للبنك معوزاً أن يحصلوا على
موافقة البنك الكتابية على ذلك ، ودون أن يسددا قيمتها النقدية أو
يستبدلها بآلات أخرى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٩ مكررا من
قانون العقوبات ، نصت على أنه « يقصد بالموظف العام فى حكم هذا
الطلب (١) ... (ب) ... (ج) ... (د) ... (هـ) ... (و) كل من
يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى

القوانين أو من موظف عام فى حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به ، ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا ، . . . ، وكان المقصود بمن يكلف بخدمة عامة فى مفهوم نص الفقرة (و) من المادة ١٢٩ مكررا من قانون العقوبات ، أن يكون التكليف صادرا اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام أو من فى حكمه فى حدود ما نصت عليه المادة ١١٩ مكررا آنفة البيان . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الاحارة المحرر بين المتهم الاول - - وشركة أوتمان للتجارة التى يمتلكها الطاعنان الثانى والثالث ، قد اقتصر فيما تضمنه من حقوق والتزامات على هذين الطرفين ، دون أن يكون البنك المبنى عليه طرفا فيه ، ولم يتضمن تكليفا لذلك المتهم بالقيام بخدمة عامة ، باعتبار أن الطرف الآخر فى ذلك العقد وهو رب العمل - شركة أوتمان للتجارة - ليس من الجهات أو الأشخاص الذين اناط بهم القانون تكليف الغير بالخدمة العامة طبقا لنص المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بالاشتراك فى جنائية استيلاء على مال فى حكم المال العام ولم يستظهر فى مدوناته ما اذا كان تكليف المتهم الاول بإداء خدمة عامة لصالح البنك الاهلى المصرى - صادرا اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام أو من فى حكمه فى مفهوم نص المادة ١١٩ مكررا من القانون - المار ذكره - فانه يكون مشوبا بالقصور فى البيان الذى يبطله ، ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث ، وبالنسبة للطاعن الاول ، الذى لم يقبل طعنه شكلا ، لاتصاله الوجه الذى بنى عليه النقض به ، وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وبغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٩٠٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

المبدأ :

جريمة الاختلاس - جريمة الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق - جرائم تقع من الموظفين العموميين على المال العام - اختلاف كل منهما عن الأخرى .

المحكمة : وحيث ان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وجريمتي الاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير بغير حق المنصوص عليهما في المادة ١١٣ من ذات القانون ولأن كانت من الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين على المال العام إلا أن كلا منها تختلف عن الأخرى ، فجريمة الاختلاس ما هي إلا من صور خيانة الأمانة ويكون فيها المال في حيازة الجاني وتتعلق الجريمة بتغيير الأمين نيته في حيازة المال المودع عليه من حيازة. فلتقتصر على سبيل الأمانة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، ولذلك فإن تسهيل الاختلاس لم يكن بحاجة إلى أن يجعله المشرع جريمة خاصة اكتفاء بتطبيق القواعد العامة في الاشتراك في أحوال المساهمة الجنائية في الاختلاس . بعكس الحال في جريمتي الاستيلاء على المال العام أو تسهيل الاستيلاء عليه فإن المال لا يكون في حيازة الجاني - فاعلا قلم الموظف بقسطه - أيجانب - هو سلبه بقصد تسهيل استيلاء الغير على هذا المال فإنه وفقا للقواعد العامة يعتبر الموظف في هذه الحالة مجرد شريك بالمساعدة للغير الذي استولى على المال العام وقد يكون هذا الغير فردا عاديا من أفراد الناس مما يجعل جرمته سرقة عادية أو نهباً فيستفيد الموظف باعتباره شريكا له لذلك تدخل المشرع في المادة ١١٣ من قانون العقوبات للتحفوق دون هذه النتيجة باعتبار أن الموظف العام هو المسئول عن وقوع هذه الجريمة ولولا فقه الاجراس لما استولى الغير على هذا المال فاعتبر الموظف فاعلا أصليا في جريمة خاصة تسمى بتسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو ما في حكمها وبناء على هذا الوصف الجديد فإن الغير هو الذي يصبح شريكا للموظف في هذه الجريمة الخاصة ما لم يكن هذا الغير موظفا عاما لأنه في الحالة الأخيرة يسأل بوصفه فاعلا أصليا في جريمة

الاستيلاء بغير حق على مال عام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دأب المتهم الاول - للحكوم عليه غيابيا والمطعون ضده في الطعن المقدم من النيابة العامة - بجريمة اختلاس أموال عامة ونجده في حيازته بسبب وظيفته ودان الطلعن بجريمة تهديد استيلاء المتهم الاول على ذات المال موضوع تهمة الاختلاس وهي جريمة مقتضاها ألا يكون المال في حيازته فان الحكم المطعون فيه يكون قد جمع بين صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا مما يشوبه بالاضطراب والتخاقل ويدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها وهو ما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح ويتعين إخلال نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان السبب الذي من أجله نقض الحكم يتصل بالحكوم عليه - المتهم - الذي قضى بسقوط طعنه وكذلك الحكم المطعون عليه غيابيا - المتهم الاول - - الذي طعنت النيابة العامة ضده بالنقض فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهما بغير حاجة لبحث وجه الطعن الميقدّم من النيابة العامة ضد المتهم الاول .

(الطعن رقم ٤٩٣٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

(قاعدة رقم ٣٦٤)

المبدأ :

لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهس بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد انتهى في منطق سائغ

وتدليل مقبول الى اختلاس الطاعنين لكمية الالبان الجافة موضوع
للجريمة اخذا بما قرره شهود الاتبات فى الدعوى ومن اعتراف الطاعن
للثانى وتحريات المباحث وكان ما أورده الحكم فى مدوناته كاف وسائغ
فى بيان نية الاختلاس وكان من المقرر انه لا يلزم أن يتحدث الحكم
لستقلالاً عن تولفقر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ، بل يكفى أن يكون
ما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال فى
الدعوى المعروضة - وأن ما يثيره الطاعن الاول من قصور فى استظهار
قصد الاختلاس لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٨٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٢٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٦٥)

المبدأ :

اختلاس - طلب الدفاع نذب خبير لبيان حقيقة المبالغ المختلصة
موضوع الجريمة يعد دفاعا جوهريا - كان لزاما على المحكمة أن تحققه
بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى الى اطراحه
ولا كان حكمها معيبا بالقصور فى التسبيب مشويا بالاخلال بحق
الدفاع .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين
وثة الدعوى ، حصل أقوال الشهود فى شأن مقدار العجز الذى ظهر
فى عهدة الطاعن فى قوله « فقد شهد أخصائى بشركة الدقهلية
الوطنية للامن الغذائى بالمنصورة ، انه نذب من مدير الفرع لجرد فرع
الناضرية يوم ١٩/١٠/١٩٨٥ بعد بلاغ أمين الفرع عن سرقته ، وبجرد
البضاعة الموجودة فى الفرع وفحص المستندات بالفرع تبين له مديونية
الفرع ووجود عجز قدره ٣٤٠١ جنيه و ٤٤٢ مليم » . « وشهد

محاسب الشركة بالتحقيقات بأنه بعد أن قدم له الشاهد السابق كشوف الجرد قام بمراجعتها على ضوء جميع المستندات بالادارة فى المدة من ١٩٨٥/٦/٤ حتى ١٩٨٥/١٠/٣١ فترة عمل المتهم بلغ العجز ٧٨٣١ جنيهها و ٩٩١ مليما ، « وشهد ٠٠٠٠ رئيس مباحث قسم ثانى المنصورة ، أنه عقب حضور المتهم للقسم للإبلاغ ، قام بمسأله عن المروقات فلم يستطيع تحديدها وانتقله للمعاينة لم يشاهد أى آثار عنف واضمحنة على منافذ الفرع ، ولم يجد قفل الباب ، ولاحظ وجود السلع بأماكنها عدا بعض علب الرايسو مبعثرة على الأرض وتبين له من التجهيزات المبدئية ، أن تلك الواقعة غير صحيحة ومختلفة لقرب الجرد النوى فقامت الشركة بأجزاء الجرد المبدئى ، فوجدته قد اختلص بمبالغ نقدية قدرت بمبلغ ٤١٠٨ جنيهها و ٧٦٣ مليما على دفعات . « لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حول على أقوال الشهود - المار ذكرهم - فى شأن بيان مقدار العجز الذى تبين فى عهدة الطاعن ، رغم ما بينها من تناقض فى خصوص تحديد القيمة المالية لذلك العجز ، مع ما لذلك من اثر فى بيان المبالغ المختلصة الواجب الحكم بردها والقضاء بفرامة مساوية لها طبقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدافع عن الطاعن تمسك فى مختتم مرافعته بطلب البراءة اصليا واحتياطيا بنصب خبير لبيان حقيقة المبالغ المختلصة موضوع الجريمة المنتدة اليه ، فان دفاع الطاعن على هذا النحو - يعد - فى خصوصيته هذه الدعوى - دفاعا جوهريا ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققة بلوغا الى غاية الامر فيه ، أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى الى اطرأحه ، أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

المبدأ :

١ - جريمة الاختلاس تتحقق اذا كانت الاموال او الاشياء المختلسة قد وجدت في حيازة الموظف العام او من في حكمه بسبب وظيفته .
يستوى في ذلك أن تكون هذه الاموال او الاشياء قد سلمت اليه تسليما ماديا او وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته .

٢ - لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس طريقة خاصة غير طرق الاستغلال العامة بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم اليها .

٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي بل يكفي أن يكون ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم للمطعون فيه قد اورد في معرض بيانه لواقعة الدعوى وتحليله على ثبوت جريمتى الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة في حق الطاعن ، انه كان سبيل المتهم الثالث الى استبدال الاورلق المزورة بالاوراق الصحيحة فى القضايا التى يعهده ، وتلك التى كانت بعهدة زملائه بالادارة الجنائية بمحكمة استئناف القاهرة التى يعمل بها ، ولنه اقر بالتحقيقات انه تسلم كافة القضايا عهده موضوع تهمة الاختلاس بسبب وظيفته بالادارة - المار ذكرها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، تتحقق اذا كانت الاموال او الاشياء المختلسة قد وجدت فى حيازة الموظف العام او من فى حكمه بسبب وظيفته ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الاموال او الاشياء قد سلمت اليه تسليما ماديا ، او وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته ، وأن جريمة الاستيلاء المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، تتحقق اركانها متى استولى الموظف العام او من فى حكمه بغير حق على مال للدولة او لاحدى الجهات المنصوص عليها فى

المادة ١١٩ من القانون ذاته ، ولو لم يكن هذا المال فى حيازته ، أو لم يكن من للعاملين بالجهة التى تم له الاستيلاء على مالها ، وذلك بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وأضاعته على ربه ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الاصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم اليها ، وكان ما أورده الحكم - على النحو المار بيانه - يعد كافيا وسائفا فى تدليل الحكم على ثبوت استلام الطاعن للوراق المختلصة والتي أشار اليها الحكم فى مدوناته ، وعلى توافر جرمته الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة فى حق الطاعن ، بارتكابهما المادية والمعنوية ، اذا لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى هاتين الجريمتين ، بل يكفى أن يكون ما أورده الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى التسبب فى هذا الصدد يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن فى شأن تناول القضايا موضوع جرمته الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، بين موظفى القلم التجسائى بالمحكمة التابع لها ، مما يسهل على غيره من الموظفين أن تمتد يده الى تلك القضايا ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا يستأهل من الحكم ردا ، إذ ائرد عليه استفاد من أدلة التثبت التى أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمتين - المار فكرهما - وتبتهما الى الطاعن ، ولا عليه أن لم يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته منها أنه أطرحها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ نص فى مادته الاولى على تعديل الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ليشمل فضلا عن جرائم اختلاس الاموال الاميرية والفساد والصور المختلفة الاخرى للعدوان على المال العام ، واستبدل بعنوان الباب المذكور عنوان « اختلاس المال العام والعدوان عليه والفساد ، بما يحق التوسع فى مدلولى المال العام والموظف العام ، وأدخل من تعديلات على نص المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، بحيث

يتسع مدلولهما للعقاب على اختلاس الموظف العام أو من في حكمه للأموال والأوراق أو - الاستيلاء عليها بغير حق ، سواء كانت تلك الأموال والأوراق مملوكة للدولة أو لأحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات ، أم كانت أموالاً خاصة مملوكة للأفراد ، متى كان هذا المال موجوداً في حيازته بسبب وظيفته ، وذلك بالنسبة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، أو كان تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من القانون ذاته بالنسبة لجريمة الاستيلاء عليه بغير حق أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، وغلظ الشارع العقوبة المقررة في هاتين الجريمتين إذا ما اقترن الفعل بظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فيهما ، كما أضاف القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ إلى أحكام ذلك الباب الرابع نص المادة ١١٧ مكرراً لمقرر عقوبة الاختلاس الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لكل موظف عام يضع النسيب عمداً أو يخرب أو يتلف أموالاً ثابتة أو منقولة أو أوراقاً أو غيرها لأحدى الجهات التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو للغير متى كان معهوداً بها إلى تلك الجهة ، وقد استهدف الشارع من كل هذا التعديل مواجهة حالات سرقة واختلاس واتلاف الأموال والأوراق التي تقع من الموظف للحفاظ لها ، فشدّد العقاب عليها ومن ثم فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات وهو ما أصبحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - المار ذكره - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتي اختلاس أوراق القضايا والاستيلاء عليها بغير حق وعاقبته عليهما طبقاً للمادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ، وإذا كان الحكم قد أشار في مدوناته إلى نصي المادتين - المار ذكرهما - وافصح عن تطبيقهما في حق الطاعن ، فإن النقص عليه بقالتي الخطأ في تطبيق القانون والبطلان يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والتزوير في محررات رسمية والاشتراك مع المتهم الأول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية ، وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون لجريمة الاختلاس باعتبارهما عقوبة الجريمة الأشد عملاً بنص

المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره فى صدد قصور الحكم فى بيان أركان جريمة التزوير المستندة اليه ، وفى التحليل على اشتراكه مع المتهم الاول فى ارتكاب التزوير فى المحررات الرسمية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مقبول - لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ ، أن المحكمة قضت الاحراز التى تحوى الاوراق المزورة وصرحت للدفاع بالاطلاع عليها والحصول على صور لها ، كما صرحت للخبير الاستشارى بالاطلاع على الاوراق الخاصة بالمتهم الثالث ، ثم ترفع الدفءاع عن الطاعن فى الدعوى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٥/٩/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٦٧)

المبدأ :

١ - يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى بمهنته على انه مملوك له .

٢ - ليس بلازم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع الدعوى وظروفها ما يدل على قيامها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله انه اثر دلالة تحريات الشرطة على أن الطاعن بصفته المسئول عن المصنع المتحفظ عليه من قبل ادارة الاموال.اتفق مع المتهمين الثانى والثالث وأولهما يعمل بقسم الصيانة بالمصنع والاخر ميكانيكى سيارات على بيع اطارات للسيارات الجديدة المتحفظ عليها بقررار من النائب العام . واستبدلها باخرى قديمة واقتسام فارق السعر فيما بينهم ونفاذا لذلك خرج المتهمان المذكوران بمرافقة الطاعن باحدى سيارات النقل

التحفظ عليها في حيازة وأمانة الطاعن وتوجها بها إلى المقابر وإنشاء
لجراء عملية تغيير لبطاقتها بأخرى مستعملة وقديمة تم ضبطهما بعد أن
تمكنا من استبدال بعضها بإطارات قديمة - وفي حوزتهما الاطارات الست
الجديدة الخاصة بتلك السيارة ومعهما من تم الاتفاق معهم على شرائها
بواسطة المتهم الثالث لقاء مبلغ مبعصاة جنيه ، وذلك بمعرفة رئيس
وحدة الميليت وبعض رجال الشرطة ثم حصل الحكم أقوال شهود الواقعة
واعترفت المتهمين الثاني والثالث في بيان كاف يتفق وما أورده في
بيان الواقعة حسبما استقرت في عقيدة المحكمة وأطمأن اليه وجدانها .
وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان
ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . وكان الحكم المطعون
فيه - على ما سلف بيانه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في
حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فان ذلك يكون
محققا لحكم القانون ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير
سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي
في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات
أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعدهته على اعتبار أنه
مملوك له . وليس يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد
الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون الرد فيها أورده من وقائع
الدعوى وظروفها ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة
فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار هذا القصد يكون في
غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع
الطاعن القائم على نفي صلتة بالواقعة وما ساقه من شواهد للتدليل
عليه . وإقراره بالسبب سائغة ، واتخذ من أقوال شهود الاثبات
واعترافات المتهمين الثاني والثالث التي أقسح عن أطمئنائه لها ، والتي
لا يملأ الطاعن في سلامة ما حصله الحكم منها ، سنداً ودعامة كافية
وسائغة لأطراح هذا الدفاع ، فان هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله
ويستقيم قضاؤه ولا عليه أن يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات
دفاعه والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من

أجله القيوت التي أوردها الحكم . ولا ينال من ذلك اغفال الحكم ما أثاره الطاعن في شأن واقعة إبلاغه عن تلخر السيارة وضبط محضر منها وتقديم ضرره للمحكمة . إذ أن ذلك وحده ويفرض صحته ليس من شأنه بطريق الضرورة والالزام نفى مساهمته في الجريمة ، هذا فضلا عن كونه لا يهدو أن يكون من قبيل دليل النفي ولا جناح على الحكم أن هو التفتت عنه حتى ولو حملته أوراق رسمية ما دلم يصح في العقل والمنطق أن لا يكون مغلتما مع الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة واستندتها من أدلة المعروض مما هو قائم ومنتج فيها ، ويضحي بذلك كلفة ما يثبته الطاعن في هذا الشأن عن قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من واقعة الدعوى أن الطاعن يشغل وظيفة وكيل لإدارة أموال المتحفظ عليه وهو يواكب ما تقر به الطاعن من قبله بتسليمه السيارة للمتهم الثاني - مما يؤكد صفته الفعلية كأمين على تلك السيارة فلنه بهذه المثابة تتولفر له صفة الموظف العام ومن الامناء على المودائع ، ويكون اختلاسه لها مما يندرج تحت نص الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم تضحي منازعته في هذا الصدد وما يثيره بدعوى الخطأ في تطبيق القانون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعها .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ٣٦٨)

المبسط :

اختلاس - المبلغ ببراءة نمته من المبلغ المنسوب اليه اختلاسه استنادا الى ممتد تقدم لم تمحصه لتقفى على مبلغ صحته لو ترد عليه ما يفنده فإن الحكم يكون مشويا بالقصور والاختلال بحق الدفاع .

النتيجة : بحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه

الحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محامى الطاعن قدم لمحكمة
ثانى درجة حافظة مستندات أودعت ملف الدعوى تحت رقم ١ دوسيه
اشتملت على صورة رسمية من الحكم المشار اليه بوجه الطعن وقد تمسك
بطلالة هذا المستند على براءة ذمته من المبلغ المنسوب اليه اختلاسه ، فان
الدفاع على هذه الصورة يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاما
ومؤثرا فى مصيرها لانه يترتب عليه - ان صح - انتفاء الجريمة فى
ذاتها او فى القليل نفى القصد الجنائى لدى الطاعن ، مما كان يقتضى
من المحكمة أن تمحصه لتقضى على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يفنده
الالتزام منها بواجبها فى تقدير أدلة الدعوى ومدى صحتها عن بصر
و بصيرة ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشويا - فضلا عن قصوره -
بالإخلال بحق الدفاع ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون
فيه والاعادة وظلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام
المطعون ضدها الثانية - المدعية بالحقوق المدنية - بالمصاريف
المدنية .

(الطعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٣٦٩)

المبدأ :

١ - اختلاس - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم
من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع .

٢ - لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على الطعون الموجهة الى
تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى تؤدى فيها شهادتهم
وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها
من شبهات مرجعه لمحكمة الموضوع .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما

تتوافر به كافة العناصر القانونية لجناية الاختلاس التي دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة - معتمدة من أقوال الشهود وتقرير لجنة الجرد ودفاتر قوائم التسديد الخاصة بتسليم المتهم المعهدة وتحريات المباحث - من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة للتدليلية لتلك التقارير ، شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة ، لتعلق الامر بسلطتها في تقدير الدليل ، وانها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ، ما دامت قد اخفت بما جاء بها ، لان مؤدى ذلك انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد اطمأن الى أدلة الثبوت في الدعوى ومن بينها شهادة كلا من و و ، فان ما يثيره الطاعن وما يسوغه من قرائن لتجريح أقوالهم مما يشير الى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من المحكمة بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدي فيها - شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات . كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع ينزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى اخفت بشهادتهم ، فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لصلها على عدم الاخذ بها ، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٩٤٨١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢)

المبدأ ٤

اختلاس اشياء محجوز عليها - دفاع الطاعن استنادا للمادة ٢٧ من قانون الحجز الادارى يعد دفاعا جوهريا لانه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة يتعين على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه فان اغفلته وعدم التعرض له ايرادا له او ردا عليه بما يسوغ اطراحه ، فان حكمها ينطوى على اخلال بحق للدفاع والقصاص الذى يعيبه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من المفردات - التى امرت المحكمة بوضعها تحقيقا لوجه للطعن - ان المدافع عن الطاعن قدم صورة رسمية من صحيفة الدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ والمرفوعة امام لجنة منازعات وتعويضات الرى بمحكمة المنصورة الابتدائية والتى اقامها الدين المحجوز عليه ضد الدائن الحاجز بصفته ينازع فيها فى اصل الدين المحجوز من اجله وفى صحة اجراءات الحجز الذى عين فيه الطاعن حارسا على المحجوزات لما كان ذلك . وكفنت المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعجلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ لاذ نصت على انه يترتب على رفع الدعوى بالمنزعة فى لصل المبلغ المطلوبة او فى صحة اجراءات الحجز ، او باسترداد الاشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا فى النزاع » فان دفع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لانه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة . وقد كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته الذى قد يتغير به وجه الرى فى الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه ورغم جديته الذى يشهد له الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن واغفلته كليا فلم تعرض له ايرادا له او ردا عليه بما يسوغ اطراحه فان حكمها ينطوى على اخلال بحق للدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٧٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٩١)

المبدأ :

١ - اختلاس - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لا تتحقق به جريمة الاختلاس ولا يكفى في تلك الجريمة مجرد التأخير في الوفاء بل يجب أن يقتصر ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه .

٢ - تفسير الحكم في استظهار القصد الجنائي وهو ركن اساسي من اركان جريمة الاختلاس يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن البين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها ومفردات الدعوى بعد أن أمرت المحكمة بضمها أن الحاضر عن الطاعن بجلسة ١٩٨٦/٤/٢١ أمام محكمة أول درجة قدم ايصال تخالص مصدق عليه بمأمورية الشهر العقارى بأبشواي يفيد استلام المدعية بالحق المدنى كافة منقولاتها وأعيان جهازها بما فى ذلك الحلى وتنازلها عن الدعوى المدنية وحضر الطاعن بجلسة ١٩٨٦/١٢/٦ أمام محكمة ثانى درجة وطلب أجلا لاعلان المجنى عليها بالتخالص وثبتت الحكم المطعون فيه حضور وكيل المدعية بالحقوق المدنى وأقراره بالتخالص مع المتهم . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس ، لا تتحقق به جريمة الاختلاس ولا يكفى في تلك الجريمة مجرد التأخير في الوفاء بل يجب أن يقتصر ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . واذا كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الاوراق التى قدمها والتى تمسك بدلائلها على انتفاء القصد الجنائي لديه ، فإن الحكم المطعون فيه رغم تحصيله اقرار وكيل المدعية بالحق المدنى

بالتخالف التفتت عن هذا الدفاع وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده ، وقصر في استظهار القصد الجنائي وهو ركن أساسي من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، يكون مشوب - فضلا عن قصوره - باخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى مع إلزام المطعون ضدها الثانية بالمصاريف المحقة .

(الطعن رقم ٥١٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٤)

اخفاء اشياء مسروقة

(قاعدة رقم ٣٧٢)

المبدأ :

جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة - وجوب أن يبين الحكم فوق اتصال المتهم بالمال المسروق - أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لايد متحصل من جريمة سرقة - وأن تكون الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم .

المحكمة : اذ كان الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لايد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلص استخلاصا سائفا كافي نحمل قضائه . لما كان ذلك . فان الذي أورده الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار ركني العلم ذلك أن مجرد شراء الطاعنين للاشياء المسروقة من المتهم الاول لا يكفي بذاته للقطع بتوافر العلم اليقيني لدى الطاعنين بأن هذه الاشياء متحصلة من جريمة سرقة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢١)

(قاعدة رقم ٣٧٢)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة - أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق - أنه كان يعلم علم اليقين بأن المال متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم .

الحكمة : وكان من المقرر أنه يجب لسلطة الحكم بالأمانة في جريمة خفاء الأشياء المتحصلة من سرقة - المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات - أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين بأن المال متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع - كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيًا لحمل قبضته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث إطلاقا عن علم الطاعن بأن البطارية التي اشترتها متحصلة من جريمة سرقة ولم يستظهر توافر هذا الركن وكان مجرّد شراء الطاعن للبطارية من المحكوم عليهما الآخرين لا يفيد - حتما وعلى وجه اللزوم علمه بذلك ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة

(الطعن رقم ١١٢٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٥)

(قاعدة رقم ٣٧٤)

المبدأ :

القانون لا يقيّر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وأتتهما جريمتان مستقلتان بارتكائهما وطبيعتهما .

(الطعن رقم ١١٢٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٥)

(قاعدة رقم ٣٧٥)

المبدأ :

اخفاء أشياء مسروقة - لابد من علم المتهم علما يقينيا أن المال متحصل من جريمة سرقة والا كان الحكم معيبا بالقصور .

الحكمة : من المقرر أنه يجب سلامة الحكم بالأمانة في جريمة خفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين الحكم فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم

علم اليقين أن المال لا ينفـ بمحصل من جريمة سرقة - وإن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تنفيذ بذاتها توافق هذا العلم ، وإن يستخلصها استخلاصاً مائلاً كافياً لحمل عقوبته... لما كان ذلك ، وكان الحكم المبتطلى المؤيد لأسليه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدقة على ثبوت جريمة إخفاء الأشياء فى حق الطاعن بالاحالة على اعترافه بمحض ضبط الواقعة واعتراقه بباقي المتهمين وما جاء بأقوال الجنى - عليهم وما ثبت من محضر تحريات الشرطة دون أن يورد مضمونها ودون أن يبين وجهه لاستدلاله بها على ثبوت التهمة المصدرة الى المتهم بعناصرها القانونية فضلاً عن أنه لم يتحدث لطلاقاً عن علم الطاعن بأن الأشياء التى اتصل بها محصلة من جريمة سرقة - فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقض الاحالة دون الحاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٠٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

فى نفس المعنى :

(للطعن رقم ٣٦٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٦)

(إعادة رقم ٣٧٦)

المبدأ :

جريمة إخفاء أشياء متحصلة من سرقة - المادة ٤٤ مكرر عقوبات - وجوب بيان الحكم بالإدانة فوق التحليل للتهمة بالمال المروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لابد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تنفيذ بذاتها توافق هذا العلم وإن يستخلصها استخلاصاً مائلاً كافياً لحمل عقوبته .

الحكمة : - حيث أن الحكم المطعون فيه أقام ادانة الطاعن بتهمة إخفاء أشياء متحصلة من جنابة استيلاء على مال عام مع علمه بذلك على قوله : « وحيث أنه عن ركن العلم بأن الشئ محل الجريمة متحصل من جنابة فقد استقام الدليل على توافره قبل المتهم من أقوال

المتهمين و التى توافرت على علم المذكور بمصدر الشئ المستولى عليه « . وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لايد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائفا كافيا لحمل قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جاء قاصر بالبيان فى استظهار ركن العلم لدى الطاعن ذلك أنه فيما أورده وهو بصدد بيلين واقعة الدعوى من أن المتهمين ... و ... باعا كمية الشئ الى الطاعن الذى علم منهما باتنها متحصلة من جنائية دون تحديد لوصفها ، وحملها على سيارة من طرفه ونقلها الى مخزن خاص به - ما لا يفيد بذاته توافر ذلك العلم ما دام الحكم فى بسطه لمؤدى الاعترافات لم يورد بها ما ينبىء عن توافره وليس فيما أورده من أقوال من أن الطاعن عرض عليه شراء شئ فقبل شراء ثلاث كرتونات فقط غير أنه أرسل اليه اثنتين وتمررتين كرتونة ما يفيد توافر ذلك العلم . واذ قصر الحكم فى بيان العلم اليقيني لدى الطاعن بأن الشئ متحصل من جنائية استيلاء على مال عام فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٥٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

(قاعدة رقم ٣٧٧)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لايد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم .

المحكمة : ومن حيث أن للحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمعدل

بالحكم المطعون فيه أقلم ادانة الطاعن بتهمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك على ما ورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة الرائد من أن تحرياته دلت على أن الطاعن قام بشراء المشغولات الذهبية المسروقة من المتهمات الاخريات ومن اقرار كل من المتهمين الاولى والثانية من قيامهما والمتهمة الثالثة ببيع المشغولات الذهبية التي قمن بسرقتها الى الطاعن . ومن ضبط هذه المشغولات بحمل الطاعن لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لابد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث اطلاقا عن علم الطاعن بأن المشغولات الذهبية التي اشتراها - متحصلة من جريمة سرقة ، وكان ما اثبتته الحكم من شراء الطاعن لها من المتهمات بسرقتها لا يفيد حتما وعلى وجه اللزوم علمه بانها مسروقة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢)

(قاعدة رقم ٣٧٨)

المبدأ :

جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة ، اذا لم يتحدث الحكم عن علم الطاعن بأن الاطار الذي اشتراه متحصل من جريمة سرقة فإنه يكون معيبا بالقصور .

الحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتحليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ به من أن

المتهمين الاول والثاني - سرقا اطار الكاوتشوك - المبين وصفا وقيمة بالنصر - وقد طلت التعديرات المنيرة على أن المتهمين الاول والثاني هما مرتكبا الحادث وقد باعاه للمتهم الثالث (الطاعن) وقد تم ضبط المبروقات ، وحيث أنه بمسؤال المتهمين أنكروا ما أسند اليهم - وحيث أن التهمة ثابتة قبيلهم مما أدلى به المجنى عليه ومن التعديرات ومن ضبط المصبوطات - فمن كم يتعين اذانتهم عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ - وعقابهم بموالات الاتهام » - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالاحانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد بذلتها توافر هذا العلم ، وأن يمتثلها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يتحدث اطلاقا عن علم الطاعن بأن الاطار الذي اشتراه متحصل من جريمة سرقة - فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٦٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢١)

الترتيب

(قاعدة رقم ٣٧٩)

المبدأ :

يتعين على محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجثة مرققة
لأنه تبين خوف القتل وإن تقيم المثل على توافق رابطة المصيبة
بين القتل والسرقه .

(الطعن رقم ١٢٤٧٣ لسنة ٥٩ ق - - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٩ - -)

(قاعدة رقم ٣٨٠)

المبدأ :

دفاع الطاعن على اعتبار قيام ارتباط بين الجثة موضوع الطعن
القائل بجثة أخرى على اعتبار أن الشيكين قد أعطاهما الطاعن إلى
المطعون ضده في وقت واحد ولغرض واحد - دفاع جوهرى - فباء
الحكم بعقوبة مستقلة دون أن يعرض له - قصور يقتضى نقضه .

المحكمة : إذ كان يبين من المفردات المضمومة أن من بين ما أثاره
الطاعن قيام ارتباط بين الجثة - موضوع للطعن للمثل - والجثة
موضوع للاستئناف رقم ٧٥٤٣ - لسنة ١٩٨٨ شرق للقاهرة على اعتبار أن
الشيكين قد أعطاهما الطاعن إلى المطعون ضده - فكان في وقت واحد
ولغرض واحد هو ضمان سداد خطابات الضمان الصادرة من سبتي بنك
لصالح الطاعن على بنك الاهرام . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى في
الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كي يتبين
حقيقة الامر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه
الراى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه
والاحالة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٩ ق - - جلسة ١/٩/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٨١)

المبدأ :

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم - يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - متى كانت وقائع الدعوى لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه الحكم. من عدم قيام ارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها - فان ذلك يكون من قبيل الاخطاء القانونية تستوجب تدخل محكمة النقض .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر وان كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذي حصله الحكم - لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي احرار جواهر مجدر وسلاح أبيض (مطواة) بدون ترخيص اللتين دانه بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي علنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء عقوبة الغرامة المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الامر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٨٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(الطعن رقم ٤٧٤٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور اذا دفع الطاعن بقيام ارتبساط بين الجريمة موضوع الدعوى وبين جريمة أخرى عن ذات الموضوع ولذات الطاعن كانت منظورة امام ذات المحكمة ولم يعرض لهذا الدفاع وقضى بعقوبة مستقلة فى الدعوى محل الطعن .

المحكمة : وحيث أن الثابت من محضر جلسة ١٩٨٧/٣/٢ أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن قرر أنه تم تحرير المحضر رقم ٤٦٨٧ لسنة ٨٦ جنح مركز قليبوب ضده عن ذات الواقعة ومحالة للخبير ومؤجلة لجلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ . وتلك الجلسة قررت المحكمة ندب خبير وبالجلسة التالية أصدرت حكمها بإدانة الطاعن دون تنفيذ قرار الندب للخبير . كما صمم الحاضر مع الطاعن أمام محكمة ثانى درجة على طلب البراعة كما أبدى طلبا احتياطيا بندب خبير وقد انتهت المحكمة الى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بإدانة الطاعن .

وحيث أن ما أبداه الطاعن من دفاع مؤداه قيام ارتبساط بين الجريمة موضوع الدعوى المائلة وبين جريمة أخرى عن ذات الموضوع ولذات الطاعن كانت منظورة امام ذات المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى فى الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كى يتبين حقيقة الامر فيه مع أنه دفاع جوهري متعلق بالنظام العام لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فضلا عن تجنب صدور حكمين فى موضوع واحد . فان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث مائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٧)

المبدأ :

١ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احدها حكم من الاحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب .

٢ - مجال البحث في الارتباط إنما ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي التزوير في محرر رسمي وشخصه اللتين كان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال أعضاء اللجنة التي شكلت لفحص أعمال الطاعن ، وصلا ثبت من كتاب لمارة التفتيش القضائي بالنسبة العامة ، وهي أدلة مختلفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حقاظ الارتباط في حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احدها حكم من الاحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتها بوقفا ، فلا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالجريمة في إحدى الدعوى أو سقوطها أو انقضائها كما هو الشأن في خصوص واقعة الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن دعوى قيام الارتباط أيا ما كان وصفه بين جريمتي التزوير في محرر رسمي واستعماله وجريمة الاختلاس التي قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز نظرها سابقة الفصل فيها في الجناية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨٦ قسم كفسر الشيخ - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - لا توجب البتة الحكم بعدم جواز نظرها الدعوى بالنسبة لجريمتي التزوير والاستعمال - ذات العقوبتين

الاخف - تبعا للحكم بعدم جواز نظر الدعوى فى جريمة الاختلاس المرتبطة بهما لان مجال البحث فى الارتباط انطى يفتقر اليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالحقبة دون البراءة . - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحي معنى الطعن بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون قد اقيم على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٣٠٠١٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٨٤)

المبدأ :

لا يجوز محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين - الجريمة المتلاحقة الافعال التى تعتبر وحدة فى باب المسؤولية الجنائية - تعريفها - القول بوحدة الجريمة او تعددها - هو من التكليف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض - لتقدير قيام الارتباط وتوافر الشروط أو عدم توافرها من شأن محكمة الموضوع وحدها .

المحكمة : اذ كانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة لافعالهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة اليه بصحور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالامانة وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون . » ومن ثم كنى مخطورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك وكانت الجريمة متلاحقة الافعال التى تعتبر وحدة فى باب المسؤولية الجنائية هى التى تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجانى من بادى الامر - على أن يجزى نشاطه على ازمته مختلفة وبصورة منمقة . بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجانى على فعل من تلك الافعال متشابه او كالتشابه مع ما

سبقه من جهة ظروفه وأن يكون بين الازمنة التي ترتكب فيها هذه
الانفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعا تكون
جريمة واحدة قوامها ارتكب من أفعال متعاقبة . لما كان ذلك ، وكان
القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع
لرقابة محكمة النقض ، كما أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافق
الشروط المقررة في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها
وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون
ما ارتكبه من ذلك سائغا في حد ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد اكتفى بالقول أن المطعون ضده ارتكب فعل التجريف
المعاقب عليه قبل صدور حكم بات في الدعوى رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٤ جنح
كفر الزيات دون أن يبين واقعة كل دعوى من الدعاوى الثلاث ويستظهر
صلة كل منها بالآخرى وما إذا كانت ثمرة تصميم واحد لدى المطعون
ضده وأوجه التشابه بينهما بحيث يمكن القول بأنها جميعا تكون جريمة
واحدة ، مما يشوب الحكم بالقصور في التسبيب الذي يعجز هذه
المحكمة عن أعمال رقابتها على سلامة التطبيق القانوني على واقعة
الدعوى وأن تقول كلمتها فيما تثيره الطاعنة من خطئه في تطبيق
القانون ويتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٣٨٥)

المبدأ :

١ - هناك تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات - أن تكون الجرائم قد
انتظمتها خطة جنائية واحدة لعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت
منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع .

٢ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم - يدخل في حدود السلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع .

الحكمة : لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يستعمل المطواة المضبوطة في تجزئة المخدر ، واعتد بحيازتها ضمن العناصر التي قام عليها قصد الاتجار في المواد المخدرة ، وتوافر بها - مع أدلة وقرائن أخرى - الدليل عليه ، وعلى الرغم مما أورده في هذا الشأن فقد أنزل بالطاعن عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين المسندتين إليه ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عاها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المخكورة ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقف على قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم سالفة الذكر وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فإن ذلك منه يكون من قبيل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن على الرغم من قيام الارتباط بينهما الثابت مما أورده الحكم من أن حيازة المطواة كانت بغرض استخدامها في تجزئة المخدر للاتجار فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون واعتبار الجريمتين واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وذلك بإلغاء عقوبتي الحبس والغرامة المقتضى بهما عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعن رقم ٦٠٦٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٢٨٦)

المبدأ :

القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة في المادة ٢/٣٢ عقوبات أو عدم توافرها من شأن محكمة الموضوع وحدها بشرط أن يكون ما ارتأته من ذلك سائفاً في حد ذاته .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة النقض ، وإن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوفر الشروط المقررة في المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها فلا أنه يتعين أن يكون ما ارتكبه من ذلك سائقا في حد ذاته . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع سالف الإشارة باختلاف الوقائع في كلتا الجنحتين رغم أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال كمل بعضها بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة للأجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة ، ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغیر حلجة لبحث بقية أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٥٤٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٩١)

أسباب الإباحة وصولن العقاب

(قاعدة رقم ٣٨٧)

المبدأ :

اعتماد الحكم فى تقدير حالة الطاعن العقلية على تفسير طبي
لأفعاله من المسؤولية الجنائية. أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه
قاضى الموضوع بغير معقب .

المحكمة : من المقرر أن تقرير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها
الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه
مجلس الموضوع بغير معقب ظالما أنه يقيمه على أسباب سائقة ، وكان
الحكم الطعون فيه اعتمد أساسا فى تقدير حالة الطاعن العقلية على ما
ثبت من تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية ، فان ما يثيره الطاعن
بدعوى التفات المحكمة عن مدلول تناقض أقوال الطاعن فى التحقيقات
حتى تستشف منها مدى حالته العقلية ومسئوليته عن تصرفاته لا يعدو أن
يكون مجرد جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة
التقض .

(الطعن رقم ٧٩٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٨٨)

المبدأ :

المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ - مناط الاعفاء الذى تحقق
به حكمة التشريع - تعدد للجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أم
شركاء وورود الإبلاغ على غير مبلغ .

المحكمة : إذ كانت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠
تنص على أنه « يعفى من العقوبات المقررة فى المولد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ،
كل من بادر من اللجنة بإبلاغ السلطات العامة بالجريمة قبل علمها بها .

فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقى الجناة « . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط الاعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أم شركاء وورود الإبلاغ على غير مبلغ ، بما مفاده أنه حتى يتوفر موجب الاعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا فى اقتتراف الجريمة المبلغ عنها . فاعلين كانوا أم شركاء وإن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة فيستحق بذلك منحة الاعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالاعفاء وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة .

وإذا كانت المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين ، الأولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة والثانية لم يستلزم القانون فيها المبادرة بالإخبار بل اشترط فى مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، فإن المقصود بالمبادرة فى الحالة الأولى هو المبادرة بالتبليغ عن الجريمة قبل علم السلطات بها . وذلك يقتضى أن يكون الجانى فى موقف المبلغ عن جريمة لا موقف المقترف لها حين يستجوب أو يسأل فيجوز على كشفه عن مرتكبى تلك الجرائم بالاعفاء من العقاب ، أما فى الحالة الثانية فإن موجب الاعفاء يتوافر إذا كان إخباره السلطات بالجريمة . بعد علمها بها . هو الذى مكنها من ضبط باقى الجناة . وإذا كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تغياها الشارع فى هذه الحالة فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة الذين ساهموا فى اقتتراف الجريمة فلا يكفى أن يصدر من الجانى فى حق آخرين قول مرسل عار عن الدليل

والا انفسخ المجال للصاق الاتهامات بهم. جزئيا ببقية الادعاء من الاعفاء وهو ما يتأتى عنه قصد الشارع ، فاذا كان ما ادلى به الجاني لم يحقق غرض الشارع من ضبط باقى الجناة وكشف صلتهم بالجريمة المخبر عنها فلا حق له فى الانتفاع بالاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر ليتخلف المقابل المبرر له . لما كان ذلك ، وكان الفصل فى كل ذلك من خصائص قضى الموضوع بغير معقب ، ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالاعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من القرار بالقانون المار ذكره ولا يصح النعى على الحكم فيما خلص اليه من تقدير مائل رتب عليه قضاءه ، لما هو مقرر من انه لا يصح النعى على المحكمة قضاؤها بناء على احتمال ترجح لديها ، بدعوى قيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها لان ملك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه . لما كان ذلك ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦)

(قاعة رقم ٣٨٩)

المبدأ :

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى او يتعداه هو من شان محكمة الموضوع .

المحكمة : تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى او يتعداه هو من شان محكمة الموضوع ، الا انها متى كانت قد اثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فى تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - وهو الحال فى الدعوى الماثلة - فانه يكون من حق محكمة النقض ان تتدخل وتصحح هذا الذى تناهى اليه الحكم وفقا لما تقضى به البينة والقانون .

(الطعن رقم ٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)

المبدأ :

دفاع شرعى - لا يجوز اثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إلا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

المحكمة : لما كان من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وأن تزيد الحكم فيما استطرد اليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو النتيجة التى انتهى اليها ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه ما استطرد اليه من تصوير أن الموقد المشتعل المقذوف يمكن أن يصيب أى جزء فى الجسم - بفرض حصمه ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص - ما دام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد اليه فى هذا الصدد لم يكن له من أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى اليها وأنه لم يورده الا بعد أن كان قد فرغ وخلص - فى منطق سائغ واستنادا الى دليل فنى يكفى وحده لحمل قضائه - الى مسئولية الطاعن عن احداث الحروق التى لوثت بحياته المجنى عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوفر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن للطاعن علم بتمسك صراحة لقيام حالة الدفاع الشرعى فإنه لا يقبل من الطاعن اثارته هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطاعن يوصته بكونه على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

المبدأ :

١ - دفاع شرعى - شروطه - تقدير وقائعه .

٢ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة .

المحكمة : ولما كان من المقرر أن الدفاع الشرعى عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو نفس غيره وأن تقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع أو نفيها وإن كان من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم فى هذا الشأن سليماً لا عيب فيه .

وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن المتهم - الطاعن - مصاب بجرح قطعى بمقدمة فروة الرأس ويسجحة على الجانب الايمن من الوجه وقد نسب لحدث تلك الاصابات الى المجنى عليه وتثيقه . لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم أنه اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى على ما قرره من أن المتهم لم يصر على هذا الدفاع بتحقيق النيابة وأنه لم يعترف بالجريمة واذ كان من المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة ، كما أن الحكم من ناحية أخرى لم يعرض لاصابات الطاعن التى اتهم المجنى عليه وشقيقه باحداثها والتى جعل منها ركيزة لدفاعه بقوله أنه اضطر الى ضرب المجنى عليه أثناء اعتدائه عليه وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الاصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التى دين الطاعن بهما للتجقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاثها وفى ذلك ما يعيب الحكم ويصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث ببقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/٧/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٩٢)

المبدأ :

حالة الدفاع الشرعى عن المال - تنشأ كلما وجد اعتداء أو خطر
اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من
المادة ٢٤٦ عقوبات .

المحكمة : اذ كانت حالة الدفاع الشرعى عن المال تنشأ كلما وجد
اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها
الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الاتلاف
وكان مؤدى ما قرره المدافع عن الطاعن أنه كان فى حالة دفاع شرعى
عن ماله عندما وجد المجنى عليه يتلف زراعته بإطلاق المياه بأرضه ،
وكان الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع
أو يرد عليه ، مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن
تناقشها فى حكمها وترد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون
مثنوباً بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٦)

(قاعدة رقم ٣٩٣)

المبدأ :

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع
الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الموضوع الفصل
فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبت عليها .

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

المبدأ :

القتل العمد استعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس - من فعل يتخوف أن يحدث معه الموت أو جراح بالغة - إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

المحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى المطروحة بقوله : « وحيث أن ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فمن المقرر قانونا وقضاء أن القتل العمد استعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس من فعل يتخوف أن يحدث معه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ومن اعتراف المتهم بالتحقيقات أنها أثناء حديثهما سويا أنبأه المجنى عليه بأن شقيقه ووالدته اتصلا به تليفونيا من فرنسا يوم السبت السابق على يوم الحادث وأخبراه بأن نتيجة التظليل التى أجريت له بفرنسا أفادت بأنه مريض بمرض الايدز وهذا مجرد قول مرسل لا يرقى الى مرتبة الفعل الذى يتخوف منه الموت ولا يبيح القتل العمد . ويفرض اصابة المجنى عليه بهذا المرض لا يبيح للمتهم قتله . هذا بالاضافة أنه لا يوجد فى الاوراق ما يفيد بأن المجنى عليه قد بدأ بالاعتداء على المتهم مما يشكل خطرا يسوغ للمتهم قتله بل كل ما بدر منه مجرد أمساك المتهم لمنع من الاعتداء عليه بالمطواة ومحاولة صد ما وقع عليه من اعتداء من المتهم دفاعا عن النفس وهذا لا يجوز للمتهم الرد على ذلك بالقتل ما دامت أوراق الدعوى خلو مما يدل على أن المجنى عليه تجاوز حقه فى هذا الدفاع ورغم ما بدر من المجنى عليه الا أن المتهم واصل طعنه بالمطواة فأرداه قتيلا على النحو سالف البيان ، وبالتالي فإن هذا الدفاع من المتهم يعتبر سند مما يتعين طرحه جانبا والاتفات عنه وعدم التحويل عليه » .

(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

(قاعدة رقم ٣٩٥)

المبدأ :

حق الدفاع الشرعي لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريقه الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت انه كان يعتدى او يحاول فعلا على المدافع او غيره .
(الطعن رقم ٣٦٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٠)

(قاعدة رقم ٣٩٦)

المبدأ :

من المقرر ان تقميو الوقائع التي يستتج منها فيسلم حالة الدفاع الشرعي او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه ، الا ان ذلك مشروط بان يكون استغلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدي الى ما انتهى اليه -

(الطعن رقم ٣٣٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٥)

(قاعدة رقم ٣٩٧)

المبدأ :

اذا لم يعرض الحكم لاصابات الطاعن لاستظهار ظروف حدوثها ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التي دين الطاعن بهسا للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي - تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى او في معرض رده على دفاع الطاعن لم يعرض لاصابات التي جعل منها ركيزة لدفاعه على النحو البادي ذكره ، وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الاصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى

عليه التي دين الطاعن إليها ، ابتغاء التحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاءها في حقه ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التفسير والاخلال بحقوق الدفاع ، بما يبطئه .

(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٥ / ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٣٩٨)

المبدأ :

الدفاع الشرعي عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو نفس غيره - تقدير الوقائع المؤدية إلى قيامه أو نفيها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب شرطه أن يكون استدلال الحكم في هذا الشأن سليماً لا عيب فيه .

المحكمة : من المقرر أن الدفاع الشرعي عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو عن نفس غيره . وإن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم في هذا الشأن سليماً لا عيب فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن بادر منذ فجر الاستدلالات بالقول في مختصر ضبط الواقعة المؤرخ في ١٩٨٥/٣/٢٢ بأن المجرى عليه ياديه بالاعتداء عليه بمطوأة كانت معه فور ملاقاته إياه فلحدث أصابته في وجهه فاخطفها منه وطعنه بها دفاعاً عن نفسه ، وقد أثبت الضابط مجرر هذا الحضر مناظرته للطاعن وأثبت به أصابات في جبهته وخده الأيسر الأيمن الذي حدا به إلى إرساله للمستشفى لتوقيع الكشف الطبي عليه فور تقريره في اليوم التالي مثبتاً لها ، وكان الحكم قد استدل من مجرد تحرير التقرير الطبي الخاص بالطاعن في يوم ١٩٨٥/٣/٢٣ - وهو اليوم التالي لأصابة المجرى عليه - أن الإصابة لم تحدث يوم أصابه المجرى عليه في اليوم السابق الموافق ١٩٨٥/٣/٢٢ وإنما اختلفت بعد ذلك للتدليل

بها على أنه كان فى حالة من حالات الدفاع الشرعى رغم ما ثبتت من الأوراق - على ما سلف - من وجود إصابات الطاعن به فى يوم إصابة المجنى عليه وأن هذا التقرير إنما حرر نفاذا لقرار إرسال الطاعن للكشف الطبى فى ذات يوم إصابة المجنى عليه فإنه يكون مشوباً بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٩)

(قاعدة رقم ٣٩٩)

المبدأ :

أن حسن النية الذى اشترط القانون توافره لدى القاتل تبريراً لطمعه فى أعمال الموظفين لا يكفى وحده للإعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقترن بإثبات صحة الوقائع المسندة إلى الموظف العمومى ، فإذا عجز القانون عن إثبات الواقعة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجديه الاحتجاج بحسن نيته .

(الطعن رقم ٤٥٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٥)

(قاعدة رقم ٤٠٠)

المبدأ :

١ - تقدير ظروف الدفاع ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجمله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملاسات .

٢ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه

فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل التخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٠١)

المبدأ

دفاع شرعى - يكون الحكم معيبا بالقصور فى حالة إفصاحه بانتفاء حالة الدفاع الشرعى وإغفاله إصابة الطاعن المؤيدة بالكشف الطبى وتحقيقات النيابة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وشقيقه لرد ما وقع عليهما من اعتداء من المجنى عليه ، واستدل على ذلك بحدوث إصابات من جراء ذلك الاعتداء ، وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفع وأطرحه ، وكان من بين ما أورده فى معرض الرد عليه وتغيه لقيام حالة الدفاع الشرعى ، أنه لم يقم عليه دليل فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة ، وجود تقرير طبى خاص بالطاعن ثابت به إصابته بجرح قطعى بقوة الرأس طوله حوالى عشرة سنتيمتر وجرح قطعى بالخنصر الأيسر طوله اثنين سنتيمتر ، كما ثبت من مناظرة وكيل النيابة للمتهم - شقيق الطاعن - وجود إصابات بيده اليمنى ، لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو غيره ، وكان الحكم المطعون فيه حين أفصح عن اقتناعه بانتفاء حالة الدفاع الشرعى بمقولة أنه لم يقم عليه دليل بالأوراق ، قد أغفل كلية الإشارة الى إصابات الطاعن وشقيقه التى جعل الطاعن منها ركيزة لدفاعه والمؤيدة بالكشف الطبى الموقوع عليه ومن

مناقشة شقيقه بتحقيقات النيابة ، لاستظهار ظروف حدوثها ومدى
ملائتها بوثيقة الاعتداء على المجنى عليه التي دين الطاعن بها ، وذلك
للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها ، فإنه يكون معييا
بالقصور مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث الوجه الثاني
من الطعن -

(الطعن رقم ٤٣٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٤٠٢)

المبدأ :

حق الدفاع الشرعي لم يشرع إلّا لرد الاعتداء عن طريق الحيولة
بين من يبطر الاعتداء وبين المستمراز فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل
القرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع
أو غيره .

(الطعن رقم ١٢٤٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

(قاعدة رقم ٤٠٣)

المبدأ :

منافذ الاعفاء من العقاب للفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله
وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص
عليه المادة ٦٢ عقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها .

التعليق :- ومن حيث أنه عن الدفع بعدم مسؤولية المتهم لاصابته
بمرض من شأنه أن يؤدي به الى الجنون فمردود بأن هذه المحكمة قد
لعت بوضع المتهم تحت الملاحظة الطبية لمدة خمسة وأربعين يوما لتقرير
حالته العقلية ومدى مسؤوليته عما نسب اليه وقد تم فعلا وضع المتهم تحت
الملاحظة بعزل المستشفى للصحة النفسية وشكلت لجنة من مدير عام الدار
وبوكيلها ومدير اقسام الرجال بهذا قدمت تقريراً انتهت فيه الى أن المتهم

وجد خاليا من المرض العقلي ويقتبر مسئولاً عما أسند اليه من أفعال ومدرَك ومستبصر بحالته ولا داعى لبقائه بالمستشفى . لما كان ذلك ، وكان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله وقت التقلب الفضل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقتض عليه المادة ٦٣ - من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل . ومن غيرهما ، وكان الثابت من تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية - السالف للخلوة اليه - والذى تطمئن اليه المحكمة أن المتهم وجد خالياً من المرض العقلي ويعتبر مسئولاً عن أفعاله فيما هو منسوب اليه ، ومن ثم فإن الذقع بعدم مسئولية المتهم عن الحادث لاصابته بمرض من شأنه أن يؤدى به الى الجنون يضحى ولا محل له ويتعين الإلتفات عنه .

(الطعن رقم ٤١١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٤)

(قاعدة رقم ٤٠٤)

المبدأ :

حق الدفاع الشرعى عن النفس - من الدفوع الجوهريّة التى تلتزم المحكمة - بأن تناقشها فى حكمها وترد عليها - لا يرفع هذا الالتزام أن الطاعن لثار هذا الدفع أمام محكمة أول درجة ولم يعاود اثارته أمام محكمة ثانية درجة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد لى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع مبيناً وجه الرأى فيه مع أنه من الدفوع الجوهريّة التى تلتزم المحكمة بأن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، ولا يرفع عنها هذا الالتزام أن الطاعن أثّر هذا الدفع أمام محكمة أول درجة ولم يعاود اثارته أمامها ، ذلك بأنه وقد ورد فى مذكّرة قدمت فى الاجل المصرح به - قد أصبح دفاعاً واقعياً مسطوراً بأوراق الدعوى قائماً مطروحاً على المحكمة عند نظر موضوع استئناف الطاعن .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

المبدأ :

تقدير حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية الا أنه يتعين على محكمة الموضوع أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة ليكون قضاؤها سليماً .

المحكمة : تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الاصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة. وجوداً وعدمًا لما يترتب عليها من قيام مسؤولية المتهم عن الجريمة أو انتفاؤها ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل اسباباً سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس اطراحه دفاع الطاعن بعدم مسؤوليته عن الحادث لعاهة في العقل على أن الشهادات المرضية التي قدمها تفيد اصابته باضطراب نفسى وما أثبتت للمحكمة من أن اعترافاته تنبئ على أنه كان مدركاً لما يفعله وقت اقترافه الجرائم المنددة اليه مع أن الامرين كليهما لا يتأدى منهما بالضرورة أن الطاعن لم يكن مريضاً بمرض عقلى وقت ارتكاب الفعل ، وكان الثابت من المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ان الطاعن قدم شهادات طبية صادرة من جهات حكومية وغير حكومية تثبت منها اصابته بمرض نفسى فضلاً عن اصابته بانفصام في الشخصية فانه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائماً على أساس سليم أن تحقق دفاع الطاعن عن طريق المختص فنيا للبت في حالته العقلية وقت وقوع الفعل أو تطرحه بأسباب سائغة ، أما وهى لم تفعل واكتفت بما قالته في هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة يغير حلجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(للطعن رقم ١٥٠٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٢٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)

(قاعدة رقم ٤٠٦)

المبدأ :

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - من الدفوع الجوهرية - ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها وتبين وجه الرأى فيها .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة ومن المفردات المضمومة أن المحكمة الاخيرة قررت بجلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٦ حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٦ وصرحت للمتهمين بتقديم مذكرات بدفاعهم الى ما قبل الجلسة المذكورة بأسبوعين ، فتقدم المدافع عن الطاعن بمذكرة بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦ ضمنها تمسكه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، اذ أن الطاعن فوجئ بالمدعى بالحقوق المدنية « ومعه المتهمين الثانى والثالث يعترضوا سبيله ويعتدون عليه بالضرب محسثين اصابات به حسب الثابت من التقرير الطبى وانه استعمل حقه فى الدفاع عن نفسه فأصيب المدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه على أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها وتبين وجه الرأى فيه ، مما يعيب الحكم بالقصور الذى يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٥٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٣)

(قاعدة رقم ٤٠٧)

المبدأ :

دفاع شرعى - لم يشرع للانتقام وانما شرع لدفع فعل يتخوف منه الموت أو احداث جروح خطيرة اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة .

المحكمة : وحيث أنه عن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فإن

الثابت من الاوراق أن المتهم ليس به ثمة اصابات من جراء اعتداء المجنى عليه بالضرب وخنقه كما وأن الثابت على لسان المتهم أنه بعد تشابكه مع المجنى عليه بالأيدي أفلت منه ومضى ممرعا الى حقله وقد تملكه الغيظ وأحضر الفأس وقام بضرب المجنى عليه على رأسه لصحت اصابته ومن ثم لا تقوم حالة الدفاع الشرعى اذ أن المفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما شرع لدفع فعل يتخوف منه الموت أو احداث جروح خطيرة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة أما وكان الثابت من واقع الاوراق أن المتهم ليس به ثمة اصابات وأن مجرد التشابك بالأيدي يوغر صدر المتهم ويحطه على للاسراع الى حقله واحضار فأس يضرب بهبا المجنى عليه ضربة قاتلة فان ذلك هو الانتقام بعينه طالما أن حالة الاعتداء قد انتهت بافلات المتهم من قبضة المجنى عليه واسرعه لاحضاره الفأس وضرب المجنى عليه ومن ثم كان الدفع على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٨-٤)

المبدأ :

١ - تقرير الوقائع التى يستتبع منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى - للمحكمة للفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها .

٢ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه - وإنما شرع لرد العدوان .

المحكمة : اذ كان من المقرر أن تقرير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى - للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى . أن تماسكا وقع بين

الطاعن والمجنى عليه. وبعد أن تمكن الطاعن من الإفلات من يده للمجنى عليه مضى مسرعاً إلى حقله وأحضر فأساً وضرب المجنى عليه بها على رأسه فأحدث أصابته التي أودت بحياته دون أن ييدر. من المجنى عليه أية بادرة اعتداء على الطاعن ، فإن ما قاربته الطاعن من تعدد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعي عن النفس كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

(قاعدة رقم ٤٠٩)

المبدأ :

حق الدفاع الشرعي ينشأ ولو لم يسفر التعدي عن أية أضرار متى تم بصورة يخشى فيها الموت أو جراح بالغة ، إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

المحكمة : ولئن كان من المقرر أن حق الدفاع الشرعي قد ينشأ ولو لم يسفر التعدي عن أية أضرار متى تم بصورة يخشى فيها الموت أو جراح بالغة ، إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، وكان ما أورده الحكم بمدوناته في مجال الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من أن المتهم ليس به ثمة أضرار من جراء الاعتداء الذي وقع عليه من المجنى عليه إنما هو تزيد لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقة أو نتيجة التي انتهت إليها . ومن ثم فإن منعي الطاعن بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والنظام في تطبيقه يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

(قاعدة رقم ٤١٠)

المبدأ :

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب - حتى تلزم المحكمة بالفرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة تشرح قيام هذه الحالة .

المحكمة : اذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما قاله الدفاع بصدد حالة الدفاع الشرعى قوله « وشهادة فيها حالة دفاع شرعى تبين حالة من حالات الدفاع الشرعى » دون أن يبين أساس هذا القول من واقع أوراق الدعوى وظروفه ومبتاه ، وكان من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب - حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، فإن ما ورد على لسان الدفاع فيما سلف لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعنين - من ثم - مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها بإدانتهم عن انتفاء هذه الحالة لديهم ، ما دامت هذه لم تبين جانبها بعد تحقيق الدعوى توافر هذه الحالة وفضلا عن ذلك ، فإن واقعة الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه تنبئ عن أنه لم يصدر من المجنى عليهم أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى عن النفس أو المال ، فإن ما يثيره الطاعنون فى شأن ذلك يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٤٥٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)

(قاعدة رقم ٤١١)

المبدأ :

استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده - موكول الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

المحكمة : ولما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٨٩/٣/١٤ وبذلك الجلسة قررت المحكمة نذب محام للدفاع عن الطاعن بناء على طلبه - وأحالت نظر الدعوى لليوم التالى بعد أن سلمت المحامى المنتدب صورة الجناية والجلسة الاخيرة ترافق فى الدعوى على الوجه المثلث بمحضر الجلسة دون أن يطلب أجلا آخر للاطلاع وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن لمتهم أو عدم

استعداده موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به شمييره واجتهاده
وتقاليد مهنته ، فانه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن فى هذا
الخصوص .

(الطعن رقم ٢٨٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

(قاعدة رقم ٤١٢)

المبدأ :

دفاع الطاعنين انهم كانوا فى حالة دفاع شرعى - دفاع جوهرى -
على المحكمة ان تعرض له .

المحكمة : وحيث ان الثابت فى محضر جلسة المحكمة ان الدفاع عن
الطاعنين قال انهم كانوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، وكان
قد تحدث عن الشق الاول من هذا الدفاع وأغفل الشق الثانى ، فان الحكم
يكون قاصر البيان واجبا نقضه اذ ان ذلك دفاع جوهرى كان على المحكمة
ان تعرض له وتقول كلمتها فيه . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٠٠٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٨)

(قاعدة رقم ٤١٣)

المبدأ :

تقدير الوقائع التى يستشف منها حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها
متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت
الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها .

المحكمة : وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الدفاع من
قيام حالة الدفاع الشرعى ونفاها قوله « انه لا سند لها من الاوراق ذلك
ان ايا من شهود الواقعة ممن شاهد منهم الحادث حل وقوعه ومن جاء
على اثره لم يقرر ان المجنى عليه بادر المتهم بالعدوان كزعمه او انه كان

جازملا لتلك المأمورة الجعبي باعتدائه عليه به أو لاية اسلحة أخرى خاصة
 ون شايجه قرر أن المتهم هو الذي يلجأ بالشجار ولم يشر الى أن
 المجنى عليه كان حاصلا أى الكشف للاعتداء نافيا مزاعم المتهم فى هذا
 الشأن ... ولما كان يبين من جملة أقوال الشهود أن اصابت المتهم قد
 نحقت به بعد ارتكاب الحادث وسقوط المجنى عليه على الارض مدرجا
 فى دمايه « لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج
 منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة
 الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب
 عليها وآذ كثر مؤدى ما أورده الحكم فيما قدم من أن الطاعن لم يكن فى
 حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتديا وحين أوقع فغل الضرب كان
 قاصدا الجاني الذى بالمخض عليه لا جف اعتداء وقع عليه. صحيحا فى
 القانون ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه من نفي حالة الدفاع
 الشرعى - لما كان ذلك وكان ما حصله الحكم من أقوال الشاهد
 أن الطاعن هو الذى يلجأ بالشجار لمصداه من أقواله. فى التفتيقات ولم
 يحدد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أثبت به أو فحواه ومن ثم
 يكون منعى الطاعن بقالة التناقض على غير أساس . لما كان ذلك وكان
 الطاعن لم يبد أمام المحكمة دفاعه القائم على استحالة وقوع الفعل المادى
 لاصابته بعجز فى يده اليسرى وكان دفاعه أن يده اليسرى عاجزة حالة
 أن الثابت أن الضرب كان بيده اليمنى فإن ما ينعاه الطاعن هو التشكيك
 فى التحليل المستمد من أقوال الشهود التى اطمأنت اليها المحكمة لا يقبل
 منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها
 قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ويكون منعا فى هذا الصدد
 على غير أساس . لما كان ذلك وكثر الطاعن لم يثر شيئا مما أورده فى
 طعنه بأنه قالة التناقض بين ما قرره الشاهد وبين التحليل الفنى
 المستمد من التقرير الطبي الشرعى بخصوص اصابته فانه فضلا عن أنه
 دفاع موضوعى لا يبيغ إثباته لأول مرة أمام محكمة للنقض فانه لا يقبل
 منه النعى على المحكمة أغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها ويكون

تعيه في هذا الخصوص غير مقبول - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته
يكون على غير اساس متبينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢)

في نفس الحقنى :

(الطعن رقم ٤٥٠٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

(الطعن رقم ٣٣٣٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٢)

(الطعن رقم ٤٤٨٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(الطعن رقم ٤٣٤٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

(الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩)

(الطعن رقم ٨٣٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٤)

(الطعن رقم ٤٥٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

(الطعن رقم ٤٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٣)

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٣)

(الطعن رقم ٤٤٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٩)

(الطعن رقم ١٣٤٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

(الطعن رقم ١٥٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

(قاعدة رقم ٤١٤)

المبدأ :

دفاع شرعى - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومضمون أدلة
ثبوتها في حق الطاعن وسائر المحكوم عليهم والاكتفاء بالإشارة الى مطابقة
التقريرين الطبيين لأقوال المجنى عليها دون أن يورد مضمون شيء من
الأدلة التي عول في قضائه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على البيان
على قوله « حيث أن الثابت من التقارير الطبية أنها قد جاءت مطابقة
لما ورد بأقوال المجنى عليها فضلا عن عدم اطمئنان المحكمة لما جاء
بأقوال المتهم الاول من وجود حالة دفاع شرعى ومن ثم يتعين القضاء

بتأييد الحكم المستأنف « - وقد خلا هذا الحكم الأخير بدوره من بيان لواقعة الدعوى ومضمون أدلة ثبوتها في حق الطاعن وسائر المحكوم عليهم ، لما كان ذلك ، وكانت المدة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها ، والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استخلاله بهذه الدلة وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه وقد خلا من بيان ذلك واكتفى بالإشارة الى مطابقة التقريرين الطبيين لأقوال المجنى عليها دون أن يورد مضمون شيء من الدلة التي عول عليها في قضائه ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن وبإثبات المحكوم عليهم - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٥٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤١٥)

المبدأ :

لا يجوز للطاعن أن يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة : أن ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في سنده لادلة الثبوت لا يرشح نقيام حالة اندفاع الشرعي ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة فإنه لا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٧١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤١٦)

المبدأ :

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي - من الدفوع الموضوعية - يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع - لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق تلك الحالة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق تلك الحالة كما هي معرفة به في القانون أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، كما خلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يرشح لقيام هذه الحالة ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٥٠٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤١٧)

المبدأ :

١ - المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعمد به المسؤولية قانوناً على ما تنص به المادة ٦٢ عقوبات - هو المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والاختيار - أما سائر الاحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية الجنائية قانوناً .

٢ - استدلال الحكم بأقوال الطاعنة وتصرفاتها - التي صدرت فيها اثر ارتكاب الحادث - على سلامة قواها العقلية وقت وقوعه هو استدلال

سلميم لا شائبة فيه ما دام الحكم قد اتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى إليها التقرير الطبي عن حالة الطاعنة .

٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، بما يتولفر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة باكره التي دان الطاعنة بها وأقام عليها في حقها أدلة مستقاة من شهادة المجنى عليه وتعرفه على المتهمين أمام النيابة العامة ومن أقوال المتهمين في محضر جميع الاستدلالات وما قرره الطاعنة بتحقيقات النيابة العامة ، وهي أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الفعلي الصادر عن دار الاستشفاء للصحة النفسية أن « المتهمه وجدت خالتيه من المرض العقلي وخاليه من أي مرض عضوي بالمخ ولم تنتابها أي نوبات صرعية طويلة ففسرة بقائها بالمستشفى وشخصيتها من الشخصيات البهيمية مع انسلوك الانحراف والقلق النفس نتيجة طبيعية تفاعلية لادراكها السليم للموقف كما وأن التهمة التي نسبت إليها تستلزم سلامة التفكير والتخطيط . وعلى ذلك تعتبر مسئولة عما أسند إليها من أفعال وترى اللجنة انه لا داعي لبقائها بالمستشفى » - ثم عرض لدفاع الطاعنة وطلبها بتاعلة المأمورية إلى دار الاستشفاء لأنها لم توضع تحت الملاحظة المدة الكافية واستدعاء أعضاء اللجنة لمناقشتهم وكذا الطبيب الذي أوقع الكشف الطبي على الطاعنة بعد القبض عليها لأن التقرير لم يبين حالتها وقت ارتكاب الحادث - ورد عليه بقوله : « أن الثابت من أقوال التهمة بتحقيقات النيابة وتصرفاتها وقت وبعد ارتكاب الجريمة تدل على سلامة قواها العقلية آية ذلك أن الجريمة التي اقترفتها قد بنيت على تخطيط وتدبير مكيدين .. وهذا يؤيد ما جاء في التقرير الطبي من أن التهمة خالية من أي مرض عقلي أو عضوي بالمخ ... أما عن القول بأن التهمة

كانت مريضة وقت القبض عليها. فان الثابت بالأوراق أنها كانت مريضة بشكل نصفي وهو عرض عضوي لا تأثير له على مسئوليتها الجنائية ومن ثم فلا محل لاستدعاء الطبيب الذي أوقع الكشف الطبى عليها عقب القبض عليها . أما عن القول بأن المتهمة لم تودع بالمستشفى لمدة انى قدرها الحكم التمهيدى وهو خمسة وأربعون يوما فهذه المدة هي الحد الاقصى للملاحظة المتهمة مطبقا للمادة ٣٣٨ من قانون الاجراءات وليست حدا أدنى ومن ثم فلا جناح على اللجنة الطبية اذ انتهت من فحص حالة المتهمة قبل هذه المدة ومن ثم يكون هذا التصغى برمته غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو علة عقلية وتنعدم به المسئولية القانونية على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والاختيار أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لاتعدام المسئولية الجنائية قانونا ، وكان منعى الطاعنة انها تعانى من حالة نفسية نتج عنها أصابها بالشلل وتمسكها بهذا السبب بطلب سمع الطبيب الذى أوقع الكشف الطبى عليها عقب القبض عليها لا يتحقق به خلع بالانعدام المسئولية لجنون أو علة فى العقل وهو مناط لاعفائه من المسئولية الجنائية ، وكان من المقرر كذلك ، أن استدلال الحكم بأقوال الطاعنة وتصرفاتها التى صدرت فيها إثر ارتكاب الحادث - على سلامة قواها العقلية وقت وقوعه هو استدلال سليم لا شائبة فيه ما دام الحكم قد اتخذ من هذه الأقوال تلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التى انتهى اليها التقرير الطبى عن حالة الطاعنة العقلية ، وأن تقبيح آراء الخبراء والنفس فىما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى مضحكة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبراء المقدم اليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة وكانت المحكمة قد لطمانت الى ما تضمنه تقرير اللجنة الطبية ، فانها لا تكون ملزمة من بعد بلجاجة الدفاع الى طلب استعانة أعضاء اللجنة لمناقشتهم ولا الى مناقشة الطبيب الذى فحص الطاعنة إثر القبض عليها ما دام أن الواقعة قد وضحت لها ولم ير هي من جانبها حلجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم

قد دلت تحليلاتنا على أن الطاعنة ليست مريضة بمرض عقلي تنعدم به مسؤوليتها عن الجريمة التي دان بها ، فإن منعها في هذا الشأن يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٤٥٠٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤١٨)

المبحث :

تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية - أمر يتعلق بوقائع الدعوى - يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة - المحكمة غير ملزمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر أن تشق طريقها فيها .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان- الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاجبات ومن تحريات الشرطة - وهي أدلة سائفة تؤدي الى ما رتب عليها - عرض الحكم لما أثاره الدفاع من انتفاء مسؤولية الطاعن جنائيا عن الجريمة المسندة اليه لاصابته بازواج الشخصية مما يفقده الشعور والادراك وقت ارتكاب الحادث ورد عليه في قوله : « وحيث أن محامي المتهم دفع بانتفاء مسؤوليته الجنائية بقوله أنه يعاني من مرض عقلي مستدلا في ذلك بذلك التقرير المقدم منه في الجنائية الاخرى المتهم فيها ذات المتهم بذات الجلسة تحت رقم ٤٨٦٣ لسنة ١٩٨٤ المنتزعه - ولما كان الثابت من ذلك التقرير أنه صادر من دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية في ١٩٧٩/١٢/١ متضمنا أن المتهم يعاني من اضطراب في الشخصية وانفصام في الشخصية وكانت المحكمة ترى من ظروف الدعوى ووقائعها وتخطيط المتهم لكيفية ارتكاب الحادث من اعداد للعقار المنوم الذي قدمه للمجنى عليها في لمشروب ومن غلقه باب المسكن ويدخله

المجنى عليها بعد فقدانها للوعى وارتكاب جريمته ثم قيادته للسيارة واحتفاظه بها طيلة مدة أسبوعين تقريبا ثم توجه بها بمصاحبه الشاهدين الخامس والسادس الى مدينة الزقازيق وبيعها للشاهد الرابع واستعانت به في ذلك ببطاقة صاحب السيارة بنزع صورة صاحبها ووضع صورته هو عليها وهي أمور تطمئن معها المحكمة الى عدم فقدان المتهم للشعور والاختيار بل ترى فيه تمتعا بقواه العقلية في الوقت المعاصر لارتكاب الحادث بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٠ بما تلتفت معه المحكمة عن هذا الدفاع ولا ترى مبررا لايحاج المتهم باحدى المصحات العقلية . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر متعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة ، وكان الحكم قد أثبت أن التقرير المقدم من الطاعن قد صدر من دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية في ١٩٧٩/١٢/١ عن فترة سابقة على تاريخ الحادث ، كما أثبت في منطق سليم بأدلة سائفة سلامة أدراك الطاعن وقت اقترافه الجريمة ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ولم ير الاخذ به أو اجابته التي طلبه للانسحاب الشائفة التي أوردتها استنادا الى ما تحققت المحكمة من أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة كان حافظا لشعوره واختياره وهي غير ملزمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر أن تشق طريقها فيها . وهو ما لم تخطئ في تقديره . لان المحكمة غير ملزمة من بعد بالالتجاء الى أهل الخبرة طالما قد وضحت لديها الدعوى ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة القصور في التسييب والاخلال بحق التحقق والتسناد في الاستدلال أن يكون غير سعيد .

(الطعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٤١٩)

المبدأ :

حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاءها متعلق بموضوع الدعوى .

المصلحة : لما كان للحكم قد عرّض لما دفع به المدافع عن الطاعن
 جأته فكان في حيلة عطف شرعى عن النفس وأطرحه بقوله : « وسيتأتى أن
 المسكنة لا تحول على للدفاع المبدى من الحاضر مع المتهم : بأن الاختصاص
 كان في حالة عطف شرعى ذلك أن المقرر أنه يشترط لقيام حالة الدفاع
 الشرعى أن يكون قد وقع فعل إيجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة
 من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى وإذا كان الثابت أن المتهم
 مجرد أن شاهد المجنى عليه بادر بضربه دون أن يكون قد صدر من الأخير
 أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فاجتماع شهود الواقعة على أن شيئاً
 من ذلك لم يحدث ومن ثم فإن ما قاربه المتهم يكون من قبيل الاعتداء
 بما تنتفى عنده حالة الدفاع الشرعى عن النفس ويكون دفاع المتهم فى
 هذا الصدد لا محل له - أما ما ثبت بالكشف الطبى الموقع على المتهم فإنه
 لا يبيد وقوع اعتداء من المجنى عليه على المتهم ذلك أن الثابت من أقوال
 الأخير بالتحقيق أنه لم ينسب ثمة فعل اعتداء صادر ضده من المجنى
 عليه. بينما استند إلى كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ على توالى الاعتداء عليه وليس
 فى الأوراق ما يعضد أو يساند دفاعه إضافة إلى أن من اشهدهما على ذلك
 بخلافه ، فضلاً عنه أنه ليس فى الأوراق ما يمنع من أن تكون إصاباته -
 وللأخيرين قد حدثت بعد أن فعل فعله ضد المجنى عليه سيما وأن المحكمة
 قطعت إلى الصورة التى رواها المجنى عليه وبقى شهود الإصابات فهم
 أقرب إلى التصديق من رواية المتهم الذى أراد بها الإفلات من الاتهام » .
 وهو من الحكم تدليل سلخ يودى إلى ما انتهى إليه ويتفق وصحيح
 القانون ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم
 هو الذى اعتدى على المجنى عليه وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع
 التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع
 الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا محقق متى كانت الوقائع مؤدية
 إلى النتيجة التردد رتبها عليها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة -
 فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٦٠٣٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

المبدأ :

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي - يجب لمطالبة المحكمة بالرد عليه في حكمها - أن يكون جديا وصريحا أو تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة .

المحكمة : لما كان ما يثيره الطاعن من انفصال الحكم بحث دفاعه المؤسس على قيام حالة الدفاع الشرعي عن نفس شقيقه مردودا بأن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي يجب - لمطالبة المحكمة بالرد عليه في حكمها - أن يكون جديا وصريحا أو تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ولما كان الطاعن من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك إيهما صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي عن نفس الغير ولا يقنن في ذلك ما جاء على لسان الدفاع في مستهل مرافقته من أن المجنى عليه ووالده اغتديا على شقيق المتهم « الطاعن » على ما هو ثابت بالتقرير الطبي فليس في هذا القول ما يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن نفس الغير ولا يغير دفعا جديا تلتزم بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن يطلب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بأدانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ولا يقبل منه ائازة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٠٦٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

المبدأ :

لا عقاب على من ارتكب جريمة الجاهل في ارتكابها ضرورية وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو يغيره ما دام أنه لم يكن لأدائه عقل في حصول هذا العقل - مثل -

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها : « تخلص في أنه بتاريخ ١٤/١/١٩٧٧ أثناء وجود المجنى عليه بحجر قسم الساحل بمناسبة اتهامه في قضية تموينية تقدم منه لمتهم الطاعن والموجود معه بالحجز وأمسك به من رقبته ثم ضربه بقبضة يده في وجهه وفتشه وأخذ مبلغ سبعة قروش وكان ذلك بطلب من متهم آخر سبق الحكم عليه هو موجود بالحجز والذي ضربه أيضا بيده وأخرج مطواة وضعها ناحية رقبته ووضع يده في جيبه وسرق مبلغ مائة وثمانون قرشاً وقد تمكن لمتهم وآخر بهذه الوسيلة من الاكراه من مرقعة نقود المجني عليه » ، وكما أن الحكم في بيانه لمؤدى أدلة الثبوت قد نقل عن شهود الإثبات أن ما اتاه الطاعن كان بطلب من المتهم الآخر ، « ويبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تمسك بامتناع مسئولية الطاعن تأسيساً على أنه أسهم مكرها في ارتكاب الجريمة تحت تهديد بالسلاح من قبل المتهم الآخر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر على مقتضى المادة ٦١ من قانون العقوبات أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ما دام أنه لم يكن لإرادته دخل في حلول هذا الخطر ، وكان ارتكاب الجريمة هو الوسيلة الوحيدة لدفعه وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته سواء عند بيانه لواقعة الدعوى أو عند إيرادها لأقوال شهود الإثبات أن الطاعن ارتكب الحادث بناءً على طلب المتهم الآخر الأمر الذي يوحى بجدية ما قام عليه دفاع الطاعن من أنه ارتكب جريمته تحت تأثير اكراه أدبى تمثّل في تعريضه من تهديد بالسلاح من قبل المتهم المذكور وهو دفاع جوهري لما يبنّى على ثبوت صحته من تأثير في مسئولية الطاعن ، مما كان يوجب على المحكمة أن تعنى بتمحيصه بلوغاً الى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يفنده ان رأت اطراحه . أما وهى لم تفعل وأغفلت كلياً فلم تعرض له إيراداً ورداً ، فإن حكمها يكون معيباً بالاغلال بحق الدفاع فضلاً عن القصور في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن .رقم ٦١٣٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

المبدأ :

١ - استقر القضاء في مصر على أن الجاني الذي تناول المخدر أو المسكر باختياره وعن علم منه بحقيقته يسأل عن كافة ما يرتكبه بعد ذلك وهو فاقد الرشد من الأفعال الإجرامية سواء بصفتها جرائم عمدية أو غير عمدية وتقوم مسؤوليته عن الجرائم العمدية على أساس نظرية القصد الاحتمالي .

٢ - الغيبوبة المانعة من المسؤولية هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها .

٣ - أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم ذات القصد العام ولا محل للتسوية بين هذه الجرائم وتلك التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا لأن الشارع لا يكتفى في إثبات القصد الخاص باعتبارات والفتراضات القانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع .

المحكمة : وحيث أنه يبين من مدونات الحكم الطعون فيه أنه أورد في معرض بيان واقعة الدعوى وتحصيل اعتراف الطاعن والمحكوم عليه الآخر أنهما تناولوا الخمر قبل ارتكاب الحادث ، وعرض لدفاع الطاعن بأنه والمحكوم عليه الآخر كانا في حالة سكر بين ورد عليه بقوله : « حيث أنه عن الدفع بأنعدام مسؤولية المتهم الثاني بسبب حالة السكر فإنه مردود بأن امتناع المسؤولية أعمالا لنص المادة ٦٢ عقوبات يشترط فيه توافر شرطين أساسيين : الأول - أن تقوم حالة السكر لدى الجاني وقت ارتكاب الجريمة وأن تكون قد أدت إلى أن يفقد في هذا الوقت ذاته شعوره أو اختياره في صورة تامة ، والثاني - أن يكون المتهم قد تناول المادة المسكرة أو المخدرة قهرا عنه أو على غير علم بها أي أن يكون فقد شعوره أو رشده بهذه الوسيلة قد جاء بغير اختياره لما نتيجة إكراه أو غط أو جهل بحقيقة السائل لسكر أو المادة المخدرة إذا كان قد

تناولها بغير اكراه . فاذا لم يتوافر الشرطان كلاهما أو أحدهما كان الجاني مسئولاً عن أعماله . وقد استقر القضاء في مصر على أن الجاني الذي تناول المخدر أو السكر باختياره وعن علم منه بحقيقته يسأل عن كلفه ما يرتكب بعد ذلك وهو فاقد الرشد من الاعتدال الاجرامية سواء بصفتها جرائم عدية أو غير عدية ، وتقوم مسئوليته عن الجرائم العمدية على أساس نظرية القصد الاحتمالي . ولما كان الثابت من اعتراف المتهمين أنهم قبل ارتكاب الحادث تناولوا الخمر اختياراً ، ومن ثم يكون الدفع بانعدام المسؤولية لا سند له من القانون متعيناً رفضه » . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن العقوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة من عقليته مخدرة تناولها الجاني قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، وأن مفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختاراً وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم ذات القصد العام ، ولا محل للتسوية بين هذه الجرائم وتلك التي يتطلبها القانون فيها قصداً جنائياً ، خاصة ، ذلك لأن الشارع لا يكتفى في هذه النصوص بهذا القصد الخاص بالأخذ باعتبارات وفتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات وهو المعول عليه في القانون الهندي الذي أخذت منه المادة المذكورة . ومن ثم فإن نية القتل لا تتحقق عند من يكون فاقد الشعور ما دامت جريمة القتل العمد تتطلب لتوافر أركانها قصداً خاصاً لا يصح افتراضه ولا أن يقال بتوافره إلا عند من يشك أنه قد انتوى القتل ثم أخذ السكر مشجعاً له على تنفيذ نيته . ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من أن الرد على دفاع الطاعن - على ما سلف بيانه - أنهما يصدق على الجرائم ذات القصد العام دون تلك التي يتطلب القانون فيها قصد جنائياً ، خاصة ، كجريمة القتل العمد والشروع في السرقة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا كان هذا الخطأ قد جبرج محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة السكر التي قال بها الطاعن وأثرها في توافر

القصد الجبائي الخاص لديه أو انتفائه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالاستعانة بالنسبة للطاعن وأيضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذي لم يقبل طعنه شكلا لاتصال وجه العيب الذي شابه الحكم به ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باطلاحي مما يثيره الطاعن .

(الظعن رقم ١٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥)

(قاعدة رقم ٤٢٣)

المبدأ :

دفاع شرعي - يكون الحكم مشويا بالقصور لم يتحدث عن الاصابات ولم يبين علاقتها بالاعتداء الذي وقع من الطاعن على المجنى عليه والذي دانته به المحكمة للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفائه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى والأدلة على صحتها في حق الطاعن أثبت دفاعه القائم على أنه قد استعمل حقه في الدفاع الشرعي عن نفسه وماله عندما حاول المجنى عليه ورفاقه أخذ ناقته عنوة وقاموا بالاعتداء عليه ورد على هذا الدفاع بقوله : « ولما كان الثابت من الأوراق ومن شهادة جميع الشهود ومن شاهدوا الحادث أن المجنى عليه كان يطالب المتهم (الطاعن) بنقود مستحقة له قبله وأنه ادعى أن المبلغ طرف شقيقه ، وعندما حضر الأخير وأراد أن يتشاجر قام الشاهد الرابع بمنعه وإحالة أحد المنازل وعندما هم المتهم بأخذ دابته والانصراف قبل أن يحل موضوع النقود ومنع المجنى عليه له من الانصراف تملكه معه وأخرج سكيما من جيبه وطعن بهما المجنى عليه في صدره وكتفيه وجبهته فأحدث اصاباته التي أودت بحياته ومن ثم فإن المتهم لم يكن في حالة دفاع شرعي ويعتبر الدفع على غير أساس خليق بالرفض » . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفزذات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره لدى مناظرته للطاعن وجسود اصاباته وأنه انتهى من قراراته الى عرضه على مفتش الصنمة لتوقيع

الكشف الطبى عليه لبيان سببها وكيفية حدوثها ، وكان الحكم المطعون فيه رغم ايراده دفع الطاعن المار ذكره والذي تفيا منه الاستدلال على توافر حالة الدفاع الشرعى لديه - لم يتحدث عن تلك الاسبابات ، ولم يبين علاقتها بالاعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليه والذي دانت به المحكمة وذلك للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦١٣٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٧)

(قاعدة رقم ٤٢٤)

المبدأ :

دفاع شرعى - لا يشترط فى التمسك به ايراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة - الحكم بالادانة دون أن يتناول الرد على ما تناوله الدفاع أو يتناوله بالتمحيص أو يبين وجه الرأى فيه أو يرد على ما أثير فى شأنه يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته فى مقام تحصيل الواقعة قوله : « ان المتهم قد قرر بتحقيقات النيابة العامة أن المجنى عليه قد أورد أن يعتدى عليه بزجاجة ففر أمامه والنقط طوبة قذف بها فأحدث إصابة عينه اليسرى بينما قال أمام المحكمة أنه كان هناك تشاجر بينه وبين المجنى عليه . كما تبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار فى مرافعته أن الواقعة بدأت مشاجرة بين المجنى عليه والمتهم والشاهدين . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أبداه الدفاع بجلطة المحاكمة مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى التمسك به ايراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، ولما كان ما أوردته الحكم فى مدوناته - على نحو ما سلف بيانه - يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى الطاعن ، ومع ذلك فقد دعى الحكم دون أن يتناولها بالتمحيص أو يبين وجه الرأى فيها أو يرد على

ما أثير فى شأنها على الرغم مما لذلك من تأثير فى مسئولية الطاعن وحتى يتمنى لهذه المحكمة - محكمة النقض - مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التمييز بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ولذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٧)

(قاعدة رقم ٤٢٥)

المبدأ :

الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع القائمة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها .

المحكمة : لما كان ذلك وكان الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع القائمة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت الواقعة كما ثبتها للحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة وقيام حالة الدفاع الشرعى فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع أمام محكمة النقض ويكون منعا فى هذا الصدد لا محل له . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٥)

(قاعدة رقم ٤٢٦)

المبدأ :

الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن الدفوع الجهورية التى يتعين على المحكمة مناقشتها والرد عليها والا كان حكمها قاصرا .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعنين قرر انه يصمم على ما ابداه من دفوع امام غرفة المشورة ، كما يبين من المفردات - التى اُمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه النعى - ان المدافع عن الطاعن الاول . . . دفع لدى النظر فى تجديد حبسه بجلستى ١١ من مارس سنة ١٩٨٩ و ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨٩ بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس فى حقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن الدفوع الجهورية التى يتعين على المحكمة مناقشتها فى حكمها وترد عليها بما يدفعها ان لم تر الاخذ بها والا كان حكمها قاصرا ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يعرض البتة لهذا الدفع ، فانه يكون عيبا بالقصور فى التسبب بنا يوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعن الاول دون حاجة الى النظر فى باقى وجوه طعنه ، وللطاعن الثانى بغير حاجة الى بحث اوجهه الطعن المقدم منه وكذلك المحكوم عليه الثالث الذى لم يطعن فى الحكم وذلك لوحدة الواقعة وحسن مير العدالة .

(الطعن رقم ٦٩٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٤٢٧)

المبدأ :

دفاع شرعى - دفع جهورى ينبئ على المحكمة مناقشته فى حكمها - اغفال التحدث عنه يجعل للحكم مشوبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن قد تمسك فى مرافعته بانه كان فى حالة دفاع شرعى اذ ان

المجنى عليه وزوجها وابن عمها قد بادروه بالعدوان - لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع - لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو نفس غيره ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، اذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى أغفال المحكمة للتحدث عنه مما يجعل حكمها مشوباً بالقطور الذى يعيبه ويوجب نقضه وإلغائه بخير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، مع التزام المطعون ضماً المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/٣/ ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٤٢٨)

المبدأ :

دفاع شرعى - نفى الحكم لحالة الدفاع الشرعى اذا لم يعرض الحكم لاصابات الطاعن التى اتهم المجنى عليه باحداثها يكون معيباً بالقصور فى التسبب والخطأ فى الامانة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن اعترف بضرب المجنى عليه « بشقرف » عندما حاول الاخير ضربه بمطواة ، كما دفع المدافع عنه بتوافر حالة الدفاع الشرعى حسبما أورد المتهم بقواله والتى تأيدت بما ثبت من مناقرة النيابة له من وجود اصابات به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة بما مفاده أن الطاعن ضرب المجنى عليه « بشقرف » ثلاث طعنات أحدثت اصاباته التى أودت بحياته كما حصل اعتراف الطاعن بالتحقيقات بما مؤداه أن المجنى عليه أمبك برقبته بيده وطعنه بمطواة فتلقى الضربة بيده اليسرى وطعن المجنى عليه بالشقرف ، ثم عرض الحكم لحالة الدفاع الشرعى ورد عليها بقوله : « وحيث أنه عن الدفع المبدى من الدفاع الحاضر مع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى فمردود بأنه من المقرر أصلاً أن حالة

الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بالشخص وتدفعه الى
لجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على
شك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله شريطة أن تكون
الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر . ولما كان ذلك ، وكان
الثابت أن أوراق الدعوى قد خلت من دليل أو شبهة دليل على أن المجنى
عليه قد باذر المتهم باعتداء من أية نوع يستوجب الدفاع الشرعى بل
الثابت أن شاهدى الاثبات سألنى الذكر قد أكدنا على النحو الانب بيانه
أن مشاجرة نشبت بين المجنى عليه والمتهم فتحخلا لانهائهما وفض
تماسكهما وإن المتهم باذر بطعن المجنى عليه بشقرف كان بيده فى صدره
ثم لاحقه فى عدوه وطعنه بضربتين أخريين من الخلف فأصاباه فى عضده
الايمن والايسر وأكدا بأن المجنى عليه لم يبادر بضرب المتهم وقت
المشاجرة ولم يحدث منه أية اعتداء منه أو اصابات بالمتهم ومن ثم يتعين
رفض ذلك الدفع والالتفات عنه لعدم ابتناؤه على أساس من الواقع أو
القانون وترى المحكمة أن المتهم قد قرر بهذا الدفع على لسان محاميه
لرغبته فى التخلص من المسؤولية بعد أن ضاقت عليه حلقات الاتهام
وبرغبته فى الافلات من العقوبة فضلا عن أنه لا يجديه نفعا ازاء ما أدلى
به شاهد الاثبات من أقوال تطمئن اليها المحكمة وتأخذ بها دليلا مقنعا
مؤيدا بالدليل المستند من تقرير الصفة التشريعية للمجنى عليه . « . لما
كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق
أثبت فى محضره مناقرته المتهم « الطاعن » وأنه تبين وجود ثلاث
سحجات أسفل رقبته وجرح صغير باصبع اليمنى لليد اليسرى عظمها
بامسالك المجنى عليه برقبته وطعنه بالمطواة فى يده . لما كان ذلك ، ولئن
كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع
الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ،
الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى
الى ما انتهى اليه ، وكان الحكم المطعون وإن نفى حالة الدفاع الشرعى
عن نفس الطاعن إلا أنه لم يعرض لاصابته التى اتهم المجنى عليه
بإحداثها ونفى جعل منها ركيزة لدفاعه وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك

الاصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التى دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ، بل ذهب الحكم على العكس من ذلك وعلى خلاف الثابت بالأوراق الى أنها خلت من أى دليل أو شبهة دليل على أن المجنى عليه قد بادر المتهم بالاعتداء من أى نوع ولم يحدث ثمة اصابات بالمتهم ، فإنه يكون معييا بالقصور فى التمييز والخطأ فى الاسناد مما يستوجب نقضه والاعادة دون حيلة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦١٠٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٣/ ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٤٢٩)

المبدأ :

دفاع شرعى - دفاع جوهري - يكون الحكم قاصر البيان اذا لم يقسط هذا الدفاع حقه ايرادا له وردا عليه لما يترتب على ثبوته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من محاضر جلسات الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعنين طلب براءتهما تاسيسا على أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن نفسيهما وأن نجل الطاعن الاول ويغنى ... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة الدعوى بما سجله أن خلافا نشب بين الطاعنين والمجنى عليه قام على اثره الطاعنان بضرب المجنى عليه فى بطنه وذراعه الايمن وفى أجزاء متفرقة من جسمه . وحصل دفاع الطاعنين بأنهما فى حالة دفاع شرعى عن نفسيهما وأطرحه استنادا الى أن الثابت بالأوراق أن المجنى عليه لم يبدأ فى الاعتداء بل أصيب بالاصابات المتعددة وأن شقيقه ... و ... قد أصيبا ايضا طبقا للتقارير الطبية المرفقة ولم يكن بالطاعنين ثمة اصابات معينة ندى سؤالهما بتحقيقات النيابة ولم يقرر أى منهما شيئا فى هذا الخصوص وأن تلك الأوراق قد خلت تماما من وجود خطر محقق بهما حتى يمكنهما درؤه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل بذلك دفاع

الطاعنين على أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما فقط ولم يورد
- ما أبداه الطاعنان - من أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن مجير
أولهما علي ما هو ثابت بمحاضر الجلسات - وعلي الرغم من أنه أورد
في معرض رده على دفاعهما بأن شقيقى المجنى عليه قد أصيبا وفقيا
للتقارير الطبية - بما يوجب بأنه ثمة شجار قد وقع واصلياً قد حدثت
بخلاف شجار الطاعنين والمجنى عليه واصلياً الاخير ، فإن الحكم اذ
أسقط كلية دفع الطاعنين بأنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن نجيب
الطاعن الاول - ولم يقسطة حقه ايراداً له ورداً عليه مع أنه دفاع جوهري
لما يترتب على ثبوته من تغيير وجه الراى فى الدعوى - فان الحكم
المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث سائر
أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٨)

(قاعدة رقم ٤٣٠)

المبدأ :

١ - تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او
انتفاؤها متعلقة بموضوع الدعوى المحكية الفصل فيه بغير معقب متى
كانت الوقائع مؤيدة للنتيجة التى رتب عليها .

٢ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما
شرع لرد العدوان .

٣ - اذا لم يكن هناك خطر يهدد الطاعن بعد ان انتزع المطاوعة من
المجنى عليه الذى انطرح ارضاً وانهار عليه طعناً فى صدره ويطنسه
بالمطاوعة فان ما قارقه الطاعن من تعد يكون من قبيل الانتقام بما تنتفى
به حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما
توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن

بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستنبطة من أقوال شهود الاتهام ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات ومن تقريرى الصفة التشريعية لجنة المجنى عليه والمعامل الطبية وهي أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن شهادة العقيد متفقة مع تلك التي أوردتها الحكم. نقلاً عن أقوال الشاهد في التحقيقات ، ومن ثم وقد انصبت شهادته في للتحقيقات وبجلسة المحاكمة على واقعة واحدة ولا يوجد خلاف بشأن تلك الواقعة وهو ما لا يثار في الطاعن ، فلا بأس على المحكمة أن هي أحالت في بيان أحاديها للآخرى تفادياً للتكرار لا موجب له ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سليم . . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلقة بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيـه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد عليهم اعتباطه . وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان يؤدي ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعي - وهو ما لا ينازع الطاعن في صحة إسناد الحكم بعينه - أنه لم يكن هناك خطر يهدد الطاعن بعد أن انتزع المطواة من المجنى عليه الذي انطرح أرضاً وانزلق على ظهره ثم انهال بها عليه طعناً في صدره ووطنه ، فإن ما قارفه الطاعن من تعدد يكون من قبيل الانتقام بما تنتهي به حالة الدفاع الشرعي عن النفس كما هي معرفة به في القانون . . لما كان ذلك ، وكلنا لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال التحدث عن الإصابات التي للطاعن - فإنه على فرض صحة قعودها فإن مرجعها واقعة سابقة على روال خطر الاعتداء على التحو المالك ببيانه ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم .

١ الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٩١)

المبدأ :

١ - حق الدفاع الشرعى على المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦-عقوبات .

٢ - الحكم بادانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى على المال أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفع الجوهري التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها وفى اغفال ذلك يجعل حكمها مشوبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مشادة حدثت بين الطاعن وبين المجنى عليه على اثرها طعنه الاول بمطواة قرن غزال بقصد ايذائه فاحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب اقضى الى موته ... ثم لورد الحكم فى مقام رده على دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى قوله « فهو مردود وفى غير محله ذلك بان الثابت من أقوال الشاهد والنلى تطمئن اليها المحكمة أن المجنى عليه كان فى طريقه لشراء السجاير للعصال وأن المتهم خرج اليه من منزله وحدثت مشادة كلامية بينهما ولم يقع ثمة اعتداء من المجنى عليه على المتهم وأن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه بالمطواة » لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن اثار تى مرافعته « أن المتهم لم يستجب له لاي طلب من طلباته ... ولم ينتقل الى مسكنه لكى يشاهد واقعة تكسير منزله وأن المجنى عليه كان يعنى فى منور وأن هذا العمل لم يكن من حق المجنى عليه .. » وكان هذا الذى أبداه الدفاع بجلسة المحاكمة مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن المال الذى لا يشترط فى التمسك به ايراده ، بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى على المال

ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم منع الحيابة بالقوة . لما كان ذلك ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تبحث مدى صحة ما اتاره الطاعن من قيام المجنى عليه باتلاف منزله وتخريبه . كما كان يتعين عليها البحث فيما له الحيابة الفعلية على المنور المتنازع عليه حتى اذا كانت للطاعن وكان المجنى عليه هو الذى بدأ بالعدوان باتلاف منزل الطاعن وتخريبه فإنه يكون له الحق فى استعمال القوة لرد هذا العدوان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادلانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى على المال أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفع الجوهري التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أن من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن وفى افعال المحكمة التحدث عنه مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه والاعتادة ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)

(لقاعدة رقم ٤٣٢)

المبحث ١ :

دفاع شرعى عن النفس - عدم تعرض الحكم للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو الرد عليه - قصور يعيب الحكم .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعنين قدم مذكرة بجلسته ١٩٨٦/٥/١٩ والتي حجزت فيها الدعوى للحكم آثار غيها أن « المتهم الثانى فى الدعوى وهو غريب عن المنطقة جاء للاعتداء على المتهم الاول - الطاعن الاول - الذى دافع عن نفسه أمام ذلك الهجوم » لما كان ذلك وكان ما أبداه الدفاع بمذكرته مفاده تمسك الطاعن الاول بقيام حالة لدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط فى التصك به ابراده

بصريح لفظه وبمعانيه المألوفة ، وكان 'الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره . لما كان ذلك فكان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن . للاول والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الامسابق لان المتشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما نيس فيه من مدافع فتنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس واما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ردا على الفريق لآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادتاة الطاعن الاول دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها اذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن الاول - وفى إغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بالقصور بما يعيبه . ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن الاول والطاعنة الثانية لوجده الواقعه ولحسن سير العدالة ولفظك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للمحكوم عليه وغيايبا بالنسبة للمحكوم عليها ... وتبين من المفردات المضمومة أنهما لم يعلنأ بعد بهذا الحكم فإنه يكون قابلا للطعن فيه بالمعارضة . منهما ومن ثم فلا يمتد إليها أثر الطعن .

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(الملحق رقم ٤٣٣)

المبدأ :

١ - حق الدفاع الشرعى عن المال - ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات ، منها جرائم منع الحيازة بالقوة .

٢ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - من الدفوع الجوهرية - إغفال المحكمة التحدث عنه - يعيبه .

المحكمة : وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم أنه بعد أن حصل الواقعة ومؤدى الأجمة التي تساند إليها في قضائه بأدانة الطاعنين والبت ما قال به الطاعنان عن تحريات الحادث وفحواه أن المجنى عليه دخل عقارا في حيازتهما ، وبعد أن أورد الحكم ما تقدم عرضى الى الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الحادث ، ورد عليه بما مفاده أن الطاعنين لم يتسلما العقار كما أن حيازته محل منازعة لم تستقر وانتهى الى أن الطاعنين لا يكون لهما فى هذه الحالة حق استعمال القوة ، كما أن الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعنين آثار دفاعا مؤداه أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة . لما كان ذلك ، فإنه كان إزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى تيل بوقوعه على الطاعنين والاعتداء الذى وقع منهما وأى الاعتداءين كان الاسبق لأن التشاجر بين فريقين أما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتتقضى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، وأما أن يكون مبادأة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأدانة الطاعنين دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وتردعليها إذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعنين ، وفى اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بما يعيبه ، فضلا عن أن الحكم جاء رده قاصرا فى الرد على دفاع الطاعنين بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ، فإنه لا يكفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم أنهما لم يتسلما العقار كما أن حيازته محل منازعة

لم تستعز ، اذ كان لزاما على المحكمة ان تعنى بتحقيق ذلك لمعرفة واضح
اليد الحقيقى على العقار وهو ما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى اذ
يترتب على ثبوته أو انتفائه توافر أو عدم توافر حالة الدفاع الشرعى
عن المال ، أما وأن المحكمة لم تفعل فقد بات حكمها منطويا على
الاخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان مما يعيبه بما يستوجب نقضه
والاعادة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى مع الزام المطعون
ضدهما الثانية بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٩١)

استئناف

(قاعدة رقم ٤٣٤)

المبدأ :

استئناف - خلو مفردات الدعوى من تقرير التلخيص يعد تقصيرا
فى اجراء من الاجراءات الجوهرية - يعيب الحكم ويبطله .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة المفردات انها قد خلت من
تقرير التلخيص . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية فى
المادة ٤١١ منه قد اوجب ان يضع أحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم
فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشتمل ملخص وقائع الدعوى
وظروفها وأطراف الاجبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت
والاجراءات التى تمت ، وأوجب تلاوته قبل اى اجراء آخر حتى يلم
القضاة بما هو مدون باوراق الدعوى تهية لفهم ما يحلى به الخصوم
من اقوال وليتيسر مراجعة الاوراق قبل اصدار الحكم ، ولما كان الثابت
مما تقدم أن مفردات الدعوى قد خلت من هذا التقرير مما يعد تقصيرا
فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ولا يقدر فى ذلك
القول بأن الحكم قد جاء فيه أن هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجمده
الا بالطعن بالتزوير ما دلم أنه قد ثبت من المفردات عدم وضع تقرير
تلخيص لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة
دون حاجة لبحث الوجه الثانى من وجهى الطعن .

(الطعن رقم ٨٩٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

(قاعدة رقم ٤٣٥)

المبدأ :

يسقط استئناف النيابة العامة للحكم الغيابى بإلغاء الحكم أو تعديله
فى المعارضة .

المحكمة : من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة الحكم الغيابى

يسقط اذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة لانه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يجهت اندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الاخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف فان الحكم المطعون فيه وقد قضى في الاستئناف للمزفوع من الجنائية العقابية عن الحكم الغيابي الصائر من محكمة أول درجة بقبوله شكلا يكون قد أخطأ تطبيق القانون اذ كان يتعين القضاء يسقطه .

(للطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(قاعدة رقم ٤٣٦)

المبدأ :

التحكم الصادر من محكمة أول درجة اذ صدر حضوريا اعتباريا هو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة الى المحكوم عليه - وفقا لما تقتضى به المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية - الا من تاريخ اعلانه به. بغض النظر عما اذا كان قد علم من طريق اخر بصعور الحكم .

(الطعن رقم ٣٤٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٤٣٧)

المبدأ :

تقرير التلخيص مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات - ما يشوب التقرير من غلط أو خطأ لا يترتب عليه بطلان الحكم .

المحكمة : اذ كان تقرير التلخيص وفقا لنص المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل

وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ، ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير - من نقص أو خطأ - أي بطلان يلحق الحكم الصادر فى الدعوى ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تخلف عن حضور جلسة المصارعة الاستئنافية بغير عذر ، فان فى ذلك ما يحول بينه وبين ابداء ما يثيره بأسباب طعنه من عدم اعلائه بالجلسة التى صدر فيها الحكم الغيابى الاستئنافى ، امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ولانه - وبفرض صحته - لم يمتى له حقا ولم يحزم من ابداء دفاع .

(الطعن رقم ٤٥٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٤٣٨)

المبدأ :

الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

المحكمة : اذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى - خلافا لما يدعيه الطاعن فى أسباب طعنه - ولا يقدح فى ذلك أن يكون اثبات هذه التلاوة قد ورد فى ديباجة الحكم المطعون فيه ، لما هو مقرر من أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص ، كما أنه لا يقدح فى صحة هذا الاجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير تلك التى فصلت فى الدعوى ، اذ فى تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه وقصد اطلع على أوراق الدعوى ، رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما امتلأه من جانبها لها ، وأنه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر .

(الطعن رقم ٤٥٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٤٣٩)

المبدأ :

قبول المحكمة لعذر المرض الذي إبداه الطاعن سببا للاستئناف بعد الميعاد - هو في حقيقته قضاء منها ضمنى بقبول الاستئناف شكلا - يتعين على المحكمة أن تقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه ثم تعرض لموضوع الدعوى .

المحكمة : إذ كان قبول المحكمة لعذر المرض الذي إبداه الطاعن - سببا للاستئناف بعد الميعاد ، هو في حقيقته قضاء منها - ضمنى - بقبول الاستئناف شكلا ، يقضى بعد فساد الحكم المعارض فيه الانتقال الى موضوع الدعوى للفصل فيه فان كان يتعين على المحكمة - بعد قبولها الاستئناف شكلا ، أن تقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه ثم تعرض لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، ولأنها لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٤٤٠)

المبدأ :

تقرير التلخيص الذي يضعه أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم بالاستئناف - وجوب تلاوته قبل أى إجراء آخر - اغفال ذلك - بطلان الحكم - لا ينال من ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص إبان المحاكمة القضائية للاستئنافية .

المحكمة : لما كانت المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشمل ملخص وقلع الدعوى وظروفها وأدلة

الكبت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت ، وأوجبت تلاوته قبل اى اجراء آخر حتى يلم القضاء بما هو مدون فى لورباق الدعوى تهية لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الاوراق قبل اصدار الحكم ، والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ولا ينال من ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغيابية الاستثنائية ، ذلك ان المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة للمعارض لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٤١)

المبدأ :

استئناف - ميعاد الاستئناف من النظام العام يجوز التمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المرفحات المضمومة ، أن الحكم الابتدائى قد صدر بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧ وقرر المحكوم عليه بالظعن بطريق الاستئناف فى ١٩٨٥/٢/٤ ، ومن ثم يكون الظعن بالاستئناف قد رفع فى خلال الاجل المنصوص عليه فى المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية وهو عشرة أيام من تاريخ الحكم الحضورى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رغم ذلك قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فانه يكون قد أخطأ تطبيقا للقانون بما يعيبه ويوجب تصحيحه بالقضاء بقبول الاستئناف شكلا ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها فى موضوع الاستئناف ، فانه يتعين مع ذلك التصحيح أن يكون النقض مقرونا بالاحالة ولا يقدر فى ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الامر أمام محكمة الموضوع - عند القضاء فى المعارضة لذ أن ميعاد الاستئناف ككل

مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة
أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٤٢)

المسألة :

الحكم الحضورى الاعتبارى لا يبدأ ميعاد استئنافه الا من تاريخ
اعلانه للمحكوم عليه - مواعيد الاستئناف من النظام العام .

المحكمة : لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجرامات الجنائية بعد
تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت على المتهم فى جنحة
معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به
أن يحضر بنفسه ، أما فى الجنب الأخرى وفى المخالفات فيجوز له أن
ينيب عنه وكيل لتقييم دفاعه . وكان الثابت من الاجرامات التى تمت
فى الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة قذف وسب لم يحضر بشخصه
أو بوكيل عنه جلسات المرافعة أمام محكمة جنح بندر المنصورة حتى
حجزت الدعوى ١٩٨٥/٣/١٦ للحكم مع سبق حضور وكيله فى جلسات
سابقة عليها أمام محكمة جنح الدقى قبل إحالتها الى محكمة جنح
بندر المنصورة ، فان الحكم الابتدائى يكون قد صدر حضوريا اعتباريا
بالنسبة للطاعن المذكور طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجرامات
الجنائية ووصفته المحكمة خطأ بأنه حضورى .

ولما كان مؤدى نص المادة ٢٣٩ من قانون الاجرامات الجنائية
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة أول
درجة فى هذه الحالة هو حكم حضورى اعتبارى وهو بهذه المثابة
لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا لنص المادة ٤٠٧ من نفس القانون الا من
تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع

على المفردات المضمومة أنها قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف إعلاناً قانونياً لشخصه أو في محل إقامته إلى أن قرر فيه بالاستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً محتسباً بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه . ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الاستئناف شكلاً والاحالة دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، ولا يقدر في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع إذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٦٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٤٣)

المبدأ :

يكفى لتنفيذ الحكم أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها .

المحكمة : لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيداً لإيداع المتهم السجن طبقاً للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن إذ مثل أمام المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع استئنائه من حكم مشمول بالتقاضي يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط استئناف الطاعن رغم ذلك يكون مخطئاً . ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٤٧٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

المبدأ :

لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

المحكمة : إذ كان المطعون ضده هو المستأنف وحده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده، فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٤٨٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٤٥)

المبدأ :

الاستئناف كطريق من طرق الطعن العادية مقصورا على الاحكام الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات في مواد الجنح عملا بصريح نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فهو لا يتسع ليشمل الاحكام الصادرة في مواد الجنائيات او الاحكام الصادرة من محكمة الجنائيات في جنحة اختصت بها قانونا .

(الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨)

(قاعدة رقم ٤٤٦)

المبدأ :

من المقرر وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية والتي جرت على أنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف وكان الطاعن هو المستأنف وحده - دون النيابة العامة - فلا يصح في القانون أن يفلظ العقاب عليه إذ لا يجوز أن يغسار باستئنافه .

(الطعن رقم ٦٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٤٤٧)

المبدأ :

إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستثنائية عند تأييدها للحكم الابتدائي سوى قولها أنه في محله فإن حكمها بهذا الوضع يتعين نقضه .

المحكمة : إذ كان إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ولم تذكر المحكمة الاستثنائية عند تأييدها الحكم الابتدائي سوى قولها أنه في محله ، فإن مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خالياً من بيان الاسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبته عليها المحكمة ويتعين إذن نقضه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٧٥ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

(قاعدة رقم ٤٤٨)

المبدأ :

استئناف - المحكمة الاستئنافية مقيدة بالوقائع التي طرحت أمام محكمة أول درجة وفصلت فيها فإذا فصلت في واقعة لم تكن مطروحة عليها ولم تفصل فيها يكون الحكم معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه جزئياً .

المحكمة : لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المطعون ضده ابتداء بوصف أنه شرع في تهريب سبيكة ذهبية الى خارج البلاد وشرع في تحجير هذه السبيكة على خلاف الشروط المقررة ، وقضت محكمة أول درجة بحبسه عن هاتين التهمتين لمدة سنتين مع الشغل وتغريمه

الف جنيه والزامه بمبلغ ١٤٤٧ر٩٠٠ جنيها تعويضا لمصلحة الجمارك ومصادرة المضبوطات فاستأنف المطعون ضده المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وببراءته مما أسند اليه ورد المضبوطات ، وأورد الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه يتعين رد كافة المضبوطات من نقد مصرى مستصالح عنه والمجنيكة الذهبية . لما كان ذلك وكان المبلغ النقدى المضبوط قد لم ترفع عن واقعة ضبطه الدعوى الجنائية وبالتالي لم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ولم تفصل فيها وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التى طرحت أمام محكمة أول درجة وفصلت فيها . واذ قضى الحكم المطعون فيه برد المبلغ النقدى المضبوط فإنه يكون قد فصل فى واقعة لم تكن مطروحة على محكمة أول درجة ولم تفصل فيها بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشق منه مما يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من رد المبلغ سالف الذكر عملا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٢٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٣/ ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٤٩)

المبدأ :

سقوط الاستئناف منوط بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة -
لا يلزم أعمالها الا عندما يكون التنفيذ واجبا وهو ما يتحقق اذا لم تسدد الكفالة المعنية فى الحكم الابتدائى .

المحكمة : وحيث أن المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على « أنه يسقط الاستئناف المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، ولا يلزم أعمالها الا عندما يكون التنفيذ واجبا وهو ما يتحقق اذا لم تسدد الكفالة المعنية فى الحكم الابتدائى والتى شرعت ضمانا

لحضور المستأنف الجلسة وعدم فرزه من الحكم الذي يصدر ومن ثم فإن التخلّف عن سدادها يكون من شأنه أن تبقى العقوبة واجبة النفاذ وأن تصبح المادة ٤١٢ المشار إليها واجبة التطبيق ما دامت علتها قائمة . لما كان ذلك وكان يبين من محصر جلسة المعارضة الاستثنائية أن الطاعن حضر ومعه المدافع عنه وأشار الى أنه يسدد الكفالة قبل التقرير بالاستئناف كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن سدد الكفالة للقضى بها لايكاف التنفيذ مما يقتضاه أن التنفيذ لا يكون واجباً على حقه فإن الحكم للطعن فيه لذّ قضى بسقوط الاستئناف استناداً الى أن الطاعن المحكوم عليه بعقوبة سقيمة للحرية واجبة النفاذ لم يقدم نفسه للتنفيذ قبل يوم الجلسة يكون مخطئاً ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٧٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)

(الطعن رقم ٧٧٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٥)

(قاعدة رقم ٤٥٠)

المبدأ :

إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض الا بسقوط الحق فى الاستئناف دون أن يتعرض الى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . فإن رأت أن قضاءه صحيح وقلت عند هذا الحد ، وأن رأت أنه خاطئ التفتت عنه ثم انتقلت الى موضوع الدعوى وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتجعلها لمصلحة المعارض .

(الطعن رقم ١٠٩١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٩)

المبدأ :

وجوب صدور الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء الحكم بالبراءة بإجماع آراء القضاة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم ببراءته - من تهمة الشروع في اخراج نقد مصرى من البلاد - الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تنص به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك كما جرى عليه قضاء محكمة النقض أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء ووفقا للقانون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لان المعارضة فى الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولان الحكم فى المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة

للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ وللغاء الحكم التمييزي الاستثنائي وتأييد الحكم المستأنف القاضي ببراعة الطاعن .

(الطعن رقم ٨٨١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٤٥٢)

المبدأ :

تقدم الحاضر مع الطاعنين بشهادة مرضية تفيد عذرهما في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد - على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع - اغفاله - قصور .

المحكمة : إذ كان البين من مطالعة مضمّن جلّسة المحكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعنين قدم شهادة مرضية تفيد عذرهما في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع ، أما وقد التفتت عنه واغفلت الرد عليه وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بانقصور في البيان منطوياً على إخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧١٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٤٥٣)

المبدأ :

الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام - اشتمال الحكم على بيانات تفيد أن الاستئناف قرر به بعد الميعاد ثم انتهى إلى قبوله شكلاً - خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام وكان الحكم المطعون فيه رقم اشتماله على بيانات دالة بخاتمتها على

أن المطعون ضده قد قرر بالاستئناف بعد فوات مهلة العشرة أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه انتهى الى قبوله شكلا ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادرة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(الطعن رقم ٥٢١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧٨٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٥٤)

المبدأ :

المرض من الاعذار التي تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - اذا ما استطلت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد وضمن أسبابه عدم اطمئنانه الى الشهادة الطبية التي قدمها الطاعن تدليلا على عذر المرض الذي حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد - لسهولة الحصول عليها .

لما كان ذلك ، وكان المرض من الاعذار التي تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة ، والتخلف بالتالى - اذا ما استطلت مدته - عن التقرير

بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم اذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض وقم دليله ان يعرض الحكم لهذا التلييل ويقول كلمته فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اطرلحه الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن - الى مطلق القول بسهولة الحصول عليها دون ان يبين فحواها ولم يشر الى المرض الذي تعطل به الطاعن كعذر ادى الى تخلفه عن التقرير بالاستئناف في الميعاد ، فانه يكون مشوبا بالقصور في التمييز والفساد في الاستدلال الذي يستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٦٦٨ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٥) -

(قاعدة رقم ١٥٥)

المبدأ :

انتهاء الحكم في منطوقه الى عدم جواز الاستئناف رغم انه اثبت في مدوناته الى ان الاستئناف قدم في الميعاد - تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مدونات الحكم : المطعون فيه انه اثبت ان « الاستئناف مقدم في الميعاد فهو مقبول شكلا » ثم انتهى في منطوقه الى عدم جواز الاستئناف ، فان استجابة تكون قد ناقضت منطوقه مناقضة تامة ينتفى معها امكان الملازمة بينها وبينه ويعتبر الحكم معها خاليا من الاسباب مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٥٤٦ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩)

(قاعدة رقم ١٥٦)

المبدأ :

اذا استئنفت المحكمة ولايتها في الفصل في شكل الاستئناف بالحكم الصادر بالقبول فلانه لا يجوز لها الرجوع فيه حتى ولو تبين ان حكمها كان خاطئا .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٨٦/٣/١١ أن المحكمة قضت بقبول استئناف الطاعن شكلا وفى الموضوع وبوقف الدعوى مؤقتا لحين الفصل فى الاعتراض الا أنها عادت بعدئذ وأصدرت حكما المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه والمصاريف الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استنفذت ولايتها فى الفصل فى شكل الاستئناف بالحكم الصادر بالقبول فإنه لا يجوز لها الرجوع فيه حتى ولو تبين أن حكمها كان خاطئا . لما كان ذلك فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلا لان المحكمة بحكمها الاول قد استنفذت سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف - لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أوردت أسبابه أنه يؤيد الحكم المعارض فيه - القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للترتيب به بعد الميعاد أخذا بأسبابه ، وإزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى المحكمة التى أصدرته لنظر المعارضة من جديد وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٤٥٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١)

(قاعدة رقم ٤٥٧)

المبدأ :

إذا تغيرت هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة التقرير لاي سبب من الأسباب فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لمحة حكمها .

المحكمة : وحيث أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة - بعد تلاوة التقرير بجلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ - أحالت الدعوى الى دائرة أخرى تولت - بهيئة مغايرة - نظرها والفصل فيها دون أن يثبت تلاوة التقرير أصلها ، لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب فى

المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاثبات والنقى وغيرها من المسائل الفرعية ، وأوجب تكلوته قبل أى إجراء آخر حتى يلم القضاء بموضوع الدعوى المعروضة عليهم وما تم فيها من تحقيقات وما اتخذ من اجراءات ويكونوا مستعدين لفهم ما يدلى به الخصوم فيها من أقوال وتسهل عليهم مراجعة أصل أوراق الدعوى قبل اصدار حكمهم ، ومن ثم فإنما ما تغيرت الهيئة - بعد تلاوة التقرير - لاي سبب من الاسباب فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ولذلك يكون هذا النعى فى محله ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٣)

(قاعدة رقم ٤٥٨)

المبدأ :

قضاء الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد - دون أن يعرض للشهادة الطبية التى قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر تبريراً لتأخيره ولم يحقق هذا الدفاع - بل التفت عنه وأغفل الرد عليه - يعيب الحكم بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على المرفعات وجود شهادة طبية باسم الطاعن مؤرخة ١٩٨٦/٤/٢٠ تفيد مرضه وأنه يحتاج الى راحة قدرها خمسة وأربعون يوماً من تاريخها معللة تحت رقم ٤ دوسيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المرض من الاعذار القانونية التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى اذا استطلعت محنته عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد . مما يتعين معه على الحكم اذا قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد انبعاد دون أن يعرض للشهادة الطبية التي قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى بتمحيصه بل التفت عنه واغفل الرد عليه فان الحكم يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على الاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٢٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٥٩)

المبدأ :

اثبات تلاوة تقرير التلخيص - لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبت من تمام هذا الاجراء الا بطريق الطعن بالتزوير .

المحكمة : ومن حيث أن البين من المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى قد اشتملت على تقرير التلخيص ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية والحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص ، فانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما اثبت من تمام هذا الاجراء الا بطريق الطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٥١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٧/١١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٦٠)

المبدأ :

حكم لبطلان قضي ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية - لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظرا للتعمية بين الدعويين ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد قضى فى الجنبه رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٨٧ قسم بنها بقبول استئناف المدعى بالحقوق المدنية شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية وبإلزام الطاعن بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية - كما هو الحال فى هذه الدعوى فانه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض الا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن فى الدعوى الجنائية نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ، ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . واذ كان الحكم المطعون فيه لم ينص على انه صدر بإجماع آراء القضاة ، فانه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى برفض الدعوى المدنية ، وذلك دون حاجة للتعرض لإوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(الطعن رقم ١٥٠٧٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٨)

(قاعدة رقم ٤٦١)

المبدأ :

إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة - فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينفلق أمامها طريق الطعن بالنقض .

المحكمة : من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينفلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الذى أغفل القضاء بمصادرة الآلة الحاسبة المضبوطة ، والذى أيده الحكم المطعون فيه فلا يجوز للنأيبة العامة من بعد أن تطعن على هذا الحكم بطريق النقض لهذا السبب ويكون طعنها فى هذا الخصوص غير جائز .

(الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٦٢)

المبدأ :

على المحكمة الاستئنافية إذا هى قضت بإلغاء حكم ابتدائي ولو كان صادرا بالادانة ورات هى تبرئة المتهم أن تبين فى حكمها الاسباب التى جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان قلنون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل الحكم - سواء كان صادرا بالبراءة أو بالادانة - على الاسباب التى بنى عليها مما يوجب على المحكمة الاستئنافية إذا هى قضت بإلغاء حكم ابتدائي ولو كان صادرا بالادانة ورات هى تبرئة المتهم أن تبين فى حكمها الاسباب التى جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة . وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسبابا يصح فى العقل

أن تؤدي إلى الإحالة فيجب على المحكمة الاستثنائية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووازنتها ولم تقتنع بها أو تطمئن إليها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على التهم . لما كان ما تقدم ، فإن اغفال الحكم للدلالة المشار إليها والتي استندت إليها محكمة أول درجة في إدانة المطعون ضده وعدم بيان رأي المحكمة فيها اكتفاء بما أورثته من أسباب على النحو السالف ذكره ودون بيان مضمون الدلالة التي عولت عليها وفحواها حتى يبين وجه استدلالها بها على البراءة فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذي يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٥٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ٤٦٣)

المبدأ :

إذا كانت النيابة العامة هي التي استأنفت الحكم الابتدائي - فإن هذا يجيز لمحكمة الدرجة الثانية أن تشدد العقوبة .

المحكمة : من حيث أن الثابت من الأوراق إن محكمة الدرجة الأولى قضت بتغريم المطعون ضده ١٢٠٠ وضعف رسم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة عن جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وغير مطابق للاصول الفنية ، فاستأنفت النيابة العامة ، وبين من معاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أن المطعون ضده لم يحضر بنفسه جلسات المحاكمة وحضر عنه محام بتوكيل فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجملة الثامن من مارس سنة ١٩٨٦ وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضوري . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة هي التي استأنفت الحكم الابتدائي ، فإن هذا يجيز لمحكمة الدرجة الثانية أن تشدد العقوبة في حدود ما تقضى به المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء والتي تعاقب على الجريعتين اللتين دين بهما المطعون ضده بالحبس وبغرامة تعادل قيمة الأعمال أو مواد البناء المتعامل فيها أو بأحدى هاتين العقوبتين .

(الطعن رقم ٨٨٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)

المبدأ :

١ - أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف . وأن استئناف المتهم وحده انما يحصل لمصلحته الخاصة .

٢ - ادانة المحكمة الاستئنافية المتهم عن تهمة أغفلت المحكمة الجزئية نظرها والفصل فيها فيعتبر هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون باطلا .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف ، وأن استئناف المتهم وحده انما يحصل لمصلحته الخاصة ، فإن استئناف الطاعن يكون قاصرا على مجله المتمثل في الحكم الذي صدر ضده عن التهمة الثانية فحسب التي نظرتها وفصلت فيها محكمة أول درجة . وإذا قضت محكمة ثاني درجة بما يفيد براءة الطاعن عن هذه التهمة ، وإذا لم تطعن للنيبات العامة بالنقض على هذا الحكم ، فإنه يكون قد حاز حجية الشيء المحكوم فيه ، وعلى ذلك فإن محل الطعن المائل يكون قد تحدد بالحكم الصادر من محكمة ثاني درجة عن التهمة الاولى . ومتى كان ما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة - على ما سلف بيانه - أغفلت النظر والفصل في هذه التهمة الاولى المسندة الى الطاعن ، وفات النيبات العامة أن ترجع الى تلك المحكمة ، وإن تطلب منها الفصل فيما أغفلته اعمالا للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات حيث خلا قانون الاجراءات الجنائية من ايراد القاعدة مضمونها ، وكانت محكمة ثاني درجة تتصل بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف فهي تتقيد بما جاء به ، وتعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، طالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون ما زال باقيا بالنسبة له ، فإذا ادانت المحكمة الاستئنافية المتهم عن تهمة أغفلت المحكمة الجزئية نظرها والفصل

فيها ، فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا لتطقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للحكام المتعلقة بالنظام العام ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل بالنسبة للتهمة الاولى ، ومن ثم يكون الطعن في محله ، ويتعين القضاء ببطلان الحكم الاستثنائي الصادر بشأن التهمة المذكورة ، وبهذا تعود الدعوى بخاصتها في مجال الخصومة الجنائية الى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم .

(الطعن رقم ٧٣١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١)

(قاعدة رقم ٤٦٥)

المبدأ :

استئناف آقيم في الميعاد - صدور حكم بعدم قبوله شكلا دون أن
تورد الاسباب التي حدثت بها الى ذلك - يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة : وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه
اذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا قد شابه الخطأ في تطبيق القانون
ذلك بأنه حضر بالجلسة وقدم دليل السداد فأجلت المحكمة الدعوى
للنطق بالحكم مما مفاده أنها قبلت الاستئناف شكلا وما كان لها أن
تقضى بعد ذلك بعدم قبوله .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه برغم ما أورده في
مدوناته من بيانات دالة على أن الاستئناف آقيم من الطاعن في الميعاد
فأنه انتهى الى عدم قبوله شكلا دون أن تورد المحكمة الاسباب التي حدثت
بها الى ذلك فإن حكمها يكون قد جاء مشوبا بالقصور وهو ما يتسع له
وجه الطعن مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٢٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١)

المبدأ :

١ - إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى .

٢ - الاستئناف الفرعى لا يجوز الا اذا كان الاستئناف الاصلى مرفوعا فى ميعاد العشرة أيام .

٣ - ان استئناف أحد المتهمين فى الميعاد لا يخول متهما أخسر معه التقرير بالاستئناف فى الخمسة أيام التالية لانتهاى العشرة أيام المقررة قانونا للاستئناف اذ ان خصم المتهم هو النيابة العامة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين المدة التى تاخر فيها الطاعن عن التقرير بالاستئناف بقوله « ان الاستئناف المقام من المتهم الاول ٠٠٠٠ قد اقيم بعد الميعاد اذ أن الحكم المستأنف صدر حضوريا فى ١٨/١٢/١٩٨٦ وقرر بالاستئناف فى ١٩٨٧/١/٣ طبقا للثابت من مطالعة تقرير الاستئناف » وذلك على خلاف ما يدعيه الطاعن بأسباب طعنه ، فإن ما ينهه فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق أن - النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما سرقا الأشياء المبينة بالمحضر ، ويتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ قضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس كل منهما سبعة اشهر فاستأنف المحكوم عليه الاخر بتاريخ ٣٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ واستأنف الطاعن بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٨٧ ومحكمة ثانى درجة قضت بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « اذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة أيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة أيام المذكورة » وهو نص اخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق

الجنايات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أفصح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية على المادة ٤٣٥ التى اصبحت المادة ٤٠٩ بقوله « ... فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء - سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف اذا أراد صونا لمصالحه ... » وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للتبليغ والدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعى لا يجوز الا اذا كان الاستئناف الاصلى مرفوعا فى ميعاد العشرة أيام ... » ، فان القول بأن استئناف أحد المتهمين فى الميعاد يخول متهما آخر معه التقرير بالاستئناف فى الخمسة أيام التالية لانتهاى العشرة أيام المقررة قانونا للاستئناف لا يتفق وصحيح القانون اذ أن خصم المتهم هو النيابة العامة والدعى بالحقوق المدنية وليس المتهم الاخر الذى يسأل معه عن ارتكاب الحادث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد فانه يكون قد صادف صحيح القانون ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان للطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

(الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٩)

(قاعدة رقم ٤٦٧)

المبدأ :

- ١ - عدم وضع التقرير فى الاستئناف بالكتابة يكون تقصيرا فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله .
- ٢ - لا يغنى عن التقرير المكتوب أن يقرأ أحد اعضاء المحكمة صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ لوجبت أن يضع أحد اعضاء

الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه وأن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفهما وأئلة الدبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأن يتلى هذا التقرير - فقد دلت بذلك دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى فان هذا عمل غير جدى ولا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يصلول عليه القاضيان الاخران فى تفهم الدعوى ، وما دامت ورقة التقرير غير موجودة فعلاً فلا يصح فى هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الاخرى من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن بالنقض هولا بان الحكم ما دام ثابتاً فيه أن هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده الا بالطعن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلاً . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى قد خلت من تقرير التلخيص ، فان المحكمة الاستئنافية تكون قد قصرت فى اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية مما يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٨٢٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥١١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

(قاعدة رقم ٤٦٨)

المبدأ :

١ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى يتعين عليها أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة بالوصف الذى تسببه النتيجة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد

ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير بشرط ألا توجه أفعالا
جديدة الى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف
وحده .

٢ - من حق المحكمة الاستئنافية أن تعدل وصف التهمة من الإصابة
الخطأ الى القتل الخطأ اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن
الاصابة الخطأ والمحكمة فى هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المتهم
فعلا جديدا ذلك أن الوفاة انما هى نتيجة للاصابات التى حدثت بخطئه
والتي اقامت النيابة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانه الحكم
للمستأنف بها .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق أن النيابة العامة قدمت
المطعون ضده الى محكمة الجench بوصف أنه فى يوم ١٩٨٤/٨/٢٢ تسبب
باحماله فى اصابة المجنى عليهما واتلاف منقول وقاد سيارة بحالة ينجم
عنها الخطر ففقت بحبسه شهرا واحدا مع الشغل والزمت بالتعويض
المؤقت الذى طلبه المدعى بالحقوق المدنية ، واذا استأنس الحكوم عليه -
وحده - هذا الحكم قضى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع باحالة
الدعوى للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها ، ويرر الحكم المطعون فيه
هذا القضاء بقوله « وحيث أن الثابت من مطالعة الاوراق أن المجنى
عليه ... توفى الى رحمة مولاة متأثرا باصابته كما هو ثابت بملحق
محضر الضبط المؤرخ ١٩٨٤/٨/٣١ وكذا التقرير الطبى الصادر من مفتش
صحة أشمون المؤرخ ١٩٨٤/٨/٣١ من أن المجنى عليه ... توفى
متأثرا بجراحه فى حين أن المتهم مقدم للمحاكمة الجنائية بتهمة
اصابة خطأ » . ولما كان من المقرر أن الاستئناف - ولو كان مرفوعا من
المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى
يتعين عليها أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأن
تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ، غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى
تسبغه النيابة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الاشد ما دامت
الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير بشرط ألا توجه أفعالا جديدة الى
المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك
وكان ما تبين لمحكمة الدرجة الثانية لدى نظر الاستئناف المرفوع من

المحكوم عليه من أن الوصف 'الصحيح' لواقعة الدعوى هو جثة القتل الخطأ المعاقب عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - وهي أشد من جثة الاصابة الخطأ التي رفعت بها الدعوى - ليس من شأنه أن يحول بين محكمة الدرجة الثانية وبين نظر موضوع الدعوى والفصل فيه طالما أنها لا توجه للمتهم أفعالا جديدة ولا تشدد عليه العقوبة ومن ثم فإنه من حق المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تعدل وصف التهمة من الاصابة الخطأ الى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ ، والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المتهم فعلا جديدا ذلك لان الوفاة انما هي نتيجة للاصابات التي حدثت بـخَطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن كان حكما صادرا قبل الفصل في موضوع الدعوى وغير منه للخصومة الا أنه يمنع السير فيها لما يترتب على قيامه من عدم امكان محاكمة المتهم بعد أن استندت محكمة اول درجة ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون جائزا عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، وكان خطأ الحكم قد حجب عنه النظر في موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٦٩)

المبدأ :

استئناف - التقرير به بعد فوات ميعاد العشرة أيام - صدور الحكم بقبوله شكلا دون ايراد الاسباب التي حدثت به الى ذلك وما اذا كان قد أبدى عذر ولبيله وقبولها له من عدمه - مخالفة للقانون وقصور في التقييم .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ضمن ديباجته أن الحكم المستأنف صدر بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٧ باعتبار معارضة المطعون ضده كائن لم تكن. وأنه استأنف هذا الحكم بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٨٧ ، وقضى للحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف. شكلا وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بجيش المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل. لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه رغم اشتماله على بيانات دالة بذاتها على أن المطعون ضده قرر بالاستئناف بعد فوات ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنه انتهى الى قبوله شكلا دون أن تورد المحكمة الاسباب التي حدث بها الى ذلك وما اذا كان المطعون ضده قد أبدى عذرا وحليلا وقبولها له من عدمه ، فإن حكمها يكون قد شابه قصور في التسبب فضلا عن مخالفته القانون ، مما يتعين معه نقضه وإعادة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتحكم فيها من جديد مشكلة بدائرة أخرى على ضوء ما قد يكون قد أثاره المطعون ضده من دفاع في شأن ميعاد الاستئناف .

(الطعن رقم ١١٣٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٤٧٠)

المبدأ :

يكون الحكم مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال بما يعطله اذا اقام قضاؤه بتأييد الحكم القضيبي الاستئنافية القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من المفردات المضمومة وجود شهادة طبية معلة بملف الدعوى صادرة من مستشفى النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج تفيد أن الطاعن كان نزيلا بها خلال المدة من ٢٤ مايو سنة ١٩٨٥ حتى ٥ يونيو سنة ١٩٨٥ حيث أجريت له فحوص طبية وعملية جراحية ، لما كان ذلك ، وكان المرض من الاعراض التي تبرر عدم

تتبع اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - اذا ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم ، اذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض وقدم دليله ، أن يعرض الحكم لهذا الدليل ويقول كلمته فيه وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتأييد الحكم للغبى الاستئنافى القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على ما قال به من أن الطاعن لم يقدم دليلا على قيام عذر يبرر تجاوز ميعاد الاستئناف ، دون أن يظن لشهادة الطيبة المقدمة من الطاعن تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ويحقق هذا الدفاع ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون قوق قصوره فى التسبب مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث وجوه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٢٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩)

(قاعدة رقم ٤٧١)

المبدأ :

١ - استئناف - ميعاد الاستئناف من النظام العام - يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

٢ - الاصل أن اثاره أى دفع بشأن ميعاد الاستئناف لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يستند الى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى وأنه وان كان الاصل أن اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يستند الى وقائع أثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، الا أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بينما جرى منطوقه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد

الميعاد ، فقد اقتضت أسبابه على القول بأن الطاعن لم يحضر زغم
اعلانه مما يجوز معه الحكم فى غيبته وذلك على الرغم مما هو ثابت
بديباجة الحكم ومحضر جلسته من أن الطاعن قد حضر بالجلسة وكذلك
من الحكم ذاته اذ وصف بأنه حضوري فان الحكم المطعون فيه فضلا عن
خلوه من الاسباب التى تحمل قضاءه يكون معيبا بالتخاذل والتهاتر
مما يعجز هذه المحكمة عن اعمال رعايتها على تطبيق القانون تطبيقا
صحيحا وعن القول بكلمتها فيما يثيره الطاعن من خطئه فى تطبيق
القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(قاضية رقم ٤٧٢)

المبدأ :

اغفال المحكمة عن وضع التقرير وتلاوته قبل اصدار الحكم - اجراء
جوهري - بطلان .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكم
الاستئنافية ومن مدونات الحكم للمطعون فيه انها خلت جميعها مما يفيد
تلاوة تقرير التلخيص . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى المادة
٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط
بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع
الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى
وقعت والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى اجراء آخر ، حتى
يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهئية لفهم مايدلى به الخصوم
من أقوال وليتيسر مراجعة الاوراق قبل اصدار الحكم فان تخلفت المحكمة
عن وضع التقرير وتلاوته فانها تكون قد اغفلت اجراء من الاجراءات
الجهرية اللازمة لصحة حكمها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً

نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات مما يتعين معه نقضه والاحالة دون
حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٧٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٥٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

(قاعدة رقم ٤٧٣)

المبدأ :

قضاء الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد
دون أن يعرض للشهادة الطبية التى قدمها محامى الطاعن لاثبات عذر
المرض تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ولم يحقق هذا الدفاع أو
يعنى بتمحيصه والتفت عنه وأغفل الرد عليه يكون معيبا بالقصور
فى البيان ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة
المحاكمة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر
ومعه محاميه الذى قدم شهادة مرضية للتدليل على عذره فى تجاوز ميعاد
الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المرض من الاعذار القهرية
التي تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - اذا ما استطالت
مجته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه
على الحكم اذا ما سبق عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ،
وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به
بعد الميعاد ، دون أن يعرض للشهادة الطبية التى قدمها محامى الطاعن
لاثبات صحة ذلك العذر تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ولم يحقق
هذا الدفاع أو يعنى بتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه فان الحكم
المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان ومنطويا على اخلال بحق
الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى
أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٦)

(قاعدة رقم ٤٧٤)

المبدأ :

١ - المرض من الاعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى اذا ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا .

٢ - يكون الحكم معيبا بالقصور فى البيان منطقيا على اخصال بحق الدفاع اذا لم يعرض لتحليل العذر الذى قدمه محامى الطاعن تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ولم يحققه او يعن بتمحيصه بل التفت عنه واغفل الرد عليه .

المحاكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطاعن حضرها ومعه محاميه ، الذى قدم بالجلسة الى المحاكمة دليل عذره فى تجاوزه ميعاد الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المرض من الاعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة ، والتخلف بالتالى - اذ ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر. قانونا مما يتعين معه على الحكم - اذا ما سبق عذر المرض - ان يعرض لتحليله ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، دون ان يعرض لتحليل العذر الذى قدمه محامى الطاعن الى المحاكمة لاثبات صحة عذره تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ، ولم يحقق الحكم. هذا الدفاع او يعن بتمحيصه بل التفت عنه واغفل الرد عليه ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان ومنطويا على اخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٥٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٦)

- (الطعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٦)
 (الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٥)
 (الطعن رقم ٢٧٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)
 (الطعن رقم ٨٧١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٦)
 (الطعن رقم ٦٤٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)
 (الطعن رقم ٦٠٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)
 (الطعن رقم ٧١٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)
 (للطعن رقم ٢٧٣٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٤)

(قاعدة رقم ٤٧٥)

المبدأ :

استئناف - عدم التقرير به فى المواعيد لعذر المرض - تمسك
 الطاعن بهذا العذر وتقديم الدليل عليه وعدم تعرض المحكمة للشهادة
 المرضية - بطلان الحكم .

المحكمة : وحيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية
 أن الحاضر عن الطاعن قدم شهادة طبية بعذره . لما كان ذلك ، وكان
 المرض من الاعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة
 والتخلف بالتالى - اذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى
 الميعاد ، مما يتعين معه على الحكم اذا ما تمسك الطاعن بعذر المرض
 وقدم دليله أن يعرض لهذا الدليل ويقول كلمته فيه ، ولما كان الحكم
 المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعدم
 الميعاد دون أن يعرض البتة للشهادة الطبية التى قمها الطاعن لاثبات
 صحة ذلك كالعذر تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ولم يحقق
 دفاعه ، مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى
 أوجه الطعن .

- (الطعن رقم ٣٤٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧)
 فى نفس المعنى :
 (الطعن رقم ٣٤٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧)

المبدأ :

حضور الطاعن يجلب الاستئناف وطلب للتأجيل لإبداء دفاعه ،
عدم استجابة المحكمة لهذا الطلب ولم تنبيه إلى إبداء دفاعه ورفضت
الاستئناف موضوعا فتكون قد فصلت في الدعوى دون أن تهيب للمتهم
فرصة إبداء دفاعه مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

الحكمة : ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة
الاستئنافية أن الطاعن حضر بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه
وطلب التأجيل لإبداء دفاعه إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم
تنبيه إلى إبداء دفاعه ورفضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا
وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد
طلب تأجيل للدعوى لإبداء دفاعه فكان لزاما على المحكمة إما أن تأجل
الدعوى أو تنبه المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، لما وهى لم
تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانتهيا
بإصدارها الحكم تكون قد فصلت في الدعوى دون أن تهيب للمتهم
فرصة إبداء دفاعه بخلافه في ذلك المهادى للأساسية الواجب مراعاتها
في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع . لما كان
ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حجة التي
سعت إلى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٥٨٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٥)

المبدأ :

١ - استئناف - للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف
المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهم المدنية أن تعرض
لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها ما دامت الدعويان المدنيّة
والجنائيّة كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة وقد استمر المدعون

بالحقوق المدنية فى السير فى دعواهم المدنية المؤسسة على ذات الواقعة .

٢ - لا يؤثر فى حق المحكمة الاستئنافية وهى بصدد تعرضها لواقعة الدعوى كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحالزا لقوة الشيء المحكوم فيه .

٣ - لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهى تفعل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها الحكم الجنائى النهائى لان الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع فى احدهما يختلف فى الاخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى .

المحكمة : ومن حيث انه من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقهم المدنية أن تعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة امام محكمة اول درجة ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين امام محكمة اول درجة وقد استمر المدعون بالحقوق المدنية فى السير فى دعواهم المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر فى هذا الامر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحالزا لقوة الشيء المحكوم فيه اذ لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ذلك ان الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع فى احدهما يختلف فى الاخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى .

ومن حيث ان واقعة الدعوى - حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الاوراق وما تم فيها من تحقيقات - تتحصل فى انه فى حوالى الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ كان المدعى عليه يقود سيارته وينطلق بهابسرعة كبيرة تجاوز المسموح به قانونا بشارع وادى النيل بمدينة القاهرة ولم يهدى من سرعة السيارة الى ان صدم المجنى عليه المهندس صدمة أحدثت به الاصابات المبينة بالتقرير الطبى ، وقد تمكن المارة من استيقاف السيارة على بعد

حوالى خمسين مترا من موقع الحادث وأعادوها بقلائدها - المدعى عليه - الى ذات الموقع حيث حمل المجنى عليه بسيارته واتجه به الى مستشفى المنيل الجامعى بيد أنه توفى قبل وصوله المستشفى - وادعى ورثته مدنيا قبل المدعى عليه مطالبين بتعويض مؤقت مقداره ٥١ جنيه .

ومن حيث أن الحادث على الصورة سالفة البيان قد ثبتت لدى المحكمة من أقوال كل من و وأقوال المدعى عليه ومما ثبت من المعاينة والتقرير الطبى فقد شهدت شقيقة المجنى عليه أنها كانت ترافقه وتركته واقفا أمام محطة أوتوبيس محطة المخبز الالى وتوجهت لشراء خبز ولدى عودتها سمعت صوت فرامل سيارة وصياح المارة واذ بلغت مكان الحادث وجدت شقيقها المجنى عليه طريح الارض بجوار محطة الاتوبيس وقد تمكن المارة من استيقاف السيارة. محادثة الحادث وأعادوها الى مكان الحادث حيث حملت المجنى عليه الى المستشفى وأوضحت أن السيارة كانت تسير بسرعة كبيرة بدلالة ما سمعته من صوت للفرامل وأضافت أن المدعى عليه صدم المجنى عليه بمقدم السيارة بدلاله تهتم الزجاج الامامى بها .

وشهد ضابط الامن بفندق عمر الخيام أنه سمع صوت فرامل السيارة وقد سقط المجنى عليه أرضا وتمكن المارة من استيقاف السيارة على بعد حوالى خمسين مترا من مكان الحادث وأعادوها بقلائدها حيث حمل المجنى عليه الى المستشفى. وأضاف أن الخطأ فى جانب المدعى عليه لان السيارة صدمت المجنى عليه فرقعته ثم سقط أرضا .

وقرر المدعى عليه فى أقواله بمحضر جمع الاستدلالات أنه بينما كان يقود سيارته بشارع وادى النيل فوجيء باصطدام فى سيارته فتبين له أنه المجنى عليه قد اصطدم بالمرآة العاكسة وبالزجاج الامامى للسيارة قيادته من الجهة اليمنى وذكر أنه لم ير المجنى عليه بخاءة كما أضاف أنه لم يستعمل الفرامل الا بعد أن شعر باصطدام المجنى عليه بسيارته من جانبها الايمن وأوضح أن عرض الطريق خمسون مترا وأن الاضاءة فيه كافية .

وقد ثبت من المعاينة آثار فرامل طولها ستة أمتار ووجود ذرات من زجاج للسيارة بمكان الحادث .

كما ثبت من التقرير الطبي أن المجنى عليه يبلغ من العمر خمسين عاماً وبه إصابات هي كسور بالراس والاضلاع والذراع الايسر والساق اليمنى وسبب الوفاة تعدد الاصابات وضمة عصبية .

ومن حيث أنه بجلسة المحكمة حضر المدعى عليه بمن يمثله وصمم على مفكرته السابق تقديمها .

ومن حيث أن المحكمة تطعن من أقوال الشاهدين و إلى وقوع الحادث نتيجة خطأ المدعى عليه الذى تمثل فى قيادته السيارة بسرعة كبيرة لا تتناسب مع ظروف الطريق وقد تأيد ذلك بما ورد بتقرير المعاينة من وجود آثار فرامل بطول ستة أمتار كما تستخلص المحكمة خطأ المدعى عليه وعدم تبهره من ثبات أقواله والتي مؤداها أنه لم ير المجنى عليه قبل سماعه صوت اصطدامه بالسيارة إذ أن ذلك ينم عن عدم تأكده من خلو الطريق من المارة كما تستخلص المحكمة خطأ وإهماله بما قرره من أنه لم يستعمل الفرامل إلا بعد صدم المجنى عليه ولا ينال من خطئه ما قرره من أن المجنى عليه اصطدم بالمرآة العاكسة للسيارة إذ لو اقتصر الأمر على ذلك لما أدى الاصطدام إلى تهشم الزجاج الأمامى للسيارة ولما حدثت إصاباته المتعددة التى أوضحها التقرير الطبي وأثبت بحياته موت طرح المحكمة دفاع المدعى عليه لعدم اطمئنانها إليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من التحقيقات أن خطأ المدعى عليه متمثل بالحادث اتصال السبب بالسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ووضح من التقرير الطبي أن إصابات المجنى عليه الناشئة عن الحادث هي التى أدت إلى وفاته فإن رابطة السببية بين خطأ المدعى عليه والضرر الذى وقع تكون متوافرة وبالتالي تتوافر أحكام المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها فى المادة ١٦٣ من القانون المدنى ، وإذا كانت المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الخطأ فى جانب المدعى عليه ، وكان هذا الخطأ قد لحق بالمدعى بالحقوق المدنية ضرراً مادياً وأدبياً يفقدهم للمجنى عليه، وكان التعويض المؤقت المطلوب يدخل فى نطاق ما يستحق من تعويض

نهائي فانه يتعين اجابتهم الى طلبهم بالزام المدعى عليه بان يؤدي لهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما يتعين الزام المدعى عليه المصاريف المدنية عملا بالمادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية لمخالفته لاسباب هذا الحكم وذلك بالجماع آراء أعضاء المحكمة .

(الطعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٩)

(قاعدة رقم ٤٧٨)

المبدأ :

مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتض تحقيقا موضوعيا .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاوراق أن الحكم الابتدائي الذي دان المطعون ضده صدر حضوريا بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ وأن المطعون ضده قرر بالطعن فيه بالاستئناف بتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٨٨ . لما كان ذلك وكان الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقا للفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعطلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ هو عشرة أيام ، وكان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها للدعوى ، فيجوز اثاره الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتض تحقيقا موضوعيا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فان استئناف المطعون ضده يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئنافه شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا دون حلجة الى بحث ما تثيره النيابة العامة في باقي أوجه الطعن لتطبيقه بموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٨١٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٩)

(قاعدة رقم ٤٧٩)

المبدأ :

استئناف - الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف ١٠ أيام -
مواعيد الطعن من النظام العام .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الأوراق أن الحكم الابتدائي الذي
دان المطعون ضده صدر حضورياً بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ وأن
المطعون ضده قرر بالطعن فيه بالاستئناف بتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٨٨
لما كان ذلك وكان الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقاً للفقرة
الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم
١٧٠ لسنة ١٩٨١ هو عشرة أيام ، وكان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد
الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة
كانت عليها الدعوى ، فيجوز اثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة
النقض ما دام الفصل فيه لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً - كما هو الحال
في الدعوى المطروحة - فإن استئناف المطعون ضده يكون قد تم بعد
الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبـسـول
استئنافه شكلاً قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه
فبب قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الاستئناف
شكلاً دون حاجة الى بحث ما تثيره النيابة العامة في باقى اوجه الطعن
لتعلقه بموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٢٨١٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٩)

(قاعدة رقم ٤٨٠)

المبدأ :

استئناف - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة والاستئناف المرفوع
من غير النيابة العامة واثـر ذلك على محكمة أول وثانى درجة من حيث
الاختصاص فيما اذا كانت الواقعة جنحة او جناية .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدها لمحاكمتها بتهمة الضرب ، فقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبسها ستة أشهر . ولما استأنفت وخذها هذا الحكم ، قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها للنسبة العامة لان الواقعة جناية على هدى ما ثبت من التقرير الطبى الشرعى . لما كان ذلك ، وكان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النسبة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » يدل على أنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده دون النسبة العامة فليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى اذا ما ثبت لها أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى فى حقيقتها جناية لما فى ذلك من تسوية لمركز المستأنف ، ولا يكون امامها فى هذه الحالة الا أن تؤيد حكم الادانة الابتدائى أو تعدله لمصلحة المستأنف بعد أن حاز قضاؤه الضمنى بالاختصاص قوة الامر المقضى . واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على خلاف ذلك - بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لان الواقعة جناية ، فإنه يعد منهيا للخصومة - على خلاف ظاهره - لانه سوف يقابل جتما بقضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها اذ لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصفها بعد. أن صار هذا الاختصاص معقودا لمحكمة الجنح وحدها ومن ثم يكون الطعن بطريق النقض فى الحكم المائل جائزا ، لما كان ذلك وكانت النسبة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن انما هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص بمثابته تملأ الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الاحكام وان لم يكون لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه - كما هو الحال فى الطعن المائل - ومن ثم فان مصلحتها فى هذا الطعن تكون قائمة ، ويكون الطعن - وقد استوفى باقى أوجه الشكل المقرر فى القانون

مقبولا شكلا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه . بما تضمنه
قضاؤه سالف الذكر من تسوية لمركز المطعون ضدها في استثنائها - قد
خلف القانون ، فإنه يتعين نقضه . ولذا كانت هذه المخالفة قد هجبت
الحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض
الاعادة .

(الطعن رقم ١٣٤٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤)

(قاعدة رقم ٤٨٩)

المبحث ٤ :

استئناف - التقرير به بعد الميعاد لعذر المرض .

الحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة ٣ من
سبتمبر سنة ١٩٨٩ أن الطاعن مثل بالجلسة وحضر معه محاميه وأثبت
أنه قدّم دليل العذر ، وكان يبين من محتويات الحكم المطعون فيه أنه
أسس قضاؤه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على أن
الطاعن قرر بالاستئناف بعد الميعاد المقرر قانونا ، وإذا كان الطاعن يذكر
في أسباب الطعن أنه قدّم شهادة طبية تدلّ على عذره في التأخير في
التقرير بالاستئناف في الميعاد ، وكان من المقرر أن المرض من الأعذار
التي تبرر الخلف - أنه ما استطلعت محنته - عن التقرير بالاستئناف في
الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم أنه ما تمسك الطاعن
بالعذر وقدم دليله ، أن يعرض الحكم لهذا الدليل ويقول كلمته فيه ،
وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به
بعد الميعاد ، دون أن يعرض البتة للدليل الذي قدمه الطاعن لاثبات
صحة ذلك العذر ، تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ، ولم يحقق
دفاعه بما يبيّنه ويوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث
الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ٤٥٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٨)

المبدأ :

استئناف - التقرير به بعد الميعاد لعذر المرض - الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة لاثبات صحة ذلك العذر وعدم تحقيق دفاعه يكون معيبا بما يبطئه .

المحكمة : ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحبلة في المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن مدافعا عن الطاعن مثل بها وقدم شهادة طبية ، كما يبين من المفردات المضمومة وجود شهادة طبية أثبت بها أن الطاعن كان مريضا خلال الفترة من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ حتى ١٢ من مارس سنة ١٩٨٦ ، وهي فترة يحفل فيها تاريخ صدور الحكم الابتدائي المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان المرض من الاحتقار التي تبرر عدم تبني إجراءات المحاكمة والتخلف بالتالي - إذا ما استطلعت مدعته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا - مما يتعين معه على الحكم إذا ما تصحك الطاعن بخطر المرض وقدم عليه ، أن يعرض لهذا الدليل ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الغيابي الاستئنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، دون أن يعرض البتة للشهادة الطبية التي قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر ، تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولم يحقق دفاعه فإنه يكون معيبا بما يبطئه ويوجب نقضه والاحادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقي ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ١٣٨١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١)

المبدأ :

١ - استئناف - وجوب وضع تقرير من أحد أعضاء الدائرة المتسوط بها الحكم في الاستئناف شامل للخص الدعوى وطرفيها وأمانة الثبوت والنفي وأن يتلى هذا التقرير .

٢ - يجب أن يكون التقرير موضوعا بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها - عدم وضع التقرير بالكتابة يكون تقصيرا في اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله .

٣ - لا يفنى عن وضع تقرير كتابي أن يقرأ أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي .

المحكمة : وحيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ أوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه وأن يشمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنقش وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت وأن يتلى هذا التقرير ، فقد دلت بذلك دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعا بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعلم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيرا في اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يفنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الاعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فإن هذا عمل غير جدي لا يفنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح أن يعول عليه القاضيان للاختران في تفهم الدعوى ، وما دامت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قولا بأن الحكم ما دام ثابتا فيه أن هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لجمده الا بالطعن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى قد حلت من تقرير التلخيص ، فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قد قصرت في اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية مما يعيب حكمها بما يبطله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة الى الطاعنين والمحكوم عليها الثالثة وان لم تقصرر بالطعن بالنقض لاحتمال وجه الطعن بها ، وذلك دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٤٨٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

استيراد وتصدير

(قاعدة رقم ٤٨٤)

المبدأ :

جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من السنة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع - ما يجب لى يستقيم القضاء بالادانة فى هذه الجريمة .

المحكمة : اذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى قد نصت على أنه « يتم اثبات وصول الواردات التى يعصر بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل فى النقد الاجنبى وذلك وفقا للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص » . ونصت المادة ٥٨ من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها فى ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها ويقع هذا الالتزام على المستورد الذى طلب فتح الاعتماد أو تمويل القيمة » . وكان مفاد ذلك أن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من السنة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجى دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، فانه يجب كىما يستقيم القضاء بالادانة فى هذه الجريمة أن يثبت الحكم انقضاء الاجل المحدد الذى يتعين تقديم

الحليل على وصول البضاعة خلاله وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال الاعتماد أو دفع القيمة باعتباره التاريخ الذى يحسب منه ذلك الاجل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان تاريخ استتعال الاعتماد أو دفع القيمة فإنه لا يكون قد اثبت انقضاء الميعاد المحدد قانونا لتقديم دليل وصول البضاعة ، بما يصمه بالقصور فى التسبب الذى يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

اشتراك

(قاعدة رقم ١٨٥)

المبدأ :

مريان قواعد الاشتراك على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة . الاصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده فيه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه - يجب أن ينصرف قصده إلى الفعل الذي تقوم به الجريمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : وانه ولأن كانت قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تدرج أيضا - بناء على المادة الثالثة من القانون ذاته - على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد نص على غير ذلك ، وهو ما خلاصته القانون رقم ١ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ، الا أنه لما كان الاصل أن للشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده فيه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، فإنه يجب أن ينصرف قصده إلى الفعل الذي تقوم به الجريمة بعناصرها القانونية كافة ، وإذا كان فعل الطاعن بفرض قيام جريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة في حق من يمارس معهن الفحشاء - لا يوفر في حقه الاشتراك في تلك الجريمة كما هي معرفة به في القانون سالف البيان بأى صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، لعدم انصراف قصده إلى الاسهام معهن في نشاطهن الاجرامى - بفرض ثبوته - وهو الاعتداء على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، أو إلى مساعدتهم على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والامكانات التي من شأنها أن تيسر لهن مباشرته أو في القليل يخلل ما قد يفترض سبيلهن اليه من حوائل أو عقبات ، وهو ما ينتفى به الركن المعنوي اللازم لتجريم فعل الشريك - لما كان ذلك ، وكان الفعل المستند إلى الطاعن موضوع التهمة الأولى كما حصله الحكم - على السياق المتقدم - لا جريمة فيه ويخرج عن نطاق التلازم لعدم وقوعه

تحت طائلة أى نص عقابى آخر ، فإن الحكم المطعون فيه وقد دانه
بجريمة ممارسة الفحشاء مع النساء يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
وفى تأويله .

(الطعن رقم ٩٠٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٧)

(قاعدة رقم ٤٨٦)

المبدأ :

ما يفتره الطاعنان من انتفاء اشتراكهما مع المتهم الاول فى ارتكاب
الجرائم لا يعدو أن يكون أمراً متعلقاً بالباعث على الجرائم - لا يعيب
الحكم التفاته عنه .

المحكمة : اذ كان ما يفتره الطاعنان من انتفاء موجب اشتراكهما
مع المتهم الاول فى ارتكاب ما أسند اليه من الجرائم لا يعدو أن يكون
أمراً متعلقاً بالباعث على الجرائم التى دانهم الحكم بها والدافع على
ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية ، فلا يعيب الحكم التفاته عنها
ويضى النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٨)

(قاعدة رقم ٤٨٧)

المبدأ :

مناطق جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استناداً الى
القرائن .

المحكمة : اذ كان مناطق جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج
استناداً الى القرائن ، أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة التحريض
أو الاتفاق أو المساعدة فى ذاتها ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل
المستمد منها مائلاً لا يتجافى مع المنطق أو القانون ، فإذا كانت الاسباب
التي اعتمد عليها الحكم فى ادانة المتهم والعناصر التى استخلص منها

وجود الاشتراك ، لا تؤدى الى ما انتهى اليه ، فستؤخذ يكون محكمة النقض ، بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(الطعن رقم ١١٦١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٤٨٨)

المبدأ :

١ - الجانى ، لا يسأل بصفته فاعلا أصلا فى جريمة للضرب المفضى الى الموت - الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت فى ذلك - أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره ثم باشر معه الضرب ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها .

٢ - عدم إيراد الحكم الدليل الذى استلزم منه واقعة اتفاق الطاعن مع الجناة على الاعتداء على المجنى عليه - تصور فى البيان .

الحكمة : - ومن حيث أنه من المقرر فى قضاء محكمة النقض - أن الجانى لا يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت - الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت فى ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها - لما كان ذلك . وكان الحكم غير قلام على أن هناك اتفاقا بين المتهمين على مقارفة الضرب . وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لولائية الدعوى حسبما حصلتها من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم ، وفيما أورده فى تحميلها لاقوال الشهود الذين اهتمت على اقوالهم فى قضائها بالادلة ، لم تحدد موقع الضربات التى وقعت من كل الجناة وكان ما أورده الحكم عن تقرير الصفة التشريعية لا يفيد أن جميع الاصابات التى أحدثها الجناة قد ساهمت فى وفاة المجنى عليه بل أثبت وجود اصابات أخرى لا دخل لها فى

أحداث الوفاة • كالأصابات الرضية بالكتف • مما كان يتعين معه على المحكمة - حتى يستوى قضايها على سند صحيح من الواقع والقانون - أن تستظهر الإصابة التي أحدثها للطاعن بالجنى عليه. ولأن تبين مدى إسهامها في أحداث الوفاة ما دامت الواقعة قد خلت من توافق ظرف سبق الاصرار أو اتفاق الطاعن مع باقى الجناة على الاعتداء ، أما وإنها لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا فى بيئان الأسباب التي بنى عليها ، ولا يرفع هذا العوار ما ذكرته المحكمة فى ختام حكمها أن الطاعن كان متفقا مع باقى الجناة على الاعتداء ، دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه الواقعة الجهرية ومفضون كل حليل منها • فذلك بأن قانون الإجراءات الجنائية لموجب فى المادة ٣٦٨ منه فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها - والاحلة التي مستخلت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها ، تمكننا لمحكمة التفتش من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، وألا كان قاصرا • وكان الحكم لم يورد الدليل الذى ستقى منه واقعة اتفاق الطاعن مع الجناة على الاعتداء على المجنى عليه ، واكتفى بذكر تلك للقيامرة بالقاصرة. فإنه يكون قاصر البين • متى كان ما تقدم ، فإن للحكم يكون معيبا بما يطلبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث لوجه الطعن الأخرى •

(للطعن رقم ٢٣٧٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٩٠)

(بقاعدة رقم ٤٨٩)

المبدأ :

١ - لا يسأل الشخص جنائيا بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون نشاطه المؤتم دخل فى وقوعه •

٢ - لا تسأل الأشخاص الاعتبارية عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها وإنما الذى يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصيا •

٣ - لا مجال للمسئولية المقرضة أو المسئولية التضامنية في العقاب
الا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استنه وأوجبه .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحكمة - والمفردات التي ضمت تحقيقا للطعن - أن الطاعن كان قد دفع بانتفاء مسئوليته الجنائية تاسيسا على ما قدمه من مستندات تفيد أن محافظ البنك المركزي أصدر قرارا بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٤ يحل مجلس إدارة البنك الذي كان يرأسه الطاعن وتعيين مفوض لإدارته خلفه ، وذلك قبل رفع الدعوى المباشرة - سند الحكم المطعون فيه - والتي أقيمت صحيفتها الى المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى المائلة - بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٨٤ ، وقد عرض الحكم التجمعاتي المفيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لهذا الدفع واكتفى في الرد عليه بقوله : « ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان المتهم كان يعمل رئيس مجلس إدارة البنك وقت الواقعة فانه ولعلنا لبدأ شعبتنا للتحقيق فان المحكمة ترى صخله هذا المقرره من جوم ، خاصة وأنه كان المدعى في الادعاء الجائر الذي كان يحتجده لتكليه مزاعمه وتبرئ كذلك المحكمة رفض التلح الجدي بعدم قبول الدعوى لرفعهما على غير ذي حجة لاختلاله الى سنده القانوني « لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشخص لا يسأل جنائيا بحفته فاعلا أو شريكا الا عما يكون لشطاطه المؤتم محل في وقوعه ، سواء كان ارتكابه أو تركا ، ايجابيا أو سلبيا وذلك طبقا لاداهر الشمارع ومناهيه ولا مجال للمسئولية المقرضة أو المسئولية التضامنية في العقاب الا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استنه وأوجبه ، وكان الاصل أن الاشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم باعمالها وانما الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصا ، فان دفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته الشخصية عما أسند اليه لثروال صفته في وثامة البنك وفي توجيه اعماله وقت وقوع الجريمة المسندة اليه ، يعد دفاعا جوهريا - في صورة الدعوى وفي ضوء ما حصله الحكم عنها - لما قد يترتب على ثبوت صحته من انحصار مسئولية الطاعن عن الجريمة المسندة اليه ، ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تقسطه حقه من التمهيع

بلوغاً إلى غاية الامر فيه كيما ترد عليه رداً سائفاً وكافياً يدفعه ان رأت الالتفات عنه ، أما وهى لم تفعل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجهه الطعن .

(الطعن رقم ٥٧٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)

(قاعدة رقم ٤٩٠)

المبدأ :

المقصود بالفاعل فى الجريمة - المادة ٣٩ عقوبات .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات اذ نصت على انه يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة اذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده يل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها حتى وجد لدى الجانى نية التدخل تحقيقاً لغرض مشبتر ك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه فى ايقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها .

(الطعن رقم ١٤٦٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢)

(قاعدة رقم ٤٩١)

المبدأ :

١ - من حق القاضى اذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه .

٢ - الاشتراك بطريق الاتفاق انما يكون باتحاد نية اطرافه على

ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس
ولا يظهر بعلامات خارجية .

٣ - ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق
الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بقيام الاشتراك أن
تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها ما دام في تلك الوقائع
ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بوصفه شريكا
بالاتفاق والمساعدة وليس بوصفه فاعلا أصليا في الجريمة فإن ما ينعاه
على الحكم من عدم استظهاره وجود المال المختلس في عهده لا يكون
له محل .

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(قاعدة رقم ٤٩٢)

المبدأ :

الاشتراك في الجريمة - يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال
مادية محسوسة مما يكفي معه أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله
من ظروف الدعوى وملابساتها - إلا أنه ينبغي أن يكون هذا الاعتقاد
سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها للحكم .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن
بالجريمة سالفة البيان - قد عول في قضائه على ما ثبت من ضبط
الكابل المسروق في حوزته - ويبين من الاطلاع على محضر جلسة
المحاكمة أن الطاعن أقام دفاعه على أن المحكوم عليه الآخر أحضر له
هذا الكابل بطريق الخطأ ، وأن نية الاشتراك في الجريمة غير متوافرة
في حقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ولئن كان الاشتراك في
الجريمة يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن
الاستدلال بها عليه ، مما يكفي معه أن تكون المحكمة قد اعتقدت

حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها الا انه ينبغي أن يكون هذا
الاعتقاد سائفا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم . واذ كان مجره ضبط
الكابل - الذى سرقه المحكوم عليه الاخر - فى حوزة الطاعن لا يفيد
بذاته أن قصد الاشتراك فى جريمة السرقة قد توافر فى حقه ما دام أن
الحكم لم يورد الظروف والملابسات التى استدلت منها على توافر
هذا القصد - فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢٨٩٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٨٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٠)

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)

(قاعدة رقم ٤٩٣)

المبدأ :

الفاعل اما أن ينفرد بجريمته أو يسهم مع غيره فى ارتكابها - اذا
أسهم اما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما أن يأتى
عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت تتركب من جملة افعال .

المحكمة : لما كان البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات
أن الفاعل اما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها فاذا
أسهم فاما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما أن يأتى
عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت تتكون من جملة افعال سواء بصحب
طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت
لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل
تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يصرف
اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه
على الاقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة والا فلا
يسأل الا عن فعله وحده . ويتحقق قصد المساهمة فى الجريمة أو نية

للتدخل فيها اذا وقعت نتيجة اتفاق بين الملاحمين ولو لم ينشأ
الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو القاية النهائية من
الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعنية
واسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطأ التى وضعت أو تكونت
لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد انشروع . وكان ما أثبتته
الحكم فى حق الطاعنة الثانية اخذا بقول شهود الاتهام أنها وقت
تواجدها مع شقيقها الطاعن الاول فى الحقل واثناء اعتدائه على المجنى
عليه أمسكت الشاهدة ابنة المجنى عليه لتحول بينها وبين منع الاعتداء
عليه أو الاستغالة وكان الحكم قد نفى عن الطاعنين توفر ظرفى سبق
الاصرار والترصد ، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم قد خلت من وجود
اتفاق بين الطاعنين على قتل المجنى عليه ، فان الحكم اذ لم يعرض
لتقييم الاتفاق بين الطاعنين على قتل المجنى عليه أو انتفاكه ، وخلت
معوناته مما يوفر عناصر المسؤولية قبل الطاعنة الثانية عن جريمة
القتل العمد ، يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٤٦٤٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٣/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٤٩٤)

المبدأ :

١ - الاشتراك فى جرائم التزوير والاختلاس يتم غالبا دون مظاهر
خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .

٢ - يكفى لثبوت الاشتراك فى جرائم التزوير أن تكون المحكمة
قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها
هذا سائفا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما
مؤداه أن الطاعن تقدم لوحدة جوازات المنصورة بطلب استخراج
جواز سفر وشفع به مستندات مزورة هى بطاقة عائلية رقم ٣٢٥١٨ طلبا
على النموذج رقم ٢٤٥٨٠٠ ج والاستمارة رقم ٢٩ جوازات وشهادة

الاعفاء من الخدمة العسكرية وجميعها باسم واذا ارتاب ضابط الجوازات فى البطاقة العائلية فقد استعلم عن صحتها من المكتب المنسوب صدورها منه فتبين تزويرها ، ويسؤال الطاسع فى محضر الشرطة تسمى بالاسم المنتحل ويصم عليه ببصمة منسوبة الى صاحبه واستطرد الحكم قائلا « وثبت ان الموظف بسجل مدنى نبروه » مسبق الحكم بادلته « اختلس المطبوع ٢٤٥٨٠٠ ح الذى وجد فى حيازته بسبب وظيفته وحرر عليه البطاقة رقم ٣٢٥١٨ طلخا وان الطاعن - اشترك معه بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تلك الجريمة اذ اتفق معه على اختلاس المطبوع وتزويره بان قدم له البيانات اللازمة والصورة الفوتوغرافية الخاصة به فقام بالخير بالاثباتها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة » وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ضابط وحدة جوازات المنصورة وأمين سجل مدنى نبروه وأمين سجل مدنى طلخا ومما ثبت من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير من أن المتهم الاخر - السابق الحكم بادلته - هو الذى حرر بيانات البطاقة العائلية المزورة ومن أن الطاعن هو الذى حرر الاقرار الثابت بالاستمارة ٢٩ جوازات المشار اليها ومما ثبت من الاطلاع على دفتر قيد طلبات الحصول على بطاقات عائلية بدل فاقد وتالف وعلى دفتر تسليم البطاقات بمكتب سجل مدنى نبروه ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك فى جرائم التزوير والاختلاس يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الذكوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم وهو ما لم يخطئه الحكم فى تقريره ، ومن ثم فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قويوم ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من اللاحلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة فانه لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم فيما سجله خلافا للثابت فى الاوراق مع أنه اعتسرف فى التحقيقات بالتهمة المسندة اليه فى حين أن اعترافه اقتصر على احداها -

بفرض ثبوت خطأ الحكم فيما أورده - ذلك بأن الحكم وإن كان قد أشار في محوالاته الى اعتراف الطاعن في التحقيقات الا أنه لم يورد هذا الاعتراف ضمن أدلة الادانة التي عددها حضرا واستند اليها في قضائه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٤٩٥)

المبدأ :

١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق من اتحاد أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية .

٢ - للقاضي الجنائي الحرية في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء في ذلك فإن له إذا لم يرق على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما أن له أن يستنتج منه فعل لاحق للجريمة يشهد عليه .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق يتحقق من اتحاد أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية - وإذا كان القاضي الجنائي - فيما عدا الاحوال الاستثنائية التي يثيره القانون فيها بنوع معين من الأدلة - حرا في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء في ذلك فإن له إذا لم يرق على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما أنه له أن يستنتج منه

فعل للاحق للجريمة يشهد عليه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على أن الطاعن الثاني كان على اتفاق سابق مع الطاعن الاول على شراء كمية من المواد الغذائية الواردة للمجمع الطبى كمعونة اجنبية والتي كانت بعهددة الاخير وأنه استاجر عربة كارو لنقلها من المجمع الطبى لمسكنه واعترف له الطاعن الثانى فى ذلك وما اثبتته تحريات المباحث فى هذا الخصوص . وكان ما أورده الحكم سائفا فى المنطق ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة فى جريمة الاختلاس كما هو معروف فى القانون فان النعى على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٨٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١)

اشكالات التنفيذ

(قاعدة رقم ٤٩٦)

المبدأ :

١ - من المقرر أن سلطة محكمة الاشكال تتحدد بطبيعة الاشكال
فانه فهو تسمى على التنفيذ لا على الحكم .

٢ - من المقرر أن الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه
مؤقتا حتى يفصل في النزاع فهليا من محكمة الموضوع اذا كان باب
الطعن في الحكم ما زال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون
للاجراءات الجزائية .

(الطعن رقم ٣٣٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٤٩٧)

المبدأ :

الاشكال - لا يعتبر نعيًا على الحكم وانما يعتبر نعيًا على التنفيذ -
يلزم لاختصاص جهة القضاء العادي بنظر الاشكال في التنفيذ والفصل
فيه ان يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك
الجهة ، وان يكون ممن يقبل للطعن فيه بلحدي طرق الطعن المنصوص
عليها قانونا - عدم اختصاص محكمة الجنج المستأنفة بنظر الاشكال في
تنفيذ حكم صادر من محاكم أمن الدولة .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه
صدر من محكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - حضوريا بجلسته
١٩٨٦/١/٢٥ بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الفسامة
المقضى بها حتى يتم التصديق على الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه
قد صدر في اشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة الجزائية
بالاسكندرية المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة

الطوارئ وقد تمت محاكمة المطعون صده والحكم عليه طبقا لاحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم وانما يعتبر نعيًا على التنفيذ ذاته ، ويلزم - طبقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادى بنظر الاشكال فى التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وأن يكون ممأ يقبل الطعن فيه باحدى طرق الطعن بالنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك ، وكلن الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة الجزئية وهى جهة قضاء استثنائية وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، قد حظرت الطعن على وجه من الوجود فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كما نصت على أن تلك الاحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فانه يقدو جليا أنه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ ذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية ولائيا بنظر الاشكال .

(الطعن رقم ٨٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٨١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٩)

(الطعن رقم ٦٨١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٩)

(الطعن رقم ٨٦٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١١)

(الطعن رقم ٨٦٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١١)

اعادة النظر

(قاعدة رقم ٤٩٨)

المبدأ :

حالات طلب اعادة النظر - المادة ٤٤١/اجراءات - العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه .

الحكمة : اذ كانت المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب اعادة النظر قد نصت في فقرتها الاخيرة على انه يجوز طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح اذا حدثت او ظهرت بعد الحكم وقائع او اذا قدمت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع او الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه - واذا كان من المقرر ان العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه ، وكان الطالب يستند الى الفقرة انفة البيان من المادة سالفه الذكر ، التي تنص على انه يشترط لقبول الطلب :

١ - ان تكون هذه الوقائع او الاوراق جديدة اى لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، ولم تاخذها المحكمة في اعتبارها عندما اصدرت حكمها بالادانة .

٢ - ان يكون من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه ان يترتب عليها حتما سقوط الدليل على ادانته او على تحمل التبعة الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان الطالب يستند في طلب اعادة النظر الى ما ثبت له من شهادة المعهد التذكاري للرمد بالجيزة وكذا الطلب المقدم من المجنى عليه للحصول على بطاقته العائلية والذي يفيد ان هذا الاخير كان قادرا لابصار عينه اليسرى منذ تاريخ سابق على الواقعة موضوع الدعوى وهى واقعة لم تكن معلومة وقت محاكمته .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم موضوع دعوى

الالتماس المطروحة أنه قد أثبت في حق الطالب أنه ضرب المجنى عليه بقبضة يده اليمنى على عينه اليسرى فأخضت بها كدمة ، ودلل على ذلك بأدلة استقلاها من أقوال المجنى عليه وإبنيه ٠٠٠٠ وما جاء بالتقارير الطبية لفتش صحة النزهة ومستشفى منشية البكرى العام ومصلحه الطب الشرعى - وهى أدلة سائغة لا يمارى الطالب فى أن لها معينها الصحيح من الاوراق - وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، وهى عقوبة مقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فان ما يكره الطالب فى شأن عدم تخلف العالمة المستجيمة لا ينهض بذاته وجها لطلب اعادة النظر ما دام أن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى ثبوت براءة الطالب من تهمة ضرب المجنى عليه التى أثبتتها الحكم فى حقه وحانه بها . لما كان ما تقدم ، وكان طلب اعادة النظر لا يندرج تحت احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يكون على غير أساس من القانون ويتعين الحكم بعدم قبوله .

(الطعن رقم ٢٢٥٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

(قاعدة رقم ٤٩٩)

المبدأ :

المادة ٤٤١/اجراءات جنائية - جواز اعادة النظر فى الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنائيات والجنح - منها حالة ما اذا حثت او ظهرت بعد الحكم وقائع او اذا قدمت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة - وكان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه - المقصود بهذه الحالة أن تدل تلك الوقائع او الاوراق بذاتها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها سقوط الحليل على لدانته او تحمله التبعية الجنائية .

المحكمة : اذ كانت المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على جواز طلب اعادة النظر فى الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنائيات والجنح فى خمس حالات تناولت الاخيرة منها حالة

ما اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المقصود بهذه الحالة أن تدل تلك الوقائع أو الأوراق بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الحليل على ادانته أو تحمله التبعية الجنائية ، واذا كشف تقرير كبير الأطباء الشرعيين - حسبما سلف بيانه - عن واقعة عدم تخلف عاهة مستديمة بللجنى عليه والتي كانت مجهولة من المحكمة والمتهم إبان المحاكمة ولم تظهر إلا بعد الحكم نهائيا فى الدعوى ، وكانت هذه الواقعة حاسمة بذاتها فى النيل من الحليل الذى عول عليه الحكم فى اثبات قيام جنابة العاهة المستديمة التى دان الطالب بها وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها أشد الجرائم المسندة اليه فضلا عن الاثر الذى قد يترتب على ظهور هذه الواقعة بالنسبة لتقدير قيمة التعويض الذى يستحقه المجنى عليه بوصفه مدعيا بالحق المدعى ، فان ذلك مما يسوغ قبول الطلب والقضاء بالفاء الحكم الصادر فى الجنابة رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧ قسم المنيا بالنسبة للطالب والمسئول عن الحقوق المدنية وحالة الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم للقضاء فيها مجددا .

(الطعن رقم ٢٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٣)

أمر جنائى

(قاعدة رقم ٥٠٠)

المبدأ :

الاعتراض على الامر الجنائى لا يعد من قبيل المعارضة فى الاحكام
النيابية - الاعتراض يعتبر اعلانا من المعارض بعدم قبوله انتهاء الدعوى
بتلك الاجراءات - أثره .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاوراق ان المطعون ضده استأنف
الحكم الصادر فى اعتراضه على الامر بمثابة حكم نهائى واجب التنفيذ ،
فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف الى تفريم المتهم خمسون جنيتها . لما كان ذلك ، وكان
الشارع قد هدف من تطبيق نظام الاوامر الجنائية فى الجرائم التى عينها
الى تبسيط اجراءات الفصل فى تلك الجرائم وسرعة البت فيها - وهو
وان كان قد رخص فى المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية للنيابة
العامة ولباقى الخصوم ان يعلنوا عدم قبولهم للامر الجنائى الصادر من
القاضى ... بتقرير فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة ايام من تاريخ
صدوره بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقى
الخصوم . ورتب على ذلك سقوط الامر واعتباره كأن لم يكن ، فاذا لم
يحصل اعتراض على الامر بالصورة المتقدمة أصبح نهائيا واجب
التنفيذ .

الا أنه نص فى المادة ٣٢٨ على أنه اذا حضر الخصم الذى لم يقبل
الامر الجنائى فى الجلسة المحددة تنظر الدعوى فى مواجعتها طبقا
للجراءات العادية ، واذا لم يحضر تعود للامر قوته ويصبح نهائيا
واجب التنفيذ . فدل بذلك على أن « الاعتراض على الامر الجنائى

لا يعد من قبيل المعارضة فى الاحكام القىائية بل هو لا يعدو ان يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله انتهاء الدعوى بتلك الاجراءات « يترتب على مجرد التقرير به سقوط الامر بقوة القانون واعتباره كان لم يكن غير ان نهايته هذا الاثر القانونى ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لظفر اعتراضه ، فان تخلف عنها غدا اعتراضه غير جدى واستعد للامر قوته واصبح نهائيا واجب التنفيذ ، بما مؤداه عدم جواز المعارضة فيه او استئنافه رجوعا الى الاصل فى شأنه . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف الحكم الذى صدر بناء على تخلف المطعون ضده باعتبار الامر الجنائى نهائيا واجب التنفيذ يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه والقضاء بعدم جواز الاستئناف .

(الطعن رقم ٣٦٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٤)

أمر حفظ والأمر بالا وجهه

(قاعدة رقم ٥٠١)

المبدأ :

أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - لا يجوز مع بقاءه
قلما - لاقامة الدعوى عن ذات الوقائع التي صدر فيها •

المحكمة : اذ كان الطاعنون لا يمارون في أن الوقائع التي صدر
فيها - بعد تحقيق النيابة العامة - أمر بتحفظ الأوراق اداریاً هي الوقائع
ذاتها موضوع الدعوى التي أقاموها على المطعون ضده بطريق الادعاء
المباشر ، فإن هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته
بنفسها يعد - أياً ما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر
بالحفظ الاداری اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر
له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائماً
لم يلغ قانوناً - وهو ما لا ينافي فيه الطاعنون - فلا يجوز مع بقائه
قائماً اقامة الدعوى عن ذات الوقائع التي صدر فيها لأن له في نطاق
حجته المؤقتة ما للحكام من قوة الأمر المقضى •

(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٤)

(قاعدة رقم ٥٠٢)

المبدأ :

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائماً
لم يلغ •

المحكمة : اذ كان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود

وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الامر فيها لان له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للحكام من قوة الامر المقضى . لما كان ذلك ، وكان الدفع المبدى من الطاعن جوهريا ومن شأنه - ان صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد قضى بادانة الطاعن ، دون أن يعرض البتة للدفع المبدى منه ايرادا له وردا عليه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

انتهاك حرمة ملك الغير

(قاعدة رقم ٥٠٣)

المبدأ :

نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كائن ما كانت وسيان تعينت الجريمة التي استهدفها بالدخول أم لم تتعين وسواء كان الدخول برضاء صاحب المنزل أو بغير رضائه .

(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٣)

(قاعدة رقم ٥٠٤)

المبدأ :

١ - يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ عقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة .

٢ - القوة في هذه الجريمة هي ما تقع على الأشخاص لا على الأشياء .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عول في ادانته الطاعن بجريمة دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة على سند من اعتراف الطاعن أنه قد أغلق باب العمارة بجنزير لمنع دخول العقار ويقصد منع حيازته للشقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه ، فيما تقدم . لا يكفي بياننا لواقعة

الدعوى على الوجه الذى. تطلبه القانون ، اذ أنه لم يبين ما وقع من الطاعن من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تتم بنفاتها على انتهاكه استعمالها حين دخول العقار ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٠٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

فى نفس المعنى :

(للطعن رقم ٩٩٤- لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(للطعن رقم ٣٣٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٥)

(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

(الطعن رقم ٥٨٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٤)

(الطعن رقم ٥٤٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

(الطعن رقم ٦٦٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

(الطعن رقم ٨٨٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٠٥)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ عقوبات أن يعنى الحكم باستظهار من له الحيابة الفعلية الجنيرة بحماية القانون .

المحكمة : اذ كان الغرض من العقاب فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات هو حماية الحيابة الفعلية بقطع النظر عن الملكية أو الحيابة الشرعية ومن ثم فإنه يجب لمبلامة الحكم بالادانة فى هذه الجريمة أن يعنى باستظهار من له الحيابة الفعلية الجنيرة بحماية القانون . ولما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن المسكن موضوع النزاع قد تجوفى مستلجره فى ١٩٨٣/٤/١ بيد أن شكوى المالك لم تقدم الا فى ١٩٨٤/١/١٢ فإنه كان لزاماً على الحكم كى يستقيم قضاؤه بادانة الطاعنة أن يبين أن الحيابة الفعلية لمسكن النزاع لم تكن

لها أما وأنه لم يفعل ولم تكشف مخبئاته এমন له هذه الحيابة فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بتلك الحكم والتقريب برأى فيما تثيره الطاعة بوجه الطعن مما يوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى الجنائية وفى منازعة الحيابة وذلك لما للحكم الجنائى من اثر على عقيدة المحكمة فى الاجراء الوقتى الذى استنه الشارع وحوله للقاضى الجنائى بتأييد قرار القاضى الجزئى أو الغائه .

(الطعن رقم ٦٤٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٠٦)

المبدأ :

الركن المادى فى جريمة دخول بيت مسكون بقصد منع حيازته بالقوة - وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحى الذى عناه الشارع وبينه - كما لا يتحقق به استعمال القوة التى ينبغى أن تقع على الاشخاص لا على الاشياء ولا يتم بذاته على قصد استعمال القوة حين ذلك الدخول .

للمحكمة : اذ كان للدخول المكون للركن المادى - فى جريمة دخول بيت مسكون بقصد منع حيازته بالقوة - هو كل فعل يعتبر عرضا ملديا للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بشية الافتتلت عليها بالقوة ، وللقوة فى هذه الجريمة هى ما تقع على الاشخاص لا على الاشياء ، وكان وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحى الذى عناه الشارع وبينه حسبما تقدم كما انه لا يتحقق به استعمال للقوة التى ينبغى أن تقع على الاشخاص لا على الاشياء ، ولا يتم بذاته على قصد استعمال القوة بالمعنى المذكور حين ذلك الدخول ولما كان ما أورده الحكم تبييرا لقضائه لا يبين ما وقع من الطاعن من افعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٠٥٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١)

المبدأ :

مناط التائيم فى جريمة دخول عقار مسكون بقصد منع حيازته بالقوة هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية ومنع حيازته لها بالقوة والتي تقع على الأشخاص لا على الأشياء .

المحكمة : الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للضرر وان يكون هذا الضرر محققا وأنه وان كان لا تترتب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى ان هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض الا أنه مشروط بأن يكون الحكم قد أحسب بآركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التى انتهى اليها . لما كان ذلك ، وكان مناط التائيم فى جريمة دخول عقار مسكون بقصد منع حيازته بالقوة طبقا للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته لها بالقوة ، وان القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الاشياء . وكان الحكم قد يرر قضاءه بالتعويض بقوله : « وحيث أنه متى كان ما سلف وكانت المحكمة تطمئن من جماع ما سلف الى ثبوت خطأ المدعى عليه فيما ملكه من ممتلكات خاضعة لملكه فى طرده للمدعى المدنى وتغيير كالمون الشقة وذلك بهدف منع حيازته للشقة بالقوة مع باقى حائزيها وهو خطأ تطمئن المحكمة الى ثبوته من واقع أقوال الشهود الذى تمثل فى قيام المدعى عليه بالاعتداء على المييزة الفعلية للمدعى والتي جاوزت الثلاث سنوات وذلك على النحو الذى سبب أضرارا مادية وأدبية للمدعى المدنى وبذلك تكون قد تحققت المسؤولية المدنية قبل المدعى عليه بآركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية وملزوميته بالتعويض عن الضرر المادى والأدبى الذى أحدثه

بعمله غير المشروع وذلك على نحو ما ورد بطلبات المدعى بالحق المدعى،
 وإذا خالف الحكم المستأنف هذا النظر وقضى برفض الدعوى المدنية فإنه
 يكون في غير محله متعينا الغاء والقضاء باجماع الآراء للمدعى المدعى
 بطلبته في الدعوى المدنية « . وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم
 لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن إذ أن مجرد قياس
 الطاعن بطرد المدعى بالحق المدعى من الشقة محل النزاع وتغيير كالونها
 لا تتوافر به أركان جريمة دخول عقار مكيون بقصد منع حيابة المطعون
 ضده بالقوة التي ألزم الطاعن بالتعويض عنها إذ لا يعد ذلك استعمالا
 للقوة ولا يتم بذاته على أن الأخير قصد استعصالها ، وهو ما لم يعرض
 له الحكم أو يوضحه ومن ثم فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون
 أن يحيط بعناصرها احاطة كافية مما يعيبه بالقصور الذي يوجب نقضه
 والاعادة :

(الطعن رقم ١٠٥٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٧٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١١)

(قاعدة رقم ٥٠٨)

المبدأ :

ما يجب أن يبينه الحكم بالادانة في الجريمة المنصوص عليها
 بالمادة ٣٧٣ ، ٣٦٩ عقوبات والا كان ممينا بالقصور .

الحكمة : لما كان يلزم للحكم بالادانة في الجريمة المنصوص
 عليها بالمادة ٣٧٣ من قانون العقوبات - التي دينت الطاعنة بموجبها -
 أن يبين أن موضوع الدعوى أحد العقارات المذكورة بهذه المادة وأنه في
 حيازة المجنى عليه وأن الأخير الحق في تكليف المتهم بالخروج منه
 وأن الأخير لم يخرج رغم ذلك التكليف ، كما أنه يجب في جريمة
 التعرض المنصوص عليها بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد
 المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة ، وأن

القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء . وإذا كان الحكم المطعون فيه - فيما اعتنقه من أسباب الحكم الاستثنائي الغيبي والحكم الابتدائي - قد خلا من بيان الدليل على أن الأرض موضوع الدعوى كانت في حيازة المجنى عليهم كما خلا من بيان الانتقال التي قارفتها الطاعنة والمتهم الآخر والتي عدتها الحكم منعا لحيازة المجنى عليهم وما إذا كان ملحوظا في تلك الأفعال استعمال القوة ضد الأشخاص أو أنها خلا في تلك الأرض ورفض الخروج منها بناء على تكليف من صاحب الحق في ذلك رغم أهمية ذلك كله في تحديد ما إذا كانت الواقعة المنسوبة للطاعنة والمتهم الآخر معاقبا عليها بنص أي من المادتين ائتمنتي الفكر أم أنها مجرد تعرض مدني ، مما يعيب الحكم بالقصور الذي يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٨٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(قاعدة رقم ٥٠٩)

المبدأ :

الدفع باعتبار قرار قاضي الحيازة كان لم يكن لعدم رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما دفع جوهرى - لم تعرض المحكمة ايرادا أو ردا - قصور يشوب الحكم .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان واقع الحال في الدعوى الراهنة ، أن النيابة العامة قد أقيمت الدعوى الجنائية على الطاعن بجريمة دخول مسكن في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، وذلك بعد أن أصدر القاضى الجزئى المختص قراره بقبول امرهما في منازعة الحيازة لصالح المجنى عليه ، فقضت محكمة أول درجة بإدانة الطاعن في الدعوى الجنائية وتأييد قرار قاضى الحيازة ، وإذا استأنف الطاعن ، قضت محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم المتأنف وببراءة الطاعن مما أسند اليه ، وتأييد القرار المار ذكره ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة الدرجة الثانية ، أن الطاعن دفع باعتبار قرار

القاضي الجزئي المختص - قاضي الحيازة - كان لم يكن لعدم رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وكان هذا الدفع يعد - في خصوصية الدعوى الراضعة - دفعا جوهريا - اذ من شأنه - لو صح - أن يعتبر قرار القاضي الجزئي المختص الصادر في النزاع على الحيازة ، كأن لم يكن ، وهو ما أوجب الشارع عند مخالفة المواعيد المتعلقة برفع الدعوى الجنائية في جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ، والتي نص عليها في المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات - المار بيانها - ويغرض استقرار أوضاع الخصوم في النزاع على الحيازة ، وتحقيق عدالة ناجزة سريعة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع - المار ذكره - ايرادا - وظلت مدواته من بيان تاريخ رفع الدعوى الجنائية على الطاعن ، فانه يكون مشوبا بالقصور مما يجنب هذه المحكمة عن اكمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بالنسبة للقاضي به من تأييد قرار القاضي الجزئي المختص الصادر في النزاع على الحيازة .

(الطعن رقم ٦٤٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

(قاعدة رقم ٥١٠)

المبدأ :

جناية التعدي على أرض فضاء مملوكة لاحدى شركات القطاع العام التي يعمل بها - يستلزم لتوافر القصد الجنائي اتجاه اعادة المجلنى الى ارتكاب فعل التعدي على العقار مع علمه علما يقينيا بأنه مملوك لجهة عمله أو لجهة يتصل بها بحكم عمله وبأن فعله يشكل اعتكافا على حق تلك الجهة المالكة للعقار .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجناية التعدي على أرض فضاء مملوكة لاحدى شركات القطاع العام التي يعمل بها ، وعامله بالرقابة فعاقله بالحبس مع الشغل لمدة سنة ولحده ويعزله

من وظيفته. دون أن يؤقت عقوبة العزل اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما كان يؤذن نقضه نقض جزئيا وتصحيحه بتوقيت عقوبة العزل . الا أنه لما كان القصد الجنائي في الجريمة التي دين بها الطاعن يستلزم لتوافره اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب فعل التعدي على العقار. مع علمه علما يقينيا بأنه مملوك لجهة عمله أو لجهة يتصل بها بحكم عمله ، وبأن فعله يشكل انتهاكا على حق تلك الجهة المالكة للعقار ، وكان البين من محضرى جلستى المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بانتفاء القصد الجنائي لديه. ويتوافر حسن النية في جانبه لان الشركة المالكة للأرض سلمت الطاعن وباقي شاغلي مساكنها من العاملين لديها أسلحا وزوايا حديدية لاقامة أسوار حول الاراضى الملحقه بمساكنهم وان الطاعن اقدم السور من المبانى بما لا يشكل تعديا على الارض ، وكان هذا الدفاع بعد جوهريا - فى خصوصية هذه الدعوى - لتعلقه بالوجه المعنوى للجريمة التى دين الطاعن بها اذ من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، وكانت المحكمة لم تعن بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه والتفتت عنه حكمها ايرادا له وردا عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع بتعيينا نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٧)

(قاعدة رقم ٥١١)

المبدأ :

جريمة التعرض فى الحيازة - اذا لم يبين الحكم ما وقع من الطاعن من افعال يعدها القانون استعمالا للقوة وان تتم بذاتها عن اتوائه استعمالها لمنع المدعية بالحقوق المدنية من حيازتها للعين ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله « حيث أن وقائع الدعوى تخلص حسبما استخلصته المحكمة فيما أثبتته قسم شرطة مصر الجديدة بتاريخ

١٤/٨/١٩٨٥ عن بلاغ ٠٠٠٠ من نشوب خلافات زوجية مع المتهم قام على أثرها بفتح باب يصل بين باب مسكن الزوجية وأسرته -والده على الرغم من إغلاق الباب قبل الزواج وطردها بحجة تلخوها خارج المسكن. على الرغم من تولدها بجوار والدها المصناب في حادث وطلبت تمكينها من مسكن الزوجية « . ثم خُص إلى القول « وحيث أنه عن موضوع الدعوى الجنائية يبين بجلاء للمحكمة استخلاصاً من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات وقدم من مستندات أن للمدعية الجنائية حيازة فعلية على عين النزاع منذ نشوء الرابطة الزوجية في ٢٥/٨/١٩٨٣ وتتمثل مظاهر الحيازة فيما قدرته ذات المتهم من مساكنته للمدعية المدنية كزوجة في ذات العين إلا أن المتهم تعرض لها في تلك الحيازة بطردها من مسكن الزوجية وينكشف ذلك مما شهد به ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ ومحاولتهم إعادتها إلا أن تصف المتهم في استخدام حقه حال دون إعادتها بل وإملاقها فلا يصح واحتياجاتها لمواجهة الحياة وعملها وأعباء ذلك فتح الباب الفاصل بين مسكن الزوجية وأسرته إداراً لحيازة المدعية المدنية وهو ما استظهرته المحكمة من خلال معاينة الشرطة المؤرخة ١٤/٨/١٩٨٥ لسكنه وأذ خلت أوراق الدعوى من ثمة دليل أو قرينة تكشف عن تخلف المدعية المدنية عن حيازتها لو انفصل أمر رابطة الزوجية -عن ثم يكون التجاء المتهم إلى الاقتصاص لنفسه في الخلاف الزوجي. وطرده المدعية بالحقوق المدنية هو من قبيل التعرض لها في حيازته ويحق معاقبته عملاً بمادة الاتهام ٣٦٩ عقوبات « . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتعل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكيناً لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما ضار إبانها في الحكم ولا كان قاصراً ، ولما كان من المقرر كذلك أنه يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم منع واضح اليد بالقوة من الحيازة ، وإن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على

الاشياء ، واذا كان هذا الذى أجمله الحكم المطعون فيه ، فيما تقدم ، لا يكفى بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون اذ لم يبين ما وقع من الطاعن من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة وإن تنم بذاتها عن انتوالة استعمالها لمنع المدعية بالحقوق المدنية من حيازتها للمعين موضوع الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجهه الطعن -

(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٠٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٦)

(قاعدة رقم ٥١٢)

المبدأ :

١ - جريمة التعريض فى الحيازة - أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن للقوة فى هذه الجريمة هو ما يقع على الأشخاص لا على الاشياء .

٢ - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضبوطها ووجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيباً بالقصور .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله : « وحيث أن الواقعة تتحصل فيما أثبتته السيد محرر المحضر المرفق من أن المتهم قد ارتكب الجنحة الميينة قيداً ووصفاً بالأوراق وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً أخذاً

بما أثبتته محضر المحضر ومن عدم دفع المتهم بدفاع مقبول ومن ثم يتعين
معا فيه .. »

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية
قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأطراف التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها
بها وسلامة ما أخذها تمكينا لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والا كان قاصرا كما
يجب في جريمة التعريض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٢٩
من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح
اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على
الأشخاص لا على الأشياء . وإذا كان الحكم لم يبين واقعة الدعوى
ولكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد
مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بضامرها
القانونية كافة فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن
أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها
بالحكم ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(الطعن رقم ٨٨٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٥١٣)

المبدأ :

١ - جريمة التعريض في الحيازة - ما يجب لتوافر أركانها .

٢ - يكون الحكم معيبا بالقصور الذي يبطله إذا خلا من استظهار

توافر عنصر القوة الواقع على الأشخاص لا الأشياء لمنع واضح اليد من
الحيازة .

٣ - التفتات الحكم عن دفاع الطاعن بأنه الحائز لعين النزاع بموجب حكم ومحضر تسليم رسمى رغم جوهريته وجديته ولم يعن بتمحيصه فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية يتنازعان على حيازة شقة وأن للطاعن فيها ثلاث حجرات وللمدعى بالحقوق المدنية حجرتين طبقا للاتفاق المبرم بينهما على أن تقوم والدة الطاعن بالانتفاع بنصيبه حال حياتها ، وأنه قد صدر حكم لصالح المدعى بالحقوق المدنية بمنع تعرض الطاعن له فى شقة النزاع واستلامه الشقة بموجب محضر رسمى الا أن الطاعن دخل الشقة قبل تحقق الشرط وهو وفاة والدته . لما كان ذلك ، وكان يجب لتوافر أركان جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الأشخاص لا على الاشياء ، واذا كان الحكم قد خلا من استظهار توافر عنصر القوة بالمفهوم الذى عناه الشارع فى هذا الخصوص ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن قدم مذكرة امام محكمة ثانى درجة اثار فيها أنه الحائز لعين النزاع بموجب محضر تسليم رسمى . كما أنه صدر لصالحه حكم قضى نه باحقية بالانتفاع بنصيبه فى عين النزاع ومنع تعرض المدعى بالحق المدنى له ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه الى هذا الدفاع فلم يغضله اثباتا له أو ردا عليه وأيد الحكم الابتدائى لاسبابه رغم جوهريته هذا الدفاع وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى . واذا كان الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى

الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب أيضا والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)

(قاعدة رقم ٥١٤)

المبدأ :

دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة يكون الحكم الصادر بالادانة معيبا اذا لم يفصح عن الظروف التى أحاطت بالواقعة ولم يورد مؤدى الادلة التى استخلص منها ثبوت الواقعة أو يبين ما وقع من الطاعن من افعال عند دخول العقار يعدها القانون استعمالا للقوة أو تتم بذاتها على أنه قصد استعمالها وقت الدخول .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر فى بيانه واقعة الدعوى والتحليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « وحيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها ثبوت الحيازة للمجنى عليه ، وحيث أن أركان الجريمة قد توافرت فى جانب المتهم من دخوله عقار حيازة المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة ، ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبله ، مما يتعين القضاء بمعاقبته عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ج ١ » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان قاصرا ، وكان هذا الذى أجمله الحكم فيما تقدم لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على النص الذى تطلبه القانون ، إذ لا يفصح عن الظروف التى أحاطت بالواقعة ،

ولم يورد مؤدى الالة التى استخلص منها ثبوت الواقعة فى حق الطاعن،
أو يبين ما وقع من الطاعن من أفعال عند دخول العقار يعدها القانون
استعمالا للقوة أو تنم بذاتها على أنه قصد استعمالها وقت الدخول ،
فانه يكون قاصرا فى استظهار أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة
١/٣٦٩ من قانون العقوبات - التى كان الطاعن بها - كما هى معرفة به
فى القانون - والتدليل على توافرها فى حقه ، مما يعيب الحكم ويوجب
نقضه والاعادة ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، والزمام المدعى
بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٧)

(قلعة رقم ٥٤٥)

المبدأ :

جريمة الاعتراض على الحيابة باستخدام القوة والتهديد - استناد
الحكم فى الالة على أقوال الجيران الشهود والمستندات المقدمة من
المجنى عليه دون بيان لاولئك الشهود أو ذكر لفحوى شهادتهم أو مضمون
المستندات يكون مشوبا بعيب القصور .

الحكمة : وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه اكتفى بنقل وصف التهمة التى نسبتها النيابة
العامّة الى الطاعن ثم استنرد بعد ذلك مباشرة الى القول « وحيث أن
واقعة الدعوى تخلص فيما أبّغ به وقرره المجنى عليه من أنه يمتلك قطعة
أرض بناحية سرس الليلين وفى وضع يده وفى حيازته الفعلية ومالك لها
وتتويج أحضر عمال للعمل بهذه الأرض لبناء سور وذلك بناء على ترخيص
صادر له برقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٤ من مجلس مدينة سرس الليلين فما كان
من المتهم أن يعترضه فى حيازته للأرض وذلك باستخدام القوة والتهديد
... وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم أخذا بما جاء بأقوال الشهود
والجيران والمستندات المقدمة من المجنى عليه مما يتعين معه عقابه بمواد
الاتهام عملا بنص المادة ٤/٣-٢ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاليها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حين ثورد الادلة على الطاعن استند في ادانته الى اقوال الجيران الشهود والمستندات المقمة من المجنى عليه من بيان لاولئك الشهود أو ذكر لقوى شهادتهم أو مضمون المستندات التي عول عليها فإنه يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور في البيان بما يبطله ويجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

(المظعن رقم ١١٧٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٤)

(قاعدة رقم ٥١٦)

المبدأ :

١ - جريمة التعريض في الحيازة - أن يكون القصد من دخول المقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

٢ - إذا لم يكشف الحكم عن الظروف التي وقعت فيها وخلا من بيان الادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي دانه بها وعدم بيانه ما وقع من الطاعن من افعال يعدها القانون استعمالا للقوة على الأشخاص أو تنم بذاتها عن لتوائه استعمالها حين دخول المقار .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « ان المجنى عليه

..... قد تقدم بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧ ببلاغ الى قسم شرطة الساحل ضمنه انه يمتلك وثقيقه المجنى عليه الثانى الشقة رقم ٤ بلوك ١٤ بمساكن فكتوريا قسم الساحل ، وقد سبق أن صدر قرار النيابة العامة فى المحضر رقم ٧٠١ لسنة ١٩٧٩ بتمكين المتهم من حجرة واحدة من تلك الشقة وباقى الشقة لهما وابن عمتهما المدعو وتوفى هذا الاخير فى يونيه سنة ١٩٨٠ واصبح باقى الشقة فى حيازته وشقيقه ، الا انهما فوجئا بقياس المتهم يكسر باب الحجرتين حيازتهما . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، والا كان قاصرا . كما انه من المقرر انه يجب فى جريمة التعريض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، وان القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الاشخاص لا على الاشياء . واذا كان هذا الذى اجمله الحكم المطعون فيه - فيما تقدم - لا يكفى بياننا لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون ، اذ انه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها ، وخلا من بيان الدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التى ادانته بها ، كما لم يبين ما وقع من الطاعن من افعال يعدها القانون استعمالا للقوة على الاشخاص أو تتم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخول العقار ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٢٢٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

المبدأ :

جريمة التعرض في الحيازة - إذا لم يبين الحكم ما وقع من أفعال مما يعدها القانون استعمالاً للقوة وينم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخوله العقار - يعنيه بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن بجريمة دخول عقار في حيازة الغير - المطعون ضدها الثانية - بقصد منع حيازتها بالقوة على سند من اقامته بناء على جزء من ارض هذا العقار - لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الاوراق تمكيناً لمحكمة النقض من اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصراً ، ولما كان من المقرر كذلك أنه يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع ولسع اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الاشياء - وإذا كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذي يتطلبه القانون ، إذ أنه لم يبين ما وقع من الطاعن من أفعال ما يعبرها القانون استعمالاً للقوة ، وينم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخول العقار ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠)

المبدأ :

١ - جريمة التعرض في الحيازة - يجب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع وأضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة هو ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

٢ - إذا لم يكشف الحكم عن الظروف التي وقعت فيها وبخلا من بيان الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي دانه بها كما لم يبين ما وقع من الطاعن من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة يكون معيباً .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه على قوله « وحيث أن التهمة المسندة في حقه مما ورد بمحضر الضبط من ارتكاب المتهم المخالفة الواردة بوصف النيابة فتطبق عليها مواد الاتهام من ثم يتعين معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ومواد الاتهام » ، لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان يتحقق بمركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان قاصراً - وكان من المقرر كذلك أنه يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع وأضع اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان هذا الذي أجمله الحكم المطعون فيه ، فيما تقدم ، لا يكفي بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذي تطلبه القانون ، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التي وقعت فيها وبخلا من بيان الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي

دائه بها - كما لم يبين ما وقع من الطاعن من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تنم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخول العقار - فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه وإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ذلك ، وكان الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعن يتصل بالحكم عليهما الآخرين اللذين لم يقبل طعنهما شكلاً فيتعين نقض الحكم بالنسبة لهما أيضاً عملاً بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٦٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٨)

(قاعدة رقم ٥١٩)

المبدأ :

كسر أقفال موضوعة على محل ووضع الأقفال أخرى بدلاً منها لا يصدق عليه معنى دخول العقار المكون للركن المادى للجريمة كما أنه لا يتحقق به استعمال القوة التى تنبئ أن تقع على الأشخاص لا على الأشياء ، ولا ينم بذاته على قصد استعمال القوة .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالنسبة المخطون فيه أنه عول فى ادانة الطاعن بجريمة دخول محلين معينين لحفظ المال بقصد منع خيائتهما بالقوة والزمه التعويض على مجرد أنه قام بكسر الأقفال الموضوعه عليها ووضع أقفال أخرى بدلاً منها . لما كان ذلك ، وكان الدخول المكون للركن المادى فى الجريمة المذكورة هو كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الاقتتات عليها بالقوة ، والقوة فى هذه الجريمة هى ما تقع على الأشخاص لا على الأشياء ، وكان وضع قفل على باب العقار لا يصدق عليه معنى الدخول بالمعنى الاصطلاحى الذى عناه الشارع وبينه حسبما تقدم ، كما أنه لا يتحقق به استعمال القوة التى ينبغى أن تقع على الأشخاص لا على الأشياء ، ولا ينم بذاته على قصد استعمال القوة بالمعنى

المذكور حين ذلك الدخول ، فان ما اورده الحكم تبريرا لقضائه لا يبين ما وقع من الطاعن من افعال تعد دخولا لعين النزاع بقصد منع حيازتها بالقوة ، بما يجعله معيبا بالقصور فى البيان متعينا نقضه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢١٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١)

(قاعدة رقم ٥٢٠)

المسألة :

جريمة دخول عقار فى حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة - يكون الحكم معيبا بالقصور فى التسبيب اذا كان لا يبين منه ما وقع من الطاعن من افعال عند دخول العقار محل النزاع مما يعدها القانون استعمالا للقوة او تنم بذاتها على أنه قصد استعمالها حين ذلك الدخول .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عول فى اداة الطاعن بجريمة دخول عقار فى حيازة الغير - المطعون ضده - بقصد منع حيازته بالقوة - والزمه بالتعويض الذى قدره على ما استخلصه من اصرار الطاعن على الدخول الى ارض النزاع ونقل السماد الكائن بها بالقوة رغم علمه بملكية وحيازة الغير لتلك الارض وانه والمطعون ضده قد تشاجرا عندما حاول الاخير منعه من نقل السماد . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم تبريرا لقضائه لا يبين منه ما وقع من الطاعن من افعال عند دخول العقار محل للنزاع مما يعدها القانون استعمالا للقوة او تنم بذاتها على أنه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٣٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤)

(قاعدة رقم ٥٢١)

المبدأ :

إذا كان ما أوردته المحكمة لا يكفى بيانا للواقعة بما تتوافر به
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها فإنه يكون معيبا
بالقصور .

المحكمة : وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليهما -
المدعيان. بالحقوق المدنية - يستأجران صيدلية من الطاعن إلا أنه قد
تعرض لهما فى حيازة هذه الصيدلية بأن قام بوضع أقفال على بابها
مع الاقفال الموضوعة بمعرفتهما ، وأن الشهود صادقوا المجنى عليهما
على جيازتهما للصيدلية ، وانتهى الحكم من تقريره واستتبعه على
معاقبة الطاعن عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ من قانون
العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب
فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المتوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت
فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى
يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها من الاوراق تمكينا لمحكمة
النقض من اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما
صار اثباتها فى الحكم والا كان قامرا . وكان هذا الذى أوردته المحكمة
فيما تقدم لا يكفى بيانا للواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة
التي دان الطاعن بها ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه
والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون
ضدهما الثانى والثالثة بالمصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٩١)

المبدأ :

جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى والدالة التي استخلص منها الادانة ومضمونها يعيبه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الخلل لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله - « ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمختصر الضبط ومن عدم دفع المتهم للتهمة بدفع أو دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المتوجبة للحقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدالة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه اشتغالها بها وحلاها مآخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار ايجابها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى والدالة التي استخلص منها الادانة ومضمونها فانه يكون متعيبا بالقصور الذي يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ١٤٣٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٣٩٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٥)

(الطعن رقم ١٢٧٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

أيجار

(قاعدة رقم ٥٢٣)

المبدأ :

جريمة تقاضى مقدم ايجار زيادة عن التامين والاجرة - الفناء
الحقوقات المقيدة للحرية - أثر ذلك على الحكم الصادر بالادانة - تطبيق
القانون الاصلح للمتهم .

الحكمة : ان الشارع ألغى العقوبات المقيدة للحرية المنصوص
عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى مقدم ايجار زيادة
عن التامين والاجرة المنصوص عليها في العقد . لما كان ذلك ، فان
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - الذى صدر بعد وقوع الفعل المسند
الى الطاعن وقبل الحكم فيه نهائيا - يكون هو القانون الواجب للتطبيق
بحسبانه القانون الاصلح للمتهم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اوقع
على الطاعن جريمة تقاضيه مقدم ايجار فضلا عن الغرامة والرد عقوبة
الحبس التى ألغها القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فانه يكون قد اخطأ
في تطبيق القانون مما يستوجب تدخل محكمة للنقض من تلقاء نفسها
لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح لعمالا لنصى المادتين ٣٥ ، ٣٩
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جلات واجرامات الطعن امام
محكمة النقض ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا
وتصحيحه بالفاء ما قضى به من عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٢)

(قاعدة رقم ٥٢٤)

المبدأ :

ايراد الحكمة بيانا لواقعة الدعوى بطريقة غامضة لا يبين منها
أركان الجريمة والاكتفاء ببلاغ المجنى عليه ولم يبين بيانات عقود
الايجار سند الاتهام يصمه بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « حيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغ به - المجنى عليه - أن المتهم قد أخذ منه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل خلو الرجل. ومقدم الايجار ٠٠٠ وحيث أن المتهم لم يحضر بالجلسة ولم يدفع ما أسند اليه من اتهام بدفع أو دفاع ما ومن ثم يجوز الحكم في غيبته عملاً بمسود الاتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ » كما أضاف إلي الحكم المطعون فيه لاسبابه الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه ما يلي « وحيث أنه بالنسبة لعقوبة الغرامة فإن المحكمة قد وصفت في الاعتبار ما تم دفعه كمقدم ايجار سنتين ويتعين لذلك الحكم بتفريم المتهم ٤٧٠٤ جنيه مع الزامه برء ٢٣٥٢ جنيه » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا . ولما كان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه أركان الجريمة المسندة الى الطاعن اذ اكتفى التحويل على بلاغ المجنى عليه دون أن يورد بيانات عقد الايجار سند الاتهام فيما يتعلق بتاريخه والقيمة الايجارية الواردة به وماهية المكان المؤجر ومدى خضوعه لقوانين ايجار الامكن مما يصح بالقصور في البيان ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

المبدأ :

تتدخل محكمة النقض من تلقاء نفسها لانزال حكم القانون اذا كان الحكم المطعون فيه قد اوقع على الطاعن عقوبة الحبس التى لتساها القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى جريمة تقاضى خلو رجل .

المحكمة : لئن كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - الذى وقعت الجريمة بالمخالفة لاحكامه - قد نص فى المادة ٢٦ منه على أنه « لا يحوز للمؤجر مالكا كان أو مستاجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد » . ونص فى المادة ٧٧ منه على أن « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو وسيطا . بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مئلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة ... وفى جميع الاحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار اليها » . ثم صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر وعمل به اعتبارا من ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ وقد نص فى المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتاجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ... » ومفاد ذلك أن الشارع الذى العقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى مقدم ايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ الذى صدر بعد وقوع الفعل المسند الى الطاعن وقبل الحكم فيه نهائيا - يكون هو

القانون الواجب التطبيق بحسبانه القانون الاصلح للمتهم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اوقع على الطاعن عن جريمة تقاض مقدم ايجار فضلا عن الغرامة والرد عقوبة الحبس التى اثارها القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب تدخل محكمة النقض من تلقاء نفسها لانزال حكم القانون على وجه الصحيح **اصلا** لنص الماحتين ٣٥ : ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة الحبس .. » .

(الطعن رقم ٢٤٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٢٦)

البيان :

لذا لوقع للحكم على الطاعن عن جريمة تقاض مقدم ايجار فضلا عن الغرامة والرد - عقوبة الحبس - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ..

الحكمة : ومن حيث انه لما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تلجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذى وقعت الجريمة المخالفة لاحكامه قد نص فى المادة ٢٦ منه « لا يجوز للمؤجر مالمكان كان أم مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاه (أو استقبال أو تعاقب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين أو الاجرة المنصوص عليها فى العقد » ونص فى المادة ٧٧ على « أن يعاقب من يخالف حكم المادة ٢٦ سواء اكان مؤجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وغرامة تعادل مائتى لىلبلغ للذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة وفى جميع الاحوال ان يرد الى صلب الشان ما تقاضاه منه على خلاف احكام المادة

المشار إليها ثم صدر بعد ذلك القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتلجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر وعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٢/٣١ ونص فى المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلقى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتلجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر » ومفاد ذلك أن التاراع التفى العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بجريمة تقاضى مقدم ايجار زيادة عن الثابتين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ، لما كان ذلك وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذى صدر بعد وقوع الفعل المستند الى الطاعن وقبل الحكم فيه نهائيا - يكون هو القانون الواجب التطبيق بصبائه القانون الاصلى للمتهم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أوقف على الطاعن عن جريمة تقاضى مقدم ايجار فضلا عن الغرامة والرد عقوبة الحبس التى ألغاهما القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب تدخل محكمة النقض من تلقاء نفسها لانزال حكم القانون على الوجه الصحيح اصلا لتص المادتين ٣٥ ، ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجرامات الطعن امام محكمة النقض . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء ما قضى به من عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٢)

(قاعدة رقم ٥٢٧)

المبدأ :

- ١ - يكون الحكم معيبا بالقصور اذا خلا من استظهار حقيقة المبلغ المدفوع وهل هو مقدم ايجار او خلو رجل .
- ٢ - يكون الحكم مشويا بالقصور اذا لم يستظهر أن تخلف الطاعن عن تسليم الوحدة المؤجرة كان موقفا .

• المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « حيث أن وقائع القضية الماثلة تتحصل حسبما يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٠ أبلغ أنه قام باستئجار شقة بالعقار المملوك للمتهم لآخيه وأنه دفع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه أربعة آلاف جنيه للمتهم مقابل تحرير عقد الايجار وأضاف أن المتهم حرر له عقد الايجار باسم أخيه وأن المتهم رفض استكمال بناء الشقة ورفض رد المبلغ المدفوع له واستطرد أن المتهم حرر له كمبيلات بمبلغ ٣٥٤٠ جنيه وأثبت على العقد مبلغ ٨٠٠ جنيه ومبلغ ١٦٠ جنيه كتأمين وأن ذلك تم في يوم ١٩٨١/١٢/٢٥ . ويسؤال كل من و قرراً أن المتهم تقاضى من المبلغ مبلغ ٤٠٠٠ جنيه أمامها لتحرير عقد ايجار شقة لآخيه ولم يسأل المتهم بالمحضر » . وانتهى الحكم الى تأييد الحكم الاستثنائي المعارض فيه الذى أيد الحكم الابتدائي الذى قضى بحبس الطاعن ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه ثمانية آلاف جنيه والزامه برد مبلغ أربعة آلاف جنيه عن التهمة الاولى ومائة جنيه عن التهمة الثانية .

لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمعمول به فى فى ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين وذلك بالشروط الاتية :

١ - أن تكون الاعمال الاساسية للبناء قد تمت ولم تعد الا مرحلة

التشطيب .

٢ - أن يتم الاتفاق كتابية على مقدار مقدم الايجار وكيفية خصمه من الاجرة المستحقة فى مدة لا تجاوز ضعف المدفوع عنها المقدم وموعد اتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال ويصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم تقاضى مقدم الايجار والحد الاقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء ، ولا يرى حكم الفقرة

الاحيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار
الذى يتقاضاه المالك وفقا لاحكام هذه المادة » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار
حقيقة المبلغ المدفوع وما اذا كان جزءا من الاجرة المتفق عليها مما يحق
معه للمالك أن يتقاضاه كمقدم ايجار من المستاجر أو أنه دفع على سبيل
خلو الرجل المحظور تقاضه وأطلق القول بتوافر الجريمة لجرد أن الطاعن
تقاضى من المجنى عليه المبالغ التى بينها الحكم ، فإنه يكون معيبا
بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - من أن تقول
كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه طعنه وأعمال رقابتها على تطبيق
القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يتعين
معه نقضه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة
١٩٨١ المشار اليه قد عاقبت بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى
قانون العقوبات المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة
فى الموعد المحدد ، وكانت الواقعة المنسوبة للطاعن قد وقعت بتاريخ
٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨١ - حسبما أفصح الحكم المطعون فيه - وكانت
عقوبة جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات
قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعمول به فى ٢٣ من أبريل
سنة ١٩٨٢ - هى الحبس والغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيها
أو باحدى هاتين العقوبتين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد اقتصر بالنسبة للتهمة الثانية المنسوبة للطاعن على القول بأنه رفض
استكمال بناء الشك وانتهى الى ادانته عن تلك التهمة وقضى بتفريمه
مائة جنية ، دون أن يبين حقيقة الواقعة ودون أن يستظهر أن تخلفه
عن تسليم الوحدة المؤجرة كان دون مقتضى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور
الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان
ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٢٨)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة تقاضي مبالغ اضافية - خلو رجل - أن تبين المحكمة في حكمها بالادانة مضمون عقد الايجار المجرم بين طرفي العلاقة وما نص فيه عليه من اجرة وتأمين وتاريخ تحرير و بدء الالتزام به ، وتحديد انطاق العقد للتكوير ، ويقتل له في الحكم بوصفه من الظروف التي وقعت فيها الجريمة والاحلة التي استخلصت منها الادانة .

(الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

(قاعدة رقم ٥٢٩)

المبدأ :

مناط تائم اقتضاء مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار او خارجه - هو صفة المؤجر فضلا عن سببيه او مناسبة تحرير عقد الايجار .

المحكمة : من المقرر أن الشارع - في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - انما يؤم أن يتقاضي المؤجر من المستاجر أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار او خارج نطاقه زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليهما في العقد وفي حدود ما نص عليه القانون ، فان مناط تائم اقتضاء تلك المبالغ الاضافية هو صفة المؤجر فضلا عن سببيه او مناسبة تحرير عقد الايجار .

(الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٥)

(قاعدة رقم ٥٣٠)

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه وان بين الواقعة في قوله « وحيث أن الثابت من الاوراق أن المتهم قد تسلم من المجنى عليه مبلغ ٤٠٠٠ جنيه

وكان الثابت من عقد الايجار أن قيمة الاجرة الشهرية ٢٥ جنيه وتري المحكمة خصم مبلغ ٦٠٠ جنيه بواقع اجرة سنتين من المبلغ المبلغ به لكونه اجرة سمح القانون بتقييمها للمالك ومن ثم يكون المبلغ الخارج عن نطاق القانون هو ٣٤٠٠ جنيه غير أنه لم يطل الى اسباب الحكم الابتدائي ولم يورد الادلة على ثبوت الواقعة وصحة نسبتها الى الطاعن فإنه يكون قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨١٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٣٤)

المبدأ :

تحرير الطاعن عقد ايجار للمجنى عليها يصفته أحد ملاك العقار -
يكفى لكي تقوم في جانبه صفة المؤجر - وهو منوط بحظر اقتضاء أية
مبالغ إضافية من المستاجر .

المحكمة : اد كان الطاعن لا يماري في أنه حرر عقد الايجار
موضوع الدعوى للمجنى عليها يصفته أحد ملاك العقار وهو ما يكفى
لكي تقوم في جانبه صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار وهو منوط
بحظر اقتضاء أية مبالغ إضافية من المستاجر يسبب تحرير عقد الايجار
أو خارج نطاقه زيادة عن التامين والاجرة المنصوص عليها في العقد
ومن ثم فإن منعاها على الحكم المطعون عليه التفتاته عن دفعه المبدئي
امام المحكمة الاستئنافية من أنه ليس مؤجرا وأن العقد الصحيح النافذ
هو ذلك العقد الموقع فيما بين المجنى عليها ووكيل المالك ، بما يخرج
الواقعة عن نطاق تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وعن اقتصاص
محكمة أمن الدولة بنظرها ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا
ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٤٤٧٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٣٢)

المبدأ :

اعتبار الحكم المطعون فيه المبلغ الذى تقاضاه الطاعن جميعه خلو
زجل دون أن يستظهر مدى توافر شروط المادة السادسة من القانون
١٣٦ لسنة ١٩٨١ - قصور .

الحكمة : اذ كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شان تأجير وبيع
الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ينص فى المادة ٢٦ منه
الواردة فى الفصل الثالث من الباب الاول على أنه « لا يجوز للمؤجر
ملكاً كان أو مستاجراً بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب
بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة
عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد كما لا يجوز باية
صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . ونص فى المادة
٧٧ منه على أنه « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون
سواء كان مؤجراً أو مستاجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة
اشهر وغرامة تعادل مئلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه
المادة ويعفى من العقوبة كل من المستاجر والوسيط اذا أبلغ أو بادر
بالاعتذار بالجريمة وفى جميع الاحوال يجب الحكم على المخالف بر
يرد ائى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار اليه » .
ثم صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شان بعض الاحكام الخاصة
بتأجير وبيع الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والمعمول به
اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ والمعدل لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
سالف البيان ونص فى المادة السادسة منه على أنه « يجوز ناك لمنى
المشتا اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المسند مقدم
لإيجار لا يجاوز اجرة سنتين وذلك بالشروط الاتية :

١ - أن تكون الاعمال الاساسية للبناء قد تمت .

القشطيپ .

٢ - أن يتم الاتفاق كتابة على مقدار مقدم الإيجار ، وكيفية خصمه من الاجرة المستحقة في مدة لا تتجاوز ضعف المدة المدفوعة عنها المقدم وموعد اتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال . ويصدر قرار من الوزير المختص بالسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم لكل مستوى من مستويات البناء ولا يصرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقا لاحكام هذه المادة « . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المبلغ الذى تقاضاه الطاعن جميعه خلو رجل دون أن يستظهر مدى توافر شروط المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر - الذى يحكم واقعة الدعوى - والتي لجازت تقاضى مالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل به لمقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين بالشروط المبينة بها - على مبلغ الالفى جنيه التى سجل أن الشاكي دفعها كمقدم ايجار وما اذا كان هذا المبلغ قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر فى القانون وفقا لتاريخ انشاء المبنى حسب الاحوال واثّر كل ذلك على ما قضى به من عقوبة الغرامة وما ألزم للطاعن بادائه من مبالغ الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة ولرد فانه يكون معيبا بالقصور الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتمتع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وإن نقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/١)

(قاعدة رقم ٥٣٣)

المبدأ :

يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل - القياس محظور فى مجال التأثيم - واقعة تاجير ذات الوحدة لأكثر من مستاجر لا تكون مؤتمنة الا اذا حصلت من المالك دون سواه .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله لأن الطاعن أجز شقة للمجنى عليه بعقد ايجار مؤرخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ ثم عاد وأجز ذات الشقة لابنته ... بموجب عقد ايجار مؤرخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وأشار الى ما جاء بطفاه من أنه غير ملاك للعقار الذى تقع به العين المؤجرة وأنه مملوك لاولاده . لما كان ذلك . وكلنت الفقرة الاولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى قانون العقوبات المالك الذى يعتقضى بأية صورة من النصب بالتزلف أو بالوساطة وأكثر من مقدم عن ذات الوحدة أو يؤجرها لأكثر من مستأجر أو يبيعها لغير من تصلف معه على شرائها ، ويبطل كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ ولو كان مسجلا ، وكان الاصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية وللتزلف جانب الحق فى ذلك وعدم تحميل عيولاتها فوق ما تحتمل وإن القياس محظور فى مجال التأثيم ، وكان اللين من نص المادة المشار اليها التى تان الحكم للطاعن بمقتضاها أن واقعة تاجير ذات الوحدة لأكثر من مستأجر لا تكون مؤثمة الا اذا حصلت من المالك دون سواء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عن استظهار صفة الطاعن كمالك للوحدة للسكنى التى دانه بتأجيرها لأكثر من مستأجر وهى مناط التأثيم وفقا لما جرى عليه نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سلفة للبيان - وذلك رغم ما تبناه الطاعن من دفاع حصله الحكم - بأنه ليس ملاكا للعقار الذى تقع به العين المؤجرة موضوع الدعوى المطروحة وأنه مملوك لاولاده ، وكان هذا الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا بحيث اذا صح لتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فان المحكمة لا لم تقضه حقه وتعن بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فان حكمها يكون فوق اخلاله بحق الطاعن فى الدفاع معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٣٤)

المبدأ :

إذا كانت الواقعة أن المجنى عليها طالبت الطاعن بتحرير عقد الايجار بعد أن دفعت له مبلغ الخلو فامهلها الى موعد آخر ثم امتنع عن تحرير عقد الايجار - فإن جريمتى تقاضى مبلغ الخلو والامتناع عن تحرير عقد الايجار تكونان مرتبطتين ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة - اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة الأشد وهى جريمة خلو الرجل .

المحكمة : اذ كلنت الواقعة حسبما أوردها الحكم أن المجنى عليها طالبت الطاعن بتحرير عقد الايجار بعد أن دفعت له مبلغ الخلو فامهلها الى موعد آخر ثم امتنع عن تحرير العقد ، فإن جريمتى تقاضى مبلغ الخلو والامتناع عن تحرير عقد الايجار بهذه المثابة وفى خصوص هذه الدعوى تكونان مرتبطتين ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة لاشدهما وهى جريمة تقاضى مبلغ خلو للرجل اذ أن القانون يعاقب عليها بالحبس والغرامة والرد فى حين أن جريمة الامتناع عن تحرير عقد الايجار معاقب عليها بالفراغ فقط ، وذلك عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، ولما كان الحكم القطعونى فيه اذ أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٢/٣٢ آتفة الذكر ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة الفراغ عن التهمة الثانية عملا بنص المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) .

(الطعن رقم ١٠٠٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

المبدأ :

تقاضى المالك مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين وفقساً للمادة السادسة من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٨١ - ظل الحكم المطعون فيه من بيان قيمة الاجرة وما اذا كان مقدم الايجار الذى تقاضته الطاعنة قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر وفقاً لتاريخ انشاء المبنى - كما لم يستظهر مدى انطباق حكم المادة السادسة على البناء موضوع الدعوى - خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أنه يبين الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أن المحكمة ثانت الطاعنة بجريمة تقاضى مقدم ايجار وعاقبتها وفقاً لنص المادتين ٢/٢٦ ، ١/٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، وأورد الحكم المطعون فيه فى مدوناته أن الواقعة التى عاقب الطاعنة عنها وقعت منها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٨٢ . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينص فى المادة ٢٦ منه على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستاجراً بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التامين والاجرة المنصوص عليها فى العقد . كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى معلوم ايجار » وتنص المادة ٧٧ من ذات القانون على أن « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجراً أو مستاجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة ، ويعفى من العقوبة كل من المستاجر والوسيط اذا ابلغ أو بادر بالاعتراف بالجريمة . وفى جميع الاحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف احكام المادة المشار اليها » الا أنه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض لاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن

وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به اعتباراً من يوم ٣١/٧/١٩٨١ ومن ثم فهذا القانون واجب التطبيق في الدعوى المطروحة . وقد نصت المادة السادسة منه على أنه يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين وذلك بالشروط التي حددها ، ثم نصت تلك المادة على أنه لا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذي يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة ، ومفاد ذلك أن تقاضى المالك مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين وفقاً لأحكام المادة السادسة من القانون آنف الذكر هو فعل مباح يخرج عن دائرة المسؤولية الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان قيمة الاجرة المنصوص عليها في عقد الإيجار وما إذا كان مقدم الإيجار الذي تقاضته الطاعنة قد جاوز أو لم يجاوز الحد المقرر وفقاً لتاريخ انشاء المبنى حسب الاحوال كما لم يظهر مدى انطباق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - سالف الذكر - على البناء موضوع الواقعة - رغم تمسك الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية بأن لا جريمة في الامر - فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ في القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويعجز هــبـهـ المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . (الطعن رقم ٧٠٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٣٦)

المبدأ :

إذا كان الحكم حين دان المتهم بجريمة تقاضى مبالغ تخرج عن نطاق عقد الإيجار ورتب على ذلك عقابه ، جاء خطأ مما يكشف عن وجه استنهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقبتها في الدعوى

ومدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فإنه يكون مشويا بالقصور
الذى يعنيه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٥)
فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٣٧)

المبدأ :

مجرد احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد - لا يعتبر فعلا
مؤثما - الا اذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك .

المحكمة : لما كان مجرد احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد
لا يعتبر فعلا مؤثما الا اذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك ، وكان المستأنف
قد ألحق فى حظه ما أثبتته المستأنف ضده من تبرير احتجازه أكثر من
ممكن بظروفه الاجتماعية التى سنده فيها تقرير الخبير ، كما قصرت
مستندات المستأنف المدعى بالحقوق المدنية عن بيان ركن الضرر الذى لحق
به ، فان دعواه المدنية تفتقر الى أركانها القانونية ، ومتى كانت هذه
الدعوى قد اقيمت أصلا على أساس توافر أركان جريمة احتجاز أكثر من
مسكن فى بلد واحد دون مقتضى ، فلم يكن فى وسع محكمة أول درجة
وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن تقضى برفضها ، وهو ما يتعين
الحكم بتأييده ، بالقضاء فى موضوع الاستئناف برفض الدعوى المدنية
والزام المدعى بالحقوق المدنية المصروفات عملا بالمادة ٣١٤ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)

المبدأ :

إذا لم يحدد الحكم الجريمة التي دين الطاعنان بها وهى هى جريمة خلو رجل أو تقاضى مقدم ايجار أم كلتاهما على الرغم من اختلاف الاحكام المقررة لكل من الجريمتين نتيجة تعديل قانون تاجيسر وبيع الاماكن فان الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره مشويا بالتقصير والابهام .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة ان المدافع عن الطاعنين اثار دفاعا مؤداه ان العين مؤجرة مفروشة وقدم تاييدا لدفاعه حافظة مستندات . وكانت الاماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها احكام قانون ايجار الاماكن المتعلقة بتحديد الاجرة ومن ثم فان دفاع الطاعنين آنف البيان - قى خصوص الدعوى المطروحة - يكون هاما وجوهريا لما له من اثر فى تحديد المسؤولية الجنائية مما كان يتعين على المحكمة ان تعرض له استقلا وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفا لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتحت اطرأحه . أما وهى لم تفعل فان ذلك معا يعيب حكمها بالتقصير . هذا ولما كان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أن الحكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكان من المقرر انه ينبغى الا يكون الحكم مشويا بالجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله انها : « تخلص فيما ابلغت به الشاكية من أن المتهم الثانى تقاضى منها مبلغ ٥٠٠ جنيه نظير استئجارها حجرة بالدور الثالث بالمعقل رقم ٣ شارع فضرى سيدهم بحدائق اللقية وقام بتوقيعها على ورقة بيضاء احتفظ بها لنفسه وعندما طلبت منه تحرير عقد ايجار لهذه الحجرة رفض وهى

تعتقد انه مالك هذا العقار . وأنه بسؤال المتهم الثانى بمحضر الضبط قرر أنه لا علاقة له بالعقار وأن مالكة هو المتهم الاول ويسـؤال المتهم الاول قرر أنه مالك للعقار ونفى ما أسند اليه وقدم عقد ايجار بينه وبين الشاكى » . وكانت مدونات الحكم المطعون فيه بما تناهت اليه قيما تقدم تكشف عن قصوره فى بيان ظروف الواقعة وملابساتها وجاءت غامضة فى تحديد الجريمة التى دين الطاعنان بها وهل هى جريمة خلو زجل أو تقاضى مقدم ايجار أم كلاهما على الرغم من اختلاف الاحكام المقررة لكل من الجريمتين نتيجة التعديل المدخل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والذي ألغيت بمقتضاه جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون الاخير فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل والجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٣ من هذا التعديل فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره مشوبا بالغموض والابهام الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٠٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٥)

(قاعدة رقم ٥٣٩)

المبدأ :

إذا لم يبين الحكم المطعون فيه مضمون الاتفاق الذى تم بين المالك والمستاجر وتاريخ بدء العلاقة الايجارية والاجرة الشهرية المتلقى عليها لتحديد ما إذا كان ما تقاضاه الطاعن كمقدم ايجار يدخل فى القسدر المسموح به قانونا أم أنه تجاوزه الى القسدر الذى يدخله تحت طائلة العقاب .

المحكمة : ومن حيث أن القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر والتطبيق على واقعة الدعوى - نص فى المادة السادسة

منه على أنه يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يتجاوز أجره سنتين وذلك بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة . ولما كان ما تقدم فانه لا يعتبر فعلاً مؤثماً تقاضى مقدم إيجار لا يجاوز أجره سنتين وفقاً للشروط المقررة في المادة سابعة البيان . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين مضمون الاتفاق الذى تم بين المالك والمستأجر وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية والأجرة الشهرية المتفق عليها وذلك لتحديد ما إذا كان ما تقاضاه الطاعن كمقدم إيجار يدخل فى القدر المسموح به قانوناً . أم أنه تجاوزه الى القدر الذى يدخله تحت طائلة التلقيم . لما كان ذلك فإن الحكم للمطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم بما يبطله ويتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٦٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١)

(قاعدة رقم ٥٤٠)

المبدأ :

إذا قضت المحكمة المدنية بثبوت العلاقة الإيجارية وبإلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار كتابى للمستأجر ثم رفعت دعوى الامتناع عن تحرير عقد الإيجار الى المحكمة الجنائية - فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها فيها - اكتفاءً بما سرد وقائع الدعوى والحكم الصادر فى الدعوى المدنية ومنت حكمها على ذلك - يجعل حكمها غير مسبب لان الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بموضوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن سرد وقائع الدعوى وأقوال الشاكرين وشاهد

الادعاءات وقوال المتهم ومراحل واجراءات نظر الدعوى حلتص - فى
محدد جريمة الامتناع عن تحرير عقد ايجار التى دان الطاعنة بها الى
القول " وحيث انه عن موضوع التهمة الاولى وهو أن التهمة لم تقسم
بتحرير عقد ايجار للمستأجر فان المحكمة لا ترى المناقشة فى امرها من
حيث للشبوت أو النفي وذلك بعد أن قضت محكمة الجيزة الابتدائية فى
الدعوى رقم ٢٢٤٩ لسنة ١٩٨٣ ايجارات الجيزة بحكم صدر لها بجلسة
٢٧/٥/١٩٨٨ بالزام لدعى عليها الاولى - التهمة فى هذه الدعوى -
بتحرير عقد ايجار كتابى للمدعين عن العين لكشار اليها بالصحيفة
وتلاجرة القانونية ، وحيث أن الحكم السابق السالف الاشارة اليه أنه من
اختصاص التى أصدرته وهى المختصة بأثبات أو نفي العلاقة الايجارية
ولته ازاء ذلك لا يسع المحكمة الا أن تقضى بادانة المتهمه عن تلك التهمة
وتلك على النحو المبين بمنطوق الحكم " ..

لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم يعد قاصرا فى
استظهار أركان جريمة الامتناع عن تحرير عقد ايجار كتابى عن العين
المؤجرة إذ لم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية ولا يكفى فى هذا
الشان مرد الحكم للوقائع والاجراءات التى تمت أمام المحكمة المدنية
لما هو مقرر من أنه اذا قضت المحكمة المدنية بشبوت العلاقة الايجارية
ويالزام المؤجر بتحرير عقد ايجار كتابى للمستأجر ثم رفعت دعوى
الامتناع عن تحرير عقد الايجار الى المحكمة الجنائية - كما هو الحال
فى الدعوى المائلة فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى
تبني عليها عقيدتها فيها أما اذا هى اكتفت بمرد وقائع الدعوى
والحكم الصادر فى الدعوى المدنية وثبت حكمها على ذلك دون أن تتحرى
بنفسها لوجه المائلة فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب لما هو مقرر وفقا
للصلة ٤٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أن الاحكام الصادرة من
المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية
فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ذلك بأن المحكمة الجنائية
تتحقق بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل
التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون

على خلاف ذلك وعلى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى تعرض عليها لا تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وكان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى وعول فى اثبات الاتهام الذى دان الطاعنة عنه على الحكم الصادر فى الدعوى للدخول بقبول العلاقة الاجبارية وبإلزام الطاعنة بتحرير عقد إيجار للمستأجرين بحون غيره من الأدلة القائمة فى الدعوى ودون أن تتجرى المحكمة بنفسها لإيجه الادانة فان ذلك يجعل الحكم غير مسبب مما يكون معه الحكم قد دان عليه القصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٦٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٧ / ١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٤١)

المبدأ :

لا يعتبر فعلا مؤثما تقاضى مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين عن المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وبالشروط التى اوردتها - فى حالة تجاوز ذلك يكون الفعل معلقا عليه بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عدا عقوبة الحبس .

المحكمة : لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاملاك وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قد أباح بمقتضى المادة السادسة منه للمالك المبنى أن يتقاضى من المستأجر مقسم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين بشروط معينة اوردتها المادة المذكورة ، كما نص فى الفقرة الاولى من المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المفيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون اخلال بأحكام المادة السابقة » وسفاد هذا التطبيق أنه لا يعتبر فعلا مؤثما تقاضى مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين عن المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون وبالشروط التى اوردتها ، وفى حالة تقاضى مقدم ايجار يجاوز ذلك يكون

الفعل معقبا عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر عدا عقوبة الحبس باعتبارها من العقوبات المقيدة للحرية التي للقائم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لما عدا تقاضى خلو الرجل من افعال .

(الطعن رقم ٣٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٥٤٢)

المبدأ :

ادانة الطاعن بجريمتى تقاضى مبالغ كخلو رجل وكعقد ايجار -
خلو الحكم من بيان مدى انطباق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء موضوع الواقعة فضلا عن خلوه من تحديد قيمة الاجرة المنصوص عليها في عقد الايجار - يعيب الحكم بالقصور .

الحكمة : - وحيث انه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد ابقى على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل وأخرج من دائرة التجريم تقاضى المالك مقدم ايجار لا يجاوز سنتين مع توافر الشروط التي حددها في المادة السادسة منه .
لما كان ذلك وكانت المصلحة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت على كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة الموضوعية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها والا كان الحكم قاصرا . - وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بادانة الطاعن بجريمتى تقاضى مبالغ كخلو رجل وكعقد ايجار وقد خلا من بيان مدى انطباق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء موضوع للواقعة فضلا عن خلوه من تحديد قيمة الاجرة المنصوص عليها

فى عقد الايجار الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها فى صحيح القانون فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦١٧٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)

(قاعدة رقم ٥٤٣)

المبدأ :

لم يبين الحكم المطعون واقعة الدعوى ومؤدى اقوال المجنى عليه والشهود وعقد الايجار والادلة التى استخلص منها الادانة ومضمونها فانه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد الوصف الذى اقيمت به الدعوى الجنائية واثار الى مواد القانون التى طلبت النيابة العامة تطبيقها خلى مباشرة الى القضاء بادانة الطائفة فى قوله « وحيث ان التهمتين ثابتتين فى حق المتهم من اقوال المجنى عليه من انه استاجر فى ١٩٨٢/٥/٧ من المتهم شقة فى العقار المملوك له بنالحية... وتقاضى عنه خارج نطاق عقد الايجار ١٢٠٠ كخلو رجل ولم يسلم الشقة فى الميعاد المتفق عليه وهو ١٩٨٣/٤/١ وهى الاقوال التى فُبداهها و وبما ثبت من عقد الايجار المؤرخ ١٩٨٢/٥/٧ الزيل بتوقيع المتهم الذى لم يطعن عليه باى مطعن وبغير تأجيله للمجنى عليه الشقة سائلة الاشارة واتفاقه معه على تسليمها اليه فى ١٩٨٣/٤/١ ومن ثم يكون ما صدر من المتهم منطويا تحت نص مواد الاتهام وتعلقه المحكمة طبقا لها على النحو الوارد بالمنطوق عملا بالمادة ٣٠٤/٢ م ج « . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستتوية للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلائها بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ومؤدى اقوال المجنى عليه والشهود وعقد الايجار والادلة التي استخلص منها الادانتهومضمونها فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى ما تثيره الطاعة بطعتها .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

(قاعدة رقم ٥٤٤)

المبدأ :

المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة بالوصف الذي أسبغ عليها ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لاحكامه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد ان اثبت أن وقائع تقاضى الطائفة خلو الرجل المسندة اليها قد تمت في ١٩٧٧/٧/١ أفصح عن معاقبة الطائفة بمقتضى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص في المادة ١٧ منه على أنه لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد، ويمرر هذا الحظر ايضا على المستاجر كما لا يجوز بأية صورة للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار . كما نصت المادة ٤٥ على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى

هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستاجرا أو وسيطا ويعفى من العقوبة كل من المستاجر أو الوسيط اذا ابلغ أو اعترف بالجريمة وكان نائب الحاكم العسكري العام قد أصدر الامر رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ - ونص فى المادة ١٣ منه على أن « كل من يتقاضى خلو الرجل بأى صورة من الصور ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مئلى مبلغ الخلو وذلك فضلا عن رد ما تقاضاه » . ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به بتاريخ ١٩٧٧/٩/٩ . ونص فى المادة ٣٦ على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستاجرا بالخات أو بالواسطة اقتضاء أى مقبل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد . كمالا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . ونص فى المادة ٧٧ على أن « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستاجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مئلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة » . كما نص فى المادة ٨٦ على الغاء أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص على « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعبول به وقت ارتكابها » . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلى للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره « فان الافعال المسندة الى الطاعة وقد وقعت على ما جاء بالحكم فى ١٩٧٧/٧/١ يمرى عليها أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ لوقوعها فى فترة الصل به - دون للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر بعد وقوعها ما دام أنه لم يتحقق فيه معنى القانون الاصلح لتقريره عقوبة أشد من تلك المقررة فى أمر نائب الحاكم العسكري العام المشار اليه بتحديد حد ائنى لعقوبة الحبس الواجب الحكم بها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغ عليها ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لاحكامه ، وكان الحكم

المطعون فيه لم يعمل أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذي يصرى على واقعة الدعوى - وعاقب الطاعنة بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه - غير أنه لما كانت العقوبة التى قضى بها تدخل فى نطاق العقوبة الواجبة التطبيق المنصوص عليها فى المادة ١٣ من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنة فيما تثيره فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٠٢٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٥)

(قاعدة رقم ٥٤٥)

المبدأ :

دفاع الطاعن بأن الشاكى لم يوقع على عقد الايجار ولم يحضر لاستلام الشقة رغم انذاره - دفاع جوهرى وهام ينبغى على المحكمة أن تحمسه وإن ترد عليه فإذا لم يعرض الحكم لهذا الدفاع كان معيبا .

المحكمة : وحيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة بجلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ أن الطاعن دفع التهمة بأن الشاكى لم يوقع على عقد الايجار وأنه تم انذاره لاستلام الشقة ولكنه لم يحضر لاستلامها . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على هذا النحو يعد - فى خصوص هذه الدعوى - هاما وجوهريا لانه يترقب عليه ، لو صح ، أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، بما كان ينبغى معه على المحكمة أن تحمسه بلوغا الى غاية الامر فيه وأن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الالتفات عنه ، وكان الحكم الابتدائى لم يعرض اليقة لهذا الدفاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يتدارك ما شابه من عيب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره فى التسبب منطويا على الاخلال بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك أن الطاعن قد اقتصر على ابداء ذلك الدفاع أمام محكمة أول درجة دون أن يعاود التمسك به عند نظر استئنافه ، ذلك بأن هذا الدفاع وقد أثبت بمحضر تلك الجلسة أصبح واقعا مسطورا

باوراق الدعوى ومطروحا على محكمة ثانى درجة عند نظر استئناف الطاعن . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٤٦)

المبدأ :

١ - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليه وتقدير قيمتها وترجيح ما يظن اليه منها واستخلاص ما يرى لثبته واقع الدعوى .

٢ - الاصل فى اقامة المصرى المقيم خارج البلاد انها اقامة مؤقتة وعلى طالب الاخلاء اثبات استدامتها .

المحكمة : لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليه وتقدير قيمتها وترجيح ما يظن اليه منها واستخلاص ما يرى لثبته واقع الدعوى كما أنه من المقرر أيضا - أن الاصل فى اقامة المصرى المقيم خارج البلاد أنها اقامة مؤقتة وعلى طالب الاخلاء اثبات استدامتها . لما كان ذلك :، وكان الحكم المطعون فيه خلص من المستندات المقدمة وما ضمنه الطاعن صحيفة الاستئناف من أن المطعون ضحهما الاول والثاني ما زالا مقيمين بالخارج ولم يقيم الطاعن الدليل على أن اقامتهما خارج البلاد بصورة مستديمة وغير مؤقتة . وكان ما استخلصه الحكم سائغ وفيه الرد الضمنى المسقط لما يخالفه هان ما ورد بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الادلة المقدمة فى الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض والنقض من ثم على غير أساس .

(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٤٧)

المبدأ :

ايجار - خلو رجل - عدم اطمئنان المحكمة لدفع الخلو اذا تاخر المجنى عليه وتراخى فى الإبلاغ مدة طويلة دون أن يكون ثمة مبرر للتراخى .

المحكمة : ومن حيث أن المحكمة لا تطمئن الى أقوال المجنى عليه الذى ادعى أنه دفع مبلغ الخلو للمتهم نظير تحرير عقد ايجار وقد تبين أن الايجار قد تم فى ١٩٧٨/٩/١ ولم يتم الإبلاغ بالواقعة الا فى ١٩٧٩/٩/١٠ دون أن يكون ثمة مبرر للتراخى فى الإبلاغ طوال هذه المدة ، ولا تطمئن المحكمة لأقوال الشاهدة والتي لم تدل بأقوالها الا أمام المحكمة ولم يقل المجنى عليه فى محضر الضبط انها كانت حاضرة وقت الاتفاق على اقتضاء مبلغ الخلو ، ومن ثم فإن التهمة تكون محل شك ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المعارض فيه وبرائة المتهم .

(القطع رقم ٢٧١٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٥٤٨)

المبدأ :

اذا دان الحكم الطاعن بجريمة تناقض مقدم ايجار يزيد عن المقرر قاتونا دون أن يبين صفة كل من الطاعن والمجنى عليه وحقيقة العلاقة بينهما ومون أن يستظهر مدى توافق مناهج التسليم فانه يكون قاصر البيان .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى الذى اعتق أسبابه الحكم المطعون فيه اقتصر فى بيان الواقعة والتحليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما ابلغ به المواطن بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ يفيد أن المتهم قد أخذ منه مبلغ

الف وسبعمائة جنيه خارج نطاق عقد الايجار ، وحيث ان المتهم لم يحضر للجلسة ولم يدفع عن نفسه الاتهام بثمة دفع أو دفاع وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما ورد من بلاغ الشكاى في محضر لضبط مما يتعين معه عقوبته بنص مولى الاتهام ... » وقد اضاف للحكم المطعون فيه الى ذلك قوله : غير ان المجنى عليه قد اقر حراة في اقول للمحضر جمع للاستدلالات بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ أنه قام بدفع مبلغ ٦٦٠٠ جنيه كمقدم ليجار للمتهم منه مبلغ ١٠٠٠ جنيه دون على للعقد والاخر وقبره ٦٠٠ جنيه حرر به ليصال ومن ثم يكون للقضاء بحقوبة مقيدة للحرية مخالفا لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ مما يتعين معه القضاء بالنفاة عقوبة الحبس وتحويل الحكم المستأنف . « لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتجوير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والموصول به اعتبارا من ٣١ من يوليو سنة ١٩٨١ قد نص فى المادة السادسة منه على أنه « يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز لجرة سنتين وذلك بالشروط الاتية :

١ - أن تكون الاعمال الاساسية للبناء قد تمت ولم يتبق «لا مرحلة التشطيب .

٢ - أن يتم الاتفاق كتابة على مقدار مقدم الايجار ، وكيفية خصمه من الاجرة المستحقة فى مدة لا تجاوز نصف المدة المدفوعة عنها المتجم وموعد اتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال ... » .

مما مفاده أن القانون أباح للمالك البناء الذى ينشأ اعتبارا من تاريخ العمل به أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار بالشروط التى بينهاها المادة السادسة سالفة الذكر وذلك على خلاف ما كان يقضى به نص المادتين ٢٥ ، ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تجوير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - من تجريم اقتضاء أى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار زيادة على الثلثين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد دان للطلعن بجريمة

- تقاضى مقسم ايجار يزيد عن المقرر قالونا والمعاقب عليها بنص المادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المار ذكره دون أن يبين صفة كل من الطاعن والمجنى عليه وحقيقة العلاقة بينهما ودون أن يستظهر مدى توافر مناهل التائيم وفقا لاحكام المادتين ٢٦ ، ٧٧ سالفى الذكر وذلك على ضوء ما استحدثه الشارع من احكام خاصة بتقاضى مقدم ايجار على النحو الوارد فى المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار ايجابها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها ، فانه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٤٩)

المبدأ :

اذا لم يبين الحكم المبلغ الذى تقاضته الطاعنة وما اذا كان خلو رجل المعاقب عليه قانونا ام مقدم ايجار اباحه القانون بشروط معينة فانه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة : وحيث انه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شان بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره قد أبقي على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لتقاضى خلو الرجل وأخرج من دائرة التجريم تقاضى المالك مقدم ايجار لا يجاوز ايجار سنتين مع توافر الشروط التى حددها

فى المادة السادسة منه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه - أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة الى الطاعنة من أنها تقاضت من الشاكى التبالغ المبينة بالاوراق خارج نطاق عقد الايجار ، ثم بنى الحكم قضاءه على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة لدفع التهمة عن نفسه بأسباب مقبولة قانونا ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه بما تناهت اليه فيما تقدم تكشف عن قصوره فى بيان ظروف الواقعة وملابساتها وجاءت دون تحديد لماهية ما تقاضته الطاعنة وما اذا كان خلو رجل مما أبقي القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى المادة ١/٢٤ منه على عقوبة الحبس بالنسبة له أم مقدم ايجار مما اباح فى المادة السادسة منه اقتضاه بشروط معينة ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ونقل كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٨٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٦٠٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٧)

(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٥)

(الطعن رقم ٧٢٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

المبدأ :

لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهمه بنساء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها فإن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله .

المحكمة : لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد أسندت للمستأنفة أنها بتاريخ ١٩٧٧/٥/١ بدائرة قسم الزيتون أولا : بصفتها مالكة العقار رقم ٥٨ أ بشارع سليم الاول بالزيتون لم تحرر عقد ايجار مكتوب للمستاجر المحامي - ثانيا : بصفتها مؤجرة تقاضت مبالغ اضافية من الجنى عليه المذكور خارج نطاق عقد الايجار - ثالثا : بصفتها مؤجرة تقاضت مقدم ايجار من الجنى عليه المذكور على النحو المبين بالاوراق وطلبت عقابها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ٤٤ ، ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وادعى المستأنف ضده بحق مدنى بمبلغ ٥١ جنييه « واحد وخمسون جنيها » على سبيل التعويض المؤقت . وقضت محكمة أول درجة حضوريا بجلسة ١٩٧٨/١١/٧ بحبس المتهمه ثلاثة شهور مع الشغل والاياقاف واهابت بالنيابة العامة والمدعى بالحق المدنى استئناف الحكم لاغفالها الفصل فى الدعوى المدنية فاستأنفت المحكوم عليها وأمسست لاستئنافها على أسباب حاصلها ما سبق أن أقامت عليه دفاعها. ألمم محكمة أول درجة من أنها لا تعرف المستأنف ضده ولم تتقاض منه ثمة مبالغ ولم توقع له على الايصال المقدم مسورته والذي قام بسحبها بعد الحكم فى الدعوى امام محكمة أول درجة وأنه تمكن من الباطن بمساعدة المستاجر الاول من عين النزاع التى ما زالت العلاقة الاجارية بينهما سارية . لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تطمئن لما استندت اليه النيابة العامة من أدلة لاسناد الاتهام الى المستأنفة لتشككها فى صحتها ولعدم مطابقتها للعقل والمنطق ولما يستشف من علاقة بين المستاجر الاصلى لشقة النزاع والمستأنف ضده أقر بها الاول بدعوى اتصاله به قبل اخلاء عين للنزاع وما شهد به من حضوره لتفادى المستأنف

ضده مع المستأنفة على عقد الايجار "جديد وطلبها مبلغ منه من قبيل
خلو الرجل ورغم استمرار المنازعة القضائية بين المستأجر الاصلى
والمالكة وكما تستقيم اقوال المستأجر الاصلى من أنه أدخل عين النزاع
فى ١٩٧٧/٤/٢٨ وبعد لقائه والمستأنف ضده وأنه حضر بذلت التاريخ
لقاء بين المالكة والمستأنف ضده ثم حضر لقاؤهما التالى فى ١٩٧٧/٥/١
بدعوى حضوره لتسليم الشقة وتصادف لقائه معه عند مالكة للعقار
بما يخلق به المستأجر الاصلى لنفسه مبررا لحضور الاتفاق المزعوم
وتصيب نفسه شاهدا على المستأنفة وهو ما يثير الريبة فى شهادته
وشهادة التى لم تتضمن أنه والمستأنف ضده تقابلا مع المستأجر
الاصلى عند المالكة وسامعه لطلبها منه مبلغ الخلو وهو ما ترجح معه
المحكمة زيف شهادتهما وتلبد دفاع المستأنفة القائم على أن المستأجر
الاصلى مكن المستأنف ضده من عين النزاع من لياطن ولا يرخص هذا
القول ما انتهى اليه تقرير مصلحة الطب الشرعى التوقيع الخيط للايصال
النسب للمستأنفة صاير عنها ذلك أنه فضلا عن أن المستأنف ضده قام
بسحب أصل الايصال قبل الفصل فى الدعوى وأمسك عن اعادة تقديمه
للووقوف عما اذا كان هذا التوقيع قد اختلس من المستأنفة بصورة من
الصور فان تحريره بعد وضع يده على شقة النزاع بشهر يدعو الى الشك
فى مبررات تحريره دون عقد الايجار . ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال
ندى المحكمة هو مما يصح جعته القضاء بالبراءة عن تقديرين المتهم يجب
أن يستفيد من كل شك فى مصلحته ولأن من المقرر أنه لا يوضح للنمى على
المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتلال تريح لجيها بدعوى
قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها فان ملاك الامر كله يرجع الى
وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب
تحمله مما يتعين معه القضاء بالقضاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما
اسند ليها عملا بالمادة ١/٣٠٤ أ ج .

(الطعن رقم ١٢٧٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٢)

(قاعدة رقم ٥٥١)

المبدأ :

الدفاع بأن المبلغ المقول بتقاضيه خارج عقد الايجار انما هو ثمن للوحدة السكنية - القضاء دون التعرض لهذا الدفاع الجوهرى يجعل الحكم قاصرا ومخلا بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن اثار بجلسة ١٣/٢/١٩٨٥ دفاعا مؤداه أن المبلغ المقسول بتقاضيه خارج نطاق عقد الايجار انما هو ثمن للوحدة السكنية ، الا أن المحكمة قضت فى الدعوى دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تتبين حقيقة الامر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره مخلا بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٣٥١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٥٥٢)

المبدأ :

جريمة نصب - عدم تسليم المالك للوحدة المؤجرة دون مقتضى يعاقب بعقوبة جريمة النصب - لا تبرى العقوبة فى حالة اذا كان التسليم راجع لمسبب لا يد للمالك فيه .

المحكمة : وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تملك بأن قوة القاهرة حالت بينه وبين تسليم الوحدة المؤجرة للمجنى عليها ، اذ أن الجهة الادارية منعه من بناء الدور الخاص الذى تقع به تلك الوحدة . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد أن حددت فى فقرتها الاولى الافعال التى يعاقب عليها بالعقوبة المقررة لجريمة النصب اردفت فى الفقرة الثانية بقولها :

» ويعاقب بذات العقوبة المالك لذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة فى الموعد المحدد . . . » ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بموجب هذا النعى دون ان يعرض لدفاعه - آنف البيان - ايراما له وردا عليه رغم جوهريته لما يترتب عليه من اثر فى تحديد المسؤولية الجنائية ، ذلك بانه لو صح وجود سبب لا دخل لارادة الطاعن فيه حال بينه وبين تسليم الوحدة المؤجرة فى الموعد المحدد فان حكم المادة ٢٣ المشار اليها لا يسرى عليه - واد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢)

(قاعدة رقم ٥٥٣)

المبدأ :

إكتفاء الحكم المطعون فيه بايراد مؤدى بلاغ وكيل الشاكى عن الواقعة ولم يورد فى بيان واضح مؤدى الادلة التى عول عليها فى ادانة الطاعن والشاكى وجاءت اسباب الحكم ومؤدى الادلة فى عبارات عامة متجذلة فانه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : من حيث ان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على ايراد مؤدى بلاغ وكيل المجنى عليه فى قوله (ان الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره بالمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٥/١٦ الاستاذ أنه وكلا عن المجنى عليه وأن الاخير قام باستئجار حجرة بالعقار رقم ٨ شارع الشهيد يسرى فهمى بالحي الرابع منذ أكثر من عشرون عاما وأن المجنى عليه يقيم بالحجرة وتزوج فيها وأنجب جميع اولاده وأنه يقوم بمسجد القيمة الايجارية للمالك وعند مطالبة المالك بتحرير عقد ايجار له رفض تحرير عقد ايجار وطلب من الشاكى الحجرة المقيم بها بحجة عدم وجود

عقد ايجار معه وقدم وكيل المجنى عليه شهادة ميلاد ابنة الشاكي الثالث بها لنها قد ولدت بالحجرة رقم ٨ ش يمرى فهمى ثم أورد الحكم أن هذه الواقعة تحرر عنها محضر آخر بنفس المضمون وتم ضم الدعويين ثم أورد الحكم أنه بمؤال شاهد المجنى عليه وهما ٠٠٠ و ٠٠٠٠ قرر الاول أن الشاكي يقيم بلقعار منذ أكثر من عشرة سنوت وأنه يقوم بكى ملايمه فى المحل الخاص به وقرر للشاهد للثانى بمضمون ما قررره الشاهد الاول كما أورد الحكم أنه بمؤال شاهدى النفى وهما ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ قرر الاول أن المتهم جازم بأنه والشاكي كان يعمل عنده حارس للمون الموجودة بالشارع وحضر اليه فى عام ١٩٧٣ ثم أضاف الحكم قوله أنه لما كان الثالث من الكشف الرسمى المستخرج من الضرائب العقارية أن الحجرة ليجارها ١٣٠٠ جنيه وهى خلسة بالخفير ٠٠٠٠ ولم يقدم الحاضر عن المتهم دليل على أنه خفير لديه مما ترى معه المحكمة أن أقامته على سبيل الياجار وتطمئن المحكمة الى ما جاء بأقوال شاهدى المجنى عليه كما يستقر فى يقين المحكمة أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً مما يتعين معه معاقبته . ثم أضاف الحكم المطعون فيه أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المبلغ والشهود ومن أقوال المتهم نفسه أنه يقر بأن للشاكي يقيم بالحجرة محصل النزاع منذ فترة ولكنه يرجع لقامة الشاكي بالحجرة الى أنه حارس وليس مسجلجرك وكان للشاكي من الأوراق أن العقار به مستاجراً كما قرر شاهد النفى ٠٠٠٠٠ ومن ثم فإن العقار لم يكن سكناً خاصاً بالمتهم وأولاده فحسب كما قرر المتهم وكما هو ثابت بالأوراق أيضاً أن الشاكي يعمل بالمصرف الصحى وليس حارساً خاصاً للمتهم ومن ثم فإن أقضته لم تكن بسبب العمل لديه الامر الذى ترى معه المحكمة تأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار ألياتها بالحكم والا كان قاصراً والمزاد بالتسبيب المعتبر تحرير

الامانيد والمصج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع ومن حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به إذا أفرغ الحكم في عبارة عامة معصاة أو وصغة في صورة مجعلة مجعلة فلا يحقق الغرض الذي قصدته الشارع من استيجاب تسبب الاحكام وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بليوادم مؤدى بلاغ وكيل الشاكي عن الواقعة ولم يورد في بيان واضح مفصل مؤدى الدلة التي عول عليها في ادانة الطاعن ووجه اشتغالهما على قيام العلاقة الايجارية بين الطاعن والشاكي وجاءت اسباب الحكم ومؤدى الدلة في عبارات عامة مجعلة لا تمكن محكمة اللقن من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يكون معيبا بالقصور مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٣٥٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١)

(قاعدة رقم ٥٥٤)

المبدأ :

١ - خلو رجل - جريمة اقتضاء مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الايجار - تغاير جريمة اقتضاء مقدم ايجار على خلاف الشروط المقررة قانونا .

٢ - اذا ذهب الحكم في بعض اسبابه الى أن المبلغ مقدم ايجار يناقض ما جاء بالاسباب ذاتها من أن المبلغ دفعت خارج نطاق عقد الايجار فانه يكون حقيقيا لانه يكشف عن اختلال فكرته وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة .

المحكمة : وحيث انه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى اقوال شاعدي الاثبات بما مفاده أنهم حضرا واقعة الاتفاق على التاجير واستلام الطاعن مبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل مقدم الايجار من المبلغ ثم خصص الحكم الى

اطمئنان المحكمة الى شهادتهما والاختذ بها فى مجال اسناد التهمة الى التهم لتقاضيه مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعاقبه عملا بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالحبس شهرا مع الشغل وبغرامة قدرها اثنى عشر ألف جنيه والزامه برد مبلغ ستة آلاف جنيه للمجنى عليها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة اقتضاء مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار المؤثمة بالفقرة الاولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تغاير جريمة اقتضاء مقدم ايجار على خلاف الشروط المقررة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر والمعدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكان ما ذهب اليه الحكم فى بعض اسبابه من أن المبلغ الذى دفعه المبلغ الى الطاعن هو مقدم ايجار . يناقض ما جاء بالاسباب ذاتها من أن هذه المبالغ دفعت خارج نطاق عقد الايجار . الامر الذى يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٧٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١)

(قاعدة رقم ٥٥٥)

المبدأ :

جريمة بتقاضى خلو رجل والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية المؤجرة - تضارب الحكم فى تحديد ماهية الواقعة وما اذا كان المبلغ المدفوع من المجنى عليه قد دفع كخلو رجل أم مقدم ايجار ينبىء عن أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن معه الخطأ فى تحديد العقوبة يجعله معيبا بالتناقض .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لدى تحصيله واقعة الدعوى ، وشهادة المجنى عليه ، وأقوال الشاهد المؤيدة لها قد

أورد ما مفاده أن الطاعن تقاضى ستة آلاف جنيه من المجنى عليه مقابل تأجيله وحدة سكنية له ثم نقل الحكم عن الشاهد ٠٠٠٠ ما مؤداه أن ايجار الوحدة السكنية سوف يستنزل من المبلغ المدفوع . لما كان ذلك ، وكان تضارب الحكم - على السياق المتقدم - فى تحديد ماهية الواقعة ، وما اذا كان المبلغ المدفوع من المجنى عليه قد دفع كخلو رجل أم على سبيل مقدم ايجار انما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينهى به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن معه الخطأ فى تحديد العقوبة ، الامر الذى يجعل الحكم معيبا بالتناقض الذى يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى واعلان كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢١٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤)

(قاعدة رقم ٥٥٦)

المبدأ :

١ - ايجار - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى وأدلة الادانة يعيبه بالقصور .

٢ - خلو الحكم من تحديد قيمة الاجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الايجارية وذلك تحديدا لما يحق للمالك أن يتقاضاه كمقدم ايجار من المستاجر والمبالغ التى تقاضاها زائدة عن هذا القدر .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه - والذي أنشأ لنفسه أسبابا جديدة دون الاحالة الى أسباب حكم محكمة اول درجة ، ودون بيان واقعة الدعوى وأدلة الادانة - قد

ذهب إلى القول « وحيث لما كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال المجنى عليهم من أن المتهمين تحصلوا على المبلغ كمقدم إيجار لا كخلو رجل أى أن ما دفعه مستهلك من الاجرة ، وكانت واقعة الاتهام قد وقعت فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكان هذا القانون قد ألقى العقوبات المقيّدة للحرية فى قوانين إيجار الاماكن عدا ملك الغير ، لجريمة خلو الرجل ، وكان من المقرر قانوناً أن يعاقب على الجرائم بنقض القوانين المعمول بها وقت ارتكابها عملاً بالمادة ١/٥ عقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المستأنف اذ أوقع عقوبة الحبس على المتهمين قد خالف صحيح القانون ويتعين القضاء بالغاء الحكم فيما يتعلق بعقوبة الحبس ، وبالنسبة لعقوبة الغرامة فإنه لما كان الاتفاق لم يتم كتابة عملاً بالمادة السامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فيقع فى جانبه مخالفة المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويتعين القضاء بتأييد الحكم فيما عدا ذلك ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى وأدلة الادانة ومن ثم يكون معيباً بالقصور المبطل فضلاً عن ذلك فقد خلا الحكم من تحديد قيمة الاجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الاجسارية وذلك تحديداً لما يحق للمالك أن يتقاضاه كمقدم إيجار من المستاجر والمبالغ التى تقاضاها زائدة عن هذا القدر ، بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة ، كما أن عقوبة الرد من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التى دين الطاعنان بارتكابها ، وأن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء ذمة المؤجر مشغولة به حتى الحكم عليه ، وكان اللبى من الحكم المطعون فيه أنه لم يتم باحتساب قيمة الاجرة التى استادها المؤجر مقابل انتفاع

المطاعجون بالمعين المؤجزة. حتى تاريخ الحكم في العموم والزم الطاعنين
 بيه مقدم الايجار جميعه دون خصم الاجرة تلك فانه يكون قد اخطأ في
 تلويح القانون. ، كما أن الحكم قضى بتفريغ الطاعنين بغرامة التي اوقعها
 على المبلغ الذي تقاضيه ، دون أن يبين قدر هذه الغرامة التي اوقعها
 عليهما فلهذا يكون بذلك قد جهل عقوبة الغرامة أيضا مما يعينه بالتقصير. ،
 اذ يجب أن يكون الحكم منبجا بذاته عن قدر العقوبة المعكوم بهسبها
 ولا يكفيه في ذلك أي بيلج خارج عنه ، لما كان ما تقدم ، فانه يقتضي
 تقض الحكم المطعون فيه والامادة دون ما حاجة التي بحث ياقن
 اوجه الطعن. .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٩١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٨/١٩٩١)

(انطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/٢٨/١٩٩١)

(الطعن رقم ٢٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٩١)

(ملغاة رقم ٢٢٤٧)

المبدأ :

خلو رجل - يكون الحكم متخاذا في اسبابه متهاثرا في بيان
 الواقعة اذا لم يبين منه ما استقر في عقيدة المحكمة بشأن التكييف
 القانوني للواقعة وأي الوصفين القانونيين ينطبق عليها - هل هي
 جريمة تقاضي مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الايجار أم اقتضاء مقدم
 ايجار يزيد عن الحد المسموح به قانونا .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
 المطعون فيه بعد أن نقل قيد "وذلك التلويح العامة للواقعة الذي اسندت
 فيه الى الطاعن تقاضيه مبالغ نقدية من الشاكين خارج نطاق عقد
 الايجار على سبيل مقدم الايجار ، حصل اقوال اولهما بما مؤداه أنه
 استأجر شقة في عمار الطاعن الذي تسلم منه مبلغ ثلاثة آلاف جنيهه
 واقوال الآخر بما مفاده أنه استأجر شقة في ذات العمار وتفاضل من

الطاعن أربعة آلاف جنيه على سبيل خلو الرجل ، ثم أورد أقوال شاعدي الاتبات التي خلت من بيان الأساس الذي دفع بموجبه الشاكي للاول المبالغ النقصية للطاعن . وخلص الحكم من ذلك الى ثبوت الاتهام في حق الطاعن وأوقع عليه عقوبة الحبس بالإضافة الى عقوبة الغرامة بشقيها كما ألزمه برد كافة المبالغ للشاكين . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تقاضى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل بتغيير جريمة اقتضاء مقدم ايجار يزيد عن البعد المسموح به قانونا وكان بما أوردته للحكم - على السياق المتقدم - لا يبين منه ما استقر في عقيدة المحكمة بشأن التكييف القانوني للواقعة وأى الوصفين القانونيين ينطبق عليها وكان ما أوردته من أقوال الشاكيين وشاعدي الاتبات قد خلت من بيان الأساس الذي اقتضى بموجبه الطاعن لتلك المبالغ وليس من شأنها أن تؤدي الى ما خلص اليه الحكم منها ورتبه عليها من اذانة الطاعن عن جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل خلو الرجل وهو ما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة والتكييف القانوني الصحيح لها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة الامر الذي يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى الأساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ، فضلا عما ينبىء عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذي يؤمن معه خطؤها في تقدير مسؤولية الطاعن ومن ثم يكون حكمها متخاذلا في أسبابه متهاترا في بيان الواقعة - وهو ما يتسع له وجه الطعن ويمجز هذه المحكمة عن تبين مدى صحة الحكم من فساد - ومن ثم يتعين نقض الحكم والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٥١٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١)

(قاعدة رقم ٥٥٨)

المبدأ :

١ - خلو رجل - الدالة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو

استبعد تعذر التصرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في
الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه
لو تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

٢ - إذا خلت أقوال الشاهد من تحديد المبلغ الذي دفعه المجنى
عليه للطاعن . وإنما ذكر المبلغ على وجه التقريب فإن الحكم المطعون
فيه يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغنى عن
ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة
الدعوى أورد الأدلة عليها ومن بينها شهادة التي حصل بها مؤداه
أنه شاهد واقعة تقاضى الطاعن مبلغ ألفين ومائتي جنيه كخلف رجل من
المجنى عليه وأن الأخير قام فضلا عن ذلك بأعمال التشطيب . لذا كانت
ذلك وكان يبين من المفردات أن أقوال الشاهد المذكور قد خلت من
تحديد المبلغ الذي دفعه المجنى عليه للطاعن وإنما ذكر المبلغ المشار
إليه على وجه التقريب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءه
على ما لا أصل له في الأوراق ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من
أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها
بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو
استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في
الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو
تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض
الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن الطعن للمرة
الثانية عملاً بالمادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك دون حاجة إلى
بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٤٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٤)

المبدأ :

إذا جهلت المحكمة الأساس الذي بنت عليه تحديدها للغرامة وشاب
جكها: التقاضي في تحصيل لقولك المجنى عليهم وتحديد مسئولية
الطاعين وتجهيد مبلغ الغرامة ولبس الزاوا الطاعن بهه وهك ذلك يكون
على سبيل الانفراد أو بالتهاين مع الملك وأساس ذلك يكون جكها
قاصرا .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله
« أن المجنى عليهم (قام الاول بدفع مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه
للمقاول ٥٥٠٠ (الطاعن) خارج نطاق عقد الايجار حتى يؤجر له شقة
بالبقيار رقم ٤٦ شارع موسى بن نصير بأرض الجمعية وحرر له العقد
دون تحديد تاريخ له ، وأثبت فيه ١٤٠٠ جنيها كمقدم ايجار فقط ٥٥٠
وقرر الثاني أنه قام بدفع مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه وأثبت على
العقد ١٤٤٠ جنيه فقط كمقدم ايجار سنتين ، وقرر الثالث أن المتهم الاول
تقاضى منه ذات المبلغ وقرر الرابع والخامس بما قرره الاول والثاني
والثالث ، وقرر السادس أن لمتهم الاول تقاضى منه ستة آلاف وستمائة
جنيه ذكر منهم على العقد مبلغ ١٤٤٠ مقدم سنتين والباقي كخلو وقرر
السابع أنه دفع مبلغ سبعة آلاف جنيه ذكر منهم مبلغ ١٤٤٠ على العقد
والباقي كخلو ، وأذ سئل المتهم الثاني (الطاعن) بمحضر الشرطة
وتحقيق النيابة فاعترف بما نسب اليه من تقاضيه مبلغ خمسة آلاف
وخمسمائة جنيه من كل ساكن كمقدم ايجار وذلك لسوء حالة المالك
المالية وأنه قام بتحصيلها وأعطاهها للمالك الذي كان قد اتفق معه على
تشطيب العقار ٥٥٠) ثم انتهى الحكم الى ادانة الطاعن بقوله (وحيث
أنه وفي مجال الثبوت ولكن المتهم قد قرر بمحضر الشرطة وتحقيق
النيابة استلامه كلفة المبالغ الذي قرر المستأجرون أنه تقاضيها منهم .
فضلا عن أن المحكمة تطمئن الى أقوالهم وشهادتهم ومن ثم فإنها
تأخذ بها وبما قرره المتهم واعترف به « ٥٥٠) كما أن الحكم المطعون
فيه في مجال تحديده لقيمة الغرامة أوضح أنها مبلغ ثمانين ألف جنيه

وهو ضعف المبالغ التي تقاضاها. المتهم من المستأجرين . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى لم يحدد على وجه الدقة المبالغ التي تقاضاها الطاعن وتلك التي تقاضاها المالك . ولزم أنه بين أن الطاعن حصل من المستأجرين بعض المبالغ وسلمها للمالك فقد أورد أنه كان ينفق منها على (التشطيب) أي أن ذلك للتحصيل كان لحساب المالك ولم يتصرف فيه شيء. لئلا الطاعن كما قول وهو ما أثبتته الحكم ومع ذلك لم يبين الأساس القانوني لمطاعته من حيث المبدأ أو الأساس الواقعي لالتزامه بالقرامة عن جميع المبالغ التي تقفها المستأجرون مع أنه يبين في مدوناته أن بعضها تقاضاه المالك ، كما لم يبين الحكم ما إذا كان الطاعن ونحوه هو الذي يلتزم بالقرامة بكاملها منفردا أو بالتضامن مع المالك. وأساس ذلك ، وحدد الحكم مبلغ القرامة بفمئتين ألف جنيه وهو ضعف المبالغ التي تقاضاها الطاعن من المستأجرين في حين أن مجموع المبالغ التي يتبعها المستأجرون سواء للطاعن أو للمالك هو واحد وأربعون ألفا وبنائة جنيه مما كان مقتضاه أن تقدر المحكمة القرامة باثنين وثمانين ألف ومئلتى جنيه الأمر الذي تكون معه المحكمة قد جهلت الأساس الذي بنيت عليه تحديدها للقرامة وشاب حكما يضارب في تحصيل أقوال المجنى عليهم وتحديد مسئولية الطاعن وتحديد مبلغ القرامة وأساس الزام الطاعن بها وهل يكون ذلك على سبيل الأفراد أو بالتضامن مع المالك وأساس ذلك . وكل ذلك يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهم الآخر الذي لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية ، وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٦٠)

المبدأ :

جريمة ظلو الرجل - يكون الحكم معينا بالقصور في التسبب وسعيا بالتعاضل والاضطراب إذا كانت الواقعة لم تكن واضحة لدى

المحكمة عن حقيقة المبالغ التي تقاضاها الطاعن من الشاكي هل هي
خلو رجل أم مقدم ايجار وظلوه ايضا من بيان القيمة الايجارية للشقة
محل التعاقد .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما
مؤداه ان الشاكي تعاقد مع الطاعن على استئجار شقة بعقاره واتفق على
تسليمها في موعد لاحق وانقذه ثمانية آلاف جنيه على أن يقوم بتسليمه
الشقة كاملة التشطيب في الموعد المتفق عليه بيد أنه لم يف بالتزامه ،
وأشهد على ذلك كلا من و اللذين شهدا بتقاضى الطاعن
لهذا المبلغ على أن يقوم بتشطيب الشقة . ثم أرفف الحكم أن الشاكي
قد حضر بجلسة المحكمة وقدم اقرارين موثقين صادرين عن الطاعن تضمن
أولهما أن الطاعن أجر الشقة موضوع التعاقد للشاكن على أن يقوم بالخير
بتشطيبها في حدود مبلغ ستة آلاف جنيه بينما تضمن الثاني اقرار
الطاعن بتسلمه مبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وعشرين جنيها من الشاكي
يتم اختصاصها من القيمة الايجارية للشقة بعد احتسابه قيمة ايجار
سنتين والمبالغ مقدارها ألف وستمائة وثمانون جنيها واستطرد الى القول
أن الطاعن تقاضى من الشاكي مبلغ ثمانية آلاف جنيه عند استئجار الشقة
على أن يقوم بتشطيبها وخلص من ذلك الى ثبوت الاتهام في حق
الطاعن ودانته بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار على سبيل
خلو الرجل . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم -
لا يبين منه في وضوح وجلاء حقيقة المبالغ التي تقاضاها الطاعن من
الشاكي ومناسبة تقاضيه لها . وما اذا كان ذلك على سبيل خلو الرجل .
أم على سبيل مقدم الايجار المسموح به قانونا أم انه قد تقاضى مبالغ
تزيد عن ذلك . كما خلا من بيان القيمة الايجارية للشقة محل التعاقد .
رغم مغايرة أركان الجريمتين كما عناهما القانونين رقمى ٤٩ لسنة
١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . فان الحكم المطعون فيه يكون فضلا عما
شابه من قصور في التسبب معيبا بالتخاذل والاضطراب الذى ينبىء
عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزه في موضوع الدعوى وعناصر
الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها في
حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبىء عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة

لدى المحكمة الى الحد الذي يؤمن معه الخطأ في تقدير أساس مسؤولية الطاعن - لما كان ما تقدم - فانه يتعين من ثم نقض الحكم المطعون فيه والاحادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٦١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٦)

(القاعدة رقم ٥٦١)

المبدأ :

جريمة تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الايجار - المصاح الحكم عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف القاضى بالبراءة انتهى الى ادانة الطاعن بناء على ما قرره شاهد الدعوى يعيب الحكم بعدم التجانس وينطوى على تهاتر وتناقض يتعين نقضه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف القاضى ببراءة الطاعن وتأييده فيما قضى به أضاف ما نصه « حيث أن الاتهام ثابت قبل المتهم مما قرره شاهد الدعوى المدعو الذى شاهد المتهم وهو يتقاضى المبالغ الخارجة عن نطاق عقد الايجار من المبنى عليه ولما كانت المحكمة تطمئن الى هذه الشهادة دون غيرها ممن يتعين معاقبة المتهم بالمواد ١ ، ٧ ، ٢٤ ، ١/٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل » وانتهى من ذلك الى ادانة الطاعن - لما كان ذلك ، وكان ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها - على السياق المتقدم - يناقض بعضه البعض الآخر وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس وينطوى على تهاتر يبنىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى استخلص منها قضاءه بالادانة ، وهو ما يجعل الحكم متناقضاً متناقضاً بعضه مع بعض، ويوجب نقضه والاحادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٧١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٩)

بطـلـان

(قاعدة رقم ٥٦٢)

المبدأ :

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث يلقى بعضها ما اثبتته البعض ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٥)

(قاعدة رقم ٥٦٣)

المبدأ :

بطلان الحكم لتأييده الحكم الابتدائي لاسبابه على اغفاله ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد ببديهة الحكيم (الابتدائي والإجتهادى) الإشارة الى رقم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى طلبت للزيادة العامة عقاب الطاعن بمؤداه طالما ان كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على وقصصه للدعوى .

(للطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٠٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٨)

(الطعن رقم ٤٧٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦)

(الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٦٤)

المبدأ :

خلو الحكم الابتدائي من تاريخ صدوره - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها - يجعل هذا الحكم باطلا أيضا .

المحكمة : إذ أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه خلا من تاريخ صدوره ، ولما كان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض ، وكان الحكم الاستثنائى إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٣٠ / ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٦٥)

المبدأ :

تأييد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الباطل للقضائه تاريخ إصداره - واعتناقه أسبابه وعدم انشائه لقضائه أسبابا - يلحقه البطلان بدوره .

المحكمة : إذ كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها. والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها المنمذ الوجيب الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فإن الحكم الابتدائي يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد فى منطوقه حكم محكمة أول درجة الباطل واعتنق

أسبابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا ، فانه يكون باطلا بدوره ، ومن ثم يتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .
(الطعن رقم ٤١٦٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٦)

(قاعدة رقم ٥٦٦)

المبدأ :

بطلان الحكم الجنائي اذا لم يودع موقعا عليه من رئيس الهيئة
ثلاثي أصدرته - ملف الدعوى - في خلال ثلاثين يوما من النطق به .

المحكمة : ومن حيث أن قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في
المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من
النطق بها . والا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في السادس من نوفمبر سنة ١٩٨٥ ،
وحتى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٨٥ لم يكن قد أودع ملف الدعوى
موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته - على ما يبين من الشهادة
السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة المحلة الكبرى المرفقة بأسباب
الطعن ، فانه يكون باطلا .

(للطعن رقم ٥٨٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤١٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/١٧)

(قاعدة رقم ٥٦٧)

المبدأ :

اذا اشار الحكم الى المتهم بصفة الفرد رغم تعدد المتهمين في الدعوى
دون أن يحدد المتهم المقصود - يعيب الحكم بالقصور في التسبيب مما
يبطله .

المحكمة : لما كان الحكم فى تحصيله للواقعة وتدليله على ثبوتها قد أشار الى المتهم بصيغة المفرد رغم تعدد المتهمين فى الدعوى ، دون أن يحدد المتهم المقصود ، وهو ما ينبىء عن أن المحكمة لم تتقطن لواقعة الدعوى على الوجه الصحيح ، ومن ثم لا يتحقق به القرع الذى قصده الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام . وهو ما يعيب الحكم بالقصور فى التسيب بما يبطله .

(الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٦٨)

المبدأ :

وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة الثلاثين يوما التالية لتاريخ النطق بالحكم والا كانت باطلة - المادة ٣١٢/اجراءات -
التعديل الصادر باستثناء أحكام البراءة من البطلان بالقانون ١٩٧ لسنة ١٩٦٢ لا ينصرف الى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للمحسموى الجنائية .

المحكمة : اذ كان القانون على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية يوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة الثلاثين يوما التالية لتاريخ النطق بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣٩٢ سالف الذكر بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بان مؤدى علة التعديل - وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه فى اليعاد المحدد قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا يباحة

فى انحصار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا
للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل
اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم فان
الحكم المطعون فيه يكون باطلا ويتعين القضاء بنقضه فيما قضى به فى
الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١١٤٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٩٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٩٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٦٩)

المبدأ :

الغاء الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون
أن يذكر أنه صدر باجماع الآراء - ~~بخطأ~~ -

المحكمة : اذا كان البين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه
الصادر بتاريخ ٤ من يونيو ١٩٨٧ قد قضى بالغاء الحكم المستأنف
الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة وحبس المطعون ضده استبوعا
مع الشغل دون أن يذكر أنه صدر باجماع الآراء خلافا لما تقتضى به المادة
٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا
من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة للمحكوم به ولا الغاء الحكم
الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » . لما كان ذلك ، وكان
من شأن ذلك - لما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم
المذكور باطلا فيما قضى به من الغاء الحكم المستأنف الصادر بالبراءة
وحبس المطعون ضده وذلك لتخلف شرط صحة الحكم لهذا الغناء وفقا
للقانون ، فانه يتعين رفض الحكم المطعون فيه والغاءه وبراءة
المطعون ضده .

(الطعن رقم ١٢٣١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٧٠)

المبدأ :

الحكم الصادر بحبس الطاعن - عدم توقيعه وإيداعه خلال ثلاثين يوما من النطق به - أثره - بطلانه .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان قاتون الاجرامات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية - الصادرة - بغير البراءة - وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بحبس الطاعن - وعلى ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة المرفقة - لم يتم توقيعه وإيداعه خلال الاجل المشار اليه ، فانه يكون باطلا ، ومن ثم يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٥٧١)

المبدأ :

خلو الحكم الابتدائي من تاريخ اصداره - بطلانه اذا كان الحكم الاستئنافي قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة فانه يكون باطلا .

المحكمة : اذ كان الحكم الابتدائي قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى ، واذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى اسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ، ولا يقدح في هذا ان يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية الا انه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات

وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه بيانات جوهرية يأتى دليل غير مستمد منه أو يأتى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى يبنى عليها الطعن . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٤)

(قاعدة رقم ٥٧٢)

المبدأ :

خطأ غير مقصود - لا يبطل الحكم .

المحكمة : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر باسم شهرة الطاعن وهو ما لا يمارى فيه كما لا يمارى فى أنه هو المقصود بالاثهام ، فإن ما جاء بالحكم المطعون فيه فى هذا الشأن يكون من قبيل الخطأ غير المقصود الذى لا يبطل الحكم ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له .

(الطعن رقم ٨٠٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٧٣)

المبدأ :

توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره - شرطا لقيامه -
خلو ورقة الحكم من هذا التوقيع - بطلان الحكم ذاته .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن القاضى وقع صفحة منه ولم يوقع الصحيفة الاخيرة المتضمنة منطوقه . لما كان ذلك ، وكان من المفسر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطا لقيامه اذ ورقة الحكم هى الحليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر

به ويضائه على الاسباب التي اقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم الابتدائي المتضمنة لمنطوقه قد خلت من توقيع القاضي فانها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته .

(الطعن رقم ١٦٣٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢١)

(قاعدة رقم ٥٧٤)

المبدأ :

١ - الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً .

٢ - إذا أحال الحكم المطعون فيه الى الحكم المستأنف في منطوقه بـرغم بطلانه قـد نصـرغـه أثـره الى باطل . ومـن عـلى الباطل فهو باطل .

٣ - لا يعصم الحكم المطعون فيه انه انشأ لنفسه اسباباً خاصة به ما دام انه أحال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى استقالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحض ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة لدفع التهمة عن نفسه باسباب مقبولة قانوناً ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام » لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالاجانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار التباها في الحكم . والا كان باطلاً وكان بطلان الحكم انحصاراً ينسب اثره الى كافة اجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه ويحوله لا تقسيم للحكم قائمة وذلك لما هو مقرر من ان الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل

بعضه بعضا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اذ اُحال فى منطوقه الى منطوق للحكم المستأنف برغم بطلانه قد انصرف لثره الى باطل وما بنى على الياطل فهو باطل ولا يعصم الحكم المطعون فيه انه أنشأ نفسه أسبابا خلسة به ما تام أنه اُحال الى منطوق للحكم المستأنف الياطل مما يؤدى الى استتالة للبطلان الى الحكم المطعون فيه خلته بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٠٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٧٥)

المبدأ :

إذا اكتفى الحكم المطعون فيه فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها فى حق المطعون ضده بالاحالة الى محضر الضبط دون بيان مضمونه ووجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيبا بالقصور الذى يبطئه .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه وأيده فيما قضى به من إلزام المطعون ضده بتصحيح الأعمال المخالفة انه اقتصر فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها فى حق المطعون ضده على قوله : « وحيث أن الواقعة تخلص حسبما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٨٥/١/١٦ والذى تلمنن اليه المحكمة وتأخذ به . وحيث أن التهمة ثابتة بثبوتها كافيا لئذا بالثابت بمحضر ضبط الواقعة ، وحيث أن المتهم لم يدفع بدفع مقبول ، ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لما جاء بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣-٤ لاجراءات جنائية - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى

وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الفاتها في الحكم والا كان قلصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها في حق المطعون ضده بالاحالة الى محضر الضبط دون بيان مضمونه ووجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث الوجه الاخر للطعن .

(الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ٥٧٦)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور الذي يبطله اذا اعتنق اسباب الحكم الابتدائي الذي لم يبين الواقعة واحال في بيان الدليل الى شهادة محرر المحضر دون ان يورد مضمونها او يبين مؤداها ووجه استدلالها بها على ثبوت التهمة في حق المطعون ضده بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المطعون ضده على قوله : « وحيث ان الاتهام المبدى الى المتهم ثبت ضده على النحو الثابت من شهادة محرر محضر ضبط الواقعة ثبوتا كلفيا لادانته والتي تأخذ بها هذه المحكمة ومن ثم يتعين ادانته طبقا لما جاء بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد لوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا

المبدأ :

١ - بلاغ كاذب - العبرة في صحة البلاغ أو كذبه هي بحقيقة الواقع عجز أنبلغ عن إثبات صحة بلاغه لا يفترض كذبه .

٢ - الحكم الذي يعتمد على ثبوت كذب البلاغ على الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الأوراق لعدم معرفة للفاعل دون أن يعنى بتحقيق الوقائع المثبتة لكذب البلاغ يكون معنيا بالخطأ في تطبيق القانون ومشوبا بالقصور في التسبيب .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه من أن يبين واقعة الدعوى كما هي قائمة في صحيفة الادعاء المباشر خلص إلى توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعنة بقوله « وحيث أن جريمة البلاغ الكاذب يشترط لتحقيقها توافر ركنين الأول بثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها والثاني علم الجاني بكذبها ومعتمدة السوء والاضرار بالمجنى عليه . وحيث لته عن الركن الأول فإن المتهم - الطاعنة - وقد أبلغت المدعية بالحق المدعى بالسرقة وقامت النيابة بحفظ للأوراق ضد مجهول ، ومن ثم فلته بذلك يثبت كذب بلاغها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لمصلحة الحكم بالإحالة في جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب البلاغ ، ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن التثبت فإن بلاغه يعتبر كاذبا ، لذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الدافع ، وكان الأمر الذي قصت النيابة العامة بحفظ للبلاغ لعدم معرفة للفاعل لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ منها أن تقول بصحة للواقعة التي صدر عنها الأمر إذا ما اقتنعت هي بذلك ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه المعدل بالحكم المطعون فيه قد اعتمد في ثبوت كذب البلاغ على الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الأوراق لعدم معرفة للفاعل دون أن يعنى بتحقيق الوقائع المثبتة لكذب البلاغ،

فانه يكون - فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون - مشوبا بالقصور فى التسبب بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٤٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٣)

(قاعدة رقم ٥٨٩)

المبدأ :

الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ أى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى - بعد أن أشار فى ديباجته الى مواد الاتهام كما أوردتها المدعى بالحق المدنى بصحيفة دعواه - بقوله (أن الاتهام ثابت فى حق المتهم ثبوتا كافيا لادانته ، إذ أن الثابت أنه قد أبلغ ضد المدعى بالحق المدنى فى المحضر رقم ٢٩٨٥ لسنة ١٩٨٦ جنح المحق بأنه حاول الاعتداء على خادمته ٠٠٠ ، وأنه اعتدى عليه بالضرب بسكين وأحدث به إصابات ، إلا أنه تبين عدم صحة هذه الوقائع وكتبها بما قررته هذه الخاتمة بتحقيقات النيابة من أنها قررت بذلك - يحضر الشرطة - بناء على طلب مخدمها - المتهم . ولا شك فى أن هذه الوقائع تشكل جرائم معاقب عليها قانونا ، ومن ثم فإن المتهم يقصد من هذا البلاغ الكاذب الاضرار بسمعة المدعى المدنى وشرفه والحق من قدره فى المجتمع الذى يعيش فيه مما يتعين القضاء بادلته على النحو الوارد فى المنطوق « . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته

بلاغ كاذب

(قاعدة رقم ٥٧٧)

المبدأ :

١ - لذا تقتصر الحكم المطعون فيه على مجرد قوله انه ليس هناك دليل في الاوراق على صحة تلك الوقائع التي اسندها الطاعنين للمدعى بالحق المدنى دون أن يدلل على توافر علمهما يكذب تلك الوقائع بدليل يتجه عقلا فلانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشـوـبـا بالقصور .

٢ - كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم للدانة أن يثبت كذب الوقائع .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي الذي ليده الحكم المطعون فيه لاسبابه قد أورى بعد سرده الواقعة أن « الثابت من الاطلاع على الشكوى المفضية أن كلا من المتهم الاول والثالث قد اسندا - الى المحض بالحق المدنى اتهاما ان صح في حقه لجاز معاقبته قانونا وهو اتهامه بالشهادة الزور وليس هناك دليل في الاوراق عليها ومن ثم يكون الاتهام ثابت في حقهما الامر الموجب للعقاب عملا بنصوص مواد الاتهام » . لما كان ذلك وكان من المقرر أن كذب الوقائع المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . بحيث يجب للحكم للدانة أن يثبت كذب الوقائع . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله انه ليس هناك دليل في الاوراق على صحة تلك الوقائع التي اسندها الطاعنين للمدعى بالحق المدنى دون أن يدلل على توافر علمهما يكذب تلك الوقائع بدليل يتجه عقلا - فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون . مشوبا بالقصور وهو ما يتسع له وجه الطعن . بما يعيبه ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

(المظعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩)

(قاعدة رقم ٥٧٨)

المبدأ :

عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره - لا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا .

المحكمة : اذ كان من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا ، فإذا كان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته - التى تضمنت واقعة البلاغ الكاذب - الا أنه بحسب الاصل يمدد بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة ، وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تمتلخصه من عناصر وظروف كل دعوى - ويقتصر عمل المحامى على صياغة هذه المذكرة. صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل فى الالتماس ولا يمكن أن يقال كقاعدة عامة - أن المحامى يبتدع الوقائع فيها - واذ كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن ردد فى تحقيقات النيابة العامة ما جاء بالبلاغ المقدم من محاميه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ شاعله عنها يكون قد اقترن بالصواب ، ويكون نعيه فى هذا الخصوص فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٥٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٥)

(قاعدة رقم ٥٧٩)

المبدأ :

جريمة البلاغ الكاذب - الركن الاساسى فيها هو تعمد الكذب فى التبليغ - القصد الجنائى فى تلك الجريمة .

المحكمة : وحيث انه ولما كان من المقرر أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها ، كما يشترط لتوافر القصد الجنائى

فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا
السوء والاضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى
بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . وكان الحكم
الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على
مرد الشكاوى المتبادلة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية ومطلقة
وما قرره الاخيران بتلك المحاضر من أن اتهام الطاعن لهما للتشهير
ولا أساس له من الصحة دون أن يدل على علمه بكذب البلاغ ويستظهر
قصد الاضرار بالبلّغ فى حقه بخليل ينتجه عملا ، فانه يكون مشويا
بالقصور فى البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٧٧١ لسنة ٥٨ ق - جملة ١٩٨٩/١١/٢٧)

(قاعة رقم ٥٨٠)

المبدأ :

**جريمة البلاغ الكاذب - يتحقق فى الابلاغ بسوء نية بواقعة لو صحت
لوجبت معاقبة مقدمها .**

المحكمة : لما كانت جريمة البلاغ الكاذب تتحقق فى الابلاغ بسوء
نية بواقعة لو صحت لوجبت معاقبة مقدمها . ولما كان ذلك ، وكانت
المحكمة تطمئن من نسبة الاتهام الى المتهمين ومن ثم تقضى بالادانة
عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ، دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه
الواقعة ومضمون كل دليل منها فانه يكون قاصرا ، ذلك بأن قانون
الاجرامات الجنائية أوجب فى المادة ٣١٠ منه فى كل حكم بالادانة أن
يشتمل - فضلا على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا - تتحقق به
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاملة التى استخلصت منها
المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ تمكينا
لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والرد كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم لم يبين وجه
استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفتت كلية عن إيراد

الاحالة التي تساعد اليها فى قضائه وبينان فحواها فانه يكون قاصرا .

(الطعن رقم ٦٣٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٨١)

المبدأ :

الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب - الكذب فى التبليغ - يجب أن يكون المبلغ عالما علما يقينا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلى بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها - يشترط لتوافر القصد الجنائى فى هذه الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ متوتيا بالسوء والاضرار بمن بلغ فى حقه - وجوب أن يعنى الحكم القاضى بالادانة ببيان هذا القصد .

المحكمة : اذ كان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلى بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ مفتويا بالسوء والاضرار بمن بلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره واذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله بثبوت لبلاغ الطاعن ضد المدعين بالحقوق المدنى عن الوقائع الواردة بصحيفة دعواهم دون أن يبين أن هذه الوقائع مكتوبة وأن التبليغ بها كان بسوء القصد من المتهم الطاعن فان الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون مشويا بالقصور فى البيان بما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن .

(الطعن رقم ١١٢٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(قاعدة رقم ٥٨٢)

المبدأ :

يلزم لصحة الحكم بكنب البلاغ - أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلا .

المحكمة : يلزم لصحة الحكم بكنب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلا ، وكان الحكم المطعون فيه فضلا عن عدم إيراد الأمور المبلغ به قد اقتصر في الدليل على توافر الركن سالف الذكر على القول بأن الطاعن كان شريكا للمدعى بالحقوق المدنية وهو ما لا يؤدي إلى ما رقبه عليه من نتيجة ، فإنه يكون فوق قصوره في التسبب مشوبا بالفساد في الاستدلال ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧٥٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٥٨٣)

المبدأ :

من المقرر أن تقرير صحة البلاغ من كنبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنتظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم أن كان من الأمور التي يوجب القانون عقوبة التبليغ عنها كنبها أم لا .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٠)

المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - أن يكون الجاني عالما
بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ
منتويا سوء والاضرار بمن أبلغ في حقه - يتعين أن يعنى الحكم
القاضي بالادانة ببيان هذا القصد بعنصره .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه اقتصر في التدليل على
توافر القصد الجنائي في حق الطاعن على قوله « وحيث أن علم المتهم
بكذب هذه الوقائع وانتواؤه الاضرار بالمدعية مدنيا فان هذه المحكمة
تستخلصه من ذكره المتهم من أن الذي يحضر لممارسة الألعاب الرياضية
يتعرض لسكانات العقار لأن هذه العبارة تفوق بكثير من يحضر ابن
المدعية مدنيا الاولى من أصدقائه يتوجهون لزيارة صديق ، ويعلمون
مقدما ظرف المسكن الذي يتوجهون اليه ذلك بأن هناك فرق بين من
يتوجه الى النادي بقصد الانطلاق ومن يتوجه لزيارة صديقه ، فضلا
عن أن المتهم وهو يقر بذلك كان على علم يقيني مما يرتب على هذا
البلاغ فيما لو ثبت أنه صحيح كما وأنه المخالفة من حيث أن المتهم
لم يتمكن من الراحة في شقته ، فانه كان يكفيه الابلاغ بما يحدثه
المدعيان مدنيا من اطلاقه له ، أما وقد حدد وقائع وأساليب معينة
للالقلاق ، فانه لا شك يكون عالما بها قاصدا نتيجتها وهي الاضرار
بالمجنى عليهما واذا انتهت هذه المحكمة الى ما تقدم اثباته بادانة
المتهم » . لما كان ذلك ، وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في
جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي أبلغ
عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا سوء والاضرار بمن
أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه
الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد
اقتصر في التدليل على توافر القصد الجنائي على ما افترضه من معرفة
الطاعن للفرق بين زيارة أحد الاندية وزيارة الصديق وأن ما تعرض له

من اطلاق كان يوجب عليه اللجوء الى القضاء المدني لاقتضاء حقه .
وهذا الذى أورده الحكم لا يكفى للتدليل على أن الطاعن كان يعلم علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضدهما بريئان منها وأنه انتوى السوء والاضرار بهما ، ويكون الحكم بذلك قد قصر فى اثبات القصد الجنائى فى الجريمة التى دأن الطاعن بها بما يعنيه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٩٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٣٦٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٨٥)

المبدأ :

يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ ، وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة ، وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على النحو السالف لم يخل على علم الطاعن بكذب الواقعة التى أبلغ بها ولم يستظهر أيضا قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتج عقلًا مما يعنيه بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٥٤٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٤)

(قاعدة رقم ٥٨٦)

المبدأ :

ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها - وكن من اركان جريمة البلاغ
الكاذب - يجب أن يثبت في الحكم بالادانة كذب المبلغ .

المحكمة : لما كان ذلك وكان من المقرر أن ثبوت كذب الواقعة
المبلغ عنها ركن من اركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم
بالادانة أن يثبت كذب المبلغ ، وكانت المحكمة لا تسير الحكم المستأنف
فيما ذهب اليه من ثبوت الاتهام في حق المستأنف ، ذلك بأن الاوراق
وان خلت من دليل يؤكد صحة ما أبلغ به في حق المدعى بالحقوق
المدنية سوى اقواله التي وردت بمحضر جمع الاستدلالات والتي تحتمل
الصدق كما تحتمل الكذب ، الا أن الاوراق خلت كذلك مما ينفي على
وجه التعيين حدوث الوقائع المبلغ عنها ، ولا تطمئن المحكمة الى ما
قرره المدعى بالحقوق المدنية - في مقام الدفاع عن نفسه - في محضر
جمع الاستدلالات ولا ترى في تكرار البلاغ من المستأنف ضد الاخير
وقويه ما يقطع بكذب ما أبلغ به في الواقعة المطروحة ومن ثم يتعين
الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المستأنف مما أسند اليه
ورفض الدعوى المدنية مع الزام رافعها مصروفاتها ومقابل أتعاب
المحامية عملاً بالمواد ١/٣٠٤ و ٣٠٩ و ٣٢٠ من قانون الاجراءات
الجنائية .

(الطعن رقم ٨٤٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

(قاعدة رقم ٥٨٧)

المبدأ :

ليس للامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتهام الدعوى
الجنائية أو بحفظ الاوراق في الجريمة المبلغ عنها حجية امام المحاكم
الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة ، اتفة الذكر .

(للطعن رقم ٨٤٩٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٢)

لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة وأحال في بيان الدليل الى شهادة محرر المحضر دون أن يورد مضمونها أو يبين مؤداها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة في حق المطعون ضده بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، وكان الثابت أن كلا الحكيمين الابتدائي والمطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطان أن يكون قد أشار في مبياجته الى مواد الاتهام التي أوردتها المدعى بالحق المدني في صحيفة دعواه ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

(الطعن رقم ١٥٤٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٤)

في نفس المعنى :

(. الطعن رقم ٨٢٨٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(. الطعن رقم ١١٢٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١)

(. الطعن رقم ٧٥٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

(. الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٨)

(. الطعن رقم ١٦١٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(. الطعن رقم ١٦٥٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٨)

(. الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٤)

(قاعدة رقم ٥٩٠)

المبدأ :

يتعين أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب ببيان القصد الجنائي بعنصريه والا كان مشوبا بالقصور في البيان مما يعيبه .

الحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السنوء والاضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد

ما ضمنه المدعى بالحقوق المدنية صحيفة دعواه المباشرة ضد الطاعنة
اقتصر في التحليل على ادلتها على قوله : « وحيث أن المحكمة
باستعراضها أورلق الدعوى وما قدم فيها من مذكرات ومستندات يبين
أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت في حقا ثبوتا كافيا ويتعين لذلك
معاقبته بمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية » .
وحيث أن يستظهر علم الطاعنة بكنب بلاغها وسوء نيتها وقصدها الاضرار
بالمدعى بالحقوق المدنية بخليل سائح يؤدي اليها غفلا ، فإنه يكون
مشوبا بالقصور في البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة ، مع
الزام المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .
(للطعن رقم ١٠٨٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢/٢٤/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٥٩١)

المبدأ :

بلاغ كاتب - للقانون لا يعاقب على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن
أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله . مثال .

المحكمة : وحيث من المقرر أن القانون لا يعاقب على البلاغ
الكاذب اذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله ، وكان ما أسنده
المتهم الى المدعى بالحقوق المدنية من أنه اشترى منه كمية من قطع غيار
السيارات لم يسد له باقى ثمنها بالكامل لا ينطوى على أية جريمة
تستوجب معاقبته جنائيا ، إذ لم يتعين بلاغه المطالبة ببلاغ ثمن البيع
وهي منازعة مدنية تصرى عليها أحكام البيع المنصوص عليها في المادة
٤١٨ وما بعدها من القانون المدني الامر الذي تتفق معه تهمة البلاغ
الكاذب ومن ثم تكون المعارضة الاستثنائية في محلها ويتعين تبعا لذلك
القضاء بالقضاء بالحكم المستأنف وبراءة المتهم مما لشد اليه ورفض الدعوى
المدنية مع الزام رافعها بصرفاتها عن الترحيتين ومقابل اتعاب المحاماة
عملا بللواد ١/٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية
والمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٧٨٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢/٢١/١٩٩١)

المبدأ :

١ - جريمة البلاغ الكاذب - لابد من توافر القصد الجنائي بعنصره (كذب البلاغ والعلم بهذا الكذب - نية السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه) .

٢ - إذا تحدث الحكم عن توافر القصد الجنائي على مجرد كذب البلاغ والعنصر به فهو لا يكفي للتدليل على نية السوء للبلاغ في حقه والاضرار به - تقصير في اثبات القصد الجنائي .

المحكمة : - وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى خلص إلى توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعنة بقوله : « وحيث أنه بالاطلاع على أوراق الدعوى وما احتوت من مستندات وبعد أن أخاطفت بواقعتها عن بصر وبصورة تفقلا عن أن المدعى بالحق المدنى يشغل وظيفة استاذ بكلية الهندسة وهو مركز اجتماعي وتربوي وان كانت هذه الاتهامات التي أبلغت بها المتهمه صادقة لاوجب عقابه وإحتقاره بين أهل وطنه . لما كان ذلك ، وما أسندته المتهمة من ادعاءات إلى المدعى بالحق المدنى كان كلفيا الأمر الذي ترى معه المحكمة معقبتها بجريمة البلاغ الكاذب وهي المادة ٣٠٥ عقوبات وعقوبتها الواردة بالمادة ٣-١ عقوبات وملا بالمادة ١/٣٠٤ ج . » . لما كان ذلك وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي علما بكذب الموقطع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ ضتويا للسوء والاضرار بمن أبلغ في حقه سدا يطمئن معه أن يعنى الحكم القاضي بالاعانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنة اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنة وعلمها بهذا الكذب وهو ما لا يكفي للتدليل على أنها كانت تتدبر سوء

بالبلاغ في حقه والاضرار به ، لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنة بها الامر الذي يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٥٩٣)

المبدأ :

الشروط الواجب توافرها في القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان حصل الواقعة اقتصر في التبريل على ثبوت الاتهام في حق الطاعن على قوله : « لما كان ذلك ولما كانت المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على ان من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة ولا كل ذلك وكان المتهم قد اسند للمدعي واقعة اتلاف من شأنها لو صحت لاجبت عقابه قانونا او اعتقاره بين اهل وطنه مع علمه بذلك ، وكان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى رقم ١٣١٧ لسنة ٨٣ جنح روض الفرج ان المقهمة غير قائمة في حق المتهم بعد اذ طالعت المحكمة بهيئة سابقة أوراق هذه الدعوى وتايد الحكم استئنافيا وبذلك يكون المتهم قد اعترف جريمة البلاغ الكاذب ضد المدعي المدني وتقص المحكمة بلعانة المتهم عملا بالمادة ٣٠٥ عقوبات والمادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية » . لما كان ذلك ، وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي ابلغ عنها وان يكون قد تقدم على تقديم البلاغ منقويا بالسوء والاضرار بمن ابلغ في حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد اسباب الحكم الصادر بتبرئة المدعى بالحق المدني من تهمة الاتلاف والتي تقوم على الشك في الادلة

دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالمدعى بالحق المدنى
بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى البيان بما يعيبه
ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٥٩٤)

المبدأ :

١ - حددت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية جرائم
على سبيل الحصر يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى من
المجنى عليه أو وكيله الخاص وقبل مضي ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى
عليه بالجريمة وبمركبها .

- جريمة البلاغ الكاذب ليست من هذه الجرائم .

- جريمة القذف ضمن الجرائم المنصوص عليها بالمادة الثالثة .

٢ - عدم ذكر الحكم أسباب واقعة الدعوى يعيبه بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاؤه
بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على قوله « وحيث انه طبقا
لنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا يجوز أن ترفع
الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص
فى الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة ومنها المادة ٣٠٣ عقوبات
ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة
وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والبين من مطالعة
صورة رسمية من المحضر رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٨٢ ادارى الجمالية أن
المدعى بالحق المدنى علم بالواقعة التى اقام بشأنها اللجنة المباشرة
المائلة منذ عام ١٩٨٢ حيث سئل بشأنها وأدلى باقوال بخصوصها منذ
١٩٨٢/٤/٢٤ . ولما كان الثابت أنه رفع دعواه المباشرة بتاريخ
١٩٨٥/٢/٧ فمن ثم تكون دعواه قد رفعت بعد مضي مدة الثلاثة أشهر

المجددة بالمادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، واذا لم يلتزم الحكم المستأنف هذا النظر فمن ثم يتعين الغاء والقضاء وفقا للوارد بالنطوق » ثم قضى فى مخطوقة بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المصوبين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد . لما كان ذلك وكان من المقرر ان القيد الوارد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية انما هو استثناء ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره فى أضيق نطاق على الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، وكانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست من الجرائم التى عدت حصرا فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتى يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص كما لا يبرى فى شأنها مدة الثلاثة أشهر الواردة فى الفقرة الاخيرة من هذه المادة والتى لا تقبل بقواتها الشكوى ويمتنع بعدها قبول الدعوى الجنائية ، وكان المستفاد مما اوردته الحكم المطعون فيه انه أسس قضاؤه على أن الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده هي جريمة كذب المؤتممة بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات والتى عدت حصرا فى المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية على خلاف ما يثيره الطاعنان من أن الواقعة انما هي جريمة البلاغ الكاذب المؤتممة بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وكان الحكم المطعون فيه فيما اوردته من أسباب لم يذكر شيئا عن واقعة الدعوى وظروفها حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبته فى سلامة وصفه لها وتكييفها القانونى والتعرف على صحته من فساد فيه انتهى اليه من قضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن ومن ثم فانه يكون معيبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدعويين الجنائية والمدنية مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

المبدأ :

بلاغ كاذب - الركن الاساسى هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها . كما يشترط لتسوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والافتراء بمن أبلغ فى حقه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد مضمون صحيفة الدعوى المباشرة وأشار الى مستندات كلا من الطرفين دون أن يورد مضمونها - خلص مباشرة الى ادانة الطاعن فى قوله « - وحيث أن للثابت من أقوال المجنى عليه أنه لم يكن موجود بالمطار حال اختفاء المفاتيح الخاصة بدرجة مكتب المدعى المدنى - كما أن المكتب يعمل به أكثر من شخص قد أيد ذلك شاهد الواقعة كما أن الثابت أن المتهم مدير المكتب قد أوقع جزاء على المدعى المدنى بالخصم من راتبه كما قام بتحرير تقرير كان سببا فى إيقافه عن العمل ، فعن ثم فإن المحكمة ترى أن المدعى المدنى قد اتقى بهذا الاتهام بقصد النيل من المتهم مع علمه بكذب بلاغه إذ أن ظروف الواقعة تؤكد كذبها . فإصابة المتهم ذاته ما يوجد من خلافات بين المتهم والمجنى عليه . التى دفعته لتوجيه الاتهام للمتهم بسوء نية مع علمه بكذب البلاغ ولتوقيعه عقوبة جنائية على المتهم . لذلك تكون التهمة ثابتة فى حقه بما يستوجب عقابه وفقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ ج ١ . » . لما كان ذلك وكان من المقرر أن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . ولنه يجب لسلامة الحكم بالاستانة أن يثبت كذب البلاغ وأن تذكر المحكمة فى صدر بيان كذب البلاغ الاللة التى استخلصت منها ذلك ، وكان من المقرر أن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو قصد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة

وأن المبلغ ضده برىء منها . كما يشترط لتوافر القصد الجنائي فى تلك الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه ، مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . وكان الحكم المطعون فيه م يخل على كذب الوقائع التى دان الطاعن بالبلاغ بها ، وأطلق القول بعلم الطاعن بكذب البلاغ دون أن يخل على توافر هذا العلم ولم يستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون مشويا بالقصور فى البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٢٩٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٥٩٦)

المبدأ :

جريمة البلاغ الكاذب - يشترط لقيامها أن يكون المبلغ قد بادر من تلقاء نفسه الى الاخبار بالامر المستوجب لعقوبة فاعله - دون طلب من الجهة التى حصل لها الاخبار - وبغير أن يكون اقدامه عليه فى مقام الدفاع عن نفسه .

المحكمة : لما كان القانون يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد بادر من تلقاء نفسه الى الاخبار بالامر المستوجب لعقوبة فاعله ، وذلك دون طلب من الجهة التى حصل لها الاخبار ، وبغير أن يكون اقدامه عليه فى مقام الدفاع عن نفسه فى موضوع يتصل به ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن لم يتخذ المبادرة بالبلاغ لجنة تقدير آتعايب المحاماة بالامر الذى نسبته الى المدعى بالحقوق المدنية ، بل أدلى به فى

مقام الدفاع عن نفسه بصدد الطلب المقدم اليه ، وهو متعلق بموضوع هذا الطلب ، فان تلقائية الاخبار كشرط لازم لقيام جريمة البلاغ الكاذب التي دان الحكم الطاعن بها لا تكون متوافرة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى في الوقت ذاته ببرائة الطاعن عن تهمتي السب والقذف في شأن الواقعة نفسها ، فانه يكون بمعاقبته الطاعن عن جريمة البلاغ الكاذب قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء ببرائة الطاعن من تهمة البلاغ الكاذب المسندة اليه .

(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٨)

(قاعدة رقم ٥٩٧)

المبدأ :

جريمة البلاغ الكاذب - عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى والادلة التي استخلص منها الادانة ومضمونها يعيبه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعنة على قوله « ان واقعة الدعوى تخلص حسبما استبان من مطالعة أوراقها » .

وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً كما جاء في محضر الضبط - وحيث ان المتهم لم يدفع الاتهام المسند اليه بثمة دفع أو دفاع تطعن الى المحكمة وتأخذ به ومن ثم يتعين الحكم بمعاقبته بمواد الاتهام عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ ج ١ .

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينا نتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة

، ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصراً ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ولقطة الدعوى والادلة التي استخلص منها الادانة ومضمونها فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه وللاعادة، هــون حاجة الى بحث باقي ما تثيره الطاعنة في طعنها .

(الطعن رقم ٥٤٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢١/٣٤)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٦٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٤)

بناءً وهنم

(قاعدة رقم ٥٩٨)

المبدأ :

يكون الحكم معيباً بالقصور إذا خلا من بيان قيمة الاعمال المخالفة
مع أهميته في بيان مدى تمتع الاعمال المخالفة بالاحفاء المتخصصين
عليه في القانون .

المحكمة : وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه
أنه اذ قضى بإلغاء الحكم المعارض فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية
بالتصالح قد شابه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لم يقض بمطالبة
المطعون ضده بالفرامة النسبية المنصوص عليها في المادة الثالثة من
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ،
مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه
بالغاء الحكم المعارض فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، على
أن وكيل المتهم تقدم بما يفيد اتمام التصالح مع الجهة الفنية عن المخالفة
موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤
الصادر في ١٩٨٤/٤/٣ ، بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠
لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء قد نص في مادته الأولى على أن " يجوز
لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأحكامه
التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً
إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٥
لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وفي هذه الحالة تقف
هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة
اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

فى مدة لا تجاوز شهرا ، فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصحاح قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون ، وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه الاتى : ١٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠ ألف جنيه و ٢٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تجاوز ٥٠ ألف جنيه و ٥٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة لفا كانت المخالفة لا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه و ٧٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك ، وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ، وتسرى للاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المنظورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية ... » .

ومفاد هذا النص ان اعفاء الاعمال المخالفة من الغرامة المقررة فيها ، رهن - بعد تقديم طلب وقف الاجرامات بالنسبة لها والموافقة عليه بالا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه - وكان الحكم المطعون فيه ، قد خلا من بيان قيمة الاعمال المخالفة مع أهميته فى بيان مدى تمتع الاعمال المخالفة بالاعفاء المنصوص عليه فى القانون المار ذكره فانه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شان ما تثيره النيابة العامة بوجهه للطعن - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٣٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/٧/١٩٨٩)

المبدأ :

لا يحكم بالازالة الا عند تعذر رفع ما شاب الاعمال من مخالفات للاشتراطات القانونية الا بالازالة والتي قد ترد على العقار بأكمله أو جزء منه ، بينما تصحيح الاعمال المخالفة يكون عند امكان تصويب الاعمال المخالفة برفع ما شابها منها بما يجعلها متفقة مع حكم القانون .

المحكمة : وحيث أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٨٥/٩/٩ خالف شروط الترخيص باقامة بناء على النحو الثابت بالاوراق . وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل . ومحكمة أول درجة عملت في حقه مواد الاتهام وقضت غيابيا بحبس شهر وتغريمه ٤٥٠ جنيها والتصحيح والازالة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، فعارض وقف في معارضته . ثم استأنف ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا في ١٩٨٦/١٠/٢٥ بتأمين الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة ٢٢ مكررا ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ للمضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المنطبقة على واقعة الدعوى - تنص على أنه « يجب الحكم فضلا عن العقوبات المقررة في هذا القانون بإزالة أو تصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولا تحتسب التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار من المحافظ المختص أو ممن ينييه » والبيان أنه لا يحكم بالازالة الا عند تعذر رفع ما شاب الاعمال من مخالفات للاشتراطات القانونية الا بالازالة والتي قد ترد على العقار بأكمله أو جزء منه ، بينما تصحيح الاعمال المخالفة يكون عند امكان تصويب الاعمال المخالفة برفع ما شابها منها بما يجعلها متفقة مع حكم القانون ومن ثم فهو لا يرد الا على الجزء المخالف للقانون أو الاشتراطات الفنية مع بقاء العقار بعد ذلك قائما ما دامت توافره فيه الشروط المطلوبة في الترخيص الصادر بالبناء . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم

المطعون فيه قد قضى بعقوبتي الازالة. في تصحيح الاعمال المخالفة معا ،
فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، واذ كان هذا
للخطأ مما يؤذن فيه بالتصحيح الا انه ولما كانت وقائع الدعوى كما
ثبتتها الحكم تعجز محكمة النقض عن معرفة أي من هاتين العقوبتين
للولجب القضاء بها فانه يتعين أن يكون للنقض مقرونا بالاحالة .

(الطعن رقم ٣٧١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٩/٢٥)

(قاعدة رقم ٦٠٠)

للبناء :

عدم بيلان الحكم ما اذا كانت الاراضي الزراعية محل البناء من تلك
المحظور عليها البناء طبقا للمادة ١٥٢ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ دون
أن تتناولها الاستثناءات الواردة بذات المدة - يعينه بالقصور ويوجب
نقضه .

المحكمة : إذ كان الحكم للمطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل
بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمون ولم يبين وجه
استطاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافية ، كما لم يبين
ما اذا كانت الاراضي الزراعية محل البناء من تلك المحظور عليها البناء
طبقا للمادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ دون أن تتناولها
الاستثناءات الواردة بذات المادة من كونها واقعة داخل كردون المدن
المستعمدة حتى ١/١٢/١٩٨١ أو داخله في نطاق الحيز العمراني للقرى
الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على
الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يفرضه الطاعن من
دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يعينه بالقصور الذي له الصدارة
ويوجب نقضه والاحالة .

(للطعن رقم ٤٠٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/١٩)

(قاعدة رقم ٦٠١)

المبدأ :

اذ كان الحكم المطعون فيه اذ اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها بما اثبتته محرر محضر الضبط من انه اقام بناء بدون ترخيص وخالف الشروط المقررة للتهوية المرافق ودون ان يبين قيمة اعمال البناء محل الاتهام يكون معيبا بالقصور الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على ولقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم وان تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٤٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦)

(قاعدة رقم ٦٠٢)

المبدأ :

عدم تعريف الحكم للواقعة وايراد ما يدل على توافر عناصر الجريمة ومشتمل المحضر الهندسي الذي عول عليه في قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية اعمال البناء المخالفة وكيفية اجرائها وتقدير قيمتها - قصور يوجب نقضه .

المحكمة : وحيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب في كل حكم بالاعلنة ان يشتمل على بيان للواقعة المستجيبة للعقوبة بمثل تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاطلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الاطلة حتى يتضح وجه استخلاصها بها وسلامة ملخصها لكي يتمكن لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار لثبوتها في الحكم . لما كان ذلك وكان للحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصم في بيانه لولقعة الدعوى على قوله « وحيث ان للتهمة المنسوبة الى المتهم ثبوت في حقه وكذا دليلا مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وفي عدم دفع الاتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه

بمواد الاتهام عملاً بالمادة ١/٢٠٤ ج ٥ - دون أن يعرف الواقعة
ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة ومشتمل المحضر الهنسي الذي
عول عليه في قضائه بإدانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البناء
المخالفة وكيفية إجرائها وتقدير قيمتها ، فإنه يكون معيباً بالقصور
في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٤٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٠٣)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر الضبط الذي
عول عليه في قضائه بإدانة المطعون ضده واقتصار الحكم في بيان واقعة
الدعوى على القول بأن التهمة المنسوبة إلى المطعون ضده ثابتة في حقه
ثبوتاً كافياً مما أثبتته محرر المحضر في محضر ضبط الواقعة - يعيب
الحكم بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي - المأخوذ بأسبابه والمعدل
بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر
الضبط الذي عول عليه في قضائه بإدانة المطعون ضده بما يفصح عما
إذا كان البناء الذي أقامه بغير ترخيص لم تتجاوز قيمته العشرة آلاف
جنيه وأنه قد تقدم بطلب للوحدة المحلية المختصة خلال المدة المحددة
لوقف الاجراءات ام لم يتقدم على حد ما ذهبت اليه النيابة العامة
الطاعنة في مذكرة أسباب الطعن وإنما اقتصر الحكم في بيان واقعة
الدعوى على القول بأن التهمتين المنسوبتين إلى المطعون ضده ثابتتين
في حقه ثبوتاً كافياً مما أثبتته محرر المحضر في محضر ضبط الواقعة ،
للأمر الذي يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق
القانون على الواقعة كما صار اثباتها به والتقدير برأى في شأن ما أثارته
النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ في تطبيق القانون وعن أن

تقول كلمتها فى مدى انطباق المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ على واقعة الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور الذى له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٤٥٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٦٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/١٤)

(قاعدة رقم ٦٠٤)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا اذا قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لاقامة بناء بدون ترخيص للتصالح لان القانون لا ينص الا على الاعفاء من عقوبة الغرامة .

المحكمة : وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من الاوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة والتي تظمئن المحكمة الى ما جاء بها الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم طبقاً لما جاء بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/٢ ج ١ » كما يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد أن افصح عن تأييده للحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها أضاف وحيث انه لما كان ما تقدم وكان وكيل المتهم قد تقدم بجلسة المرافعة الاخيرة بما يفيد اتمام التصالح من الجهة المختصة عن المخالفة موضوع الدعوى الماثلة من ثم وعملا بما سلف تقضى المحكمة فى موضوع الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى صلحا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من

مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

واذ كان الحكم قد اكتفى في بيان الحليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بها ولم يبين قيمة الاعمال المخالفة وحالة البناء ومضمون طلب التصالح الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما تثيره النيابة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث وجه الطعن .

الطعن رقم ٣٧٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)

(قاعدة رقم ٦٧٤)

المبدأ :

خلو الحكم المطعون فيه من استظهار ما اذا كانت الارض التي اقيم عليها البناء موضوع الاتهام تقع داخل الحيز العمراني للقصرية - قصور .

المحكمة : وكان ما يثيره الطاعن بوجه طعنه يقتضى التحقق مما اذا كانت الارض التي اقيم عليها البناء موضوع الاتهام تقع داخل الحيز العمراني للقصرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار ذلك. فانه يكون قاصرا بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، وهو قصور يتسع له وجه الطعن ، وله الصدارة على اوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٩٠٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٨)

(قاعدة رقم ٦٠٦)

المبدأ :

لا محل لتعيب الحكم بعدم اعماله الاعفاء المنصوص عليه في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ اذا ثبت الحكم ان الطاعن لم يقدم طلبا للوحدة المحلية للتصالح .

المحكمة : حيث انه لا محل لتعيب الحكم بدعوى عدم اعماله موجب الاعفاء المنصوص عليه بالقانون الرقيم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ للمعدل للقانون الرقيم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ طالما اثبت للحكم ان الطاعن لم يقدم طلبا للوحدة المحلية لوقف الاجراءات المتخذة ضده على النحو الذي اشترطه القانون سالف الذكر للتمتع بهذا الاعفاء ، ويضحي الطعن برمته على غير اساس متعينا عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة .

(الطعن رقم ٤٨٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٣/٢٥)

(قاعدة رقم ٦٠٧)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين ٥٥ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٤ لسنة ١٩٨٦ - مؤدرا انه يتعين لكى تلمر المنظمة بوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضد المتهم الى ان يتم المعلنسة ان يكون البناء موضوع المخالفة مما يسرى عليه احكام القانون ٣٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديله وان يثبت ان المتهم قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال المهلة المقررة لوقف تلك الاجراءات .

المحكمة : وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد نصت فى فقرتها الاولى على انه - يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل

بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده . كما نصت فى فقرتها الثانية على أنه « فى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن يتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تجاوز شهراً ... » وكان مؤدى هذا النص هو أنه يتعين لكى تامر المحكمة بوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضد المتهم الى أن تتم المعاينة أن يكون البناء موضوع المخالفة مما يسرى عليه أحكام القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديله وأن يثبت أن المتهم قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال المهلة المقررة لوقف تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ٨٤٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٣١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١٩)

(الطعن رقم ١٢٣١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

(قاعدة رقم ٦٠٨)

المبدأ :

عدم بيان الحكم المطعون فيه تاريخ اقامة البناء موضوع المخالفة وما اذا كان المحكوم عليه قد تقدم بطلب لوقف الاجراءات من عدمه ولتلفاته فى بيان الدليل بالاحالة على محضر ضبط الواقعة وعدم ايراد مضمونه وبيان وجه استدلاله على ثبوت التهمة - اثره - قصور فى التمييز يوجب نقضه .

المحكمة : وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها . والا كان قاصرا . واذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ اقامة البناء موضوع المخالفة

وما اذا كان المحكوم عليه قد تقدم بطلب لوقف الاجرامات من عدمه ، كما اكتفى فى بيان الحليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعينها صرعا القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما تنبئه الطاعة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون . لكل ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسييب الذى له وجه الصدارة ويتسح له وجه الطعن مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٤٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٧)

(قاعدة رقم ٦٠٩)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - الحكم بازالة او تصحيح او استكمال الاعمال المخالفة - وان كان وجوبيا - الا انه مشروط بالا يكون قد صدر بهذه العقوبة قرار نهائى من اللجنة المختصة - اذا ثبت صدور مثل هذا القرار فلا محل للحكم بهذه العقوبة .

المحكمة : ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المطبق على واقعة الدعوى قد نصت على انه « يجب الحكم فضلا عن ذلك بازالة او تصحيح او استكمال الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع احكام هذا القانون . ولا تحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك فيما لم يصدر فى شأنه قرار نهائى من اللجنة المختصة » وكان مؤدى هذا النص هو ان الحكم بازالة او تصحيح او استكمال الاعمال المخالفة وان كان وجوبيا لا انه مشروط بالا يكون قد صدر بهذه العقوبة قرار نهائى من اللجنة المختصة ، وانه اذا ثبت صدور مثل هذا القرار فلا محل للحكم بهذه العقوبة وعلى ذلك فانه يتعين على الحكم أن يبين فى مدوناته مدى صدور ذلك القرار من عدمه باعتباره بياننا جوهريا لازما لتوقيع هذه العقوبة أو عدم

توقيعها ، ويكون الغفال هذا البيان قصورا في التسبب بما ينطال الحكم .
لما كان ذلك وكان البين من مظالمة الحكم المظعون فيه أنه جعد أن اعتنق
أسباب الحكم المبتدأى استطرد الى القول « بأنه نظرا الى ثبوت الاتهام
فى حق المتهم فلا أن المحكمة ترى تعديل العقوبة على التصو الوارد
بمنطوق الحكم » .

وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن
يشتمل كل حكم بالادافة على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة مبينا
تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها . والادلة التى
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة
كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المظعون فيه
قد قضى بإلغاء عقوبة ازالة الاعمال المخالفة دون أن يورد فى مدوناته
سبب هذا الالغاء ودون أن يستظهر مدى صدور قرار نهائى من اللجنة
المختصة بالازالة . الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما
تثيره النيابة الطاعنة بأسباب طعنها مما يعيب الحكم المظعون فيه
بالقصور فى التسبب الذى له الصدارة على مخالفة القانون ، بما
يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٨)

(قاعدة رقم ٦١٠)

المبدأ :

عدم اشارة الحكم الى الترخيص بالبناء الذى حصل الطاعن عليه
بالاخلال والتجديد - ومدى تجاوزه لياه - قصور يعيب الحكم .

المحكمة : اذ كان الحكم المظعون فيه ، قد اكتفى فى بيان الواقعة
والتحليل عليها بالاحالة الى الأوراق ومحضر الضبط ووجه استدلاله بها
على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة ، ولم يشر الى الترخيص

الذى حصل الطاعن عليه بالاحلال والتجديد. ومدى تجاوزه اياه رغم
جوهرية هذا الامر فى الدعوى ، الاخر الذى يعجز هذه المحكمة عن
مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم
واعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن فى شأن حصوله على ترخيص بالبناء
وغطا المحكمة فى حساب المساحة محل الترخيص ، فان الحكم
المطعون فيه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٤٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٥)

(قاعدة رقم ٦١١)

المبحث :

لكى يستفيد المخالف من اعمال احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ يتعين عليه بداءة أن يتقدم فى خلال المدة المقررة بطلب لاجراء
التصالح مع الوحدة المحلية المختصة - لا يستفيد من احكامه اذا لم يتقدم
بالطلب او قدم بعد انتهاء المواعيد المحددة لذلك .

المحكمة : لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤
قد جرى نصها « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له أن يقدم طلب الى
الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٨٨٤/٦/٧ لوقف
الاجراءات التى اتخذته أو تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه
الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة
المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة
لا تتجاوز شهرا فان تبين أنها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن
خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران
المضى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على
المحافظ المختص لاصدار الامر بالازالة أو التصحيح وفقا لاحكام المادة ١٦
من ذلك القانون. » ثم حددت المدة الغرامات المقررة وانتهت الى التقرير
باعاء الاعمال المخالفة من الغرامة. اذا كان قيمة الاعمال لا تزيد على
مئتين ألف جنيه . ومقاد هذا النص أنه لكى يستفيد المخالف من اعمال

أحكام هذا القانون . فانه يتعين عليه بداءة أن يتقدم فى خلال المدة المقررة بطلب لاجراء التصالح مع الوحدة المطية المختصة . فان لم يتقدم بهذا الطلب اصلا . أو تقدم به بعد انتهاء المواعيد المحددة لذلك . فانه لا يستفيد من أحكام هذا القانون - ويظل خاضعا لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى غير حالات التصالح . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى باعفائه من الغرامة دون أن يكون قد تقدم بطلب التصالح وفقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه . لم يورد الواقعة على نحو يكشف عما اذا كان المطعون ضده قد تقدم بطلب للتصالح خلال المدة المقررة فى القانون من عدمه . ومن ثم فانه يكون مشويا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن . مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة بوجه الطعن . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٧١٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٦١٢)

المبدأ :

خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى ومشمئل المحضر الهندسى الذى عول عليه فى ادانة الطاعن بما يفسح عن ماهية اعمال البناء وكيفية اجرائها كما لم يستظهر شروط التقسيم - يشوب الحكم بالقصور .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث أن الواقعة تتحصل فيما اثبته مهندس التنظيم بمدينة نجع حمادى بمحضره المؤرخ ١٩٧٩/٧/٢ من أن المتهم قد أقام المبنى المبين بالمحضر بالطوب الاحمر فى ارض غير مقسمة ولم يصدر

بها قرار تقسيم وبدون ترخيص . وحيث أنه متى كان ما تقدم وكانت التهمة المسندة الى المتهم ثابتة فى حقه ثبوتا يكفى لادانته من الوارد بمحضر السيد مهندس التنظيم ولم يحضر المتهم بالجلسة لابتداء ما قد يكون لديه من أوجه دفاع ومن ثم يتعين عقابه وفقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ « . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قضى بنبذ خبير فى الدعوى أورد ما نصه « وحيث أن الخبير انتهى فى تقريره الى أن العقار موضوع الاتهام يقع داخل الكتلة السكنية بگردون مدينة نجع حمادى وأن المبانى موضوع الاتهام يرجع تاريخ انشائه الى عام ١٩٧٧ وأن المتهم أقام المبانى بدون ترخيص من الجهة المختصة من حوالى ثمانية سنوات وتقدر قيمة الاعمال التى أقامها المتهم بمبلغ ٤٠٦٧٢٥ جنيه « . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشمئل المحضر الهندسى الذى عول عليه فى قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البنساء وكيفية اجرائها ، كما لم يستظهر شروط التقسيم . وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٨٦٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٩٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٥١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٤/٣٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦١٣)

المقدمة :

جريمة البناء بغير ترخيص ما هي الا جريمة متتابعة الاعمال متى كانت متعاقبة متوالية .

المنظمة : اذ كان من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص أن هي الا جريمة متتابعة الاعمال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هي حيثما تقوم على نشاط - وان اقترفت في ازمة متوالية - الا انه يقع تنفيذ المشروع اجزائ واحد ، وللاعتناء مصلط على حق واحد وان تكررت هذه الاعمال مع تقارب ازمته وتعاقبه دون أن يقطع بينها فارق زمني يوجب بتنفيذ هذه الاعمال التي يجعل منها وحدة اجرامية في نظر القلتون بمعنى انه اذا صدر الحكم في اى منها يكون جزاء لكل الاعمال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكثف امرها الا بعد صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم في اللجنة رقم ١٦٧٠٢ لسنة ١٩٨٢ مستأنف الجيزة صدر حضوريا ضد الطاعنة في ١٢ يونيو سنة ١٩٨٢ . بتفريغها متماثا جنه وتصحيح الاعمال المخالفة وسداد ضعف رسم الترخيص وقد صار الحكم نهائيا في ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٣ وإن الطاعنة طعنت على هذا الحكم بالنقض . لما كان ذلك وكانت العبرة فيما يختص بما دفعت به الطاعنة من عدم جواز نظو الدعوى لسابقة الفصل فيها هو بالتاريخ الذي اقامت فيه الادوار الخمسة موضوع الدعوى الحالية وهل كان ذلك قبل الحكم في اللجنة رقم ١١٧٠٢ لسنة ١٩٨٢ مستأنف الجيزة أم بعده . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعنة عن اقامة الادوار المشار اليها على اساس انهما غير الدورين الذي سبق أن حكم على الطاعنة من أجلهما وذلك دون تحقيق دفاعها من أن اقامة الادوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط اجرامى متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى رقم ١١٧٠٢ لسنة ١٩٨٢ مستأنف الجيزة . لما

كان ما تقدم. فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً
نقضه .

(الطعن رقم ٥٠٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣)

(قاعدة رقم ٦٢٤)

المبدأ :

بناءً بدون ترخيص - التحكم على الطاعن بغرامة اضافية - دون أن
يستظهر قيمة الأعمال المخالفة - تجهيل للعقوبة - قصور .

المحكمة : وحيث أن البين من محونات الحكم المطعون فيه أنه قضى
على الطاعن بغرامة اضافية تعادل قيمة الاعمال المخالفة دون أن
يستظهر قيمة هذه الاعمال المخالفة حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة
المحكوم بها فانه يكون بذلك قد جهل الحقبة التي اوقعها على الطاعن
مما يحبه بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٥١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٤)

(قاعدة رقم ٦٢٥)

المبدأ :

مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٣ - مع الاخذ فى
الاعتبار لطبيعة الارض الذى يحظر تقسيمها - انه لى. يكون هناك
تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة ارض زراعية
الى عدة قطع ترى محكمة الموضوع بسلطانها التقديرية فى عدها ما يكفى
لوجود التقسيم. وانه تكون هذه القطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو
للاقتلاع بها على أية صورة قانونية وان تكون التجزئة قد قصد بها اعادة
القطع لعلامة ميان عليها - عدم انطباق حكم النص المذكور على الاراضى
الزراعية .

المحكمة : وكانت الفقرة الاولى من المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة والمضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الارض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضي لإقامة مبان عليها » ومؤدى هذا النص ، ومع الاخذ في الاعتبار طبيعة الارض الذى يحظر تقسيمها ، انه لى يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض زراعية الى عدة قطع ترى محكمة الموضوع بسلطتها التقديرية فى عددها ما يكفى لوجود التقسيم ، وأن تكون هذه للقطع معدة بعد تقسيمها للبيع أو للانتفاع بها على أية صورة قانونية ، وإن تكون التجزئة قد قصد بها اعداد القطع لإقامة مبان عليها ، فلا ينطبق حكم ذلك النص على التقسيمات الزراعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداعة ، ما اذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذى عناه القانون - طبقا للفهم سالف البيان - وصلة الطاعن به ، مما يعيبه بالقصور ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها به ، والتقرير برأى فى شأن ما اثاره الطاعن فى طعنه من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا للقصور - الذى يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على أوجه الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٧١٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦١٦)

المبدأ :

المادة ٢٢ ، ٢٢ مكرر (١) فقرة ٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - ربط المشرع عقوبة الغرامة لقيمة البنى والاعمال المخالفة - مناط تطبيق هذين النصين يقتضى استظهار قيمة اعمال البناء محل الاتهام من واقع الادلة المطروحة فى الدعوى .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه واقعة الدعوى على ترديد ما جاء بمحضر ضبط من قيام الطاعنة ببناء الدور الثاني دون حصولها على ترخيص من الجهة المختصة ، ولم ترد الارتداد القانوني ، ثم خلس الحكم الى ادانتها بقوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومما جاء بمحضر الشرطة ومن عدم دفع المتهم باى دفاع مقبول تأخذ به المحكمة ومن ثم يتعين عقابها بمواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤ / ١ ج . ٠ » ومن حيث أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها الحكم والا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - والذي حصلت الواقعة محل الاتهام في ظله والتي تعاقب على ما نسب للطاعنة - قد نصت على « مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالجس وبغرامة تعادل قيمة الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الاحوال أو بالحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية » كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ مكرراً (١) من القانون ذاته على « فاذا كانت المخالفة متعلقة بمبان اقيمت بدون ترخيص اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ولم يتقرر ازالته تعين الحكم على المخالف بغرامة اضافية لصالح الخزنة العامة تعادل قيمة الاعمال المخالفة » ويبين من هذين النصين في صريح لفظهما ومفهوم دلالتهما أن المشرع قد ربط عقوبة الغرامة بقيمة المبنى والاعمال المخالفة ومن ثم كان مناط تطبيق هذين النصين في حق الطاعنة يقضى استظهار قيمة أعمال البناء محل الاتهام من واقع الادلة المطروحة في الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعنة عقوبة الحبس والغرامة التي تعادل قيمة الاعمال المتعامل فيها مع تصحيح الاعمال المخالفة وغرامة اضافية لصالح الخزنة العامة تعادل قيمة الاعمال ، دون أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين فى مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون فإن الحكم يكون قد جهل العقوبة التى أوقعها على الطاعنة مما يبطله ويوجب نقضه ، ولا يقدح فى ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهندس التنظيم - بفرض حصوله - ذلك لانه يشترط أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكفلها فى ذلك بيان آخر خارج عنها .

لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مواقية تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به والتقدير يورث ما شأنا ما أثارته الطاعنة فى طعنها بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن هذا القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فلهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعنة فى طعنها .

(الطعن رقم ٢٥٥٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٨)

(قاعدة رقم ٦١٧)

المبدأ :

القائمة بناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم - فعل مؤثم ومعلقب عليه بعقوبة الجذعة المنصوص عليها فى المادتين ٢٢ و ٣٧ مكرر فقرة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أيا كانت قيمة تلك الاعمال .

المحكمة : ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ المستبجلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي وقعت الجريمة الماثلة في ظل العمل بأحكامه قد نصت على أنه « لا يجوز إنشاء مبان أو اقامة اعمال أو توسيعها أو تعديتها أو تعديلها أو تدميرها أو هدمها أو اجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون » . كما نصت المادتان ٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون المذكور على العقوبات التي توقع على من يخالف احكام المادة الرابعة -سالف الذكر .

وبغداد ذلك ان اقامة -بناء عقيل الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم هو فعل مؤثم ومعاقب عليه بعقوبة التجنحة المنصوص عليها في المادتين ٢٢ ، ٢٢ تكررنا فقرة ١ من القانون ائثار اليه ايا كانت قيمة تلك الاعمال ، ولا يغير من هذا النظر ما كانت تنص عليه المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٢ سالف الاشارة من حظر اقامة اى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو -ترميمه متى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه الا بعد موافقة لجنة خاصة يصبر بتشكيلها قرارا من وزير الاسكان والتعمير - ذلك ان المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والذي وقعت الجريمة موضوع الطعن فى ظل العمل بأحكامه قد ألغت الحظر الوارد بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الاشارة الا فيما عدا المباني من المستوى الفاخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما انتهى اليه من ان قيام المطعون ضده باقامة بناء قيمته اقل من خمسة آلاف جنيه بدون ترخيص يكون فعل غير مؤثم وخطئ بين موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الملفاة وبين ترخيص الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فان الحكم يكون قد اخطأ صحیح القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٢)

(قاعدة رقم ٦١٨)

المبدأ :

إذا لم يبين الحكم واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها ولا الأدلة التي استدل بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون مشويا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحل الى أسباب الحكم الابتدائي المستأنف واقتصر على قوله « نظرا لظروف المتهم ولعدم وجود سوابق ولكون المساحة المقام عليها المبنى صغيرة ومن ثم ترى المحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات » . ولم يبين واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها ولا الأدلة التي استدل بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون مشويا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٧٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/٧/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦١٩)

المبدأ :

قضاء الحكم المطعون فيه فى جريمة اقامة بنساء بدون ترخيص بتبرئة المطعون ضده من الغرامة تأسيسا على أن قيمة المبنى المخالفة تقل عن عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر باقى شروط التمتع بالاعفاء - قصور .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وكذلك القانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ قد اشترطت للاعفاء من الغرامة اذا كانت قيمة المبانى اقل من عشرة آلاف جنيه أن يقوم المخالف بطلب لاجراء التصالح مع اللجنة المشكلة لهذا الغرض وفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتبرئة المطعون ضده من الغرامة تأسيسا على أن قيمة المبانى المخالفة تقل عن عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر باقى شروط التمتع بهذا الاعفاء . ومن ثم يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز المحكة على أن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة الطاعنة من خطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٦٥٨٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/٩/٣)

(قاعدة رقم ٦٢٠)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء والمعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير الاسكان رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ - لم يعفى اصحاب المبانى من شرط الحصول على الترخيص بذلك من الجهة القائمة على شئون التنظيم المنصوص عليها بالمادة الاولى من القانون المذكور - انتهاء الحكم المطعون فيه الى قيام المطعون ضده بانشاء مبنى - قبول الحصول على الترخيص اضحى غير مؤتم - خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : اذ كانت المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء والمعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجوز للمحافظ المختص ببناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة أن يطلب من الوزير المختص بالاسكان باعفاء بعض المناطق من المدينة او القرية من بعض الاشتراطات البنائية الواردة فى هذا القانون وفى لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذ له . وكذلك قانون التخطيط

للعمراني الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية متى لقتضت ظروفها العمرانية ذلك « .. وكان قرار وزير الاسكان رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ قد صدر استنادا الى هذه المادة باستثناء للناطق الموضحة بالجرائد المرفقة به - وفقا للاقتراحات التي عرضتها الجهات المختصة بمحافظة الغربية - من بعض قيود ارتفاعات للبانى وعروض الشوارع فى تلك المناطق . وكان للبين مما تقدم ان ايا من المادة ٣١ وللقرار الوزاري المشار اليهما لم يعفى لمصليب للبانى حين شرط الحصول على الترخيص بذلك من الجهة القائمة على شئون للتنظيم المنصوص عليه بالمادة الاولى من القانون لف الذكر ، فان الحكم المطعون فيه لاذ خلف هذا النظر بما انتهى اليه - من ان قيام المطعون ضده بانشاء مبنى يقبل الحصول على ذلك الترخيص اضحى غير مؤثم بصدور قرار وزير الاسكان رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٦ - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان الحكم المطعون فيه فيما انساق اليه من خطأ فى تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص موضوع الدعوى فانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة .

(الطعن رقم ١٥٦٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/١٩)

(قاعدة رقم ٦٣١)

- الملندا :-

اذا لم يبين للحكم قيمة للقرامة المقضى بها او يبين فى محوالاته قيمة العمل للمخالفة حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة القسرة فانه يمكن مشويا بالقصور .

الحكمة :- وحيث انه يبين من الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم للمطعون فيه - انه اذ دلت للطاعن بتهمة لقامة بناء بدون ترخيص بقضريه حبلقا يعادل قيمة الاعمال المخالفة وغرامة اضافية لصالح المخالفة للعامة تعادل قيمة الاعمال وتصلح او استكمال الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع احكام القانون . ولما كان الحكم لم يبين قيمة القرامة المقضى بها او يبين فى محوالاته قيمة الاعمال للمخالفة حتى يمكن

على أساسها تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون فانه يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها - لانه يشترط ان يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله من ذلك أى بيان آخر خارج عنه . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث الوجهين الاخرين للطعن .

(الطعن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٦٢٢)

المبدأ :

الخطأ في الجرائم غير العمدية - يجب لسلامة الحكم بالادانة فيها أن يبين عنصر الخطأ المرتكب بيانا مفصلا وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة للحكم بالادانة فيها أن يبين عنصر الخطأ المرتكب بيانا مفصلا وأن يورد التحليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت في الاوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد تعاقد الطاعن والمحكوم عليه الاخر - على مقابلة هدم مبنى السينما وسقوط السقف في أثناء تنفيذ العمال للهدم ما يوفق الخطأ في جانبها دون أن يستظهر قدر الحيلة الكافية التي قعدا عن اتخاذها ومدى العناية التي فلتها بذلها ، وكيفية سلوكهما خلال تنفيذ الهدم والظروف المحيطة بالعملية ، وللصلة بين كل ذلك وبين انهيار السقف ليتسنى من بعد ، ببيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على تلافي وقوع الحادث ، واثار ذلك كله على قيام او عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية او انتفاءها ، فان الحكم اذا أغفل بيان كل ما تقدم يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦١٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٧)

(قاعدة رقم ٦٧٣)

المبدأ :

إذا كانت الواقعة قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فإنها تظل محكومة بالعقوبة المقررة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها الأصلح للطاعن .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن محكمة جنج أبو حمص الجزئية قد قضت بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه عن كل فدان أو كسوره ثم قضت محكمة الاعادة بتعديل الحكم المستأنف بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ، تأسيساً على أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أصلح للمتهم .

لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم الواقعة - يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء من الفدان كل من يجرف أرضاً زراعية كما حظر على القاضي إيقاف تنفيذ العقوبة بشقيها ، ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - قبل صدور حكم نهائي في الواقعة - فزاد من عقوبة الغرامة إلى حد أدنى عشرة آلاف جنيه وحظر إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فإنها تظل محكومة بالعقوبة المقررة في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ورقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتبارها الأصلح للطاعن ، كما أن الطاعن يفيد مما أجازته القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد زاد من عقوبة الغرامة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ،

وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجراعات الطعن امام محكمة النقض أن تصحح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الغرامة المقررة بها خمسمائة جنيه عن مساحة الارض موضوع الجريمة والتي تقل عن الفدان الا انه ازاء قضاء الحكم الابتدائى بتغريم الطاعن مائتى جنيه ، فلا مناص من تصحيح الحكم بالنزول بعقوبة الغرامة الى هذا العذر المقررى به وحتى لا يضر الطاعن باستئنافه وتأنيده فيما عدا ذلك .

(الطعن رقم ٨٠٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٢٤)

المبدأ :

يكون الحكم مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع لذا تمسك الطاعن باعتبار الترخيص بالبناء ممنوحا له لعدم اصدار الجهة المختصة بشئون التنظيم قرار مسببا برفض الطلب المقدم للحصول على ترخيص بالبناء ولم تقم المحكمة بتحقيقه او الرد عليه .

المحكمة : ومن حيث أن البين من استقراء نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء أن الشارع اعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص باقامة البناء ، انقضاء المدة المحددة للبت فيه - وهى ستون يوما من تاريخ تقديم الطلب واخطار اللجنة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون المذكور او ثلاثون يوما من تاريخ استيفاء البيانات او الموافقات المطلوبة او الرسوم المعدلة - وذلك دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه او طلب استيفاء بعض البيانات والمستندات او الموافقات اللازمة او اذخال تعديلات او تصميمات على الرسوم مع التزام طالب الترخيص فى هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته

التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ أمام محكمة أول درجة ومحضر جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ أن المدافع عن الطاعن طلب تطبيق المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والقضاء ببراءته على هذا الاساس ، وقد حصل الحكم هذا الدفاع على معونته ، ألا أنه لم يبد رأيه فيه، وكان تمسك الطاعن باعتبار الترخيص بالبناء ممنوحا له طبقا لنص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعدم استصدار الجهة المختصة بشئون التنظيم قرارا مسببا برفض الطلب المقدم منه للحصول على ترخيص باقامة البناء موضوع الاتهام خلال المدة المحددة بالمادة السادسة من ذلك القانون - يعد في صورة الدعوى دفاعا جوهريا يتغير به لو صح وجه الرأى فى الدعوى لما قد يترتب على ثبوت صحته من انحصار التاليم عن الواقعة المسندة اليه ، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تحققة بلوغا لغاية الامر فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى الى اطراحه ، أما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره قد أدخل بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٨٧١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٢٥)

المبدأ :

قضاء الحكم بتبرئة المطعون ضده رغم أن المبانى اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ١٩٨٣/٦/٨ - خطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله « حيث أن الاتهام المسند فى حق المتهم اقامة بناء بدون ترخيص من الجهة المشرفة ، وأنه بمطالعة أوراق الدعوى وعلى تاريخ الاتهام المسند الى المتهم تبين للمحكمة أن المتهم أنشأ بناه بعد تأريخ ١٣/٤/١٩٨٤ وأن

قيمة الاعمال المخالفة لم تجلوز مبلغ عشرة آلاف جنيه بشأن الاعمال المخالفة ومن ثم تكون التهمة منتفية في حق المتهم طبقا لنص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ويتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه « . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ نص في مادته الثالثة على إعفاء المخالف من الغرامة اذا ما توافرت الشروط الواردة بها ، وكان من المقرر وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن شرط التمتع بالإعفاء من الغرامة المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة آنفة الذكر أن يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال المهلة التي انتهت في ٧ من يونيه سنة ١٩٨٧ عن أعمال المخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ وكان تاريخ الواقعة كما جاء بوصف الاتهام ١٩٨٥/٥/٦ وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في معرض سرده لوقائع الدعوى أن المباني المخالفة أقيمت بعد ١٣/٤/١٩٨٤ ، فانه واذا قضى بتبرئة المطعون ضده رغم تخلف شرط من شروط التمتع بالإعفاء من الغرامة - اذ أن المباني أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها في موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

(الطعن رقم ٩١٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)

(قاعدة رقم ٦٢٦)

المبدأ :

يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجود الطعن المتعلقة بمخالفة القانون اذا لم يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم انها من الاراضي للزراعية التي تخرج عن هذا الحظر .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن كلا من النيابة العامة والمحكوم عليه - الطاعن - قد طعنا على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالاستئناف وقد قبلت المحكمة الثانية استئناف النيابة العامة فطرحت الدعوى برمتها عليها وانفتح المجال أمام الطاعن في أن يبدي ما يشاء من أوجه دفاع بعد أن مثل أمامها وصدر الحكم عليه حضوريا ذلك أن من المقرر في تفسير المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن استئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله ، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة فتتصل به - متى استوفى شرائطه القانونية - اتصالا يخلوها النظر في جميع نواحيه وحينئذ يحق للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يرتب سوى أمر نظري . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله (وحيث أن وقائع هذه الدعوى تحيل فيما جاء بمحضر جمع الاستدلال المؤرخ ١٩٨٣/٣/١٩ بمعرفة محرره من أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص على أرض زراعية ، وحيث أن المحكمة تطمئن الى صحة اسناد التهمة الى المتهم وثبوتها قبله ثبوتا لا يرقى إليه شك ولا يتطرق اليه ريب ارتياحا منها الى رواية الاتهام بمحضر الضبط لا سيما أن المذكور لم يعترض سبيلها بثمة دفع أو دفاع مقبول بما يتعين معه القضاء بمعاقبته وفقا لمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبته تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، واذا كان قد صدر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون

الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ - الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله ونص فى المادة ١٥٢ منه على أن يحظر اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية . الاراضى اليور القبلية للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر (ا) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة فى ١٢/١/١٩٨١ (ب) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتصحيده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير (ج) (هـ) فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التصير تضحى غير مؤهلة فى هذا النطاق ويكون القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بهذه المثابة صالح للمتهم من هذه الناحية متى ثبت أن البناء محل الاتهام قد أقيم على أرض زراعية داخل كردون المدينة أو داخل الحيز العمرانى للقرية على ما سلف بيانه وبالتالى يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما أثبتته محرر المحضر من اقامته بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، دون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الاراضى الزراعية التى تخرج عن هذا الحظر على ما سلف بيانه فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفته القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .

(الطعن رقم ٢١٠٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلمة ١٢/٩ / ١٩٩٠)

المبدأ :

الدفاع الطاعنة بانتهسا تقدمت الى الجهة الادارية المختصة بطلب الحصول على ترخيص بالبناء واتخاذ الاجراءات الواجبة وتقدمت بالمستندات اللازمة الا أن الجهة الادارية لم تصدر قرار برفض الترخيص مما يعد بمثابة ترخيص - دفاع جوهرى - اغفاله - قصور واخلل بحق الدفاع .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعنة تقدم بجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ أمام محكمة أول درجة بمذكرة بدفائها ضمنها انها تقدمت الى الجهة الادارية المختصة - حى جنوب الجزيرة - بطلب الحصول على ترخيص بالبناء واتخذت الاجراءات الواجبة وتقدمت بالمستندات اللازمة الا أن الجهة الادارية لم تصدر قرارا برفض الترخيص لها مما يعد بمثابة ترخيص عملا بحكم المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وأن ذلك ثابت بتحقيقات اللجنة رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٧٥ الدقى التى ما زالت محل تحقيق وطلب ضمها اثباتا لدفاعها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة طلب الى محكمة أول درجة بجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٥ ضم محضر اللجنة المنوه عنه ، كما طلب الى محكمة ثانى درجة بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه - التصريح له باستخراج صورة من المحضر المذكور لكونه متداولاً فى التحقيق . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « يعتبر بمثابة موافقة على الترخيص ، انقضاء المدة المحددة للبت فيه ، دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات على الرسومات ، ويلتزم طالب الترخيص فى هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها فى هذا القانون ... الخ،

وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة دون أن يعرض لهذا الدفاع أو يرد عليه رغم جوهريته إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي قبل الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن التخلل بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨١٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩)

(قاعدة رقم ٦٢٨)

المبدأ :

ما يجب أن يشتمل عليه كل حكم بالادانة في جريمة البناء بدون ترخيص .

المحكمة : وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وصلاحة المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا كافيا ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام » دون أن يبين حالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والاعمال التي ألزم الطاعن بازالتها ، فانه يكون قاصر البيان قصورا يبطله ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٤٧٦١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤)

(قاعدة رقم ٦٢٩)

المبدأ :

التفات الحكم عن المستندات المقدمة من الطاعن والتي تمسك بدلائلها على انتفاء الجريمة المسندة اليه ايرادا لها أو ردا عليها -
يشوب الحكم بالقصور .

المحكمة : وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن قدم حافظة مستندات طوت طلبا مقدما الى الجهة المحلية المختصة بالتصالح كما طوت شهادة يدل على أن البناء قد أقيم سنة ١٩٨٠ - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت على تلك المستندات المقدمة من الطاعن والتي تمسك بدلائلها على انتفاء الجريمة المسندة اليه وذلك ايرادا لها وردا عليها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عني ببحتها ومحض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٤٥٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٦٣٠)

المبدأ :

دفاع الطاعن في أن تخلفه عن تنفيذ ما تعهد به يرجع الى سبب قهري. وتأكيد ذلك بالمستندات هاما وجوهريا - كان يجب على المحكمة أن تمحص عناصره وتتناوله برد سائق ان هي رأت اطراحه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعتين بما يجعل في أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٨٠/١٢/١ أجر الطاعن للمجني عليه وحدة سكنية كائنة بالدور العاشر من العمارة التي كان يزعم انشاءها وتعهد بتسليم هذه الوحدة اليه في موعد غايته شهر أكتوبر سنة ١٩٨٤ بيد أنه لم يتم البناء وتخلف بالتالي عن تنفيذ ما تعهد به ،

وأورد الحكم ما قام عليه دفاع الطاعن من أن تخلفه عن تنفيذ التزامه يرجع الى سبب قهري هو إيقاف أعمال البناء بمعرفة الجهة الادارية المختصة التي لم ترخص له بالارتفاع بالبناء الى ما بعد الطابق السابع ، كما أشار الحكم الى أن الطاعن أيد دفاعه بشهادة صادرة من ادارة التنظيم تفيد أنه صدر له الترخيص رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ ببناء عمارة سكنية مكونة من دور أرضي وستة أدوار علوية ، وأنه حرر له محضر إيقاف بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ لمخالفته شروط الترخيص ثم سمح له بمواصلة البناء بعد أن التزم بهذه الشروط ، وأن البناء ما زال جاريا على الطبيعة ، واذ عرض الحكم لهذا الدفاع فقد أطرحه استنادا الى أنه ليس للطاعن أن يستفيد من مخالفة القانون أو أن يدفع بالجهل به . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن آنف البيان هاما وجوهريا في خصوص الدعوى المطروحة اذ يترتب عليه لو صح أن تندفع به مسئولية الطاعن عن التهمة المسندة اليه ، مما كان يوجب على المحكمة أن تمحى عناصره وأن تظن لدلالة المستند المقدم منه تأييدا له ، وأن تتناوله برد سائغ أن هي رأت أطراحه ، واذ كان ما أشار اليه الحكم من عدم جواز التمسك بالجهل بالقانون لا يواجه هذا الدفاع ولا يصلح ردا عليه ذلك أن الطاعن لم يثر في دفاعه - كما حصله الحكم - أن يجهل أن الفعل المسند اليه ارتكابه في هذه الدعوى مجرم قانونا ، وكان ما ساقه الحكم بشأن مخالفة الطاعن شروط الترخيص وإن كان يمكن أن يكون بذاته محل مسائلة جنائية لا أنه لا ينفي ما اثاره الطاعن من أن عدم اتمام بناء الوحدة السكنية التي انصب عليها عقد الايجار والكائنة بالدور العاشر كان بسبب منع الجهة الادارية له من الارتفاع بالبناء الى ما بعد الطابق السابع ، فإن الحكم لا يكون قد رد على دفاع الطاعن بما يفنده ويسوغ أطراحه مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

(قاعدة رقم ٦٣١)

المبدأ :

١ - أن شرط الاستفادة بالاحكام التى تضمنها نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ هو التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل به كما يشترط للاعفاء من الغرامة ألا تزيد قيمة الاعمال المخالفة على عشرة آلاف جنيه .

٢ - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى والاملة التى عولت عليها المحكمة فى قضائها بالادانة خطأ فى تطبيق القانون .

٣ - اعمال الحكم للاعفاء الوارد بالقانون المذكور على مبنى اقيم بعد العمل به يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالى ... ، ... ، ... ، وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هـ هذه المادة ... الخ » . ويبين من ذلك - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن شرط الاستفادة بالاحكام التى تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم المخالف بطلب الى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، كما يشترط للمتمتع بالاعفاء من الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة

توافر الشروط ذاتها بالإضافة الى كون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه ولا ينال مما تقدم أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، كما يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة عملاً بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر الشروط ذاتها بالإضافة الى كون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه . ولا ينال مما تقدم أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ استبدل بها نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ التى استبدل بنص الفقرة الاولى منها نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، ذلك بأن المقصود من اصدار القانونين الاخيرين هو مجرد مد المهلة المحدد لتقديم طلبات المخالفين الى الجهة الادارية المختصة خلالها . لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض المراحل التى سرت بها الدعوى وأورد ما تضمنه وصف التهمة من أن أعمال البقاء اقيمت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٥ اقتصار على قوله « وحيث أنه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ٢٩٨٤ والتى ينص فى مادته الاولى على أن تعفى جميع المخالفات التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة ، الامر الذى ترى معه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المحضى بها » فتحلاً بذلك من بيان واقعة الدعوى . ومن الاشارة الى الامللة التى حولت عليها المحكمة فى قضائها بالادانة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه - فوق أنه أعطى فى تطبيق القانون باعماله حكم الاعفاء على مبنى اقيم بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة ، ذلك بأن لعيوب التسبب الموجبة للاحالة الصدارة على الطعن بمخالفة القانون الموجب للتصحيح .

(الطعن رقم ١٢٣١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

فى نفس المعنى :

- (الطعن رقم ١٢٣١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)
- (الطعن رقم ١٢٣١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)
- (الطعن رقم ١٢٣١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)
- (الطعن رقم ١٢٣٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)
- (الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)
- (الطعن رقم ١٢٣١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)
- (الطعن رقم ١٦١٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)
- (الطعن رقم ١٦٢٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٩/٣)

(قاعدة رقم ٦٣٢)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وحالة البناء وعناصر المخالفة
وبيان الأدلة التى عولت عليها المحكمة فى قضائها بالادانة - خطأ فى
القانون ومعيبا بالقصور .

المحكمة : أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها
من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة
المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعدم
أن أورد ما تضمنه وصف التهمة من أن أعمال البناء أقيمت بتاريخ ١٧
من أبريل سنة ١٩٨٥ اقتصر على قوله « وحيث أنه وقد صدر القانون
رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والذي ينص فى مادته الأولى على أن تعفى جميع
المخالفات التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة الامر
الذى ترى معه المحكمة إعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها » . فخلا
بذلك من بيان واقعة الدعوى وحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة
للعقوبة وبيان الأدلة التي عولت عليها المحكمة فى قضائها بالادانة .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - فوق أنه أخطأ في تطبيق القانون بأعماله حكم الاعفاء على مبنى أقيم بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه والاحالة ، ذلك بأن لعيوب التسييب الموجبة للاحالة الصادرة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٣٣١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٣٣٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣)

(قاعدة رقم ٦٣٣)

المبدأ :

جريمة بناء بدون ترخيص - خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعدوم .

المحكمة : وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة اقامة بناء قبل الحصول على ترخيص قد شابه البطلان ، ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع القاضى الذى أصدره .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائى أنها خلت من توقيع القاضى الذى أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانوناً وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لاسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الاسباب ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٣٤)

المبدأ :

جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة للقانون أو اقامة بناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها - يلزم لصحة الحكم بالادانة في هذه الجرائم أن يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما اذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى عنته المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

المحكمة : وحيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه « كل تجزئة لقطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » ومؤدى نص هذه المادة انه يجب لاسباغ وصف التقسيم على الارض أن تتوافر ثلاثة شروط هى اولا : تجزئة الارض الى عدة قطع . ثانيا : أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة فى هذه المادة ويغرض انشاء مبان عليها . ثالثا : أن تكون احدى القطع على الاقل لا تطل على طريق قائم . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لاحكام القانون أو اقامة بناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التى اوردها الملة الاولى سالفه الذكر وان يثبت توافرها . ولما كان الحكم الابتدائى الذى أخذ باسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاسعن على قوله « وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم من الدليل المستمد مما أثبتته محضر محضر ضبط الواقعة بمحضرة المؤرخ فى تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما أسند اليه فى وصف الاتهام من عدم حضوره لدفع التهمة بأى دفاع ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ م ١ . ج » دون أن يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما اذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى

عنته المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ معلقة البيان ، وكان الاصل أنه يجب سلامة الحكم بالامانة أن يبين واقعة الدغوى والادلة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة . فانه يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٩ ق = جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

على نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٧٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٤)

(قاعدة رقم ٦٢٥)

المبحث :

اكتفاء الحكم المطعون فيه فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يبين مضمونه ووجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون أن يستظهر مدى توافر شروط تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

الحكمة : ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمهلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت ضده أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف جميع الاجراءات الى أن تتم معالجة الاضرار موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال عرامة تحدد على الوجه التالى .. وتقضى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه

المادة ٠٠٠ « مما مفاده انه يشترط للمتبع بالأحكام من الغرامة عملاً بحكم الفقرة الرابعة أن يتقدم المخالف بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال المهلة التي انتهت في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ عن أعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ٨ من يونيو سنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه وأيده فيما انتهى اليه من الزام المطعون ضده بضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة قد اقتصر في بيان الواقعة والتحليل على ثبوتها في حق المطعون ضده على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبيل المتهم من الأوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة والتي تطلبن المحكمة الى ما جاء بها الامر الذي يتعين معه ادانة المتهم طبقاً لما جاء بمواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ اجراءات جنائية » ، وقد اضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله : « الا أنه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي ينص على أن تعفى جميع المخالفات التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة بها الامر الذي ترى معه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقررة بها » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة الموجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتحليل على ثبوتها في حق المطعون ضده بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يبين مضمونه ووجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ودون أن يستظهر مدى توافر شروط تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الثالثة آنفة الذكر على السياق المتقدم ، فانه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وعن أن تدلى برأيها فيما تثيره الطاعة بوجه الطعن ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

المبدأ :

مبادئ مخالفة لاحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء - تقديم طلب الى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات التى اتخذت ضد الطاعن - الاعفاء من الغرامة - شروطها وحدودها .

المحكمة : ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت ضده او تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف جميع الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى ... وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ... » مما مفاده إنه يشترط للمتبع بالاعفاء من الغرامة عمسلا بحكم الفقرة الرابعة أن يتقدم المخالف بطلب الى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة التى انتهت فى ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ عن اعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونيو سنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه وأيده فيما انتهى اليه من الزام المطعون ضده بضعف رسوم الترخيص وتصحيح الاعمال المخالفة قد اقتصر فى بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها فى حق المطعون ضده على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من الاوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة والتى تطمئن المحكمة الى ما جاء بها الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم طبقا لما جاء بمواد

التهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ اجرامات جنائية » ، وقد اضاف
الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله : « الا انه وقد صدر القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٨٤ الذى ينص على أن تعفى جميع المخالفات التى لا تزيد
قيميتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقضى بها الامر الذى ترى
محكمة المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها » .

(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ١٣٧)

المبدأ :

الشروط التى يجب توافرها فى الحكم الصادر بالبراءة فى جريمة
البناء بدون ترخيص .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات
الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة العقوبة بلنا تتحقق به لركان الجريمة والظروف التى وقعت
فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وملائمة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق
القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان
الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتطليل عليها بالاحالة
الى محضر الضبط دون بيان مضمونه ووجه الاستدلال به على ثبوت
التهمة بعناصرها القانونية كافة ولم يستظهر مدى توافر شروط تطبيق
الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل
بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ على السياق المتقدم ، فانه
يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويمعز هذه المحكمة عن مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وعن أن

تدلى برأيها فيما تثيره الطاعنة بوجه الطعن ، مما يتعين معه نتمض
الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

(قاعدة رقم ٦٣٨)

المبدأ :

١ - شروط التمتع بالاعفاء من الغرامة فى حالة البناء المخالف
للقانون .

٢ - خلو الحكم من أسباب يستطاع قراءتها والوقوف منها على
مسوغات ما قضى به من إلزام المطعون ضده بضعف رسم الترخيص
بيطله .

الحكمة : ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤
و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له
قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة
خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٢ لوقف الاجراءات التى اتخذت
أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة
الاعمال موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة
تحدد على الوجه التالى ... وتقضى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد
قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ٥٠٠ .
مما مفاده أنه يشترط للمتمتع بالاعفاء من الغرامة عملا بحكم الفقرة

الرابعة أن يتقدم المخالف يطلب إلى الوحدة المحلية المختصة في خلال المهلة التي انتهت في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ عن أعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ٨ يونيو سنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه وايداه فيما انتهى اليه من التزام المطعون ضده بضعف رسم الترخيص عبارة عن بصة خاتم مطموسة غير مقروءة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية توجب أن يشمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا وكان الحكم المذكور قد خلا من أسباب يستطاع قراءتها والوقوف منها على مسوغات ما قضى به ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١)

(قاعدة رقم ٦٣٩)

المبدأ :

شروط الاستفادة بالاحكام التي تضمنها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه اعمال البناء .

المحكمة : وحيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن

تنظيم وتوجيه أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ، تنص على أنه : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٧ لوقف الاجرامات التى اتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجرامات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالى ... ، ... ، ... ، وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ... الخ » . ويبين من ذلك - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن شرط الاستفادة بالاحكام التى تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم المخالف بطلب الى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ١٩٨٣/٦/٨ ، كما يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر الشروط ذاتها بالاضافة الى كون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه . ولا ينال مما تقدم أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ استبدل بها نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ التى استبدل بنص الفقرة الاولى منها نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ذلك بأن المقصود من اصدار القانونين الاخيرين هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين الى الجهة الادارية المختصة خلالها . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ولا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون

فيه بعد أن استعرض المراحل التي مرت بها الدعوى وأورد ما تضمنه وصف التهمة من أن أعمال البناء أقيمت بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٥ اقتصر على قوله : « وحيث أنه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والذي ينص في مادته الأولى على أن تعفى جميع المخالفات التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة ، الأمر الذي ترى معه المحكمة إعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها » . فخلا بذلك من بيان واقعة الدعوى ومن الإشارة إلى الأدلة التي عولت عليها المحكمة في قضائها بالادانة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - فوق أنه أخطأ في تطبيق القانون بأعماله حكم الاعفاء على مبنى أقيم بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة . ذلك بأن لعيوب التسبب الموجبة لاحالة الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ١١٢٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٢٢٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١١٢٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/١/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/١/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/١/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/١/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٢٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١١٢٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١١٢٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/٢/١٩٩١)

- (الطعن رقم ١١٢٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٧٢٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١١٢٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٢٣٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٢٣٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٢٣٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٧٣٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٢٢٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٧)
 (الطعن رقم ١٢٢٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٤)
 (الطعن رقم ١٥٢١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٤)
 (الطعن رقم ١١٢٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٤)
 (الطعن رقم ١١٢٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٤)

(قاعدة رقم ٦٤٠)

المبدأ:

مخالفة شروط الترخيص الممنوح بالبناء - عدم اشتغال الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ولم يورد مضمون الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن يكون قاصر البيان مما يبطله .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله : « حيث أن وقائع الدعوى تخلص فيها لإثباته مهندس التنظيم في محضره من أن المتهم خالف شروط الترخيص الممنوح بالبناء له » واكتفى في مقام التحليل على ثبوت التهمة بقوله (وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت قبله ثبوتاً كافياً فيما جاء بمحضر المخالفة مما يتعين معه القضاء بمعاقبته طبقاً لمواد

الاثام وعملا بنص المادة ١٢/٣٠٤ ج . « . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ولم يورد مضمون الادلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن ، فانه يكون قاصر البيان مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

(قاعدة رقم ٦٤١)

المبدأ :

جريمة بناء بدون ترخيص - عدم بيان الحكم لقيمة البناء وعناصر المخالفة ومؤدى الادلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والاعمال التي التزم الطاعن بتصحيحها يكون قاصر البيان مما يبطله .

المحكمة : وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله انها « تخلص في المحضر رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ المحرر من الوحدة المحلية بمركز شيبين الكوم المحرر يوم ١٦/١٠/١٩٨٤ بأن المنكور تجارى على اقامة مبان دور ثان علوى بالطوب الاحمر ومونة الرمل والاسمنت بملكه الكائن بواجهة بريد تعديل ٩١٠ م مظلة على شارع لاشنين من شارع اسكازوس وعرض ٨٧٠ دون الحصول على ترخيص من الوحدة

بذلك ، مخالف للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ ٠٠ دون أن يبين قيمة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التى تستخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والاعمال التى ألزم الطاعن بتصحيحها ، فانه يكون قاصر البيان قصورا يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

(قاعدة رقم ٢٤٢)

البدء :

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى واكتفائه فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه أو يستظهر قيمة الاعمال المخالفة وحالة البناء والشروط التى أوجبها قانون البناء للمتمتع بالاعفاءات الواردة به يمينه بالقصور .

المحكمة : من حيث أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا وكانت المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ قد نصت على أنه « يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل

لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء النص الاآتى : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ١٩٨٥/٦/٧ لوقف الاجراءات التى تتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة توقف الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو يتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالانزلة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون وتقضى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها عن عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة مما مفاده أنه يلزم لتطبيق هذه المادة أن يتقدم المتهم بطلب للوحدة المحلية المختصة التابع لها لوقف الاجراءات المتخذة ضده وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائى أو ما أضاف اليه من أسباب أخرى قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه أو يستظهر قيمة الاعمال المخالفة وحالة البناء والاعمال التى ألزم الطاعن قد تقدم بطلب للوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات المتخذة ضده على النحو الذى اشترطه القانون سالف الذكر للتمتع بالاعفاء الوارد فيه الامر الذى يعيبه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٢/٢٦)

(قاعدة رقم ٦٤٣)

المبدأ :

١ - شروط الاعفاء من الغرامة طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

٢ - شروط الاستفادة بالاحكام التي تضمنها نص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه اعمال البناء المعدلة بالقانون رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ .

المحكمة : وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه اعمال البناء المعدلة بالقانون رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنقذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ... ، وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالى ... ، ... ، ... وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ، وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى وموقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية ... الخ وهو نص مستحدث يتناول احكاماً وقتية وقد انتهى العمل به فى ٧ من يونية سنة ١٩٨٧ وهو تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتقديم الطلبات الى الوحدات المحلية المختصة خلالها ويبين من ذلك - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن

شرط الاستفادة بالاحكام التى تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم المخالف بطلب الى الوحدة المحلية المختصة خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ كما يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر للشروط ذاتها بالإضافة الى كون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته نقلا عن وصف التهمة أن أعمال البناء أقيمت بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ أى قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ وقضى بإعفاء المطعون ضده من الغرامة المقضى بها تأسيسا على أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ وقد نص فى مادته الاولى على اعفاء المخالفات التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة دون أن يستظهر توافر باقى شروط الاعفاء وبيان ما اذا كان المطعون ضده قد قدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة فانه يكون معييا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره اننيابة العامة بوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٤٤)

المبدأ :

إذا لم يبين الحكم واقعة الدعوى وحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى لادلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من المطعون والاعمال التي ألزمه بتصحيحها كان قاصراً قصوراً يبطله .

المحكمة : لما كان القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى وحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى لادلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من المطعون والاعمال التي ألزمه بتصحيحها فإنه يكون قاصراً قصوراً يبطله . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٤٥)

المبدأ :

اكفاء الحكم في بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما أثبتته محرر المحضر بمحضره دون أن يبين ما إذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الاراضى التي تخرج عن هذا الحظر يكون قاصراً في بيان التهمة .

المحكمة : وحيث أن مدونات الحكم الابتدائي التي أحال اليها الحكم المطعون فيه بعد أن أوردت وصف الاتهام استطرد الحكم مباشرة الى القول « تخلص وقائع الدعوى فيما أثبتته محرر المحضر في محضره

المؤرخ ١٩٨٦/٨/٢ من أن المتهم أقام مبنى على أرض زراعية بدون ترخيص على مساحة ٩٥ متر وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً وقد حضر ودفع الاتهام بدفاع غير مقبول ومن ثم يتعين عقابه عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ ج . « . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استُخدمت منها للحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصراً واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما أثبتته محرر الضبط بمحضره دون أن يبين ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الاراضي التي تخرج عن هذا الحظر فانه يكون قاصراً في بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٥٣٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣)

(قاعدة رقم ٦٤٦)

المبدأ :

بناء بدون ترخيص - شروط وقف الاجراءات المخالفة والعقوبة المقررة .

المحكمة : وحيث ان البين من مطالعة الاوراق ان الدعوى الجنائية رفعت ضد المطعون ضده بوصف انه اقام بناء بدون ترخيص ، وغير مطابق للاصول الفنية ، والحكم المطعون فيه - اذ اعفاء من الغرامة المقررة - قد اقام قضاؤه - بذلك على ما قاله من ان قيمة الاعمال المخالفة

لا تزيد على عشرة آلاف جنيه . - لما كان خطأك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحة التنفيذية أو القرارات المنفذة له تعجيل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيه سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحددها على الوجه التالى وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ، وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ... » .

وكان البين من هذا النص أنه يشترط للاستفادة من أحكامه أن تكون المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وأن يكون المخالف قد تقدم خلال المهلة المحددة بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده ، كما أن التمتع بالاعفاء من الغرامة طبقا لهذا النص يتوقف على توافر الشرطين السابقين بالإضافة الى شرط ثالث هو ألا تكون الاعمال المخالفة قد زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه . - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر بحريته للقضاء بالاعفاء من الغرامة على مجرد القول بأن قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر توافر سائر شروط الاعفاء أفقه البيان . فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب الذى تله الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الذى يعجز هذه المحكمة عن أن تدلى برأيها فيها تثيرة الطاعنة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٥٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

المبدأ :

جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وغير مطابق للاصول الفنية -
الشروط الثلاثة للاعفاء من الغرامة طبقاً للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم
أعمال البناء .

المحكمة : وحيث أن البين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية
رفعت ضد المطعون ضده بوصف أنه أقام بناء بدون ترخيص وغير مطابق
للاصول الفنية ، والحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفائه من الغرامة المقررة
قد أقام قضاءه بذلك على ما قاله من أن قيمة الأعمال المخالفة تقلل
عن عشرة آلاف جنيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة
١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة
لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات
المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية
المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى
اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم
معاينة الأعمال موضوع المخالفة ، وتكون العقوبة فى جميع الاحوال
غرامة تحدد على الوجه التالى . . . وتعفى جميع الأعمال المخالفة التى
لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة ،
وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن
قد صدر فيها حكم نهائى . . . » ، وكان البين من هذا النص أنه يشترط
للاستفادة من إعدامه أن تكون المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وأن يكون المخالف قد تقدم خلال المهلة المحددة به
بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده ، كما أن

التمتع بالاعفاء من الغرامة طبقاً نهد لنص تتوقف على نواحر الشرطين السابقين بالإضافة الى شرط ثالث هو ألا تكون الاعمال المخالفة قد زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر تبريراً لقضائه بالاعفاء من الغرامة على مجرد القول بأن قيمة الاعمال المخالفة تقل عن عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر توافر سائر شروط الاعفاء آنفة البيان فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون والذى يعجز هذه المحكمة عن أن تدلى برأيها فيما تثيره الطاعنة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١١٤٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٤٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤)

(قاعدة رقم ٦٤٨)

المبدأ :

شروط الاعفاء من الغرامة وفقاً لاحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

المحكمة : وحيث أن البين من مطالعة الاوراق أن الدعوى الجنائية رفعت ضد المطعون ضده بوصف أنه أقام بناء بدون ترخيص وغير مطابق للوصول الفنية ، والحكم المطعون فيه اذ قضى باعفائه من الغرامة المقررة قد أقام قضاءه بذلك على قوله : « انه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والذى ينص فى مادته الاولى على أن تعفى جميع المخالفات التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة الامر الذى ترى معه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها » . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة

بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦. ينص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأحكامه التنفيذية أو القرارات المنفذة له قيل للعمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن يتم معالجة الاعمال موضوع المخالفة » ، وتكون العقوبة في جميع الاحوال ، غرامة تحدد على الوجه التالي » . وتعفى جميع الاعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة ، وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي . » . وكان البين من هذا النص أنه يشترط للاستفادة من أحكامه أن تكون المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ ، وأن يكون المخالف قد تقدم خلال المهلة المحددة به بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده ، كما أن التمتع بالاعفاء من الغرامة طبقا لهذا النص يتوقف على توافر الشرطين السابقين بالإضافة إلى شرط ثالث هو ألا تكون الاعمال المخالفة قد زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر تبريرا لمقضائه بالاعفاء من الغرامة على مجرد القول بأن قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر سائر شروط الاعفاء آنفة البيان ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتقدمة بمخالفة القانون والذي يعجز هذه المحكمة عن أن تحل براهيا فيما تثيره الطاعنة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٤٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٧٣٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٩٠)

- (الطعن رقم ١٥٢٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٤٥٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣١/٧/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٦٦٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٦٦٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٦٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٦٦٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٨٨٤٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٣١/١٠/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٦٣٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ٨٩٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٢٤٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)
 (الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٩١)
 (الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٩١)
 (الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٩١)
 (الطعن رقم ١١٥٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧/٣/١٩٩١)
 (الطعن رقم ٢٣١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٩١)
 (الطعن رقم ١١٣٢١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٤٤)

المبدأ :

بناء بدون ترخيص - شروط وقف اجراءات المخالفة والاعفاء منها
 والعقوبة المقررة لذلك .

المحكمة : وحيث ان البين من مطالعة الاوراق ان الدعوى الجنائية
 رفعت ضد المطعون ضدها بوصف انها اقامت بناء بدون ترخيص وغير

مطابق للاصول الفنية . والحكم المطعون فيه اذ قضى باعفائها من الغرامة المقررة قد اقام قضاؤه بذلك على قوله : « انه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والذي ينص فى مادته الاولى على أن تعفى جميع المخالفات التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة الامر الذى ترى معه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها » . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه : « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده . وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة . وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة . وتسمى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى » . وكان البين من هذا النص أنه يشترط للاستفادة من أحكامه أن تكون المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وأن يكون المخالف قد تقدم خلال المهلة المحددة له بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لوقف الاجراءات ضده ، كما أن التمتع بالاعفاء من الغرامة طبقا لهذا النص يتوقف على توافر الشرطين السابقين بالاضافة الى شرط ثالث هو ألا تكون الاعمال المخالفة قد زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر تبريرا لقضائه بالاعفاء من الغرامة على مجرد قوله سالف الذكر ، دون أن يستظهر توافر سائر شروط الاعفاء آنفـسـة البيان . فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون والذى يعجز هذه المحكمة عن أن

حُدلي برأيها فيما تثيره الطاعنة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ،
مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث
بأقلى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢١)

(قاعدة رقم ٦٥٠)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء بالطوب الاحمر بدون ترخيص - الشروط التي يجب
أن تتوافر في حكم الادانة والا كان باطلا .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم
المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في
حق الطاعن - على قوله (وحيث ان الواقعة تتحصل فيما أثبتته السيد
محضر المحضر المرفق من أن المتهم قد ارتكب الجنحة المبينة قيذا ووصفا
بالاوراق ، وحيث ان للتهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيًا أخذًا بما أثبتته
السيد محضر المحضر بالمحضر ومن عدم دفعها من المتهم بدفاع مقبول
وعملًا بالمادة ٣٠٤/٢ ج ١ » وأضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله
« وحيث انه عن الموضوع ولما كان الثابت بمحضر الضبط أن المتهم أقام
بناء الدور الاول علوى بالطوب الاحمر ، بدون ترخيص من مجلس مدينة
قليوب الامر الذي ترى معه المحكمة معاقبة المتهم بمواد القيد ويتعين تأييد
الحكم المستأنف) ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا كافيًا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي
وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح
وجه استئلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة
التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا -
واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

بيانا تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطعن بها واكتفى في التدليل على ثبوتها بما أورد. من محضر الضبط دون بيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون بيان قيمة الأعمال المخالفة محل الاتهام فإنه يكون معيبا بالتجهيل والقصور الذي يبطله. ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١١٢٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)

(قاعدة رقم ٦٥١)

المبدأ :

بناء بدون ترخيص - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل المحضر الهندسى الذى لم يوضح ماهية أعمال البناء المخالفة لكيفية اجرائها. وتقدير قيمتها الذى عول عليه فى قضائه فإنه يكون مشويا بالقصور .

الحكم: وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « . وحيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته مهندس التنظيم بالوجدة المحلية لدينة ومركز شبين الكوم. والمتضمن أن المتهم أقام البناء المبين تجديدا بالمحضر بدون ترخيص مخالف بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٦ . وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت قبله كافيّا تأسيسا على ما ورد بمحضر المخالفة سالف الذكر وتطمنن المحكمة الى صحته لا سيما وأن المتهم لم يقدم ما يدرأ الاتهام عنه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين القضاء بمعاقبة المتهم بالمواد ١ ، ١/٤ ، ٥ ، ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وعملا بالمادة ٣٠٤/٢ - ج » ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتمل المحضر الهندسى الذى عول عليه فى قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية اجرائها وتقدير قيمتها ،

وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين ولقعة الدعوى والادلة التي استند اليها-وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت-التي يقوم عليها-قضاؤه-ومؤدى كل ما فيها من بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوباً بالقصور - وهو ما يتسع له وجه الطعن - .منذ يعجز مسكنة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وإن تقبل كلفتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .والإحالة .

(الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٦٥٢)

المبدأ :

يتعين نقض الحكم إذا كانت مدونات الحكم يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لامجابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن أورد وصف التهمة من أن الطاعن أقام بناء تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه بدون موافقة اللجنة المختصة حصل ولقعة الدعوى اخذاً مما ورد بمحضر المخالفة بأن الطاعن قام ببناء الدور الرابع العلوى دون الحصول على رخصة من هيئة التنظيم ثم استطرد الى القول بثبوت التهمة اخذاً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم على هذا النحو يشوبها الاضطراب انذى ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . خاصة وأن الواقعة حسبما ورد بوصف التهمة قسدت وضحت فعلا غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات البناء عدا المستوى

الفاخر طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لبحث وجه الطعن الاخر .

(الطعن رقم ٢٨٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٥٣)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون اذا لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة بالنسبة لواقعة بناء الدور الرابع وتاريخ انشائه ومؤدى الادلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والاعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : « حيث ان المتهم قدم شهادة مؤرخة ١٩٨٦/١/٧ صادرة من محافظة القاهرة قسم الاسكان والتشييد ٢٠٤

تفيد ان الدور الثالث فوق الارض مقام بترخيص سابق رقم ٢٠٥

لسنة ١٩٧٣ ، وبالمعينة على الطبيعة تبين ان مسطح الدور الرابع فوق الارض ١٩٥ م بتكاليف ٤٨٧٥ جنيه . وحيث ان الكشف والرسم المقدم ثابت فيه اقامة ثلاثة ادوار دون الارض اى اربعة ادوار بالارض وثابت بالمحضر وهو حجة بما ورد فيه بالنسبة للدور الرابع ولم يقدم المتهم عكس ما جاء به انه قام بتغطية الدور الرابع فوق الارض ، وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم بالنسبة للدور الرابع واستطرد الحكم بعد ذلك الى سرد نص المادتين ٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - « لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة

والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة بالنسبة لواقعة بناء الدور الرابع وتاريخ انشائه ومؤدى الادلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والاعمال التي ألزم الطاعن بتصحيحها فانه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقبول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٥٤)

المبدأ :

بناء على ارض زراعية - يكون الحكم معيبا بما يبطله اذا اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها بما اثبتته دون أن يبين وجه استدلاله بما أورده على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ولم يستظهر ما اذا كانت الارض محل البناء من الاراضى الزراعية المحظور البناء عليها أم انها تخرج عن نطاق هذا الحظر .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : « وحيث انه عن الموضوع ولما كان الثابت بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٨٥/٤/٢١ أن المتهم أقام بناء على مساحة مائة وخمسة وسبعون مترا من الارض الزراعية بدون تصريح من وزارة

الزراعة الامر الذي تترتب منه المحكمة معاقبته بموآذ الاثم « . لما كان ذلك، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيانها تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتفصيل عليها بما أثبت على النحو سالف الذكر دون أن يبين وجه استدلاله بها أو أنه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ولم يستظهر ما إذا كانت الارضى محل البناء من الاراضى الزراعية المحظورة البناء عليها ، أم أنها من تلك التي تخرج عن نطاق هذا الحظر على نحو ما استنته المادة الثانية من قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ . لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٣٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٣٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٩)

(قاعدة رقم ٦٥٥)

المبدأ :

بناء مخالف للقانون - عدم استظهار الحكم لعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة واكتفائه فى بيان دليل الادانة بالاحالة الى أوراق الدعوى ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة يعيبه بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيان واقعة الدعوى ودلة الثبوت فيها على القول « وحيث

أن وجيز الواقعة يخلص جسهما جاء في المحضر المحرر ضد المتهم والمؤثر
١٩٨٥/٧/١٣ أنها أقبست - منزلا - دور أرضي - على حاورتين يـقـسـل
عرضهما عن ثمانية أمتار بدون تنفيذ الرودود القانونية وبدون الحصول
على ترخيص ، ... وحيث يبين مما تقدم أن الاتهام المستند إلى المتهم
ثابت قبلها أخذا مما سطر بالأوراق ومن ثم يتعين معاقبتها طبقا لمواد
الاتهام » . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في
المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة للمستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة
ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه لم يستظهر عناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة التي انتهت
إلى إيقاعها على الطاعنة ، واكتفى في بيان دليل الادانة بالاحالة إلى
أوراق الدعوى ، ولم يورد مضمونها ، ولم يبين وجه استدلاله بها على
ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور في
البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لمبحث الوجه الاخر
للطعن .

(الطعن رقم ٢٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٩)

(قاضية رقم ٦٥٦)

المبدأ :

بناء على أوضاع زراعية بدون ترخيص - إذا لم يبين الحكم ما إذا
كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم
أنها من الأراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر يكون قاصرا عن
بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : - (أن أرض الاتهام بنى عليها منزل إلتهم بالطوب الاحمر وأيده في ذلك المشرف الزراعى محرر محضر المخالفة وعمدة الناحية ورئيس المجلس المحلى للقرية بأن المتهم أقام المبنى على أرض الاتهام بدون ترخيص لهذا البناء ولم يتحدد الحيز العمرانى لهذه القرية ٠٠٠٠) وأضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله : (وحيث أن الثابت من تقرير الخبير المودع في الدعوى أن المتهم أقام المنزل على أرض الاتهام بالطوب الاحمر والاسمنت بارتفاع ٥ متر على أرض زراعية وهو كائن بحوض بياض نمرة ٢٠ زمام ناحية القلج بمركز قفط وأن المتهم إقام البناء على أرض الاتهام بدون ترخيص وفي تاريخ يعاصر لتاريخ تحرير المحضر المحرز بمعرفة السيد مدير الجمعية الزراعية بناحية القلج قفط ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف ٠٠٠) لما كان ذلك ، وكلنت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصراً . وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر به القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ - قد نص في المادة ١٥٢ منه على أن : (يحظر اقامة أية مبان او منشآت في الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ، وتعتبر في حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر : أ - الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد في ١٢/١/١٩٨١ ب - الاراضى الداخلة في نطاق الحيز العمرانى للقرى والذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة

بالاتفاق مع وزير التعمير ، ج - ٥٥٥٥ و - ٥٥٥ هـ - ٥٥٥٥ قان اقامة
بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/٢ ،
وفقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية الذي يصدر به
قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضحى غير مؤتمة في
هذا النطاق . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة
والتدليل عليها بما أثبتته من أن الطاعن أقام بناء بالطوب الاحمر وفلاسمنت
على أرض زراعية بدون ترخيص دون أن يبين ما اذا كانت الارض محل
البناء من الاراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الاراضي
الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر ، على ما سلف ببيانه ، فانه يكون
قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الامر الذي يعجز هذه
المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها
في الحكم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والاحالة .

(الطعن رقم ٢٧٥٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٧)

(قاعدة رقم ٦٥٧)

المبدأ :

اكتفاء الحكم في بيان الواقعة والتدليل عليها على ما أثبتته محرر
المحضر من اقامة المتهم سور بالطوب الاحمر على أرض زراعية دون أن
يبين أنها من الاراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها تخرج عن
هذا الحظر فانه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية
كافة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه
لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله « وحيث أنه
عن وقائع الدعوى فانها تتلخص بأنه في يوم ١٩٨٥/١/٢٩ وأثناء مرور
مهندس الزراعة بالجمعية الزراعية بناحية برطى شاهد سور مقام بالطوب

الأحمر على أرض زراعية بطول ٢٠ متر عشرون متراً تقريباً. ارتفاع نصف
متر تقريباً ومحدد. يحدود أربعة الحد للبحري. بور باقى للمحطة الحد
للقبلى. بور باقى. للمحطة الحد الشرقى زراعة ٥٠٠٠٠. والحد الغربى بور
ملك وزرة ٥٠٠. وإنها ملك المدعو ٥٠٠٠. وخيت أنه معا ورد فى المحكمة
تطعن. اليه ويعتبر المتهم مخالف لنص القانون وقت تحرير محضر المخالفة
وحيث أنه نظراً لطرف الواقعة فالمحكمة ترى استعمال الرقعة قبل المتهم
مما يقتضيه معه القضاء بتأييد الحكم المعارض فيه مع إيقاف عقوبة
الخصم فقط عملاً بنص المادتين ٥٥ ، ٥٦ ع . »

بما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد ألوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة يبين استحقاق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها . تمكننا المحكمة « لتقضى من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا . واذا كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نص فى المادة ١٥٢ منه على أن « يحظر اقامة اية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل انزقة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة فى ١٩٨١/١٢/١

(ب) لا تخفى المداخلة في نطاق الحيز العمراني للقنطرة والذي يصدر بتحديد قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

..... (2)

..... (و)

..... (A)

فإن إقامة بناء على أرض زراعية داخل كودون المدينة المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ وإقامته على أرض زراعية دخل الحيز العمراني للمدينة الذي يصدر به قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤهلة في هذا النطاق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها على ما أثبتته محضر المحضر من إقامة المتهم بمرور مقام بالطوب الحيز على أرض زراعية ، دون أن يبين ما إذا كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المخطوطة البناء عليها أم أنها من الأراضي الزراعية التي تخرج عن هذا الحظر على ما سلف بيانه - فإنه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن ببقائه أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٢١٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٨٢٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٧)

(الطعن رقم ١١٧١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٢)

(قاعدة رقم ٦٥٨)

المبدأ :

جريمة البناء على أرض زراعية دون ترخيص - تعويل الحكم على ما ورد بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها يكون معيبا .

المحكمة : وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه تقتصر على بيان وصف التهمة المسندة إلى الطاعن من أنه أقام بناء على أرض زراعية بغير حصوله على ترخيص

من الجهة الادارية المختصة استطرد مباشرة، إلى التكيل على ثبوت التهمة في حق الطاعن بقوله « ونحيط أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً مما جاء بمحضر ضبط الواقعة الذي تطمئن إليه المحكمة ولم يدفع التهمة عن نفسه بدفاع مقبول ومن ثم تعين عقابه بمواد الاتهام عملاً بالمدلة ١٠٢/٣٠٤ - ج - » لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة التأخذ والا كان قاصراً وكان الحكم المطعون فيه اذ دلت الطاعن بجريمة البناء على أرض زراعية بغير ترخيص قد عول في ذلك على ما ورد بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق للقانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ومن ثم فانه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٤٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/١٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١١٩٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١)

(قاعدة رقم ٦٥٩)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر الضبط الذي عول عليه في قضائه بادانة المطعون ضده بما يفصح عن تاريخ اقامة الاعمال المخالفة وتوافرها في شروط لاعفاء من الغرامة .

المحكمة : وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ - لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ في شأن

توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ .
٩٩ لسنة ١٩٨٦ تقضى على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له
قبل الفصل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة
خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت
أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة
الاصصال موضوع المخالفة وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة
تحدد على الوجه التالى وتعفى جميع الاعمال المخالفة التى
لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة
... الخ . ويبين من ذلك أن شرط الاستفادة بالاحكام التى تضمنها ذلك
النص - ومنها اعفاء الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف
جنيه من الغرامة - بالاضافة الى توفر باقى شروط الاعفاء - هو أن تكون
الاعمال المخالفة قد وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى
٨ من يونية سنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم
الابتدائى أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى
حق المطعون ضده على قوله : « وحيث أن النياية العامة أسندت الى المتهم
الاتهام المبين وصفا بالاوراق وطلبت ادانته على النحو الثابت بالاوراق
بمواد الاتهام وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة محرر المحضر
للثابتة بمحضر ضبط الواقعة ... الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم
طبقا لمواد الاتهام » . كما يبين معه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح
عن تأييده للحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها اقتصر فيما أورده
من أسباب مكملية على القول : « وحيث أنه لما كانت قيمة الاعمال
المخالفة تقل عن عشرة آلاف جنيه ومن ثم تقضى المحكمة باعفاء المتهم
من الغرامة عملا بنص المادة الاولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ » . لما
كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم
للابتدائى أو ما أضاف اليه من أسباب أخرى - قد خلا من بيان واقعة

الدعوى ومشمئل محضر الضبط الذى عول عليه فى قضائه بإدانة المطعون ضده بما يفصح عن تاريخ إقامة الأعمال المخالفة وتوافرها فى شروط الاعفاء . لما كان ذلك ، وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند اليها وأن يبين مؤداها ببيان كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فإن للحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن نقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة .

(الطعن رقم ٢٩٨٥٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٠/٣ / ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٦٠)

المبدأ :

جريمة إقامة بناء بدون ترخيص - خلو الحكم من بيان الواقعة وإيراد الأدلة التى عول عليها فى إدانة المطعون ضده ودون أن يحيل الى أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الشأن يعيبه بالقصور الذى يبطله .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه - الذى دان المطعون ضده بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص وقضى بإعفائه من العقوبة الأصلية - أنه خلا من بيان الواقعة والأدلة التى عول عليها واقتصر على قوله : « وحيث أن قيمة الأعمال المخالفة ١٠٠٠ وطبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ تعفى جميع الأعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وإذ كان ذلك ، فإن المحكمة تقضى بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع باعفاء لمتهم من الغرامة الاصلية فقط وتأييد الحكم. فيما عدا ذلك » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات المجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاليها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة وايراد الادلة التي عول عليها في اتانة المطعون ضده ودون أن يحيل الى أسباب الحكم الابتدائي في هذا الشأن ، فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن ..

(الطعن رقم ١٢٠٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

(قاعدة رقم ٦٦١)

المبدأ :

عدم بيان الحكم لواقعة الدعوى والاعمال المخالفة ومؤدى أدلة الثبوت التي اقام عليها قضاؤه بالادانة ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة في حق المطعون ضده بعناصرها القانونية ودون أن يحيل الى أسباب الحكم الابتدائي في هذا الشأن فانه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن نقل قيد ووصف النيابة العامة للتهمتين اقتصر على قوله : « وحيث انه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - والذي ينص في مادته الاولى على أن تعفى جميع المخالفات التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من

الغرامة الامر الذى ترى جبه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها «
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة بيانا تتحقق به
أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها
المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة
النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم
ولا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى والاعمال
المخالفة ومؤدى أدلة الثبوت التى أقام عليها قضاؤه بالادانة . ووجه
استدلاله بها على ثبوت التهمة فى حق المطعون ضده بعناصرها القانونية
كافة ودون أن يحيل الى أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الشأن ، فانه
يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى
بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٢٠٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

(قاعدة رقم ٦٦٢)

المبدأ :

تعديل الحكم بادانة الطاعن بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية
بدون ترخيص - على مضمون محضر الضبط وأقوال محرره دون ايراد
مؤدى ذلك ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة يعيب الحكم ويوجب
نقضه .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم
المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والدلة على ثبوتها فى حق الطاعن
فى قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر
الضبط وقرره محرر المحضر من أن البناء على ارض زراعية بدون ترخيص
وحيث أن المتهم لم يدفع التهمة المسندة اليه بقصد دفع أو دفاع الامر
الذى ترى معه المحكمة ادانته ومعاقبته بمواد الاتهام عملا بنص م ٣٠٤

١٠ ج ٠ « لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخضاها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ داني الطاعن بجريمة اقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص قد عول في ذلك على مضمون محضر الضبط وأقوال محرره دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهد به محرره ووجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٢٨٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٦٣)

المبدأ :

إذا لم يبين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى والاعمال المخالفة ومؤدى الادلة التي استند اليها في قضائه بالادانة ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة في حق المطعون ضده بعناصرها القانونية كافة ودون أن يجيل الى أسباب الحكم الابتدائي في هذا الشأن فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله .

المحكمة : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد أن أورد فيه ووصف النيابة العامة للتهمتين إقتصر على قوله : « وحيث انه وقد صدر للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - والذي ينص في مادته الاولى على أن تخفى جميع المخالفات التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من

الغرامة الامر الذى ترى ضعه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقضى بها « . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ولادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة للتطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى والاعمال المخالفة ومؤدى الدلة التى استند اليها فى قضائه بالادانة ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة فى حق المطعون ضده بعناصرها القانونية كافة ، ودون أن يحيل الى أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الشأن ، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٣٣٣٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٦)

(قاعدة رقم ٦٦٤)

المبدأ :

مبان مخالفة للقانون - الحكم بالاعفاء من الغرامة تاسيما على أن الاعمال المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر جافى شروط التمتع بالاعفاء - يكون مشويا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى الماخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على قوله : « حيث أن النيابة العامة أسست الى المتهم الاتهام المبين وصفا بالاوراق وظللت ادانته على النحو الثابت بقيد الاوراق بمواد الاتهام - وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من الاوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة والتى تطمئن المحكمة الى ما جاء بها الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم طبقا لما جاء بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ / ٢ ج . » وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال فى أسبابه الى أسباب الحكم الابتدائى أضاف « وحيث أنه بالنسبة لعقوبة للغرامة المقضى بها ، ولما كان الثابت من محضر ضبط

الواقعة أن قيمة الأعمال المخالفة أقل من عشرة آلاف جنيه ومن ثم نقض المحكمة بأعفاء المتهم من تلك الغرامة لمصنعي المادة البلمبة والتولوي من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والتي حلت محل المدة الفائلة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الوثائق المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من لاثمهم وأن يورد مؤدى الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة لماخذ والا كان قاصرا ، كما أنه يشترط للمتعم بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الفائلة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ للمعخل بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ أن يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال مهلة انتهت في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ عن أعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل الفصل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ٨ من يونيو سنة ١٩٨٣ - لما كان ذلك ، وكان للحكم المطعون فيه قد قضى بأعفاء المطعون ضده من الغرامة كليهما على مجرد كون أعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون أن يحظر مدى توافر بقى شروط التمتع بذلك الاعفاء ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي له للصنارة على وجود الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن اتصال بقبليتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الخصوى كما صار اثباتها في الحكم وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن الامر الذي يقتضي معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة ..

(الطعن رقم ١٣٧٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

(قاعدة رقم ٦٦٥)

المبدأ :

بناء بدون ترخيص - بخلو الحكم من بيان تاريخ إقامة البناء معخل الاتهام وما إذا كان المخالف تقدم بطلب الى الوحدة المحلية خلال المهلة التي تنتهي في ٢٩/٧/٨٧ - توقف الاجراءات التي اتخذت لو تتخذ

ضده - ولاعمال باقى الاحكام الواردة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمعدل
بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ لتحديد مدى خضوعه لاي من القانونين
رقمى ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الوارد به الاعفاء .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاوراق ان النيابة العامة اقامت
الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده لانه فى يوم ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٥
بمحللة المنتزه اقام بقاء بحون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ٢٢
مكررا (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان توجيه وتنظيم
اعمال البناء ومحكمة اول درجة قضت فى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٥ بحبس
المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ ويتصحيح الاعمال
المخالفة - فعارض المحكوم عليه وقضى فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥
يقبول معارضته شكلا وفى الموضوع بالرفض والتأييد . فاستأنف المتهم
ومحكمة ثانى درجة قضت فى ٤ من مارس سنة ١٩٨٦ عيابيا بقبسؤل
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالرفض والتأييد فعارض المتهم وقضى فى
المعارضة الاستئنافية فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ بقبول المعارضة شكلا
وفى الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه ويزامة المتهم مما استند اليه .
لما كان ذلك : وكان البين من مدونات الحكمين الابتدائى الماخوذة بأسبابه
والحكم المطعون فيه انه وان ايانا قيمة البناء المخالف الا انهما خليا من
بيان تاريخ إقامة البناء محل الاتهام وما اذا كان المخالف قد تقدم بطلب
الى الوحدة المحلية المختصة خلال المهلة التى تنتهى فى ٧ من يونيو سنة
١٩٨٧ وذلك لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، ولاعمال باقى
الاحكام الواردة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون ٥٤ لسنة
١٩٨٤ - والذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٤
والمعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشره وذلك لتحديد هل يخضع
المخالف لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شان توجيه وتنظيم
أعمال البناء أم يخضع لاحكام التعديل المدخل على القانون الاخير
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - فانه
يكون مشوبا بالقصور الذى له الصبارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة
القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن
اعمال رقابتها على مدى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعية

الدعوى ، وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث وجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٨١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٦٦)

المبدأ :

بناء على أرض زراعية - اذا لم يبين الحكم صلة الطاعن بالأرض الزراعية والمباني القائمة عليها وعما اذا كانت الأرض الزراعية محظور البناء عليها أم تخرج عن هذا الحظر فانه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً وذلك مما جاء بمحضرة الذى حرره محرر المحضر من أن المبانى على أرض زراعية بدون ترخيص ولم يدفع التهمة المسندة اليه قيد دفع أو دفاع الامر الذى ترى معه المحكمة معاقبته » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسنأخذها بما أخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القوانين على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً واذا كان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ قد صدر بتاريخ ١/٨/١٩٨٣ والذي صدر الحكم المطعون فيه فى ظله قد حظر إقامة أى مباني أو منشآت على الاراضى الزراعية والاراضى البور والقابلة للزراعة واستثنى من هذا الحظر الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/١٩٨١ والاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة

بالاتفاق مع وزير التعمير ، ومن ثم فإن إقامة مباني على أرض زراعية في نطق هذا الاستثناء تكون غير مؤهلة . وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول بأن البناء مقام على أرض زراعية دون أن يبين صلة الطلوع بهما ودون أن يثبت في حقه ما يرتب مسؤوليته عن الجريمة التي دانه بها ولم يبين ما اذا كانت الأرض محل البناء من الأراضي الزراعية المحظور البناء عليها أم أنها من الأراضي التي تخرج عن هذا الحظر فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بأوجه طعنه ومن ثم يتعين الحكم بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٢٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٢٩ / ١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٦٧)

المبدأ :

يكون الحكم قد أخطأ في القانون اذا قضى بتبرئة المطعون ضده رغم تخلف شرط من شروط التمتع بالاعفاء من الغرامة .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله : « حيث أن قيمة الاعمال أقل من عشرة آلاف جنيه والذي أعفى المشرع من العقوبة عليها ومن ثم تقضى المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم » . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٤ لسنة ١٩٨٦ نص في مادته الثالثة على اعفاء المخالف من الغرامة لذا ما تولفت الشروط الواردة بها ، وكان من المقرر وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن شرط التمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة آتفة الذكر أن يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال المهلة التي انتهت في ٧ من يوسيه سنة ١٩٨٧ عن أعمال مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل

العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ وكان تاريخ الواقعة كما جاء بوصف الاتهام ١٩٨٥/٤/١٠ فان الحكم تطعون فيه اذ قضى بتبرئة المطعون ضده رغم تخلف شرط من شروط التمتع بالاعفاء من الغرامة - اذ ان - المبانى اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقسول كلمتها فى موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحادة .

(الطعن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣٠)

(قاعدة رقم ٦٦٨)

المبدأ :

اعفاء الطاعن من عقوبة الغرامة فى أسباب الحكم ثم قضى فى منطوقه بعكس ذلك يعيب الحكم بالتناقض والتخاذل .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « وكان الثابت من محضر الضبط المحرر فى ١٩٨٤/١١/١٤ أن المتهم لم يرتكب سوى مخالفة اقامة البناء بدون ترخيص من الجهة المختصة وأن تكاليف الاعمال المخالفة هى مبلغ ٢٦٠٠ جنيه - دون أن تقسب اليه مخالفة أن البناء يشكل خطراً على الارواح أو الممتلكات - ولا يتضح خروجاً على خط التنظيم أو خط البناء ومن ثم يختصر الامر على معتقده بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المعطلة بالمادة الاولى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ واعفائه من الضريبة المقررة فى المادة الاولى من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ثم جرى منطوق الحكم بمعاقبة الطاعن بتغريمه مبلغ ٢٦٠٠ جنيه - قيمة الاعمال المخالفة لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - على ما تقدم بيانه - انه بعد ما انتهى اليه من اعفاء الطاعن من عقوبة الغرامة المحضى

بها طيقا لما صرح به الحكم فى اسبابه. قد عاد ففرض بعكس ذلك مى المنطوق مما يعيبه بالتناقض والتخاذل مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٩١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٨٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٦٩)

المبدأ :

حكم - اقتصاره على الاحالة الى محضر ضبط الواقعة وعدم ايراده مضمونه وعدم بيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية جميعها - اغفاله بيان قيمة اعمال البناء ومحل الاتهام وكيفية اجرائها وهو بيان جوهري - قصور .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى جيانه لواقعة الدعوى وأدلة ثبوتها على قوله : (بحيث أن النيابة العامة أسندت الى المتهم - (هكذا) - الاتهام المبين وصفاً بالأوراق - وطلبت أدانته على النحو الثالث بقيد الأوراق بمواد الاتهام) ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم : من الأوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة والتي تطلعن المحكمة الى ما جاء بها - الامر الذى يتعين معه لدانة المتهم طبقاً لما جاء بمسبوبات الاتهام) . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان

قياساً ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية جميعها فضلاً عن اغفاله بيان قيمة اعمسال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها وهو بيان جوهرى - فى خصوص هذه الدعوى - لما له من اثر فى توافر العناصر القانونية للجريمة التى دىنت بها المطعون ضدها ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور - الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون اذ يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وايداء كلمتها فى شان ما تثيره الطاعة من وجه مخالفة القانون ، لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن :

(الطعن رقم ١٤١٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٣)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٤٢٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣١)

(قاعدة رقم ٦٧٠)

المبدأ :

يكون الحكم مشوباً بالقصور اذا قضى بالاعفاء من الغرامة تاسيساً على مجرد كون الاعمال المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون ان يستظهر باقى شروط التمتع بذلك الاعفاء .

الحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه والذى انشا لنفسه اسباباً جديدة انه بعد مرده وصف التهمة المستدة الى المطعون ضده من اقامته بناء بدون ترخيص ، وغير مطابق للصول الفنية ، استطرد بعد ذلك مباشرة الى القول بانطباق الفقرة الزابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤

لسنة ١٩٨٤ ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به من غرامة اضافية مع اعفاء المتهم من الغرامة الاصلية والزمانة بتصحيح الاصل، للمخالفة ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاحالة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلاله بها وسلامة ماأخذ تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين حقيقة الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقبتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بأسباب طعنها . فضلا عن ذلك ، فإنه من المقرر أنه يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ أن يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال مهلة انتهت في ٧ من يونيو ١٩٨٧ عن اعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ (في ٨ من يونيو ١٩٨٣) ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعفاء المطعون ضده من الغرامة تأسيسا على مجرد كون أعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر مدى توافر باقي شروط التمتع بذلك الاعفاء ، فإنه يكون مشوبا أيضا بالقصور .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٤١٧٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٩١)

المبدأ :

جريمة بناءً بدون ترخيص- إذا اقتصر الحكم في بيانه على واقعة
الدعوى على الاحالة الى محضر الضبط دون أن يستعرض الواقعة
ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت
عليها المحكمة قضاءها بالأدانة فإنه يكون قاصر البيان بما يعنيه .

المحكمة : ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن الشارع قد أوجب في
المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالأدانة
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من
المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها .
لذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى
على الاحالة الى محضر الضبط ، دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل
على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة
قضاءها بالأدانة فإنه يكون قاصر البيان بما يعنيه ويوجب نقضه
والاعادة وذلك دون حاجة لبحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

(الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٢٠٩٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٣)

(الطعن رقم ١٣٣٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٣)

(الطعن رقم ١٣٣٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

(الطعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٩)

(قاعدة رقم ٦٧٢)

المبدأ :

مبانى - اغفال الحكم ببيان قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها وتاريخ انشائها وبقاى الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ وهو بيان جوهري يشوبه بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى وأدلة ثبوتها على قوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من الاوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة وللتى تطمئن المحكمة الى ما جاء بها - الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم طبقا لما جاء بمواد الاتهام » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فضلا عن اغفاله بيان قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها وتاريخ انشائها وبقاى الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ - وهو بيان جوهري - فى خصوص هذه الدعوى لما له من اثر فى توافر العناصر القانونية للجريمة التى دىنت بها المطعون ضدها ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور - الذى له الصدارة على وجوبه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - اذ يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وابداء

كلمتها في شأن ما تثيره الطاعنة من توجه مخالفة القانون ، لما كان
ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٤١٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٢٠٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٣)

(قاعدة رقم ١٧٣)

المبدأ :

مباني مخالفة - شروط التمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليها
في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من
اسباب الحكم الابتدائي أو ما اضاف اليه من اسباب أخرى - قد خلا من
بيان واقعة الدعوى ومؤدى أدلة الادانة ، لما كان ذلك وكان الأصل
أنه يجب لسلامة الحكم - وفقا لما نصت عليه المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية - أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها
وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت
بها المحكمة فان الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت
التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى
تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور ، فضلا عن ذلك ، فان
المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المستدلة
بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ و ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز
لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته
التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ، أن يقدم طلبا
الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ يونية ١٩٨٧ لوقف

الاجراءات التي اتخذاها أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ويكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تتحدد على الوجه التالي (.....) وتعفى جميع الاعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة ، وتسرى الاحكام المطبقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي « ومن ثم فانه يشترط للمتبع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليها في المادة سالف الذكر أن يكون المخالف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة في خلال المهلة التي انتهت في ٧ من يونية ١٩٨٧ عن أعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في ٨ من يونية ١٩٨٣ .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعفاء المطعون ضدها من الغرامة المقررة لمجرد كون أعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط الاعفاء ، فانه يكون مشوبا بالنقص ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة باسباب الطعن لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحادة :.

(الطعن رقم ١٤١٧٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٠)

في نفس الموضع :

(الطعن رقم ١٣٣٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

(الطعن رقم ١٢٠٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٦)

(الطعن رقم ٤٣٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٩)

(الطعن رقم ١٤١٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٤)

(الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣٠)

(الطعن رقم ١٢٠٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

المبدأ :

حكم - إذا أيد الحكم الاستثنائي الحكم الابتدائي لاسبابه رغم أنه خلا من بيان واقعة الدعوى والادلة التي استخلصت منها الادانة ومضمونها فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد الوصف الذي أقيمت به الدعوى الجنائية وأشار الى القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه خلص مباشرة الى القضاء بادانة المطعون ضده في قوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبله من الاوراق وشهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة ثبوتا كافيا لادانته لقيامه باعمال البنل على النحو المبين بالمحضر بتكاليف وعقابه ينطبق على خص المواد المطلوبة فيقعين ادانته طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ . ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وقد كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم أنه خلا من بيان واقعة الدعوى والادلة التي استخلصت منها الادانة ومضمونها فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى ما تثيره الطاعنة في طعنها .

(الطعن رقم ١٤٦٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/١٠)

المبدأ :

١ - بناء بدون ترخيص وغير مطابق للمواصفات - ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحصل أسبابا والا بطلت فاذا ما استحالتم قراءة أسبابه فيكون بذلك قد خلا من الاسباب وبالتالي تبطل .

٢ - ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته .

المحكمة : ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المطعون ضدها بتهمة اقامة بناء بدون ترخيص وقير مطابق للمواصفات قد شابه القصور فى التسبب ذلك بان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الدلة التى استخلصت منها الحكم الادانة .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى - الذى أحال اليه الحكم المطعون فيه - أن اغلب أسبابه غير مقروءة وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام فى غير ما اتصال يؤدى الى معنى مفهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وأن تقول كلمتها فيما تأثيره الطاعة بوجه النعى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فطلا من أسبابه لاستحالة قراءتها - وكانت ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي أقيم عليها فيطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه .

لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤١٨١ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٠/١١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٧٦)

المبدأ :

اقامة بناء بدون ترخيص ومخالف للقانون - اذا لم يحضر المطعون ضده بنفسه أمام المحكمة الاستئنافية في الجنب المقاتل عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم وحضر عنه محاميه فان حضور المحامي في هذه الحالة يكون عديم الأثر ولا يعتد به . واذا كانت المحكمة قد حجزتها للحكم ووصفته بأنه حضوري فان هذا الوصف خطأ لانه صدر في هذه الحالة غيابيا وقابلا للمعارضة وبالتالي لم يكن نهائيا عند الطعن عليه بطريق النقض .

المحكمة : من حيث أن الثابت من الاوراق أن محكمة الدرجة الاولى قضت بتفريم المطعون ضده ١٦٠٠ جنيتها والزامه بتصحيح الاعمال المخالفة والاعفاء من الغرامة عن جرائم اقامة بناء بدون ترخيص في الاجزاء البارزة عن خط التنظيم ومخالفا للمواصفات الفنية فاستأنفت النيابة العامة ، ويبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المطعون

ضده لم يحضر وحضر عنه محام بتوكيل فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٧ وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه والقاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام المطعون ضده بتصحيح الاعمال المخالفة ووصفته بأنه حضوري . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة هي التي استأنفت الحكم الابتدائي ، فإن هذا يجيز لمحكمة الدرجة الثانية أن تشدد العقوبة في حدود ما تقضى به المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء للنطبقة على الواقعة . والتي تعاقب بالحبس وبغرامة تعادل قيمة الاعمال أو مواد البناء المقامة فيها أو بأحدى هاتين العقوبتين . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والتي نظر الاستئناف في ظلها قد أوجبت في فقرتها الاولى على المتهم في لجنة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه ، وكان المطعون ضده لم يحضر بنفسه أمام المحكمة الاستئنافية وحضر عنه محام ، وكان حكمها الصادر بالإدانة في لجنة معاقب عليها بالحبس - كما هو الحال في الدعوى - واجب التنفيذ فور صدوره ، فإن حضور المحامي في هذه الحالة يكون عديم الاثر ولا يعتد به ، ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا تقابلا للمعارضة فيه وبالتالي لم يكن نهائيا عند التقرير يالطعن فيه بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بالا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المقررات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الحكم المطعون فيه لم يعط للمطعون ضده فإن باب المعارضة فيه يظل مفتوحا أمامه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ١٣٣٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلية ١٣/١١/١٩٩١)

المبدأ :

- ١ - شروط الاستفادة بالأحكام التي تضمنها قانون المباني الجديد .
وشروط الاعفاء من الغرامة المقررة على المباني المخالفة .

٢ - الحكم الذي يقضى بالاعفاء بعد المهلة المحددة في قانون المباني يكون مخالفا للقانون ومعيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تسيجه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٦٦ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأمره التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا إلى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن يتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحددها على الوجه التالي : ، ، وتعفى جميع الاعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة وتضمنى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للمدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية الخ وهو نص مستحدث يتناول أحكاما وقتية وقد انتهت العمل به في ٧ من يونيو سنة ١٩٨٧ وهو تاريخ انتهاء المهلة المحددة لتقديم الطلبات الى الوحدات المحلية المختصة خلالها - ويبين من ذلك - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن شرط الاستفادة بالأحكام التي تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم المخالف بطلب إلى الوحدة المحلية المختصة في خلال المهلة المبينة به عن مخالفة

وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ كما يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر الشروط ذاتها بالإضافة الى كون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه ولا ينال مما تقدم أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ عدلت بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ذلك أن القصد من اصدار القانونين الاخيرين هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين الى الوحدات المحلية المختصة خلالها .

لما كان ذلك ، وكان القسانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائى أو ما أضاف اليه من اسباب أخرى قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى الاوراق وشهادة محرر المحضر ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة وقضى باعفاء المطعون ضده من الغرامة لمجرد كون أعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بذلك .اعفاء . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - فوق أنه أخطأ فى تطبيق القانون - بأعماله حكم الاعفاء على مبنى أقيم بتاريخ ٨ من يونية سنة ١٩٨٥ بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة ذلك بأن القصور فى التسبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٤١٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٩١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤١٧١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٩١)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء مخالف للقانون - اغفال الحكم لبيان قيمة أعمال البناء وكيفية اجرائها وتاريخ انشائها ومدى انطباق الشروط المنصوص عليها فى القانون يجعله مشوبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المأخوذ باسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها على قوله (حيث أن النيابة العامة استندت الى المتهم الاتهام المبين وفقاً بالاوراق وطلبت ادلته على النحو الثابت بقيد الاوراق بمواد الاتهام ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم (المطعون ضده) من الاوراق ومن شهادة محرر محضر الضبط الثابتة بمحضر ضبط الواقعة والتي تطمئن المحكمة الى ما جاء بها - الامر الذى يتعين معه ادانة المتهم طبقاً لما جاء بمواد الاتهام) .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصراً ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فضلاً عن اغفاله بيان قيمة أعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها وتاريخ انشائها ، ومدى انطباق الشروط المنصوص عليها فى القانون - وهو فى خصوص هذه الدعوى - بيان جوهري لما له من اثر فى توافر العناصر القانونية للجريمة التى دين بها المطعون ضده فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصادرة على وجوده

الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز معكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون وان تقول كلمتها فى شان ما تثيره الطاعنة من وجه مخالفة القانون . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٢٠٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤١٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

(الطعن رقم ١٣٣٨٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٤)

(قاعدة رقم ٢٧٥)

المبدأ :

«بأنى مخالفة للقانون - للحكم الذى قضى بالاعفاء من الغرامة المقررة بالقانون لمجرد كون اعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بالاعفاء يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المدة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٢ لسنة ١٩٨٦ أن يكون المخلف قد تقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة التى انتهت فى ٧ من يونيه سنة ١٩٨٧ عن اعمال مخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعفاء الطاعن من الغرامة المقررة بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لمجرد كون اعمال البناء المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه دون أن يستظهر مدى توافر باقى شروط التمتع بذلك الاعفاء ، فانه يكون مشوباً بالقصور الذى له

الصدارة على وجه الطعن المتطقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة
النقض على اعمال رقيتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على
واقعة الدعوى كما صار البتة في الحكم وتقول كلمتها في شأن ما تثيره
النياية العامة بوجه الطعن - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٤١٦٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٥١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١)

(قاعدة رقم ٦٨٠)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء غير مطابق للرسومات والبيانات الواردة
بالترخيص - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر التفتيش
الذي عمل عليه في اقصائه بالادانة بما يفصح عن ماهية الاعمال
المخالفة وكيفية اجرائها وتقدير قيمتها يكون قاصرا .

المحكمة : ومن حيث أن البين من الاطلاع على الاوراق أن الحكم
الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في بيانه
لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهم على قوله : « حيث
أن الواقعة تتمثل فيما أثبتته محرر المحضر بمحضره المؤرخ ١٩٨١/٧/١٥
..... لم يتم بالبناء طبقا للرسومات ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل
المتهم مما أثبتته محرر المحضر بمحضره ومن ثم يتعين عقابه بمسواد
الاثم » .

لما كان ذلك وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة
الدعوى والاحلة التي استند اليها ويبين مؤداها بيانا كلفيا يتضح منه
مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، وكان الحكم المطعون

فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر الضبط الذى عول عليه فى قضائه بالادانة بما يفصح عن ماهية الاعمال المخالفة وكيفية اجرائها وتقدير قيمتها ، فانه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والقول بكلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٥٤٩٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٥)

(قاعدة رقم ٦٨١)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء على ارض زراعية بغير ترخيص - اكتفاء الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى والدليل فيها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اورد بيانا لواقعة الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها بقوله : « وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم حسبما جاء بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ فى أنه قام بارتفاع متر على مساحة قيراط واحد بالحدود المبينة بالمحضر . وحيث أن المتهم لم يمثل بجلسات المحاكمة ولم يدفع التهمة بثمة دفع أو دفاع الامر الذى يكون معه واقعة الاتهام ثابتة فى حقه متعيننا بالمواد ٣٠٤ / ٢ ا ج » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستتوية للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه على نحو ما سلف بيانه قد اكتفى فى بيانه لواقعة الدعوى والدليل فيها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم

يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٥٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٨)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٩٥٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٨)

(الطعن رقم ١٢٨٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

(الطعن رقم ٤٤٦٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦)

(الطعن رقم ٨٨٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٥)

(الطعن رقم ٤٤٦٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٦)

(الطعن رقم ٦٦٦٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٧)

(الطعن رقم ٦٦٨٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٨٢)

المبدأ :

بناء مخالف - خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر الضبط بما يفصح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية اجرائها وما اذا كانت تدخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف وتاريخ اجرائها يشوبه بالقصور .

المحكمة : وحيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد ان اشار الى وصف التهمة المسندة الى الطاعن استطرد من ذلك مباشرة الى ثقول « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً وذلك من محضر ضبط الواقعة المرفق بالاوراق -

وأذا لم يدفع بالمتهم التهمة المسندة اليه بثمة دفاع مقبول - ومن ثم يتعين عقليه طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ١٢/٣٠٤ ج - « :

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتغل محضر الضبط الذي عول عليه فى قضائه بادانة الطاعن بما يفصح عن ماهية أعمال البناء المخالفة وكيفية اجرائها وما اذا كانت داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف وتاريخ اجرائها ، وكان الاصل انه يجب لسلافة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والدلة التى استند اليها ، وبيان مؤداها. بيانا كافيا يتضح منه مدى تاييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كات. يكشف عن مدى تاييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون. تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الاخر من وجهى الطعن .

(الطعن رقم ٥٢٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٦٨٣)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص ، اذا عول للحكم على محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه ووجه استدلاله به على الجريمة يكون معيباً .

الحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن اشار الى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة الى الطاعن ، بنى قضائه على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم بما أثبتته محرر المحضر بمحضره فى ضبطه :

الواقعة المؤرخ ١٩/٢/١٩٨٤ ومن ثم يتعين عقوبة بمواد الاتهام عملاً
بمض القانون بالمادة ٣٠٤/٢ ج . »

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببنسبنا تتحقق به أركان
الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم ايراد مؤدى الادلة التى استخلصت
مفها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان
حكمها قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اقامة
بناء على أرض زراعية بدون ترخيص قد عول فى ذلك على محضر
الضبط دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر ووجه استدلاله به على الجريمة
التي دان الطاعن بها ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صارت
اقياتها فى الحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه
والاعادة .

(الظعن رقم ١٨٤٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

(قاعدة رقم ٦٨٤)

. المبدأ :

جريمة اقامة بناء بدون ترخيص - اذا لم يوضح الحكم قيمة
البنى المقام وتاريخ انشائه واغفل التحدث عن ادلة الثبوت فى الجريمة
التي دان الطاعن بها فانه يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت قبيها
ومضمون كل دليل من ادلة الثبوت .

المحكمة : ومن حيث انه لما كان من المقرر ان الشارع قد أوجب فى
المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات أن يشتمل كل حكم بالادانة على الاسباب
التي بنى عليها والمنتجة من له مسواء من حيث الواقع او من حيث

القانون . ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . لما افراغ الحكم فى عبارات معمأة أو وضعه فى صورة مجملة معجلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم . هذا فضلا عن أن القانون قد أوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل قيمة المبنى الذى نسب الى المطعون ضدهما اقامته وتاريخ انشائه كما أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت فى الجريمة التى دانه بها ، فان الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت مما يصمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة وللتقرير برأيها فيما خاضت فيه النيابة الطاعنة فى باقى أوجه طعنها من خطأ فى تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥١٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١)

(قاعدة رقم ٦٨٥)

المبدأ :

جريمة اقامة مبان مخالفة للقانون - اذا لم يبين الحكم عنناصر المخالفة التى شابت أعمال البناء المستوجبة للعقوبة واستناده الى محضر ضبط جاء فى عبارة مبهمه لا يمكن الوقوف منها على التهمة المسندة الى المتهم يتعين الغاؤه والقضاء ببراءة المتهم .

المحكمة : ومن حيث أن النيابة العامة اتهمت المستأنف بأنه فى يوم ٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ بدائرة قم بولاق الدكرور أقام المبانى البينة بالمحضر على خلاف أحكام القانون حالة كون قيمتها تزيد على خمسة آلاف جنيه وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢/٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومحكمة الدرجة الاولى قضت بتفريمه ما يعادل قيمة المبانى المخالفة واستندت فى قضائها الى ما جاء بمحضر الضبط .

لما كان ذلك ، وكان محضر الضبط قد اقتصر على ايراد أن المستأنف أقام طابقاً أرضياً بمسطح حوالى ٢٠١٥٠ اعمدة وسقف خراسانات فى حدود مبلغ سبعة آلاف من الجنيهات بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ دون أن يبين عناصر المخالفة التى شابت أعمال البناء المتوجبة للعقوبة ، كما خلت الاوراق من بيان ذلك ، فان المحكمة لا تعول على ما جاء بمحضر الضبط المحرر فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨٠ وقد جاء فى عبارة مبهمه لا يمكن الوقوف منها على التهمة المسندة الى المتهم ، وبذلك خلت الاوراق من أى دليل آخر قبله ، فان الحكم الابتدائى وقد قضى بادلته يكون فى غير محله ويتعين الغاؤه والقضاء ببرائة المتهم .

(الطعن رقم ١٢٧٦٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٤)

(قاعدة رقم ٦٨٦)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء قبل الحصول على ترخيص - اذا جاء الحكم مجملًا فى بيانه لوقعة الدعوى واكتفى بما نقله عن تقرير المخالفة دون أن يورد مضمونه تفصيلا ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حق الطاعن مما يعيبه بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار الى قيام حق المدعى بالحق المدنى فى التعويض المؤقت المطلوب استنادا الى تاخير

الطاعن في تنفيذ القرار الهندسي رقم ٦ لسنة ٨٣ الخاص بترميم العقار الذي يقيم فيه المدعى بالحق المدني اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على القول « وحيث أنه عن موضوع الدعوى فإنه طبقا لتقرير المخالفة المرفق بالاوراق والذي أثبت فيه قيام المتهم باقامة باب على السبلم من الزوايا الحديدية والصاج الابيض بالدور الثاني الامر الذي يعد مخالفة للبناء والتعديل المبني القائم يستوجب معاملته » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدالة التي استخلصت منها المحكمة الادانة جتى يتضح وجه استدلاله بها وسيلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولا كان قاصرا . واذا كان الحكم قد جاء مجملا في بيانه لواقعة الدعوى واكتفى بما ذكره نقلا عن تقرير المخالفة ، دون أن يورد مضمونه تفصيلا ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق الطاعن مما يعيبه بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وعلان كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي له الصجارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ١٣٩٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٩)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٣٤٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

(الطعن رقم ١٢٨٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

(الطعن رقم ١٢٨٣٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

(الطعن رقم ١٢٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٥)

(الطعن رقم ١٥٥١٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١)

المبدأ :

جريمة اقامة بقاء بدون ترخيص - خلق الحكم من بيان واقعة الدعوى واكتفائه في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب الذي يبطله .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى ولادلة الثبوت فيها على قوله .. « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من الاوراق ومن شهادة محرر المحضر الثابتة بمحضر ضبط الواقعة ثبوتاً كافياً لادانته » ثم اضاف الحكم المطعون فيه .. « ونicht انه بالشبهة للقرينة المقتضى بها من محكمة اول درجة فانه لما كانت قيمة الاحمال المخالفة تقل عن عشرة الاف جنيه فتعفى المحكمة باعفاء المتهم منها عملاً بالمادة ٤/١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ » .

لما كان ذلك ، وكالت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة والا كان قاصراً . واذا كان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائي او ما اضاف اليه من اسباب قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب الذي يبطله ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى والتقرير برأى فيها لتثيره النيابة العامة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين

نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة الى النظر فى الوجه
الآخر للطعن .

(الطعن رقم ١٢٠٥٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩١)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٥٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٨/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٢٠٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ٥٩٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٨٨)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء فى ارض زراعية - دفاع - ادانة الحكم للطاعن
دون أن يعرض لدفاعه ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله
بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها يجعله مشوبا
بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
الاستئنافية وعنى المفردات المضمومة ، أن المدافع عن الطاعن اثار دفاعا
مؤداه أن البناء مثار الاتهام لا يخص المتهم وأن الاتهام أسند اليه على
سهيل الخطأ وقدم حافظة مستندات تؤيد هذا الدفاع .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن دون
أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله
بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه
أن ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا
الدفاع ولم يتسطة حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فانه
يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعن
فى الدفاع بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٤١٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٢٦/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٦٨٩)

المبدأ :

مبادئ مخالفة للقانون - شروط الاعفاء من الغرامة المنصوص عليها
في قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

المحكمة : وحيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم
أعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦
تنص على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ أو لأحكام التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا
القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهي في
٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه
الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة .
وتكون العقوبة في جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالي ٠٠٠٠ ،
٠٠٠٠ ، وتعفى جميع الاعمال المخالفة التي لا تزيد قيمتها على
عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة في هذه المادة ٠٠٠ الخ » . ويبين
من ذلك - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن شرط الاستفادة
بالحكام التي تضمنها ذلك النص هو أن يتقدم المخالف بطلب الى الوحدة
المحلية المختصة في خلال المهلة المبينة به عن مخالفة وقعت قبل العمل
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، كما يشترط للتمتع بالاعفاء من الغرامة
عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة توافر الشروط ذاتها بالإضافة الى كون
قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه . ولا ينال مما تقدم
أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ عدلت بالقانونين رقمي
٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ ذلك بأن المقصود من اصدار القانونين
الاخيرين هو مجرد مد المهلة المحددة لتقديم طلبات المخالفين الى الجهة
الادارية المختصة خلالها .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا لتحقيق به أركان

الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض المراحل التي مرت بها الدعوى وأورد ما تضمنته وصيف التهمة من أن أعمال البناء أقيمت بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٨٥ اقتصر على قوله : « وحيث أنه بالنسبة للقرامة فإنه لما كانت الأعمال المخالفة أقل من عشرة آلاف جنيه فتقضي المحكمة بإعفائه منها عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ٣ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المضافة بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ » دون أن يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - فوق أنه أخطأ في تطبيق القانون بأعمال حكم الإعفاء على مبنى أقيم بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطعن الآخر المتعلق بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة .

(الطعن رقم ١٥٥٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩١)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٥٥٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٥٥٢٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٤١٦٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٤٨٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٩١)

(الطعن رقم ١٢٠٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/١٩/١٩٩٢)

(قاعدة رقم ٦٩٠)

المبدأ :

جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وغير مطابق للاصول الفنية -
خلو الحكم من بيان واقعة الدعوى وحالة البناء وعناصر المخالفة
المستوجبة للعقوبة وبيان الأدلة التي عولت عليها المحكمة في قضائها
بإلزامه ومدي توافر شروط الإعفاء - قصور في الحكم .

المحكمة :- وحيث ان المادة الثالثة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المعدلة بالقانونين رقمى ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٩٩ لسنة ١٩٨٦ تنص على انه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونية سنة ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده وفى هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة ... وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى ... ، ... ، ... وتغنى جميع الاعمال المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى هذه المادة » - ويبين من ذلك انه يشترط للمتبع بالاعفاء من الغرامة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة أن يقدم المخالف بطلب الى الوحدة المحلية المختصة فى خلال المهلة المبينة بها عن مخالفة وقعت قبل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ وأن تكون قيمة الاعمال المخالفة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه أقصم عن عدم أخذه بأسباب الحكم المستأنف واقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها فى حق المطعون ضده على قوله : « ... وحيث انه وقد صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذى ينص فى مادته الاولى على أن تغنى جميع المخالفات التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة الامر الذى ترى معه المحكمة اعفاء المتهم من الغرامة المقتضى بها » . وقد خلا من بيان واقعة الدعوى وحالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة وبيان الادلة التى عولت عليها المحكمة فى قضائها بالادانة ومدى توافر باقى شروط الاعفاء وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على

تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وإن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن .

لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة . ولما كان وجه الطعن وأن اتصل بالمتهمين الآخرين فى الدعوى الا أنهم لا يفيدان نقض الحكم المطعون فيه لانهما لم يكونا طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم فليس لهما أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما أثره .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٧٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٩)

(الطعن رقم ١٢١٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٩)

(الطعن رقم ١٢٠٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٩)

(الطعن رقم ١٢١٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٩)

(الطعن رقم ١٣٣٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(الطعن رقم ١٢٠٨٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(الطعن رقم ١٢٠٨٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(الطعن رقم ١٢٠٨٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

(قاعدة رقم ٦٩١)

المبدأ :

جريمة البناء بدون ترخيص - عدم بيان الحكم لآعمال البناء وكيفية اجرائها وقيمتها من واقع الأدلة المطروحة فى الدعوى يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد الوصف الذى أقيمت به الدعوى الجنائية وأشار الى مواد القانون التى طلبت النيابة العسامة تطبيقها أورد بيانا بالواقعة وأدلة ثبوتها فى قوله « وحيث ان وقائع الدعوى تخلص فيما أثبتته السيد محرر المحضر فى ان المتهم تجارى على بناء الدور الثانى العلوى بالملك الكائن بواجهة بحرية بطول ٠ره على شارع رشدى وأخرى شرقية بطول ١٠ر٨٠ م على شارع الشيخ عبد الحليم محمود وذلك بدون ترخيص من الجهة المختصة وبدون توفير منور قانونى بدورة المياه مخالفاً بذلك القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة وفى أقوال السيد محرر المحضر بمحضر الشرطة ومن عدم دفع المتهم التهمة بأى دفاع مقبول تأخذ به المحكمة ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام اعمالاً لنص المادة ٠٩٢/٢٠٤ ج ٠ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين أعمال البناء وكيفية اجرائها وقيمتها من واقع الادلة المطروحة فى الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن مما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

الطعن رقم ١٢٢٥٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٢)

(قاعدة رقم ٢٩٢)

المبسط :

يكون الحكم مشوياً بالقصور اذا خلا من امرين : قيمة الاعمال
المخالفة وكيفية اجرائها

المحكمة : بومن حيث ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة
الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل لبعض أحكام القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء قد صدر بتاريخ ٣
من ابريل سنة ١٩٨٤ ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من ابريل من
السنة عيبتها ومن فى المادة الاولى منه على أن يستبدل بنص المادة الثالثة
من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه النص الاتى : « يجوز لكل من
ارتكب مخالفة الاحكام للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائسته التضييقية
أو القرارات المنفذة له ، قبل العمل بهذا القانون ، أن يقدم طلبا الى
الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيو سنة ١٩٨٥ لوقف
الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وفى هذه الحالة تقف الاجراءات
الى أن تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها
فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى عدة لا تتجاوز شهرا
فاذا تبين أنها تشكل خطرا على الارواح والممتلكات أو تتضمن خروجا على
خط التنظيم أو قيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى الصادر
بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الامر على المحافظ المختص
لاصدار قرار بالازالة والتصحيح وفقا لاحكام المادة ١٦ من ذلك القانون ،
وتكون العقوبة فى جميع الاحوال غرامة تحدد على الوجه التالى : ١٠٪
من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٢٠ ألف جنيه ،
٢٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت المخالفة لا تتجاوز ٥٠ ألف جنيه ،
٥٠٪ من قيمة الاعمال المخالفة اذا كانت لا تتجاوز ٢٠٠ ألف جنيه ،
٧٥٪ من قيمة الاعمال المخالفة لما زاد على ذلك ، وتعفى جميع الاعمال
المخالفة التى لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه من الغرامة المقررة فى

هذه المادة ، وتسرى الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة امام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ، ويوقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للعدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية ... » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن بيان قيمة اعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها من واقع الادلة المطروحة فى الدعوى، وكانت قيمة اعمال البناء وكيفية اجراء هذه الاعمال هى مما يقتضيه مناه تطبيق القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبة الغرامة المقررة للجريمة متى كانت الاعمال المخالفة لا تزيد قيمتها على عشرة الاف جنيه ، وبما نص عليه من قصر الازالة والتصحيح على الحالات التى تشكل خطرا على الارواح والممتلكات او تتضمن خروجا على خط التنظيم او قيود الارتفاع المقررة فى قانون الطيران المدنى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ خلا من بيان هذين الامرين : قيمة الاعمال المخالفة وكيفية اجرائها ، يكون مشويا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٤٣٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٥)

تبـديـد

(قاعدة رقم ٦٩٣)

المبدأ :

الدفع بعدم اتخاذ إجراءات الحجز والتبديد في مواجهة الطاعن -
دفع موضوعي يتطلب تحقيقا - لا يجوز الجدل بشأنه لأول مرة أمام
محكمة النقض .

المحكمة : اذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم
يتمسك بما تبين في أسباب طعنه من عدم اتخاذ إجراءات الحجز
والتبديد في مواجهته ، وكان هذا من الدفع الموضوعية التي يجب
التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ الجدل
بشأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الخصوص يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٣٧١٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(قاعدة رقم ٦٩٤)

المبدأ :

١ - لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا القتنع القاضي
بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

٢ - يتعين على المحكمة استظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع الى
السند الذي تسلم بمقتضاه الطاعن المال وتكييفه القانوني اما وهى لم
تفطن لفحوى دفاع الطاعن وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية
الامر فيه فيكون حكمها معيبا بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في قضائه بالادانة الى ما هو ثابت بقرار محكمة القاهرة الابتدائية للولاية على المال الصادر في ١٩٨٢/١٢/٥ بتكليف الطاعن بصفته المدير المسئول عن نصيب القاصرين المضمونين بوصاية المتعيضة بالحقوق المدنية في مصنع الطوب المخلف عن مورثهم بايداع مبلغ ١٤٠٤ جنيهها-قيمة أرباح القاصرين في البنك في أجل مسمى ، والى ما أوردته المدعية بالحقوق المدنية بصفتها من أن الطاعن لم يقدّم بايداع ذلك المبلغ واختلته لنفسه .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات - التي أقرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه للمحكمة الاستئنافية أصر فيها على أن العلاقة التي تربطه بالمدعية بالحقوق المدنية بصفتها هي العلاقة مدنية وليس مبناهها الوكالة في تسليم وإدارة نصيب القاصرين في المصنع إذ أن إدارته معقودة لآخرين شركاء في ملكيته ، ولما كان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع .

لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على الصورة آنفة البيان يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الراى فيها ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعنى تعنى باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع الى السند الذي تسلم بمقتضاه الطاعن نصيب القاصرين في المصنع لإدارته وأقرته محكمة-الولاية على المال-وتكليفه للقانونى ، ومداه بالنسبة لما ينتجسه من أرباح ، حتى يتسنى لمحكمة النقض أن ترأى صحة التطبيق القانونى

للحادثة ٣٤١ سائلة البينات ، أما وهي لم تفلتن لتقصي دافع الطاعن
وتقصيه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فان حكمها يكون
معييا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه
الطعن .

(الطعن رقم ٣٣٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/١٥)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦)

(للطعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(قاعدة رقم ٦٩٥)

المبدأ :

مستندات لها دلالة على صحة دفاع الطاعن - اغفال الحكم عنها -
اخلال بحق الدفاع .

الحكمة : وكان البين من الاطلاع على منخضر جلسة المحاكمة
الإستئنافية ومدونات الحكم على ما سلف ذكره أن الطاعن تقدم بمستندات
تمسك بدلائلها على نفى مسئوليته عن جريمة التهديد وكان الحكم قد
التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة
على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها
لجاز أن يتغير وجه الراى فى الدعوى ، فانه يكون مشوبا - فضلا عن
قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(قاعدة رقم ٦٩٦)

المبدأ :

لا عقاب على من يبدد ماله - استثناء - حيلة اختلاس المال المحجوز
عليه من مالكه - لا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه .

المحكمة : من المقرر أن جريمة التهديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المهدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس فلا عقاب على من يبدد ماله لأن مناط التاكيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة خاضعة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

(الطعن رقم ٢٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(قاعدة رقم ٦٩٧)

المبدأ :

اقتصار الحكم المطعون فيه على القول بأن الطاعن تسلم مفردات جهاز المدعية بالحق المدني وأنه قام بتبديدها - أدانته بجريمة التهديد دون أن يثبت مقام القصد الجنائي لديه - قصور .

المحكمة : إذ كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر - حسبما تقدم - على القول بأن الطاعن تسلم مفردات جهاز المدعية بالحق المدني الموضحة بالقائمة ... وأنه قام بتبديدها ، وبني على ذلك أدانته بجريمة التهديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التهديد - كما هي معرفة به في القانون - فإن الحكم يكون أيضا مشوبا بالقصور مما يعيبه بما بوجب نقضه وإعادة بغير حجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٥١٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

فى نفس المعنى :

- (الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٩)
- (الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٨/٦/١٩٨٩)
- (الطعن رقم ٩٧٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٩٠)
- (الطعن رقم ٦٣٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٩٠)
- (الطعن رقم ٦١٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٩٠)

(قاعدة رقم ٦٩٨)

المبدأ :

يلزم لقيام جريمة خيانة الامانة فوق تسلم الجانى المال بموجب عقد من عقود الامانة المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤١ عقوبات توافر القصد الجنائى لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحب الحق فيه .

المحكمة : اذ كان يلزم لقيام جريمة خيانة للامانة كما هى معرفة به فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فوق تسلم الجانى المال بموجب عقد من عقود الامانة المبينة على سبيل الحصر بالمادة المذكورة ، توافر القصد الجنائى لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحب الحق فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أحال بالنسبة للدليل الى قائمة المنقولات دون أن يبين مضمونها ولم يستظهر توافر القصد الجنائى لدى الطاعن بانصراف نيته الى اضافة المنقولات الى ملكه ، فانه يكون معيبا بالقصور بتعيينه نقضه .

(الطعن رقم ٩٥٣٣ لسنة ٨٦ ق - جلسة ١/١١/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٦٩٩)

المبدأ :

يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى - يجب عليه أن يورد مؤداها في بيان مفصل .

المحكمة : وحيث أنه من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الاحكام فتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه على السند المنسوب الى الطاعن باستلامه بموجبه منقولات الزوجية التي دين بتبديدها دون أن يبين مضمونه ودليله على عدم رد هذه المنقولات عند طلبها فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٩٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣/٧/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٧٠٠)

المبدأ :

اذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن باع الجرار الزراعى المملوك له والمذعى بالحقوق المدنية ورفض تسليم الاخير نصيبه فيه اخذا بما جاء بصحيفة الادعاء المباشر وينى على ذلك ادانته بجريمة التهديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما اورده الحكم على ما سلف بيانه

لا تتوافر به جريمة التبديد كما هي معرفة به قانونا فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٦٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٢٧ / ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٧٠١)

المبدأ :

عدم اشتغال الحكم بإدانة الطاعن على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واقتضاره على القول بأن الطاعن بدد منقولات زوجته على سند مما تضمنه محضر الشرطة - دون أن يبين وجه استدلاله بالمحضر ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه - هذا القول لا تتوافر به أركان جريمة التبديد - مما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب .

الحكمة : اذ كان الحكم المطعون فيه فضلا عن أنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة اقتصر على القول بأن الطاعن بدد منقولات زوجته المجنى عليها على سند مما تضمنه محضر الشرطة المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٣ ونى على ذلك إدانة الطاعن بجريمة التبديد دون أن يبين وجه استدلاله بالمحضر سالف الذكر ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لدى الطاعن وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه . وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٩٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٣١ / ١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٧٠٢)

المبدأ :

عدم بيان الحكم لنوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخ البيع واكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها الى ما ورد بمحضر الحجز والتبديد دون أن يورد مضمونهما يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية معينا بالقصور .

المحكمة : من حيث أن الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتحليل على هيئتها في حق المتهم على قوله : « وحيث أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه مما جاء بمحضرى الحجز والتبديد لتبين أن نيته قد اتجهت الى عرقلة التنفيذ فلم يقدم المحجوزات المسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها في اليوم المحدد لبيعها كما أنه لم يمثّر عليها في مكان حجزها ومن ثم يكون قد توافر لهذه الجريمة المسندة اليه كافة أركانها القانونية وأدلة ثبوتها التي تطمئن اليها المحكمة الامر الذي يتعين معه معاقبته ... » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالامانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلص منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم لم يبين نوع الاشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذي حدده المحضر لاجراء البيع واكتفى في بيان الواقعة والتحليل عليها الى ما ورد بمحضرى الحجز والتبديد دون أن يورد مضمونها فإنه يكون قاصرا عن بيان التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبتها صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فإنه يكون معيبا بالقصور مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ٦٦٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧)

(قاعدة رقم ٧٠٣)

المبدأ :

اقتصار الحكم على القول بان الطاعن يدد المبلغ المسلم اليه من المدعى بالحقوق المفضية - دون أن يثبت قيام القصد الجنائي في حقه - لا تتوافر به جريمة التبديد كما هي معرفة في القانون .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن مرد ما أورده المدعى بالحقوق المدنية بصحيفة الادعاء المباشر بما مفاده أن الطاعن تسلّم منه مبلغ مائة وعشرين ألفاً من الجنيهات بموجب ايصال لتوصيله لآخر الا أنه اختلسه لنفسه ، دّل على ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن بقوله « وحيث أن واقعة الدعوى على النحو السالف البيان يكون الاتهام المسند للمتهم ثابتاً في حقه ركباً ودليلاً وذلك من توقيعه على ايصال الامانة » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن بدد المبلغ المسلم اليه من المدعى بالحقوق المدنية ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي في حقه وهو انصراف نيته اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - لا تتوافر به جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فانه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه -ويوجب نقضه والاعادة مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٦٨٣٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)

(قاعدة رقم ٧٠٤)

المبدأ :

ادانة الطاعن في جريمة خيانة الامانة - تفريجه مائتي جنيهه
بالاضافة الى عقوبة الحبس - خطأ في تطبيق القانون .

الحكمة : إذ كانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الامانة طبقاً للمادة ٣٤٦ من قانون العقوبات والتي عومل الطاعن بها هي الحبس ، واجازت المادة سالفة الذكر أن يزداد على المحكوم عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعن مائتي جنيهه بالاضافة الى عقوبة الحبس ، ومن ثم فانه يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٤٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٧٠٥)

المبدأ :

٢ - يكفى لتكوين جريمة التبديد احتمال حصول الضرر .

٣ - مسألة البحث فى حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية
يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة
محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٢٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩)

(قاعدة رقم ٧٠٦)

المبدأ :

يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة - أن يكون الشيء المبدد قد سلم
الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات وان
يثبت قيام القصد الجنائى لديه .

المحكمة : اذ كان يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون الشيء
المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١
من قانون العقوبات ، وان يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو انصراف
نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما
أوردته الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد - كما
هى معرفة به فى القانون - فان للحكم المطعون فيه يكون فوق ما شابه من
خطا فى تطبيق القانون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه -

(الطعن رقم ١١٥٢٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣٤٣٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

المبدأ :

التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين - لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التهديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارارا بصاحبه ، القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه لايام وحرمان صاحبه منه .

المحكمة : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المجنى عليها طالبت زوجها الطاعن بمنقولاتها التى تسلمها بموجب قائمة ، ولما لم يفضل اقامت ضده الدعوى المثلثة بطريق الادعاء المباشر ، وعول الحكم فى قضائه بالادانة على ما اورده الزوجة فى صحيفة دعواها وما ثبت من الاطلاع على قائمة المنقولات ويبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الطاعن اقام دفاعه على أن الزوجة خرجت من منزل الزوجية تتحلل بمصاغها ، وافصح عن ارادته على تسليمها باقى منقولاتها ، ثم بالرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ثبت تقديم الطاعن آنذاره .

لما كان ذلك ، وكان التأخير فى رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التهديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارارا بصاحبه ، اذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه لايام وحرمان صاحبه منه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسى ولم يرد على دفاع الطاعن فى شأن تسليم زوجته المجنى عليها الحلى وعرض باقى المنقولات عليها ، ويستظهر ما اذا كان هذا الدفاع صحيحا أو غير صحيح رغم جوهريته اذ من شأنه لو صح أن يؤثر فى مسؤولية الطاعن ، ويغير وجه للرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، فانه يكون

قاصرا قصورا يعيبه فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه
والاعادة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٠٦٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٧)

فى نقبى المعنى :

(الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٨)

(الطعن رقم ١٢٧٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٤)

(قاعدة رقم ٧٠٨)

المبدأ :

جريمة خيانة الامانة - تمسك الطاعن فى دفاعه بان العلاقة التى
تربطه بالمدعى المدنى هى علاقة مدنية - يتعين على المحكمة أن تعرض
له وترد عليه .

المحكمة : ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بان العلاقة التى
تربطه بالمدعى المدنى هى علاقة مدنية ، وكان ثبوت صحة هذا الدفاع
القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى لما ينبنى عليه من انتفاء ركن
من أركان جريمة خيانة الامانة ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض
له وترد عليه وأن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة ونوع العقد الذى تم
تسليم المبلغ بمقتضاه وذلك بالرجوع الى الايصال ، أما وهى لم تفعل فان
حكما يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٠١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(قاعدة رقم ٧٠٩)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا اذا كان به تناقض ينبىء عن اضطراب الواقعة
فى ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها

في عقيدتها الاستقرار الذي يجسطها في حكم الوقائع الثابتة وجاء قاصرا
عن استظهار القصد الجنائي .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي قد اقتصر في بيانه لواقعة
الدعوى وظروفها على أن الطاعن « كان يعمل مندوبا ماليا وإداريا بفرع
الشركة المجنى عليها في هولندا وقد فوض مع مندوب مالي آخر في
التوقيع على الشيكات وبعد أن ترك العمل في ٢٧/٨/١٩٧٩ اتضح أنه قام
بالاستيلاء على ما يعادل ٨٨-٢٥ جنيهه مصري من أموال الشركة على
النحو المبين تفصيلا بالأوراق » . وثبات الحكم الاستثنائي لذلك قوله :
« وحيث أنه عن الموضوع فإن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم أنه
قام بصرف شيك بمبلغ ٢٧٩٣ فلورين هولندي وشيك آخر بمبلغ ١٩٧٢٥
فلورين هولندي وقام بانفاقهم على شئون الشركة كما أنه قام بشراء
سيارة مرسيدس من أموال الشركة ولم ينقل ملكيتها إليها . كما أنه قام
بصرف راتبه عن شهر سبتمبر عام ١٩٧٩ - قبل ميعاد استحقاقه ، ولا يقدح
في ذلك ما قرره كل من ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ بالتحقيقات التي أجرتها محكمة
أول درجة من أنهما اكتشفا جزءا من المبالغ التي صرفت بواسطة
الشيكين المذكورين إذ أن المتهم لم يقدم المستندات الدالة على صرف تلك
المبالغ في الأغراض المخصصة للشركة كما لم يتم بنقل ملكية السيارة
للشركة الأمر الذي تخرج معه المحكمة إلى تأييد الحكم المعارض فيسه
والزام المتهم بالمضروقات .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المكمل بالحكم المطعون
فيه - على السياق المتقدم - فضلا عن تناقضه بشأن ما حصله عن انفاق
قيمة الشيكين - موضوع التبديد - على شئون الشركة مع ما أورده وأقام
عليه قضاؤه من أن الطاعن لم يقدم المستندات الدالة على صرف جزء منهما
في هذا الغرض وهو ما لا يقوم به القصد الجنائي في جريمة التبديد
والذي يتمثل في انصراف نية الطاعن إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى
ملكته واختلاجه لنفسه سواء بالنسبة لقيمة الشيكين أو بالنسبة للسيارة التي

لا يعتبر مجرد عدم نقل ملكيتها لشركة دليلا على انصراف نية الطاعن الى اضافتها الى ملكه ، كما لا تقوم جريمة التبييد لمجرد صرف الراتب قبل موعده استحقاقه .

لما كان ما تقدم - فان الحكم المطعون فيه يكون قد تناقض بما ينبىء عن اضطراب الواقعة فى ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها فى عقيدتها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة وجاء قاصرا عن استظهار القصد الجنائى مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، مع الزام الشركة المدعية بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٩٠٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٣)

(قاعدة رقم ٧١٠)

المبدأ :

إذا كان الحكم لم يبين نوع الاشياء التى وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حده المضر لاجراء البيع فانه يكون معيبا بالقصور فى التمييز .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والدلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله : « وحيث ان الواقعة تخلص فى انه بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣ تم توقيع الحجز على مقنولات المتهم لعدم قيامه بالسداد لصالح الضرائب العقارية ، وحيث ان للتمهة المسندة للمتهم ثبوت قبله أخذا بما جاء بمحضرى الحجز والتبييد ومن ثم يتعين معه معاقبته طبقا لمواد الاتهام والمادة ٢٠٤/٢ ج » .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية أوجب فى المادة ٣١٠ منه فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة يبيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاملة التى

استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة
ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على
الواقعة والا كان قاصرا . وكان الحكم لم يبين نوع الاشياء التى وقع عليها
الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حدده المحضر لاجراء البيع فانه يكون
معيبا بالقصور فى التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(للطعن رقم ١٥٩٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/١٩)

(قاعدة رقم ٧١١)

الميسر :

دفاع الطاعن استنادا الى نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة
١٩٥٥ يعد دفاعا جوهريا - اغفاله - انطواؤه على اخلال بحق الدفاع
وقصور .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من المفردات - المضمومة - ان المدافع
عن الطاعنة قدم صورة رسمية من صحيفة دعوى مدنية مرفوعة من الطاعن
ضد وزير الاوقاف بصفته نازع فيها فى اصل الدين المحجوز من اجله وفى
صحة اجراءات الحجز الذى عين فيه الطاعن حارسا على المحجوزات .

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥
فى شأن الحجز الادارى المعطلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ اذ نصت على
انه « يتوجب على رفع الدعوى بالمنازعة فى اصل المبالغ المطلوبة او فى
صحة اجراءات الحجز ، او استرداد الاشياء المحجوزة ، وقف اجراءات
الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا فى النزاع » فان دفاع
الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لانه يتجه الى نفى
عنصر اساسى من عناصر الجريمة . واذا كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع
رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى فيما لو حقق
بلوغا الى غاية الامر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية
من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن واغفلته كلية فلم تعرض له ايرادا

أو ردا بما يسوغ إطرأحه ، فإن حكمها ينطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢٩)

(قاعدة رقم ٧١٢)

المبدأ :

إذا كان لا يبين من الحكم عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن إذ أن مجرد تعلم المنقولات المنسوب للطاعن تبديدها لا يعتبر فعلا مؤثما ما لم يكن تسليم المال إليه بعقد من عقود الأمانة وأن يتمتع عن رده بقصد إضافة هذا المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بمالكة وهو ما لم يعرض له الحكم أو يستظهره كما أنه خلا من بيان ركن الضرر الذى لحق بالمعدية بالحق المدنى ومن ثم فإنه يكون قد قضى فى الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها إحاطة كافية مما يعيبه بالقصور .

المحكمة : وحيث أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بهما الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققا ، وأنه وإن كان لا تثريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى أن هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤديا إلى النتيجة التى انتهت إليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أفصح عن الغاء الحكم المستأنف بكافة مشتملاته ، اكتفى فى تبرير قضاائه على مجرد

القول : « وبخيث فإنه ثابت أن المتهم استلم منقولات اعيان الجهاـاز
طبقا للقائمة » .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يبين منه عناصر
الخطأ الذى وقع من الطاعن اذ أن مجرد تسلـم المنقولات المنسوب للطاعن
تبيـيحها - لا يعتبر فعلا مؤثما ما لم يكن تسليم المال اليه بعقد من عقود
الامانة المبينة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وأن يمتنع عن رده
بقصد اضافة هذا المال الى ملكة واختلاسه لنفسه اضرارا بمالـكه ، وهو ما
لم يعرض له الحكم او يستظهره ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد
خلا من بيان ركن الضرر الذى لحق بالمـدعية بالحـق المدنى ، ومن ثم فانه
يكون قد قـضى فى الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها احاطة كافية
مما يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث
سائر أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ١٤٧٣٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٣١) .

(قاعدة رقم ٧١٣)

المبدأ :

تبيـيد منقولات الزوجية - القصد الجنائى لا تتوافر جريمة التبيـيد
اذا لم يثبت قيام القصد الجنائى وهو انصراف نية الطاعن الى اضافة
المال الذى تسلمه الى ملكيته واختلاسه لنفسه .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه ، اذ تحدث عن ثبوت الجريمة فى حق الطاعن قال :
« الثابت من مطلعة قائمة الجهاز المرفقة أن الطاعن تسلـم جهاز المجنى
عليها وتعهد بالمحافظة عليه ورده عند طلبه ومخيلة بتوقيع منسوب اليه
واذ طالبته (المجنى عليها) برده واعطائها الجهاز فرفض ، ومن ثم فإن
المحكمة تستخلص من ذلك قيام المتهم باختلاس وتبيـيد جهاز المدعيـسة
بالحق المدنى وتقضى المحكمة بمعاقبته بمادة الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليها المنقولات وأنه امتنع عن ردها ، وبني على ذلك ادانته بجريمة التبييد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكيته واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا يتواءم به بجريسة التبييد كما هي معرفة به في القانون ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٢٤١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٨)

(قاعدة رقم ٧١٤)

المبدأ :

جريمة التبييد - التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادي للجريمة ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراً بصاحبه .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - بعد أن نقل ما أورده المدعية بالحقوق المدنية في صحيفة دعواها أقبشرة من أن الطاعن بدد منقولات الزوجية الثابتة في (قائمة المنقولات) خلص الى ادافته في قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم من قائمة المنقولات ومن هم دفع الدعوى بدفع أو دفاع ، الأمر الذي يتعين معه معاقبة المتهم طبقاً لمادة الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها - والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مرفقة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثبتها في الحكم والا كان قاصراً . وكان الحكم

المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الإدعاء المباشر وأقام على ذلك قضاءه بادانة الطاعن دون أن يتحرى أوجه الإدانة بنفسه ويبين الأدلة التي استند اليها فيما انتهى اليه من اعتبار ما أسند الى الطاعن بالمصحية. صحيحا ويورد مؤدعا فلهذا يعتبر كأنه غير مسبب . هذا الى انه لما كان التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التضييق ، ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجنئ الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارا بصلحيه . اذ من المقرر أن المقصد الجنئ في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجنئ عن الرد ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملك اياه وحرمانه بصلحيه منه ، الامر الذي قصر الحكم المطعون فيه في بيانه بما يصح بالقصور الموجب لتبقيته وللإعادة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(للطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٦)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٩٤٤٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٢/١٨)

(الطعن رقم ١١٦٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

(الطعن رقم ٧٧٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٩)

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧)

(لقاعدة رقم ٧٢٥)

المبدأ :

يكون الحكم معيبا بالقصور اذا تمسك الطاعن بانتفاء القصد الجنئى لديه وانه قام بتسليم المدعية بالحق المدنى منقولاتها وهو ما اقر به دفاع الاخيرة ومع ذلك ادانته الحكم مما ينبىء عن عدم احاطة المحكمة بظروف الواقعة وعدم انماها بها .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات

المحاكمة أمام محكمة الموضوع بدرجتها أن المدافع عن الطاعن تمسك بانتفاء القصد الجنائي لديه وأنه قام بتسليم المدعية بالحق المدني منقولاتها وهو ما أقر به دفاع الأخيرة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما أورده من أن التهمة ثابتة في حقه من تسلمه منقولات المدعية بالحق المدني على سبيل الوديعة وتعهده بالحفاظ عليها وردها وقت طلبها بيد أنه لم يفعل ولم يحضر ليدفع التهمة عن نفسه بدفاع ما ، ومن ثم فقد أغفل الحكم دفاع الطاعن القائم على انتفاء القصد الجنائي لديه ، وذلك بالرغم من أنه أشار في مدوناته - تبريرا لوقف تنفيذ العقوبة - الى قيام الطاعن بتسليم المدعية بالحق المدني منقولاتها ، مما ينبىء عن عدم احاطة المحكمة بظروف الواقعة وعجم المامها بها ، مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور الذي يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٩٩١/٣/٣)

(قاعدة رقم ٧١٦)

المبدأ :

جريمة تهديد منقولات محجوز عليها ومسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها ولم يقدمها في اليوم المحدد للبيع اضارا بالدائن الحاجز - استناد الحكم الى رواية او واقعة لا اصل لها بالتحقيقات يعيب الحكم لابتناؤه على اساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هي عماد الحكم .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن بدد منقولات محجوزا عليها ومسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها فلم يقدمها في اليوم المحدد للبيع اضارا بالدائن الحاجز .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيباً لا يثبت على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضي أن الاتهام المسند إلى الطاعن أنه :

١ - توصل إلى الاستيلاء على مبلغ إحدى عشر ألفاً من الجنيهات المملوكة لـ وذلك باستعمال طرق احتيالية لسلب ثروته .

٢ - بدد مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه مملوكة للمجنى عليه والمسلمة إليه على سبيل الوكالة ... وذلك خلافاً لما أورده الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه ، الأمر الذي ينبىء عن أن المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

(الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٧١٧)

المبدأ :

إذا لم يبين الحكم نوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتأريخه والتاريخ الذي حدده المحضر لأجراء البيع واكتفائه في بيان المليل بالأحالة إلى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونهما فإنه يكون معيباً ...

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : « وحيث أن الاتهام المسند إلى المتهم ثابت في حقه ثبوتاً قاطعاً مما جاء

بمحضرى الحجز والتبديد والقبالة انه رغم تزقيعه على المحجوزات
وتعيينه حارسا على المحجوزات تعدد عدم تقديمها فى اليوم المحدد
للبيع قلصا من ذلك عرقلة التنفيذ ومن ثم عُق عقابه بمادتي الاتهام مع
تطبيق المادة ١٢/٣٠٤ ج « .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع الاشياء التى
وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حدده المحضر لاجراء البيع ،
وكان قانون الاجرامات الجنائية اوجب فى المادة ٣١٠ منه فى كل حكم
بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياننا تتحقق به
اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها
الحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة
التنقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى فى بيان
الطعن بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم
يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه
يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث
بقية أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

(قاعدة رقم ٧١٨)

المبدأ :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة التبديد قد عول
فى ذلك على احوال المجنى عليها بمحضر الضبط والمستندات المقدمة منها
دون أن يورد مؤدى اقوالها بذلك المحضر ومضمون قائمة المنقولات
التي قدمت ووجه استدلاله بهما على الجريمة التى دان الطاعن بها
يكون معيبا .

الحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد

لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة التي نسبها النيابة إلى الطاعن ، وإلى طلبها معاقبته وفق نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : « حيث أن واقعة الدعوى تخلص فيما بلغت به وقريرته المجنى عليها بمحضر الشرطة المسوَّخ ١٩٨٤/٢/١١ بمعرفة المساعد بمركز طنطا وقد أيدتها في ذلك قائمة المنقولات المقيمة منها ، وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم بما سطر بمحضر ضبط الواقعة ومن المستندات المقدمة ومن عدم دفع الاتهام للمبتدئ إليه بلى مفع مقبول الأمر الذي أضى معه التهمة ثابتة قبل المتهم ويتعين تبعا لذلك معاقبته بمواو الاتهام والمادة ٣٠٤/٢ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة التاكيد ، وألا كان حكمها قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهديد قد عول في ذلك على أقوال المجنى عليها بمحضر الضبط والمستندات المقدمة منها دون أن يورد مؤدى أقوالها بذلك المحضر ومضمون قائمة المنقولات التي قدمت بها وجه استدلالها بها على الجريمة التي دان الطاعن بها ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٣٦٠٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٧٩٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣)

(الطعن رقم ١٢٤٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٣) .

المبتدأ :

تبييد محجوزات - عدم بيان الحكم لنوع الاشياء التى وقع عليها
الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حدده المحضر لاجراء البيع واكتفائه فى
بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبييد ولم يورد مضمونها
فلانه يكون معيبا بما يبطله .

المحكمة : وحيث ان الحكم الايتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه قد بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعنة فى قوله :
« وحيث ان واقعة الدعوى حاصلها ان حجرا توقع ضد المتهم وعين حارسا
على المحجوزات غير انه عندما سعى مندوب الحجز فى اليوم المحدد
للبيع تبين ان المحجوزات غير موجودة وان المتهم قام بتبييدها . وحيث
ان المتهم لم يدفع عن نفسه بدفاع مقبول .

وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضرى الحجز
والتبييد ومن توقيع الحجز وتعيينه حارسا على المحجوزات وقد ثبت
باليوم المحدد للبيع واذا قام المتهم بتبييد المحجوزات فانه يكون قد قصد
الى عرقلة البيع والتنفيذ اضرارا بالدائن الامر الذى يتعين معه عقاب
المتهم طبقا لمادتي الاتهام عملا بنص المادة ٣٠٤ . ج « .

لما كان ذلك ، وكان الخكم المطعون فيه لم يبين نوع الاشياء التى
وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حدده المحضر لاجراء البيع ،
وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه فى كل حكم
بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به
اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها
المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا
لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما

صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بقاصرهما القانونية كافة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما ينظره ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢)

(قاعدة رقم ٧٢٠)

المبدأ :

خيانة أمانة - تقيد المحكمة المدنية فى الدعوى المدنية المحالة بالحكم القاضى فى الدعوى الجنائية ببراءة الطاعن عملاً بقاعدة قوة الشيء المقضى به نهائياً أمام المحاكم المدنية .

المحكمة : من حيث أنه لما كانت محكمة الدرجة الاولى قد قضت ببراءة الطاعن من تهمة خيانة أمانة وباحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة ، وقضت محكمة الدرجة الثانية - بناءً على استئناف الطاعن وحده - بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به فى الدعوى المدنية ، وكانت المحكمة المدنية - بتقيد - لدى قضائها فى الدعوى المدنية المحالة - بالحكم القاضى ببراءة الطاعن فى الدعوى الجنائية التى رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ، عملاً بقاعدة قوة الشيء المقضى به نهائياً أمام المحاكم المدنية وفق حكم المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فانه لو تكون للطاعن مصلحة فى طعنه على الحكم المطعون فيه والذى لم يبينه الخصومة فى الدعوى المدنية لانه لم يفصل فيها بل تخلى عنها باحالتها الى المحكمة المدنية ، ويتعين لذلك التقرير بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ١١٣٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/١٠)

المبدأ :

تبيد جهاز الزوجية - إذا لم يورد الحكم بياناً لواقعة الدعوى سوى قيام الطاعن بتبديد أعيان جهاز ابنته ولم يذكر شيئاً عن فحوى قائمة أعيان الجهاز حتى يبين وجه استدلاله بهذه الأدلة على ثبوت التهمة فان الحكم يكون معيباً بالقصور في التسيب .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليس على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « وحيث أن واقعة الدعوى تحصل قيماً أبلغ به وقرره والد المدعية بالحق المدني بالتحقيقات من قيام المتهم - الطاعن - بتبديد أعيان جهاز ابنته ورفض تسليمه لها وقدم صورة فوتوغرافية من قائمة الجهاز ، وقررت المدعية بالحق المدني أن زوجها المتهم رفض تسليمها إعيان الجهاز ومسؤول المتهم أنكر . وحيث أن التهمة مثبتة قيل المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بقائمة أعيان الجهاز المؤرخة ١٩٧٧/١٤/٣٠ ورفض المتهم تسليم المدعية بالحق المدني أعيان جهازها واختلاسه إياه بنiece تطكه - وكذلك من عدم دفع المتهم التهمة بثمة دفع أو دفاع مقبول ينال منه . ومن ثم يتعين مناجته طبقاً لأواد الاتهام عملاً بالمادة ١٩٤/٣٠٤ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرر احيائها بالحكم والا كان قاصراً ، وكان الحكم لم

يورد بياناً للواقعة سوى ما قرره والد المدعية بالحقوق المدنية من قيام الطاعن بتبديد أعيان جهاز ابنته ، ولم يذكر شيئاً عن فحوى قائمة أعيان الجهاز حتى يبين وجه استدلاله بهذه الأدلة على ثبوت التهمة بعناصرها للقانونية كافة .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

(للطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

(قاعدة رقم ٧٢٢)

المبدا :

١ - يجب على الحكم ألا يجهل أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح وإن يورد مؤداها في بيان مفصل جلى للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التي يدلى بها المتهم وحتى يمكن أن يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الاحكام وتمكين محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - جريمة تبديد - تعويل الحكم على محضرى الحجز والتبديد موقوفة على يورده مؤداها ووجه استدلاله بهما على الجريمة التي دلت الطاعن بها يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون الامر الذي يكون معه الحكم معيباً .

المحكمة :- ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اشار الى وصف التهمة التي نسجتها النيابة العامة الى الطاعن ، والى طلبها معاقبته وفق نص المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات ، والى انكاره اياها بنى قضائه على

قوله بأن « التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه ثبوتاً كاملياً من محضرى
الحجز والتبديد المرفقين من أنه قد تم الحجز على النحو المبين به وأنه
يقصد عرقلة اجراءات التنفيذ ومن ثم يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام »

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب أن لا يجهل الحكم أدلة
الثبوت فى الدعوى ، بل عليه أن يبينها بوضوح وأن يورد مؤداها فى بيان
مفصل جلى للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها فى مقام الرد على
الدفع الجوهريه التى يدلى بها المتهم ، وحتى يمكن أن يتحقق الترض
الذى قصده الشارع من تسبب الاحكام ، ويمكن محكمة النقض من اعمال
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك . وكان الحكم
المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد عول فى ذلك على محضرى
الحجز والتبديد ، دون أن يورد مؤداهما ، ووجه استدلاله بهما على
الجريمة التى دان الطاعن بها ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن
اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار
اثباتها فى الحكم ومن ثم فانه يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة
بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٢٩٨٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٨)

(قاعدة رقم ٧٢٣)

المبدأ :

تبديد - يجب أن تبني الاحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى
وعناصرها - استناد الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات
يعيبه لابتثائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد
الحكم .

الحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن بدد السيارة
المحجوز عليها ادارياً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاحكام يجب
أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند

الحكم الى رواية او واقعة لا اهل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لا يثبت على اساس فاسد متى كانت الرواية او الواقعة هي عماد الحكم ، وكان الثابت من حياجة كل من الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن واقعة الدعوى - كما صورها الاتهام - هي أن الطاعن يدد السيارة المسلمة اليه على سبيل الوديعة والملوكة لبنك ناصر الاجتماعي ، خلافا لما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومن ثم فإن الامر ينصب على أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠)

(قاعدة رقم ٧٧٤)

المبدأ :

جريمة التبيد - اذا لم يستظهر الحكم عنصر القصد الجنائي الذي يتطلب في خصوص جريمة التبيد ثبوت انصراف نية الجاني الى اضافة المال المسلم اليه الى ملكه وجرمان صاحبه منه فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يبطله .

الحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه - بعد أن أورد بلاغ الوصية على المجنى عليهم ومضمون اقوالها واقوال الشاهدين الآخرين واقوال الطاعنين ، وأشار الى ما قام عليه دفاع الآخرين من أن نصيب المجنى عليهم في أرباح الشركة التي كانت قائمة بينهما وبين مورث هؤلاء المجنى عليهم والمنسوب اليهما - تبديده لا يجاوز ١٣٠٠٠ جنيه في حين أودعاهما لحسابهم مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه أى ما يزيد على المستحق لهم ، وأشار الى المستندات المقدمة من الطاعنين تأييدا لهذا الدفاع - قد خلص الى ادانتهم في قوله « المحكمة حسبما بان لها من أوراق الدعوى

وما حوته من مستندات أن المتهمين قد حققا أرباحا بالشركة في الفترة من ١٩٨١/١/١ وحتى ١٩٨١/٧/٣٠ قدره ٧٧٨٦٠ جنيه ، وكان الثابت أن نصيب القصر ورثة للمرحوم ٠٠٠٠٠ هو مبلغ ٣٦ ألف جنيه ، وأنهما لم يمسدا ما يخص القصر ، وكان ذلك بمسوة تية منهما واكتفيا بمسنداد مبلغ ١٣ ألف جنيه دون أن يؤديا لهم أموالهم والتي تعد قد سلمت اليهما على سجيل للوديعة ، وقاما باختلاسها لنفسهما وذلك بطريق الخس والتلاعب في أوراق ومستندات الشركة اضراارا بالجنى عليهم الامر الذي تكون معه تلك الواقعة قد تكاملت لها أركان جريمة التبييد حسبما نص عليه المشرع بالمادة ٣٤١ عقوبات . »

لما كان ذلك ، وكلت المادة ٣٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة للادانة ، وإن يورد مؤدى هذه الادلة على نحو يكشف عن وجه استدلاله بها ، والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالادانة على أن الثابت من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن نصيب المجنى عليهم في أرباح الشركة يزيد عما آداه لهم الطاعنان وأنه بلغ ستة وعشرين ألف جنيه دون أن يبين ما هي المستندات التي استدلت منها على ذلك ، ويورد فحواها ، كما لم يستظهر عنصر القصد الجنائي الذي يتطلب في خصوص جريمة التبييد ثبوت انصراف نية الجاني الى اضافة المال المسلم اليه الى ملكه وحرمان صاحبه منه مكتفيا في هذا الشأن بعبارة مرسلة أسند فيها الى الطاعنين سوء النية واللجوء الى الخس والتليس والتلاعب في أوراق الشركة ومستنداتهما دون أن يبين ما هي الاوراق والمستندات التي تم التلاعب فيها وما الذي وقع فيها من تلاعب ، ويورد الدليل على كل ذلك مردود الى أصل ثابت في الاوراق ، فإن للحكم يكون معيبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر لوجه الطعن ، مع الزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(للطعن رقم ١١٦٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

المبدأ :

١ - جريمة التبديد - عدم بيان الحكم للواقعة المستوجبة للعقوبة أو إيراد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب يكون مشوبا بالقصور وباطلا .

٢ - لا يعصم الحكم من البطالان الإشارة في ديباجته الى مادة الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

المحكمة : وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما أخذها وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب والا كان الحكم قاصرا وباطلا .

ولذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقصر على بيان وثبات وقوع جريمة التبديد المسندة الى الطاعن على القول « حيث أن واقعة الدعوى تنخلص فيما أثبت بالمحضر من أن المتهم قد ارتكب تلك الأفعال المبينة بذلك المحضر . حيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم من الأوراق والايصال المقدم بها فضلا عن ذلك لم يحضر المتهم رغم اعلانه ليدفع التهمة بثمة دفع أو دفاع مما يتعين عقابه بمواد الاتهام والمادة ٣٠٤ / ١ ج . » دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يؤيد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور وباطلا . ولا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يعتمد اليه هذا العيب أنه

أشار في ديباجته الى مادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها ولم يتدارك ما شاب الحكم الابتدائي من قصور .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(للطعن رقم ١١٤٠٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

(قاعدة رقم ٧٢٦)

المبدأ :

جريمة تبديد - يكون الحكم قاصرا وباطلا اذا لم يشتمل على بيانات للواقعة والادلة ومؤداهما ونص القانون الذي حكم بموجبه .

المحكمة : وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب ؛ والا كان الحكم قاصرا وباطلا . فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واثبات وقوع جريمة التبديد المسندة الى الطاعن على القول « وحيث أن النيابة العامة أسندت للمتهم الوصف والقياس المبين بالاوراق » وحيث أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة في حقه بما تضمنته بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم ليدفع الاتهام المسند اليه بئمة دفاع مقبول الامر الذي يتعين معه ادانة المتهم عملا بمواد الاتهام « دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة او يورد مؤدى محضر

ضبط الواقعة أو الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإن الحكم يكون مشوباً بغير القصور في التسبيب والبطلان .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢٧)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٤١٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٤)

(قاعدة رقم ٧٢٧)

المبدأ :

١ - جريمة-خيانة الامانة - لا تصح ادانة المتهم بهذه الجريمة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة في القانون على سبيل الحصر .

٢ - لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

المحكمة : وحيث انه من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة-خيانة الامانة إلا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود-الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات ، والعبرة في القول بثبوت عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب انما هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولا بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه-قد اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة الى الطاعن من انه بدد المبلغ

النقدى وقدره ٢٠٠٠ جنيه والملوكة لـ بصفتها وصية على أولادها ، واختلمه لنفسه اضرارا بمالكه ، واستطرد من ذلك مباشرة الى القول « بأن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه ومن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معاقبته عملا بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤/١٢ ج . » . دون أن يبين حقيقة الواقعة فى الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فانه يكون مشويا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فيتعين نقض الحكم للطعون فيه وللإحالة بغير حاجة لبحث ياقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٨١٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٦)

(قاعدة رقم ٧٢٨)

المبدأ :

حكم بإدانة الطاعن فى جريمة تبوير - تعويله على مضمون الاوراق دون ايراد مؤداها ووجه استدلاله بها على الجريمة التى دان الطاعن بها يعيب الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت

منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التبوير قد عول في ذلك على مضمون الاوراق دون أن يورد مؤدى تلك الاوراق ووجه استدلاله بها على الجريمة التي دأى الطاعن بها ، الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٢٧٩٤٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩/٩/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٢٩)

المبدأ :

١ - جريمة التبديد - طرد الزوج لزوجته من منزل الزوجية وامتناعه عن تسليم منقولاتها - التأخير في رد الشيء او الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضارارا بصاحبه .

٢ - القصد الجنائى فى جريمة التبديد لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه لايام وجسرمان صلح به منه .

٣ - عدم استظهار الحكم المطعون فيه للركن الاساسى فى جريمة التبديد وهو القصد الجنائى فانه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن

بما مجمله أن الطاعن قد طرد زوجته - المدعية بالحقوق المدنية - من منزل الزوجية وامتنع عن تسليمها منقولاتها .

لما كان ذلك ، وكان التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراما بصاحبه اذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الاساسى ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، وكان ما أورده الحكم - علي ما سلف بيانه - لا تتوافر به جريمة التبديد كما هى معرفة به فى القانون ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى النظر فى الوجه الاخر من الطعن .

(الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

(قاعدة رقم ٧٣٠)

المبدأ :

التأخير فى رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبديد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراما بصاحبه .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والدلة على ثبوتها فى حق الطاعن بما مجمله أن الطاعن قد طرد زوجته - المدعية بالحقوق المدنية - من منزل الزوجية وامتنع عن تسليمها منقولاتها .

لما كان ذلك ، وكان التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبييد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضاراً بصاحبه ، اذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد وقوعه الجنائي عن الرد ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملك اياه وعرضه لصاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يظهر هذا الركن الاساسي ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، وكان ما أورده الحكم - على ما ملبف بيانه - لا يتواءم به جريمة التبييد كما هي معرفة به في القانون ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

(قاعدة رقم ٧٣١)

المبدأ :

جريمة التبييد - اذا اقتصر الحكم المطعون فيه على سرد ما تضمنته بصيغة الادعاء المباشر دون أن يتحرى أوجه الادانة بنفسه ويبين الادلة التي استند اليها في الادانة ويورد مؤداهما فإنه يكون معيباً بالقصور .

المحكمة : وحيث ان البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد اقتصر في بيان وثققة الدخوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على سرد ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر منتظماً الى أنه استقر في وجدان المحكمة أن المتهم قد ارتكب الجريمة المؤثمة بنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

ببإثبات تحقق به. أركان الجريمة - والظروف التي وقعت فيها - والدلائل التي استخلصت منها المحكمة الدلائل - حتى يتضح وجه استدلاله بهذا وبسلامة ماخذه تمكننا المحكمة - النقض من موافقة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرح اثباتها في الحكم - ولا كان - قاصرا - . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الادعاء المباشر وأقام على ذلك قضاؤه بإحالة الطاعن دون أن يتحرى أوجه الدلائل بنفسه وبين الدلائل التي استند إليها فيما خطى إليه من اعتبار ما أسند إليه للطلعن بالصحيفة صحيحا ويورد مؤدجا فإنه يكون معيبا بملغصور الذي يحوز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاقادة بتغيير حاجة الى بحث بالتي أوجه الطعن الأخرى مع الزام المطعون ضددها الثانية بالمصاريف المعنية .

(الطعن رقم ٤١٧٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٣٢)

المبدأ :

جريمة التبديد - الحكم بالإبراء غيايبيا - معارضة - تأييد الحكم المعارض فيه - استئناف - تأييد الحكم المستأنف - معارضة تعين الحكم المعارض فيه بحجه ١٥ يوم - خطأ في تطبيق القانون لأنه لا يجوز أن يغفل الطاعن بطلانه .

المحكمة : وحيث أن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بتهمة تبديد ، ومحكمة أول درجة قضت غيايبيا ببرامته من التهمة المسندة اليه . فعارض ، وقض بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وقض غيايبيا بتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقض بتعديل الحكم المعارض فيه ، والكفاه بحجه لمدة خمسة عشر يوما .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الابتدائي للقاضي ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن . مما كان يوجب التقضاء فى معارضته فى الحكم الغيابي الابتدائي للقاضي ببراءته - بعدم جواز المعارضة ، وفى استئنافه الحكم الابتدائي للقاضي بالبراءة بعدم جواز الاستئناف . وكان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وصدر فى معارضة الطاعن الاستئنافية بما يتضمن إلغاء الحكم الغيابي الاستئنائي للقاضي بتأييد حكم البراءة المستأنف ، وقضى بحبس الطاعن لمدة خمسة عشر يوماً ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لأنه آخذ بالطاعن فى معارضته الاستئنافية ، بما يوجب تصحيحه بالقضاء كل من الحكمين الغيابي والاستئنائي والصادر فى المعارضة الابتدائية وتأييد الحكم الغيابي الابتدائي للقاضي ببراءة الطاعن دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٠٧٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٣٣)

المبدأ :

تجديد - تقدم الطاعن بمستندات تفيد ملكيته للمنقولات وتمسكه بها لانتفاء جريمة التجديد المسندة اليه - عدم تعرض المحكمة لها والتفاتة عنها - تصور واختلال بحق الدفاع - بطلان .

المحكمة : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن حصل محونات صحيقة الادعاء المباشر ومضمون كل من المستندات المقدمة من المدعية بالحقوق المدنية انتهى الى ادانة الطاعن على قوله : « وحيث انه وملبناء على ما تقدم ، ولما كانت جريمة التجديد المؤتممة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات تصحى ثابته فى حق الملتزم من تجديده منقولات المصنع المبين الحدود والمعالم بمصحيفة الدعوى المباشرة ومن ثم يتعين ادانته عملاً بمواد الاتهام » . دون

أن يبين وجه استدلاله بتلك المستندات على ثبوت الجريمة التي دان الطاعن بها بعناصرها القانونية كافة ، وأذ جاء الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استنهاد المحكمة بالفعل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى ومدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبب في حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي وتدوينات الحكم - على ما سلف ذكره - أن الطاعن تقدم بمستندات تحليل على ملكيته للمنقولات المقال بتبديدها ، وتمسك بدلائلها على انتفاء جريمة التبديد المسندة اليه ، وكان الحكم قد ألتفت عن تلك المستندات ولم يعرض لها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٠٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١)

(قاعدة رقم ٧٣٤)

المبدأ :

١ - لا تصبح إدانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في قانون العقوبات .

٢ - العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في مسدد توقيع العقاب انما هي بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابتة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

المحكمة : وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع التهمة المسندة اليه بأنه تزوج بالطاعون ضدها بشقة مفروشة وقدم حافظتي مستندات

طوبينا على عقد ايجاره للشقة المفروشة خلال الفترة من يناير سنة ١٩٨٤ حتى ديسمبر سنة ١٩٨٥ وقائمة المنقولات الملحقة بعقد ايجار تلك الشقة والايصالات الدالة على سداده لاجرة الشقة وكذا ايصالات سداد التيارات الكهربائية هذا فضلا عن صورة من المحضر رقم ٤٦ جنح قسم الجيزة المؤرخ ١٩٨٥/٤/٢٤ والذي اسند فيه الطاعن الى المطعون ضدها قيامها بالاستيلاء على عدة منقولات مملوكة له من شقته انتقام تنقيبه - عن الشقة المنوه عنها وقد اثبتت المحكمة اطلاقها على قائمة اعيان الجهمساز والمستندات التي قدمها الطاعن واستندت في قضائها بالادانة الى ما ابلغت به للمطعون ضدها بان الطاعن يدد المنقولات الواردة بقائمة جهازها وقرار الطاعن بصدور تلك القائمة منه واختلاف المنقولات الغائبة بها عن تلك التي ابلغ الطاعن عن استيلاء المطعون ضدها عليها .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في القول بلبوث قيام عقد من هذه العقود في سدد توقيع العقاب انما هي بالواقع بحيث لا يصح تائيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة . ولما كان مؤدى دفاع الطاعن ان قائمة اعيان الجهاز الماخوذة عليه لا تمثل حقيقة الواقع ولنه لم يتملم المنقولات المبينة بها ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتصفه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فان المحكمة اذ لم تغطن لغمواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة والزام المطعون ضدها المصروفات المدنية دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٦٥٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

(الطعن رقم ٩٠١١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٣١)

(الطعن رقم ١٠٩٣٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٦/١١)

(الطعن رقم ١٢٠٠١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢١)

للبدء :

جريمة تهديد - الإشارة بالحكم الى ثبوت التهمة مما جاء بمحضر
الحجز وأقوال المجنى عليها دون أن يورد مضمون هذين الدليلين بما
تتوافر به أركان جريمة التهديد فإنه يكون قاصر البيان .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وادلة ثبوتها قبل الطاعن -
على أن أورد وصف الاتهام وأعقبه بقوله (وحيث أنه يبين مما تقدم أن
الاتهام المسند للمتهم متوافر الأركان وثابت قبله ومن ثم يتعين ادانته
طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج . ولم يزد الحكم المطعون
فيه على ذلك سوى الإشارة الى أن التهمة ثابتة مما جاء بمحضر الحجز
وأقوال المجنى عليها ... دون أن يورد مضمون هذين الدليلين بما
تتوافر به أركان جريمة التهديد كما هي معرفة به في القانون .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد
أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاحلة التي
استخلصت منها المحكمة للادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون
فيه وكذا الحكم الابتدائي المؤيد به - قد خلا من بيان ذلك ، فإنه يكون
قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه
الطعن .

(الطعن رقم ٥٨١٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٧)

(قاعدة رقم ٧٣٦)

المبدأ :

جريمة التبييد - اغفال الحكم عن بيان واقعة الدعوى واكتفائه في التدليل على ثبوتها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة يعيبه بالقصور في التسبيب .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله من الثابت بالاوراق » ، ومن عدم دفعه لها بثمة دفاع . ومن ثم يتعين عقابه عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ - ج - .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها للحكمة الإدانة والا كان قاصراً . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد غفل كلية عن بيان واقعة الدعوى واكتفى في التدليل على ثبوتها قبل الطاعن بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيباً بالقصور في التسبيب ، بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر من أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٧٩٥ لسنة ٥٩ ق - جملة ١٤/١١/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٣٧)

المبدأ :

جريمة خيانة الامانة - لا يتحقق القصد الجنائي بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه او خطفه بماله وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه .

المحكمة : ومن حيث أن 'الحكم' المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن وهو يعمل مهندس تنفيذ لأحدى عمليات المقاولات طرف المدعى بالحقوق المدنية تسلم منه شيكا حرر لصالح إحدى الشركات المتعاقدة على شراء بعض مواد البناء منها بيد أنه توجه إلى تلك الشركة مبلغا إياها بالقاء تلك الصيغة التي تم التعاقد عليها وحررت باسمه عدة شيكات تعادل قيمة المبالغ السابقة سدادها ولم يقم برد قيمتها إلى المدعى بالحقوق المدنية وأستولى على قيمتها حالة كونه وكيلًا عنه في استلامها وبني على ذلك قضاءه بادانة الطاعن بجريمة خيانة الأمانة والزمه بالتعويض عنها .

لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما أورده - على السياق المتقدم - لم يظهر الركن الأساسي لهذه الجريمة في مدوناته - واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد قيمة الشيكات التي حررت باسمه إلى المدعى بالحقوق المدنية دليلا على تحقق الجريمة التي داته بها بأركانها القانونية كافة ومنها القصد الجنائي فإنه يكون معيبا بالقصور في التمييز بما يوجب نقضه وإعادة وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢١)

(قاعدة رقم ٧٢٨)

المبدأ :

جريمة التمييز - اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضرى الحجز والتمييز دون أن يورد مضمونهما ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - قصور .

المحكمة : وحيث أن 'الحكم' الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى قوله « من حيث ان ما نسب الى المتهم ثابت قبله من محضر الحجز والتبديد المرفقين بالاوراق ومن عدم دفعه التهمة عن نفسه بدفاع ينفيها ، الامر الذى يتعين معه عقابه طبقا لمادتى الاتهام » .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد دون ان يورد مضمونهما ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٩٠٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٧)

فى نفس المعنى :

(الطعن رقم ٥٣٠٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٦)

(الطعن رقم ٣٩٧٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/٢٩)

ترويج عملة مقلدة

(قاعدة رقم ٧٣٩)

الطلب :

جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج - عدم تحسنت الحكم
صرحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الاوراق المالية التي يتعامل
بها لا يعيبه اذا اثبت توافر علم الطاعن بتقليد هذه الاوراق .

المحكمة : حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما
توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها
وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته
عليها ولم يجادل الطاعن في أن لها معيبتها الصحيح في الاوراق .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج
وأن استلزمت فضلا عن القصد الجنائي العام ، قصدا خاصا هو تبشيره
دفع العملة المقلدة الى التداول مما يتعين معه على الحكم استظهاره الا ان
المحكمة لا تلتزم باثباته في حكمها على استقلال متى كان ما اوردته عن
تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها
القانون ، وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فانه يكون متعينا
حينئذ على الحكم بيلانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها . وكان
الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعن انه حاز بقصد الترويج العملة
الورقية المقلدة المضبوطة وأورد على ذلك أدلة سائفة من أقوال الشهود
واعتراف المتهمين والمتعاملين معهم من الناس من شأنها أن تؤدي الى
ما رتبته عليها لما أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أنه والمتهمين الثالث
والخامس يروجون العملة المقلدة وكان الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا
غير الترويج من حيازته للعملة المضبوطة فان منعه في هذا الشأن يكون
غير محيد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الاوراق المالية التى يتعامل بها لا يعيبه ما دامت الواقعة كما اثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما اورده الحكم ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الاوراق وهذا العلم من جق محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

ترصد

(قاعدة رقم ٧٤٠)

المبدأ :

يكفى لتحقيق ظرف التردد - مجرد تريض الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالأت ام قصرت من مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه .

الحكمة : وكان الحكم قد دلل على توافر ظرفى سبق الأضرار والترصد فى حق الطاعن بقوله : « ان المتهم وبعد مقتل شقيقه واتهام شقيق المجنى عليه قد أخذها فى نفسه واجمع امره على قتل المجنى عليه أخذاً بثأر شقيقه الذى توفى بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٣ أى- قبل الحادث بحوالى أسبوعين وهى فترة كافية لكى يفكر فى هدوء وروية فاعد وسيلة نقل ذهب بها صباح يوم الحادث الى مقر عمله لاثبات تواجده فيه وقت ارتكابه الجريمة ثم رجع من هناك بالسيارة حاملا سلاحا ناريا وتوجه الى المكان الذى يغلب فيه ظفوره بالمجنى عليه مما يوفر القصد المصمم عليه من قبل لديه ، كما يوفر التردد أيضا » .

ولما كان ما أورده الحكم مما تقدم يسوغ به ما انتهى اليه من توافر ظرفى سبق الاضرار والترصد فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٤٥٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٢)

المبدأ :

١ - ظرف التردد - ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام لا يعيبه ما دام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطوق العقل بعدم التناقض .

٢ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ التحريات وتأخذ بها فيما تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث دون تحديد مطلق الاعيرة منهم فضلا عن أن هذا الخلاف لا يؤثر في عقيدة المحكمة باعتبار أن المتهمين جميعا فاعلين أصليين .

المحكمة : كما أن ما أورده الحكم تدليلا على توافر ظرف التردد كافيا وسائغا ولا ينفيه أن يكون التردد في مكان خلص بالجنة أنفسهم ولا يعيب الحكم من بعد خطؤه - في موضع منه - في بيان المكان الذي كمن فيه المتهمان الثالث والرابع طالما أنه غير مؤثر في منطق أو النتيجة التي انتهى إليها .

لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اعتنق صورة واحدة للدعوى مؤداها أن المتهمين الاربعة أطلقوا النار على المجنى عليها وكان اعتناق الحكم لهذه الصورة لا يتناقض مع ما أورده من تحريات عول عليها في قضائه تضمنت أن إطلاق النار كان من المتهمين الاول والثاني دون المتهمين الثالث والرابع اللذين اقتصر دورهما على شد أزر زميليهما . ذلك أن ابتناء الحكم على أدلة ليس بينها تناسق تام لا يعيبه ما دام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض ، هذا فضلا عن أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ التحريات وتأخذ بها فيما تضمنته من تواجد المتهمين بمسرح الحادث دون تحديد مطلق الاعيرة منهم ، هذا فضلا عن أن هذا الخلاف

لا يؤثر فى عقيدة المحكمة باعتبار أن المتهمين جميعا فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ومن ثم فإن منعى الطاعنين فى هذا الصدد يكون غير صحيح .

لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين لم ينازع فى الوقت الذى حدده شاهد الاثبات استنادا الى حالة التيسيس الرمى والزرقة الرمية بجثة المجنى عليه الاول على نحو ما يدعيه فى أسباب طعنه ومن ثم فلا يقبل منهما النعى على المحكمة أغفالها الرد عليه ما دام أنهما لم يتمسكا به أمامها ولا يجوز لهما من بعد اثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٢)

تزوير

(قاعدة رقم ٧٤٢)

المبدأ :

تزوير محررات رسمية - الاحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبتة اللليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة والا سمت بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بالنسبة للطاعن والمتهمين الاربعة الاخرين المقضى ببراعتهم - خلص الى القضاء بادانته عن جرائم الاشتراك فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية منسوب صدورها الى ادارة المرور ومصلحة الاحوال المدنية ، والاشتراك فى تزوير صحف الحالة الجنائية المبينة وتقليد أختام المصالح الحكومية - وزارة الخارجية قسم التصديقات وادارة مرور القاهرة - واستحصل بغير حق على الاختتام الثابتة بالمحررات المبينة بالتحقيقات واستعملها استعمالا ضارا بالجهة الخاصة بها ، وطبق عليه المواد ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ و ٤١ ، ١٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات واعمل حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وعامله بالمادة ١٧ من القانون المشار اليه . وتساند الحكم فى قضائه بادانة الطاعن الى شهادة المقدم رئيس قسم مكافحة جرائم الاموال العامة بالدقهلية وتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى أورده فى قوله : « وثبت من قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن بصمات خاتم الشعار المنسوب الى وزارة الخارجية المهور به الاوراق المضبوطة لم يؤخذ من القالب الصحيح بل أخذ من قوالب مصطنعة كما أن نماذج الرخص المضبوطة المنسوب صدورها الى وزارة الداخلية ثبت أنها جميعا مصطنعة كما أن المطبوع رقم ٦٤٥٠٠٦ حرف أ عائلى والمنسوب صدوره الى مصلحة الاحوال المدنية مصطنع » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب ايراد الأدلة التى تستند

اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا ، فلا يكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالاشارة الى ما تضمنه تقرير الخبير عن اصطناع بصمة خاتم وزارة الخارجية المهور به الاوراق المضبوطة وكذلك اصطناع الرخص المضبوطة المنسوب الى وزارة الداخلية واصطناع مطبوع منسوب الى مصلحة الاحوال المدنية دون أن يورد مضمون هذه المستندات جميعها ، فى حين أن الواقعة أسفرت عن ضبط العديد منها ، كما أنه لم يعرض للاسانيد التى اقيم عليها هذا التقرير وهو ما لا يكفى فى بيان اسباب الحكم الصادر بالعقوبة لظوه مما يكشف عن وجه استشهاده المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى ، هذا فضلا عن أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد ضبط الورقة المزورة أو للخاتم المقلد ، أو التمسك بذلك ، أو وجود مصلحة للمتهم فى تزويرها أو تقليده ، لا يكفى بمجرد فى ثبوت اسهامه فى تزويرها أو تقليده كفاعل أو شريك ، أو علمه بالتزوير أو التقليد ، ما لم تقم أدلة على أنه هو الذى أجرى التزوير أو التقليد بنفسه أو بواسطة غيره ، ما دام أنه ينكر ارتكاب ذلك ، وخلا تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، من نسبة الامر اليه ، وكان التقرير الفنى المقدم فى الدعوى - على ما حصله الحكم فى محولته - لم يرد به أن المتهم هو الذى ارتكب التزوير أو التقليد ، وكان الحكم لم يعن باستظهار علم الطاعن بالتزوير أو التقليد وكان مناط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى القرائن أن تكون هذه القرائن منسبة على التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائغا ، ولا يتجافى مع المنطق والقانون ، فانما كانت الاسباب التى اعتمد عليها الحكم فى ادانة الطاعن والعناصر التى استخلص منها وجود الاشتراك ، لا تؤدى الى ما انتهى اليه فضدث يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق من

المنطق والقانون ، وكان من المقرر كذلك أن الاحكام الجنائية يجب أن
تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يلقته الطليل المعتبر ، ولا
تؤسس على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة ، وكان ما
أثبتته الحكم فى سياق التحليل على الاتهام المسند الى الطاعن ، قد أقيم
على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة ، فانه لا يكفى
لاثبات ارتكاب الطاعن ما أسند اليه من اتهام - على السياق المتقدم - مما
يصم الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

(قاعدة رقم ٧٤٣)

المبدأ :

**مناط قيام جريمة التزوير فى المحررات الرسمية - هو تغيير الحقيقة
فيما أعدت الورقة لاثباته أو فى بيان جوهرى متعلق بها .**

المحكمة : اذ كان من المقرر أن مناط قيام جريمة التزوير فى
المحررات الرسمية هو تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته أو فى
بيان جوهرى متعلق بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ان العبارة
المزورة وهى للادارة وتعتمد البيانات ، والمهمورة بتوقيع مزور منسوب
صدوره للعميد من شأنها أن تعفى صاحب الرخصة من المسئول
أمام الجهة المختصة أو تقديم بطاقته الشخصية عند تجديد رخصته ، فانه
يكون قد أثبت جوهرية البيان المزور لتعلقه بالمحرر .

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(قاعدة رقم ٧٤٤)

المبدأ :

لا جدوى لما ينعاه للطاعن من أن الحكم لم يدلل على ارتكابه جريمة استعمال المحرر المزور ما دام الحكم قد أوقع به عقوبة واحدة عن جريمتي التزوير والاستعمال وهي عقوبة الحبس مدة ستة أشهر وهي مقررة لجريمة التزوير من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(قاعدة رقم ٧٤٥)

المبدأ :

إذا لم يكن المتهم طرفاً في العقد وأنه لم يحرر أيًا من عباراته ولم يقم بالاشتراك في تزويره فإن مجرد تمسكه بالعقد المزور لا يكفي لتوافر جريمة استعمال المحرر المزور .

المحكمة : ومن حيث أنه عن تهمة تزوير العقد سالف البيان المنسوبة إلى المتهم المائل فإنه لا دليل عليها من الأوراق قبله إذ لم يكن طرفاً في العقد ولم يثبت أنه حرر أيًا من عباراته كما لم يقم دليل على اشتراكه في تزويره مما تضحى معه هذه التهمة غير قائمة على سند .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت فيما تقدم إلى أنه لم يثبت أن المتهم قد قارف فعل التزوير أو شارك فيه ، فإن مجرد التمسك بالعقد المزور لا يكفي لتوافر جريمة استعمال هذا المحرر المزور طالما لم يتحقق علمه بتزويره ، مما تضحى معه جريمة الاستعمال غير قائمة على سند أيضا .

لما كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المتهم والقضاء ببراءته بما أسند إليه .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٣)

(قاعدة رقم ٧٤٦)

المبدأ :

إذا كان المحرر عرفيا وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته - انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر .

المحكمة : من المقرر انه اذا كان المحرر عرفيا وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، ما دام التوقيع حاصلًا فى حدود التعبير عن ارادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال .

لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الجوهرى من شأنه - اذا صح - أن تدفع به جريمة التزوير المسندة الى الطاعنة وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعنة استشهدت بشاهد قرر بأن المجنى عليه - المدعى بالحق المدنى - تنازل للطاعنة شفويا أمامه عن الشقة محل النزاع ، وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعنة قدمت حافظة مستندات طويت من بين ما طويت عليه على صورة ضوئية لجواز سفرها ثابت به أن محل اقامتها على الشقة موضوع النزاع . وكان الحكم المطعون فيه اذ طرح دفاع الطاعنة على مجرد القول أن الاوراق قد خلت من دليل عليه ، دون أن يخصص هذا الدفاع ويمضى الرد عليه، فإن يكون قاصر مما يعيبه ويوجب نقضه والزامه دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

(الطعن رقم ٨٩٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

(قاعدة رقم ٧٤٧)

المبدأ :

متى أثبتت المحكمة اطلاعها على المحرر المزور - لا يجوز للطاعن ان يجدد ما أثبتته المحكمة فى محضر الجلسة الا بالطعن بالتزوير .

المحكمة : اذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة فضت الظرف المحتوى على المحرر المزور واطلعت هى والدفاع عليه ، وكان من المقرر عملاً بنص المادة الثلاثين من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الاصل فى الاجراءات أنها روعيت ، فتمت أثبتت المحكمة اطلاعها على المحرر المزور لا يجوز للطاعن أن يجدد ما أثبتته المحكمة فى محضر الجلسة الا بالطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)

(قاعدة رقم ٧٤٨)

المبدأ :

لا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم قصوره فى بيانه الغرض من التزوير لانه لا يعدو أن يكون الباعث على الجريمة وهو ليس ركنا من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتجسس عنه استقلالا وايراد الامل على توافره .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٠)

(قاعدة رقم ٧٤٩)

المبدأ :

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٧)

(قاعدة رقم ٧٥٠)

المبدأ :

جريمة الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة فى تزوير عقد الزواج -
عدم استظهار الحكم عناصر هذا الاشتراك وطريقة وبيان الادلة الدالة
على ذلك - قصور .

الحكمة : اذ انتهى الحكم - بعهد أن أورد مؤدى الادلة التى
استخلص منها هذا المساق - الى ادانة الطاعن بجريمة الاشتراك بطريق
الاتفاق والمساعدة مع المتهم الاول (المأذون) فى تزوير عقد الزواج دون
أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته ودون أن يبين الادلة الدالة
على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها من واقع الدعوى وظروفها ،
فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٤٧٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٩)

(قاعدة رقم ٧٥١)

المبدأ :

الاشتراك فى جريمة التزوير - يكفى لثبوته أن تكون المحصة قد
اعتقدت حصوله من طرف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا
تبرره الوقائع التى بينها الحكم .

الحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما
تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك فى التزوير التى دان
الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة لا يمارى الطاعن فى أن لها
معينها فى الاوراق .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص

من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها ما دام استخلاصها سائفا متفقا مع العقل والمنطق ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت في تحليل سائغ ومنطق سليم أن الطاعن تقدم للبنيك الاهلى المصرى « فرع المنصورة » بكتابين نسب صدورهما الى الادارة المالية لمجلس مدينة المنصورة يتضمنان رقما لمبلغ الاعتماد المدرج بميزانية المجلس عن مقالة مسندة الى الطاعن - ثبت أن هذا الرقم يجاوز حقيقة الاعتماد بمبلغ مائة ألف جنيه وأن الكتاب الاول حصل به تعديل فى اصل الرقم وأن الكتاب الثانى ورد به المضمون المزور عينه وذيل بتوقيع نسب زورا الى رئيس المجلس واستند الحكم فى استخلاص ذلك الى ما شهد به رئيس مجلس المدينة ومدير الادارة المالية ومراقب الائتمان بالبنيك الاهلى وما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكتفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التى بينها الحكم وهو ما لم يخطىء الحكم المطعون فيه تقديره ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل فى الواقع الى جدل موضوعى لا تقبل لثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحسث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه كما هى الحال فى الدعوى المطروحة - فان النعى على الحكم بالقصور فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٤٤٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)

المبدأ :

الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع - طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا يلزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليه - شرطه - أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

المحكمة : الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم باجابه لان الاصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر اندعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الاعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها ، وإن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليه الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث ان صح هذا الدفاع تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم اجابته ان هى رأت اطراحه - أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم المستأنف لاسبابه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣٠٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)

المبدأ :

- ١ - العقاب في جريمة التزوير والاشتراك فيها - شرطه - أن يثبت علم المتهم بأنه يغير الحقيقة - كما يتطلب الاشتراك عملاً ايجابياً .
- ٢ - الاحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وليس على الحدث والتخمين .

المحكمة : من المقرر أنه يشترط للعقاب في جريمة التزوير والاشتراك فيها أن يثبت علم المتهم بأنه يغير الحقيقة كما يتطلب الاشتراك عملاً ايجابياً . ولما كانت الأوراق قد خلت من دليل يقيني على علم المتهم الثالث بوقوع تزوير في اعلانات وأوراق الدعوى سألقة الذكر أو اشتراكه فيه - ولما كانت الاحكام الجنائية تبنى على الجزم واليقين وليس على الحدث والتخمين ، ومن ثم يكون الاتهام المسند الى كل من المتهمين قائم على غير سند من الواقع أو القانون متعينا القضاء ببرائتهم مما أسند اليهم عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان الاصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته ولم تر فيسه ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة عدم تعديه لما قد تكون النيابة العامة قد ساقته من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام إذ أن المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المطعون ضدهم ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٤٨٨٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٩)

(قاعدة رقم ٧٥٤)

المبدأ :

مجرد التمسك بالورقة المزورة - لا يكفي في ثبوت علم الطاعن بالتزوير ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير واشترك في ارتكابه .

المحكمة : إذ كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة التزوير والاستعمال استنادا الى مجرد تمسكه ببيان الحيازة المدعى بتزويره وانكار دلال المساحة توقيعه عليه ، دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه أو بواسطة غيره ما دلم أنه لم ينكر ارتكابه له ، وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه . ولا يغير من ذلك ثبوت أن التوقيع المهور به هذا البيان لم يصدر عن نسب إليه .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبب بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧٣٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٩٠)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٩)

(قاعدة رقم ٧٥٥)

المبدأ :

وجوب أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاملة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الاملة - والا كان حكمها قاصرا .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن وآخر سبق الحكم عليه اشتراكا مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى البطاقة العائلية لـ وباستمارة طلب الحصول على جواز سفر بأن عهدا الى المجهول بتغيير لقب صاحب البطاقة الى ثم اثبتات بياناتها بالاستمارة المذكورة والتوقيع عليها بامضات نسيانها زورا الى العاملين بمستشفى القوصية المركزى ووضع خاتم مقلد من خاتم هذه الجمعية عليها فوقع التزوير نتيجة لذلك الاشتراك ، ثم ساقى للحكم على وقوع التزوير أدلة استقفاها من أقوال كل من صاحبة البطاقة المزورة ورئيس السجل المدني وعمدة الناحية والعاملين بالمستشفى ومن التقرير الطبى الشرعى .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالامانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة بثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه وإن أقام الدليل على وقوع التزوير فى المحررات موضوع الدعوى ووضع صورة المحكوم عليه الاخر على البطاقة العائلية المزورة لا أنه خلا من بيان الدليل على صلة الطاعن بتلك المحررات وبالمحكوم عليه الاخر ، كما خلا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبطت منه عقيدتها فى الدعوى على اشتراك الطاعن مع الاخير ومع المجهول فى مقارفة التزوير فى تلك المحررات ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٤٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٩)

(قاعدة رقم ٧٥٦)

المبدأ :

إذا لم يقسط الحكم دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد حقه ولم يمحس عناصره ويستظهر مدى جديته أو يرد عليه بما يدفعه - فانه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة : اذ يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة لهذه الجلسة ضمنها دفاعاً بتزوير محضرى الحجز والتبديد الا أن المحكمة قضت فى هذه الجلسة بقبول المعارضة شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم الاستئنائى المعارض فيه ولم تعرض فى حكمها للطاعن سالف الذكر .

لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يقسط دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد حقه ولم يمحس عناصره ويستظهر مدى جديته أو يرد عليه بما يدفعه ، فانه يكون معنياً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة ، دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

(الطعن رقم ١٠٥٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)

(قاعدة رقم ٧٥٧)

المبدأ :

إغفال توقيع عقوبة العزل المؤقت على مقتضى نص المادة ٢٧ عقوبات التى يوجب الحكم بالعزل مدة لا تتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على الموظف الذى ارتكب جنائية تزوير وعومل بالرافقة فحكم عليه بالحبس - خطأ فى القانون .

المحكمة : وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد أدلتها خلص الى ادانة المطعون ضده الاول عن جنائية اختلاس أموال أميرية - مطبوع بطاقة شخصية - لم تبلغ قيمته خمسمائة جنيهه والتى ارتبطت بجنائية تزوير فى محرر رسمى وذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن قام بإنشاء تلك البطاقة على غرار البطاقات الصحيحة ودون بها بيانات المحكوم عليه الثانى ووضع عليها صورته ومهرها بتوقيعه ونسب صدورهما لسجل مدنى طليخا ، وانتهى الحكم الى ادانته عن هاتين الجريمتين بمقتضى المواد ١١٨ مكررا / ١ ، ١١٩ / ١ ، ١١٩ مكررا / ١ ، ٢١٣ عقوبات ، وأوقع عليه عقوبة واحدة -

هي الحبس لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ - عن الجريمة الأشد وهي جنابة التزوير معملا أحكام المواد ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، كما قضى بمصادرة المحرر المزور والزامه برد مبلغ خمسمائة جنية وغرامة مساوية لهذا المبلغ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات توجب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على الموظف الذي ارتكب جنابة تزوير وعومل بالرقابة فحكم عليه بالحبس ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل توقيع عقوبة العزل المؤقت على مقتضى النص سالف الذكر يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٥٢٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/١٠)

(قاعدة رقم ٧٥٨)

المبدأ :

القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خلاصا .

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٨٢٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٨)

(الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٢)

(قاعدة رقم ٧٥٩)

المبدأ :

ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى - أن يكون هذا المحرر قد صدر بداعة من موظف عمومى .

المحكمة : لما كان من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر بداعة من موظف عمومى ، فقد

يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك اذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب اليه التدخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته الى ما سبق من اجراءات إذ العبرة بما يؤول اليه المحرر الرسمي وليس بما كان عليه في أول الامر ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت صفة الموظف العام في حق الطاعن لانتدابه للعمل بالمعسكر من مديرية التربية والتعليم بقرار من محافظ البحيرة وأن هذا المعسكر يتبع مجلس قروي النجيلة الخاضع للإدارة المحلية والصادر بتشكيله قرار من المحافظ خلافا لما يذهب اليه الطاعن بأسباب طعنه ، اثبت قيامه باصطناع بعض الفواتير والتوقيع عليها باعتباره أحد اعضاء لجنة المشتريات فإن ما انتهى الى الحكم من اعتبار هذه الفواتير محررات رسمية يكون قد أصاب صحيح القسانون ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير قويم .

(الطعن رقم ٢٩٣٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٤)

(قاعدة رقم ٧٦٠)

المبدأ :

يجب على المحكمة أن تقوم ببجث جضيع الادلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى - الاكتفاء بمرد وقائع الدعوى المدنية وبناء الحكم على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

المحكمة : ومن حيث إن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتحليل على ثبوتها في حق الطاعن والمحكوم عليه الاخر على مجرد قوله : « وحيث أن وجيز الواقعة أن المتهمين تقدما بعقد البيع المؤرخ ١٩٩٩/٣/٢٥ في الدعوى ٥٧٣٤ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية واذا طعن على العقد المذكور بالتزوير ورد تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير يتضمن أن توقيع البائع على العقد مزور عليه ولم يحزر بيد صاحبه وحيث ان التهمة ثابتة قبل

المتهمين ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه مما يتعين معاقبته عملاً بمواد الاتهام .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - قاصراً في استظهار أركان جريمة التزوير واستعمال المحرر المزور ، إذ لم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية إذ لا يكفي في هذا الشأن مرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه ، بل يجب على المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما وهي قد اكتفت بمرد وقائع الدعوى المدنية وبننت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور في التسبب مما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن الأول وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن والزام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٥٩٨١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/١٩)

(قاعدة رقم ٧٦١)

المبدأ :

مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم ما دام الحكم لم يقر الدليل على أن الطاعنين هم الذين قارقوا التزوير أو اشتركوا في ارتكابه .

الحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « أن المدعى أقامها بطريق الادعاء المباشر بموجب صحيفة وقال شرحاً لدعواه أنه أقام الدعوى رقم ٢٢٢٣ لسنة ٨١ إجراءات وحدد لها جلسة ١٩٨٢/٢/٩ ضد المدعى عليهم لتأخيرهم عن سداد الأيجار من أول

مايو سنة ١٩٨١ حتى ديسمبر سنة ١٩٨٢ وُحْدَتْ لها جلسة ١٩٨٢/٢/٩ وحضر فيها المدعى عليه الثالث مدعياً انه المستاجر الحقيقي وقدم عدة ايصالات منسوبة صدرها له وموقع عليها بامضائه وانه طعن على هذه الايصالات بالتزوير وارسلت الى مصلحة الطب الشرعي التي افادت بتقريرها انه لم يوقع على هذه الايصالات وعلي هذا فان ما ارتكبه المدعى عليهم يعتبر تزويراً في اوراق عرقية ويكون أيضاً جريمة استعمال الايصالات المزورة مع علمهم بذلك وقدم تاييداً لدعواه حافظتى مستندات طويت الاولى على صورة من التقرير الطبى الشرعى وطويت الثانية على صورة رسمية طبق الاصل من مختصر أعمال الخبير وصورة طبق الاصل من أعمال الخبير وصورة من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٨١ ايجارات كلى جيزة وبالجلسات حضر وكيل المتهمين وقدم حافظة مستندات طويت على اربعة عشر مستنداً اطلعت عليها المحكمة جميعاً « وبعد أن حصل الحكم واقعة الدعوى على السياق المتقدم خلص الى ثبوت تهمتي تزوير المحررات واستعمالها قبل الطاعنين واستندل على ذلك بقوله : « وحيث انه متى كان ذلك وكان قد ثبت من المستندات المضمومة فى الدعوى من المدعى المدنى ان الايصالات التى قدمها المتهمين فى الدعوى المدنية رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٨١ ايجارات كلى جيزة قد ثبت بدليل لا يتطرق اليه الشك انها زورت عليه ولم يوقع عليها وانه لو ثبت صحتها لتجبر وجه الفصل فى الدعوى المدنية وانه متى كان ذلك فان ما فعله المتهمون يعد تزويراً لحري عرقى منسوب للمدعى بالحق المدنى وان تقديمهم لهذه الاوراق للمحكمة المدنية يعد استعمالاً لها مع علمهم بذلك ، الامر الذى يقطع بتوافر المادة ٣١٥ ج ١ » .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بان الطاعنين بتهمتي التزوير والاستعمال استناداً الى مجرد تسمكهم بالايصالات وما ثبت من تزوير التوقيعات المنسوبة الى المدعى بالحق المدنى دون ان يستظهر اركان جريمة التزوير ويورد الحليل على ان كلا من الطاعنين قد زور هذه الامضاءات بنفسه او بواسطة غيره ما دام ان كلا منهم ينكر ارتكابه لها وخلا تقرير المضاهاة من انها محررة بخطه كما لم يعن الحكم بامتنظار

علم الطاعنين بالتزوير إذ أنه من المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعنين هم الذين قارفوا التزوير أو اشتركوا في ارتكابه .

« لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه والاحتالة تغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .
(الطعن رقم ٦٥٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٤)

(قاعدة رقم ٧٦٢)

المبدأ :

الاشتراك في جرائم التزوير - يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية - يكفي للثبوت أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها .

الحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية - محسوسة - يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي للثبوت أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . وأن يكون اعتقادها ناتجا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، وكان الحكم الصادر بالثبوت الطعن قد بين الوثيقة بما حصله أن الطعن يخوض لخرقة مجعولة على اصطلاح عطاقة شخصية باسم المستفيدة من الشيك رقم ٢٧٧٥٩٤٣ المسحوب على بنك مصر فرع بلقاس ، وعلى أن تقوم منتحلة شخصية الاخيرة بتوثيق توكيل يقول : « صرّف هذا الشيك ، واستغدها على ذلك بان أممها بالبيانات المتعلقة بشخصية وبشخص الشفيدة المذكورة . » وبعد أن قامت المجهولة بذلك بتوصيد التوكيل المزور باستخدام البطاقة المصطنعة قام الطاعن بصرف قيمة الشيك مستخدما هذا التوكيل . ولورد الحكم على ثبوت حصول الوثيقة على هذه الصورة أدلة سائقة معتمدة من أقوال شهود الاثبات ، ومن الاطلاع على البطاقة الصحيحة لـ ، وعلى افادة سمسجل

مبنى التل الكبير بشأن البطاقة المصطنعة ، وعلى سجلات مكتب توثيق المنصورة ، وما اعترف به الطاعن في التحقيقات ، وما ثبت من تفسير مصلحة الجناية من أن البيانات الخطية بالتوكيل المزور مكتوبة بخطه ، فإن الحكم يكون قد دلت على اشتراك الطاعن في ارتكاب التزوير بما ينتج ، ويضحي ما يفرضه الطاعن في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تغلب أثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٥٠٦٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٥)

(قاعدة رقم ٧٦٢)

المبدأ :

إذا قضت المحكمة المدنية بإثبات النزول عن التمسك بالحرر المطعون فيه بالتزوير ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية التي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على ذلك دون تحري أوجه الادانة فإن حكمها يكون كأنه غير مسبب ، مما يعنيه بالقسم — الذي يبطله .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي أو ما أضاف إليه من أسباب أخرى - أنه اقتصر على سرد وقائع للدعوى رقم ٥١٢ لسنة ١٩٧٩ تنفيذ مستعمل الجيزة والتي تنزلت فيها للطاعنة عن التمسك بمقصد الايجار المطعون فيه والمقدم منها في الدعوى - و ٣١٧ لسنة ١٩٨٠ مدني جزئي اليوم وما انتهت إليه من القضاء برد ويطالبن إيصال سداد الاجرة المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما خلص إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في إثبات جريمة استعمال المحررين المزورين المستندة إلى الطاعنة .

لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصراً في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعنة به ، ولم يعن ببحث موضوعه من

الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفي في هذه الشأن مرد التحكم بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزوير والتزوير ومواده . لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية بالثبت الزول عن التمسك بتلحور المطعون فيه بالتزوير أو مجرد وعلان السند لتزويره . ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبين عليها عقيدتها في الدعوى ، لما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبتت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كإنه غير مسبب مما يعيبه بالقصور الذي يبطله . ويوجب نقضه والاعادة والزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٨)

(قاعدة رقم ٧٦٤)

المبدأ :

طلب الطعن بالتزوير - دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى على المحكمة أن تعرض له وأن تمحصه أو تبين العلة في عدم إجابته أن هي رأت أضرارها مخالفة ذلك - يعيب الحكم بما ينطله .

المحكمة : ولما كان البين من المطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن طلب بجلسته ١٩٨٧/٥/٤ أمام محكمة أول درجة أجل لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير ، كما طلب أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٩٨٧/١٠/٤ أنه يتحقق بالتزوير على توقيعه على الشيك مثار الاتهام .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع بدرجتها لم تعرض لطلب الطاعن على الرغم من أنها أقامت قضاها على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن . وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها . فكان على المحكمة

ان تعرض فى حكمها لهذا الدقاع وأن تمحصه ، وأن تبين العلة فى عدم اجابته ان هى رأت اطراحه ، أما وانها لم تفعل والتفتت عنه كلية ، فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦١٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١١)

(قاعدة رقم ٧٦٥)

المبدأ :

استعمال محرر عرقى مزور - مجرد تمسك الطاعن بالمحرر المزور لا يكفى للتدليل على علمه بتزويره .

الحكمة : وحيث ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه دان الطاعن بتهمة استعمال محرر عرقى مزور مع العلم بتزويره استنادا الى رغبته فى تحقيق منفعة له من تزوير التوقيع المنسوب الى المجنى عليها ، دون أن يقيم الحكم الدليل على علم الطاعن بالتزوير ما دام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أن ذلك التوقيع محرر بخطه .

لما كان ذلك ، وكان مجرد تمسك الطاعن بالمحرر المزور لا يكفى للتدليل على علمه بتزويره فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٨١٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣١)

(قاعدة رقم ٧٦٦)

المبدأ :

طرق التزوير التى نص عليها القانون تندرج جميعها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة التى يعاقب عليها القانون ولم يميز الشارع بين طريقة وأخرى بل سوى بينها جميعا - وكانت كل طريقة من طرق التزوير تكفى لترتيب المسئولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى .

المحكمة : وكان من المقرر أن طريق التزوير التي نص عليها القانون تندرج جميعها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة التي يعاقب عليها القانون ولم يميز الشارع بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا ، وكانت كل طريقة من طرق التزوير تكفي لترتيب المسؤولية ولو لم تتوافر الطرق الأخرى ، فإن ما ينهض الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد اكتفى في ادانته بلمصق صورته على البطاقة بدلا من صورة صاحبها والتفتت عن صور التزوير الأخرى ، يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦)

(قاعدة رقم ٧٦٧)

المبدأ :

١ - تزوير في محركات رسمية - الضرر مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما بها .

٢ - لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة .

المحكمة : لما كان ذلك . وكان من المقرر أن الضرر في تزوير المحركات الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما بها ، وكان لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا لكشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام تغيير الحقيقة في 'الحالتين' يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البطاقة المزورة قد انخدع بها بعض الناس فعلا إذ تمكن الطاعن بموجبها من استئجار « جهاز فيديو وشريطين » بعد أن قدمها للمؤجر إثباتا لشخصيته ، فإن ما يثيره بشأن اقتضاح التزوير وانعدام الضرر يكون غير صحيح . ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه من أن المؤجر طلب توقيع آخر كضامن

له ، اذ ان ذلك - بفرض صحته - لا يثبت ان يكون قصدا من المؤجر الى ضمان حقه ولا يفيد البتة عدم اعتداده بالبطاقة المقدمة من الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان الشارع قد اضاف بمقتضى القانون رقم ٩ لسنة ٢٤٨٤ الى طوق التزوير التي عدتها نص المادة ٣١٦ من قانون العقوبات طريقة آخر هو وضع صورة شخص آخر مزورة على المحرر الرسمى .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٦)

(قاعدة رقم ٧٦٨)

المستند :

شيك - الطعن عليه بالتزوير - عدم قيام المحكمة بتحقيق الدفاع بالتزوير رغم انه دفاع جوهرى - يكون الحكم مغنيا بالتقصير والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة : ونحيث ان التبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان الطاعن وحده محاميه افاد دفاعا بان الشيك محل الاتهام لم يضر منه وطعن عليه بالتزوير وفقرت المحكمة التاجيل لجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٧ لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير بيد ان المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الذى دان الطاعن دون ان تعسروس لما اثاره من دفاع ، ومن ثم فان ذلك يمكن يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها ان تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا الى غايته الامر فيه لانه دفاع جوهرى ينبى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، اما روى لم تغال ولم تعرض اطلاقا - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - لهذا التفتاع فان حكمها يكون صحيحا بالتقصير فى البيان والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث بقى اوجهه الفاضل .

(الطعن رقم ١٣٧٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤)

المبدأ :

١ - إذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى - أما إذا اكتفت بمرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أمانة الادانة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

٢ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العسلم بتزويرها ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه .

المحكمة : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - بعد أن استعرض وقائع الدعوى المدنية التي اقامها الطاعنون على المدعى عليه أمام القضاء المدني وطعن الأخير بالتزوير في الاقرار الذي قدمه الطاعنون تأييدا لدعواهم . وما انتهى اليه من القضاء برد ويطلان لإقرار المطعون فيه بالتزوير خلص الى ثبوت التهمتين في حق الطاعن في قوله : « ان للتهمتين المسندتين الى المتهمين الماثلين ثابتة ثبوتا كافيا في حقهم مما أسند اليهم على النحو الموضح بالاوراق في القضية رقم ١٨٧١ لسنة ١٩٧٩ مجنى كلى المنيا . وثبوت تزوير ذلك المحرر من قضاء المحكمة برده ويطلانه ومن ثم يتعين عقابهم طبقا لمادة الاتهام وعلا بنص المادة ١/٣-٤ ج » .

لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم قاصرا عن استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعنين به ولم يعن فيه ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية إذ لا يكفي سرد الحكم للأجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية - لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة

أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى إما إذا هي اكتفت بمرد وقائع الدعوى المدنية وبننت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

لما كان ذلك ، وكان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ما دام الحكم لم يتم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعنين بتزوير المحرر من مجرد تقديمه في الدعوى المدنية فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث ——— أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٨)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٦٥٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٨)

(الطعن رقم ٧٠١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

(الطعن رقم ٤٧٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)

(قاعدة رقم ٧٧٠)

المبدأ :

جريمة التزوير - التوقيع على محضر التصديق كشاهدين على أن الواقعة تلك هي الباتة لا يقطع بعلمهما بالحقيقة واهمالهما في تحريها مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اكتفى في بيان الواقعة بمرد وقائع الاتهام كما صوّرتها النيابة العامة وأضاف اليها ثبوت وفاة من نسب اليها التوقيع ببصمتها كباطة على العقد الرسمي المزور وذلك في تاريخ سابق على تاريخ محضر التصديق عليه ، واستطرد من ذلك الى

القول بثبوت التهمة في حق الطاعنين الاول والثاني بشهادة شهود
الاثبات التي اقتضت. على حصول التحقق من شخصية البائعة عند
التصديق على العقد المشار اليه. شهادة. هذين الطاعنين .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر
القصد الجنائي في جريمة التزوير بالنسبة لهذين الطاعنين ، اذ يجب
لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة
الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فاذا كان علم
المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فإن مجرد اهماله في تحريرها
مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يدل على علم الطاعنين
المذكورين بحقيقة الواقعة المزورة ، ذلك بأن ما أورده لا يؤدي الى علمهما
بحقيقة شخصية الموقعة ببصمتها على المحرر الرسمي المزور ، اذ أن مجرد
توقيعها على محضر التصديق كشاهدين على أن الموقعة تلك هي البائعة
لا يقطع بعلمهما بالحقيقة ، واهمالهما في تحريرها مهما بلغت درجته
لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب
بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه
والاعادة بالنسبة الى الطاعنين الاول والثاني والطاعن الثالث لوحدة
الواقعة ولحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه
الطعن .

(الطعن رقم ٦٠٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٧١)

المبدأ :

١ - الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل
المفادح التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن
الاصل أن للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى
المطروحة على بباط البحث وهي الخبر الاعلى في كل ما تستطيع أن

تعمل فيه بنفسها: أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها. ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لبدء رأى فيها .

٢ - طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير واتخاذ إجراءاته: إنما هو من قبيل التاجيل لاتخاذ اجراء مما لا يلتزم المحكمة فى الاصل بالاستجابة اليه بشرط أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

٣ - تزوير الشيك هو دفاع جوهرى على المحكمة أن تبسره: فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم لجابته. أن: هى رأت اطرافه: والا كان حكمها معيبا .

٤ - ضياع الشيك يخول للمدعى المعارضة فى صرف قيمته دون حاجة الى دعوى .

الحكمة : من حيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى للقاضى أن الطاعن دفع بتزوير الشيك للجزء ليه اصداره بيد أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم للطعون فيه يقضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لما اثاره من دفاع ، وكان من المقرر أنه ولئن كان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لان الاصل أن للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على ساط البحث وهى الخيار لاهل فى كل ما تستطيع أن تغطيه فيسه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأى فيها وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير واتخاذ اجراءاته إنما هو من قبيل التاجيل لاتخاذ اجراء مما لا يلتزم المحكمة فى الاصل بالاستجابة اليه ، الا أن ذلك مشروط بان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض بطلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير

واتخاذ اجراءاته على الشيك موضوع الدعوى على الرغم من انه اقسام قضاءه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها وكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم اجابته ان هي رأت لطراحه أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية فان حكمها يكون معيباً هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تتناول بالرد دفاع الطاعن بضياع الشيك منه لما هو مقرر من أن ضياع الشيك من الاسباب التي تخول للمساحب المعارضة في صرف قيمته بدون حاجة الى دعوى وان الامر بعدم الدفع في هذا النطاق المؤتمم بالمادة من قانون العقوبات هو قيد وازدأ على نص من نصوص التحريم وتوافرت له بذلك مقومات اسباب الاباحة لاستناده اذا ما صدر بنية سليمة التي حق مقرر بمقتضى القانون ، فان الحكم يكون فوق قصوره منطوياً على اخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاتحالة .

(الطعن رقم ٦٣٤٢٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٣)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ١٣٣٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣)

(الطعن رقم ١٣٧٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٤)

(الطعن رقم ٤٠٢١٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٩/٢٥)

(قاعدة رقم ٧٧٢)

المبدأ :

تزوير الشيك - عدم تعرض المحكمة لهذا الدفاع رغم جوهريته -
يعيب حكمها ويطله .

المحكمة : ومن حيث أنه يبين من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بتزوير الشيك محل الاتهام ، بيد أن محكمة الدرجة الثانية قضت بتأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعن

دون أن تعرض لما أثاره من دفاع برغم جوهريته لاتصاله بالدليل المقدم في الدعوى ، بحيث أن صح لتغير وجه الرأي فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم اجابته أن هي رأت اطراحه ، أما وإنما لم تفعل والتفتت عنه كليسة مقتصرة على تأييد الحكم المستأنف لاسبابه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث ببقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣١٩١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٤)

في نفس المعنى :

(الطعن رقم ٣١٩٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٤)

(قاعدة رقم ٧٧٣)

المبدأ :

جريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله - اغفال الحكم
مصادرة المحرر المزور طبقا لنص القانون يشوبه بمخالفة القانون والخطا
في تطبيقه .

المحكمة : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله اللتين دان المطعون ضده بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها - وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن أوقع عليه العقوبة المقررة للجريمة الاولى بوصفها الجريمة الاشد ، الا أن المحكمة وهي بصدد توقيع العقوبة اغفلت مصادرة المحرر المزور وقضت بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي يعد صنعها أو استعمالها

جريمة في ذاته - ولما كان الحكم المطعون فيه قد فاته القضاء بمصادرة المحرر المزور المضبوط على الرغم من ثبوت اشتراك المطعون ضده في تزويره واستعماله مع علمه بتزويره وعلى الرغم مما أثبتته في مدوناته أن الفاعل الأصلي في جريمة التزوير - السابق محاكمته - قضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر بما يفاده أنه لم يقضى بمصادرة المحرر المزور بالحكم الصادر بأدانيته ، فإن للحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة المحرر المزور بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها .

(الطعن رقم ٥٣٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٥/٢)

(قاعدة رقم ٧٧٤)

المبدأ :

١ - لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المختص بتزويرها - بل إن الجريمة تتحقق بإصطناع المحرر ونسبته كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميته .

٢ - القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع وليس بالأمر أن يتحدد الحكم عنصراً واحداً وعلى استقلال ما يحكم به من الوقائع ما يدل عليه .

٣ - إذا اطمأنت المحكمة إلى الدليل الفنى المستمد من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى وقسم الأدلة الجنائية بأمن القاطرة وعودت عليه في أدلة الطاعن فإنه لا تثريب عليها أغفالها دفاع الطاعن في شأن طلب تدب لجنة خبراء ثلاثية .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين في معرض سردة لواقعة الدعوى وإيراده لادلتها والرد على دفاع الطاعن ، أنه ارتكب تزويراً في صور الجنايات المبينة في الحكم وذلك بتغيير الحقيقة في

محاضر الضبط وتحقيقات النيابة والتقارير الكيميائية لمصلحة الطب الشرعى ومحضر جلسة وحكم لحكمة الجنائيات ، بطريق اصطناعها على غرار المحررات الصحيحة منها ، واعطائها شكل ومظهر الاوراق الرسمية، والتوقيع عليها بتوقيعات نسبها زورا الى المختصين اصلا بالتوقيع على الاوراق الصحيحة .

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحريرها ، بل ان الجريمة - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - تتحقق باصطناع المحرر ونسبته كذبا الى موظف عام للايهام برسميته ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس يلزم أن يتحدد الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دام الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

وكان ما أثبته الحكم المطعون فيه فى مقام التدليل على توافر جريمة التزوير فى المحررات الرسمية فى حق الطاعن ، وما استدل به على علمه بالتزوير ، تتحقق به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة التى حلته بها ، فإن ما يثيره للطاعن من منازعته حول رسمية الاوراق موضوع الجريمة ، وأنه كان مأمورا من المتهم الثالث بتحرير ما يملسه عليه من بيانات فى تلك الاوراق ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لادلة الدعوى وفى سلطتها فى وزن عناصرها واستنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى الدليل الفنى المستمد من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وقسم الادلة الجنائية بمديرية أمن القاهرة ، وعولت عليه فى ادانة الطاعن ، بما يفصح عن أنها لم تكن بحاجة الى ندب خبير آخر ، فإنه لا تثريب

عليها ان هي أغفلت دفاع الطاعن في شأن طلب ندب لجنة خبراء ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، ويضمر النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع على غير أساس .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيّنا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٧٧٥)

المبدأ :

١ - الاشتراك بطريق الاتفاق يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية .

٢ - الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .

المحكمة : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك بطريق الاتفاق ، إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي إذا لم يقدّر على الاشتراك دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والفرائن التي تقوم لديه ، ومن المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اقتنعت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وإن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بالأسباب السائغة التي أوردتها ، على أن الطاعن قد جند المتهمين الاول والثاني واستعان بهما على تزوير قضايا المخدرات التي وكل للدفاع عن

المتهمين فيها بقصد الحصول على احكام بالبراءة لموكليه ، وكان المتهم الاول سبيله فى ارتكاب التزوير فى الاوراق الرسمية الخاصة بتلك القضايا ، وكان المتهم الثانى سبيله فى اختلاس اوراق قضايا المخدرات والاستيلاء عليها بغير حق بوصفه موظفا بالادارة الجنائية بمحكمة استئناف القاهرة ومن الامناء على تلك الاوراق ، وأورد الحكم من الادلة القولية والفنية مما يكشف عن اعتقاد المحكمة باشتراك الطاعن مع المتهمين الاول والثانى فى ارتكاب جرائم التزوير والاختلاس والاستيلاء على مال للدولة بغير حق ، فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٥)

(قاعدة رقم ٧٧٦)

المبدأ :

١ - تزوير - يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بيانا كافيا فلا يكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الادلة .

٢ - ادانة الطاعن بتهمة الاشتراك فى تزوير محركات رسمية وعرفية وفى استعمالها مع العلم بتزويرها دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك فى التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن قد زور هذه المستندات بواسطة غيره - ما دام ينكر ارتكابه لها وخلا تقرير المضاهاة من أن البيانات المزورة محررة بخطه كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير يكون الحكم مشوبا بالقصور فى التسبيب .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما مفاده أن عضوا بالرقابة الادارية علم أن الطاعن تمكن من الانفراج عن عدد من السيارات التى استوردها ، مستخدما الموافقتين الاستيرادييتين رقمى ١٠٩٣٥ ، ١٠٩٣٩ لسنة ٨١ اللتين اتضح بمضاهاتهما على سجلات الجمارك أن الاولى صادرة باسم شركة ٠٠٠ للتصدير - وليس باسم

الطاعن - وأن الموافقتين وفاتورة الاسعار المقدمة عنهما لحق بها تزوير ،
اذ تم محو جزء من رقم الاحاد من الرقم المسلسل ١٠٩٣٩ من النسخة
الثانية من تلك الموافقة ليصبح ١٠٩٣٥ و اضيف الى بياناتها عبارة
مرسيدس رمان وييجو ، وألم بيان الكمية اضيف رقم ٦٥٠ ، وأضيفت
عبارة « ما زال الاعتماد مفتوحا وقتلما حتى تاريخ ١٩٨٧/٨/٢٠ » ،
وزور أيضا رقم الاعتماد المستندى المدون بها بجعله ٢٥١٣ لسنة ٨١ بدلا
من ٢٥٠٣ لسنة ٨١ ، وأضيفت اليه عبارة فتح الاعتماد ، وعدل تاريخه
بجعله ١٩٨١/١/٢٢ بدلا من ١٩٨١/٩/١٢ ، كما اضيف الى الموافقة
رقم ١٠٩٣٩ عبارة ما زال الاعتماد مفتوحا وقتلما حتى ١٩٨٣/٨/٢٠ .
وزور رقم الطلب المثبت على الفاتورة المبدئية بجعله ١٠٩٣٥ لسنة ١٩٨١
ورقم الاعتماد المستندى بجعله ٢٥١٣ لسنة ٨١ بدلا من ٢٥٠٣ لسنة ٨١ ،
وأنه ثبت من التحقيقات أن الطاعن اشترك مع آخر مجهول فى ارتكاب
هذا التزوير وفى تزوير محرر عرقى هو صورة خطاب بنك النيل المؤرخ
١٩٨٢/٢/٢٣ بوضع أختام وامضاءات نسبت زورا للبنك المذكور وموظفيه
وأن الطاعن قد استعمل هذه المحررات بأن احتج بها أمام محكمة
الامور المستعجلة واستصدر بموجبها الحكمين رقمى ٤٢٤٢ لسنة ٨٧ ،
٢٠٠٥ لسنة ٨٨ مستعجل القاهرة اللذين تمكن بهما من الافراج عن ١٥٠
سيارة محل الموافقة الاستيرادية رقم ١٠٩٣٩ فضلا عن ١٢ سيارة من
الموافقة رقم ١٠٩٣٥ ، ثم عرض الحكم بعد ذلك لادلة الثبوت ومن بينها
شهادة الشاهد ٠٠٠٠ الذى حصل شهادته فى قوله : « وقرر ٠٠٠٠ مدير
بنك النيل فرع الاسكندرية أن العبارات الثابتة بالطلبين الاستيراديين
مزورة » - كما حصل ما ورد بالتقرير فى قوله : « وقد اورد تقرير قسم
أبحاث التزييف والتزوير بأن موظفى بنك النيل والمتهم لم يحرقوا أى
من البيانات والتأثيرات الخاصة بفتح الاعتماد الثابتة بالطلبين
الاستيراديين رقمى ١٠٩٣٥ ، ١٠٩٣٩ لسنة ٨١ وبالفاتورة المبدئية وكذا
البيانات الثابتة قرين الرقم المسلسل ١٠٩٥٩ فى ١٩٨١/٩/٥ » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ايراد الادلة التى تستند
اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بيانا كافيا ، فلا يكفى مجرد

الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع بقى الأدلة ، وإذا كان ذلك ، فإن مجرد استناد المحكمة في حكمها - على نحو ما سلف بيانه - إلى أن الشاهد المذكور قد قرر أن العبارات الثابتة بالطلبين مزورة دون بيان مضمون ما شهد به بشأن هذا التزوير وأدلته وما إذا كان شاملا لكافة بيانات الطلبين أم أنه اقتصر على البيانات التي أشار إليها الحكم في مدوناته ، وتحويلها على تقرير قسم إبحاث التزيف والتزوير دون العناية بذكر مؤداه والأسانيد التي أقيم عليها أو عن وجه استنهاد المحكمة بما حصله من هذا الدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، فإن ذلك لا يكفي لتحقيق الغاية التي تفيهاها الشارع من تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار ثابتها في الحكم ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتهمتي الاشتراك في تزوير محررات رسمية وعرفية وفي استعمالها مع العلم بتزويرها دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن قد زور هذه المحررات بواسطة غيره - ما دام ينكر ارتكابه لها ، وخلا تقرير المضاهاة من أن البيانات المزورة محررة بخطه - كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن ثم يكون مشوبا بالقصور في التسبب مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٧٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٧/١٥)

(قاعدة رقم ٧٧٧)

المبدأ :

تزوير - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت علم المتهم بالتزوير .

المحكمة : وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « حيث أن الواقعة تحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٤/٨/٩ تقدمت المتهمة (الطاعنة) ببلاغ قيد برقم ٣٦٣٦

لسنة ١٩٨٤ جنح روض الفرج ضد زوجها باتهامه بتبديد منقولاتها فطعن زوجها أمام المحكمة على قائمة المنقولات بالتزوير ، وحيث أنه بسؤال المتهمه قررت أن زوجها هو الموقع على قائمة المنقولات الخاصة بها وإنما حررت بمعرفة وحيث أنه بسؤال الزوج نفى توقيعه على قائمة المنقولات ، وحيث أورى تقرير المعمل الجنائى أن التوقيع المنسوب الى الزوج غير صادر عنه « ، وقد أقام الحكم قضائه على قوله : « وحيث انه لما كان الثابت من الاوراق أن اتهام المتهمه بالتزوير غير كاف ، وكان الثابت من الاوراق أن المتهمه استعملت الورقة المزورة والمنسوبة صـحـوـرـها الى زوجها رغم علمها بذلك ، سيما أن هذه الورقة فى حوزتها الامر الذى يقتضى عقابها بمادة الاتهام ٢١٥ ع تطبيقا للمادة ٢/٣٠٤ ج . ١ » .

لما كان ذلك ، وكان منه المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت علم المـتـم بالتزوير ، وكان الحكم المطعون فيه اذ نفى عن الطاعنة ارتكابها جريمة التزوير أو اشتراكها فى ارتكابها ، ومع ذلك دانها بجريمة استعمال المحرر المزور دون أن يقيم الدليل على علمها بتزوير المحرر الذى دانها بجريمة استعماله ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٧٣٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٣٠)

(قاعدة رقم ٧٧٨)

المبدأ :

تزوير - الاشتراك فى جرائم التزوير يتم دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه - يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى بينها الحكم .

المحكمة : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما

تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما اسنده الحكم المطعون فيه للطاعن من اعتراف في التحقيقات بشرائه السيارات أرقام ١٥٠٣١٩ ، ١٥١٣٠٣ ، ١٥١٢٢٨ ملاكى غربية من المتهم الثاني ٠٠٠٠٠ بدون أوراق ملكية وبدون لوحات معدنية وأنه قام بترخيصها بموجب أوراق أحضرها له المتهم المذكور له أصل في الأوراق ، فيما قرره الطاعن في محضر الشرطة وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب ذلك الاقرار الى التحقيقات اذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت في الأوراق ، فان تعيب الحكم بالخطأ في الاسناد يكون غير صحيح .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت بأدلة سائفة ومنطق سليم أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر - قد اتفقا فيما بينهما على أن يقوم المحكوم عليه الآخر باحضار السيارات المسروقة والمهرية من سداد الرسوم الجمركية وتسليمها للطاعن الذي يقوم بمساعدته في اعداد الأوراق المزورة اللازمة لترخيصها حتى اذا ما اكتملت جميع الأوراق حصل الطاعن بمقتضاها على ترخيص لتلك السيارات كما استخلص الحكم اشتراك الطاعن في التزوير وتوافر القصد الجنائي لديه من قبوله شراء السيارات الثلاث - سائفة الببان - من المحكوم عليه الآخر مع علمه بعدم وجود أوراق ملكية لها ولا لوحات معدنية ، وقيامه بترخيصها بأوراق أحضرها له ، ومن أن مذكرات فقد اللوحات المعدنية تمت بمعرفته ، وكذلك الحصول على نموذج ٢ مرور من خزانة مرور الغربية ، ووجود خاتم شعار الدولة على عقود تلك السيارات . الى جانب عبثه في اجراءات ترخيص باقى السيارات باصطناع عقود موفقة على غير الحقيقة ومهرها ببصمة خاتم شعار الدولة واعترافه بصحة توثيق عقد بيع السيارة رقم ١٥٠٣٥٨ ملاكى غربية والذي ثبت تزويره .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم

غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢)

(قاعدة رقم ٧٧٩)

المبدأ :

١ - تزوير - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير مدى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه .

٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر القصد الجنائي ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

المحكمة : القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه ، وإذا كان ما أوردته المحكمة المطعون فيه من أدلة وشواهد سائغة وكاف للتدليل على ثبوت اشتراك الطاعن في التزوير وعلى توافر القصد الجنائي في حقه ، فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور في التسبيب أو الفساد في الاستدلال ويكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١١/١٢)

المبدأ :

تزوير - اذا لم تطلع المحكمة على الورقة المقول بتزويرها وعرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم فان حكمها يكون معيبا بما يبطله .

المحكمة : وحيث انه لا يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ولا من محاضر جلسات المحاكمة ولا من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد اطلعت على المحرر موضوع الدعوى فى حضور المتهمين .

لما كان ذلك ، وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المتزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساسى فى الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هى الدليل الذى يحيل ادلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها - الامر الذى فات المحكمة اجراءه ، ولا يغير من ذلك ما اثبته الحكم بصدد بيانه لواقعة الدعوى من ان الشهادة مؤرخة ٣٦ من اكتوبر سنة ١٩٨١ وموقعة من المتهم الاول « الطاعن » ومختومة بخاتم البنك وهو ما ينبىء بان المحكمة قد اطلعت عليها لان الاطلاع يتعين ان يقع فى حضرة الخصوم . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى

الطاعن يتصل بالحكوم عليه الاخر الذى لم يقرر بالطعن فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليه وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩١)

(قاعدة رقم ٧٨١)

المبدأ :

طعن بالتزوير - يكون الحكم معيبا بالقصور الذى يبطله اذا لم يحقق دفاع الطاعن بالطعن بالتزوير لانه دفاع جوهري يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى .

المحكمة : ومن حيث انه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أن الطاعن تمسك امام محكمة اول درجة بأن قائمة المنقولات سند الاتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير فأحيلت الى قسم ابحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى طلب - لاداء مهمته - موافاته بأوراق معاصرة لتاريخ تحرير القائمة ، ومن ثم فان ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعن بلوغا الى غاية الامر فيه لانه دفاع جوهري يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى . أما وهى لم تفعل ولم تقسط هذا الدفاع حقه ، ولم تورد الاسانيد التى عولت عليها فى انتفاء تزوير القائمة مع تعويلها عليها فى ادانة الطاعن ، مكتفية بما أورده - فى هذا الصدد من « أن المتهم لم يقدم الاوراق المطلوبة » وهى عبارة قاصرة مبهمة لا يستطاع معهسا الوقوف على مسوغات ما قضت به فى شان الادعاء بالتزوير ، فان الحكم المطعون فيه - وقد أيد هذا القضاء لاسبابه - يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣٥٢ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٩١)

المبدأ :

تزوير - عدم اطلاع المحكمة على المحرر المقول بتزويره فى حضرة الخصوم يعيب الحكم بما يبطله .

المحكمة : وحيث انه لا يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ولا من محاضر جلسات المحاكمة ولا من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد اطلعت على المحرر موضوع الدعوى فى حضور المتهمين .

لما كان ذلك ، وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساسى فى الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها - الامر الذى فات المحكمة اجراءه ، ولا يغير من ذلك ما أثبتته الحكم بصدد بيانه لواقعة الدعوى من ان الشهادة مؤرخة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨١ وموقعة من المتهم الاول « الطاعن » ومختومة بخاتم البنك وهو ما ينبنى بان المحكمة قد اطلعت عليها لان الاطلاع يتعين ان يقع فى حضرة الخصوم .

لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه وللاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعن يتصل بالمحكوم عليه الاخر الذى لم يقرر بالطعن فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليه ، وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون محلات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩١)

تعطيل المواصلات

(قاعدة رقم ٧٨٣)

المبدأ :

جريمة تعطيل خطوط التليفون - العقوبة غرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه فضلا عن الحكم بالتعويض - الغاء الحكم المطعون فيه عقوبة التعويض الذى سبق أن قضى بها الحكم المستأنف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة : وحيث أن الدعوى الجنائية اقيمت على المطعون ضده بوصف أنه عطل بأعماله خطوط التليفون الخاصة بمديرية أمن اسوان ٠٠٠ وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين ١٦٣ ، ١٦٦ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بتفريم المطعون ضده خمسين جنيها ، والزامه بأن يؤدي لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض الشامل والمصاريف . فاستأنف ، كما استأنفت النيابة العامة . ومحكمة ثانية درجة قضت بحضوريا بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف بالغاء عقوبة التعويض وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .

لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة التى دين بها الطاعن هى الغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه فضلا عن الحكم بالتعويض كنص المادة ١٦٣ من قانون العقوبات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالغاء عقوبة التعويض الذى سبق أن قضى بها الحكم المستأنف ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه على محكمة النقض - وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم فى الطعن بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١١٧٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٢)

تعويض

(قاعدة رقم ٧٨٤)

المبدأ :

من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩)

(قاعدة رقم ٧٨٥)

المبدأ :

إذا كان الحكم قد أثبت بالادلة السائغة التى أوردها ارتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تثريب على الحكم من بعد أن هى لم تبين مدى الضرر الذى قدر التعويض المحكوم به على أساسه إذ الامر فى ذلك متروك التقدير بغير معقب .

(الطعن رقم ٦١١٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٩)

(قاعدة رقم ٧٨٦)

المبدأ :

وحيث انه عن التعويض المدنى فانه متى انتهت المحكمة الى ثبوت الاتهام فى حق المتهمين ووقوع ضرر مادى على المجنى عليه وارتباط هذا الضرر ارتباطا وثيقا بجريمة المتهمين ، ومن ثم فان المحكمة تقضى للمدعى المدنى بطلباته .

(الطعن رقم ٤٨٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)

(قاعدة رقم ٧٨٧)

المبدأ :

لا تثريب على المحكمة اذ هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدرت على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به - الامر في ذلك متروك لتقديرها .

المحكمة : ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه التي دان بها ، وهذا البيان تضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وحذر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض ، ولا تثريب على المحكمة اذ هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدرت على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، اذ الامر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب .

لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه. موضوعاً .

(الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٧)

(قاعدة رقم ٧٨٨)

المبدأ :

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققاً وأن يحيط الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠)

(قاعدة رقم ٧٨٩)

المبدأ :

من المقرر انه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم اذانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ٢٩٢٨٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٠/٩)

(قاعدة رقم ٧٩٠)

المبدأ :

الاتفاق على التحكيم لا يمتد اثره الى غير أطرافه - لمحكمة الموضوع أن تبني قضاءها على حكم المحكمين إذا استوفى شرائطه القانونية الا أن ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم انفسهم .

المحكمة : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى المدنية قد برر قضاؤه بذلك بقوله : « وحيث أن الثابت من مطالعة حكم المحكمين المؤرخ ١٩٨٨/١١/١٥ المقدم في الدعوى بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم عن مقتل واصابة المجنى عليهم سالفى الذكر انه موضح به بالبند أولا الحكم على الطرف الاول - عائلة المتهمين - بأن تدفع لعائلة الطرف الثانى - عائلة المجنى عليهم - مبلغ مائة وخمسة عشر ألف جنيه وقد قبل الطرفان الحكم المذكور بعمل المقاصة واستلام الطرف الثانى - عائلة المجنى عليهم - مبلغ تسعون ألف جنيه فعلا بجلسة التحكيم ومذيل هذا الحكم بتوقيعات منسوبة الى الطرفين ولم يجعلها أى من الطرفين ، ومن ثم فقد ثبت للمحكمة استلام المدعين بالحق المدني للتعويض الجابر للضرر الذى أصابهم ويخصى أساس الدعوى المدنية على غير أساس صحيح متعينا رفضها والزام رافعها بالمصروفات عملا بنص المادتين ٣٠٩ و ٣٢٠/١٢ ج . » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتفاق على التحكيم لا يمتد اثره الى غير أطرافه ، ومن ثم فانه وان كان لمحكمة الموضوع أن تبني قضاءها على حكم المحكمين - اذا استوفى شرائطه القانونية الا أن ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم ، ولذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قبضاءه برفض الدعوى المدنية على سابقة صدور حكم محكمين بين عائلتي المتهمين والمجنى عليهم دون أن يبين أن المدعية بالحقوق المدنية كانت ممثلة فيه فان الحكم يكون مشـويا بالقصور الموجب لنقضه والاعادة فى خيصوص الدعوى المدنية مع الزام المدعى عليهم فيها المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٤٦٨٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٩١)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهنى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول والثانى والثالث » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف
صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة "الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء - الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية .. الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : (٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أيجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة
بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام
بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء -
٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من الناحية الطبيعية
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة
بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا -
٣٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا
وأيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ
وأجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى :
(أربعة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٣٢ جزء مع الفهارس) .

(للاصدار الجنائي ١٥ جزء + للفهرس)

(للاصدار المدني ١٧ جزء + للفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن أحكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(أ) أربعة أجزاء للاصدار المدني .

(ب) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقسود والالتزامات المغربي :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بأراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . (ستة أجزاء) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائي المغربي :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بأراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . (ثلاثة أجزاء) .

وكانت
وتسعى الدار العرب
لتنفيذ ما اشار اليه المرسوم للموسوعة
في سنة ١٩٢٤م من انشاء دار عربية للموسوعات
في القاهرة وقرر ان تكون هذه الموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات
وكانت الدار العربية للموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات
وكانت الدار العربية للموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات

وكانت الدار العربية للموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات
وكانت الدار العربية للموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات
وكانت الدار العربية للموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات
وكانت الدار العربية للموسوعات
تحت اشراف وزارة المعارف والادب
وتحت اشراف اللجنة العلمية للموسوعات

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تليفون ٣٧٦٦٣٠

٢٠ شارع عطلى - القاهرة

